الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: دراسات إفريقية

آليات تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور أجندة 2063

إعداد الطالب: حفري آمال

إشـراف: جراية الصادق

نوقشت أمام لجنة المناقشة: يوم 13 نوفمبر 2025

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
الهادي دوش	أستاذ	جامعة الوادي	رئيسًا
الصادق جراية	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفًا ومقرّرا
عبد الحميد فرج	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفا مساعدا
عبد الفتاح حلواجي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشًا
خالد بقاص	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشًا
ليندة زموري	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشًا
عبد الحميد مشري	أستاذ محاضر أ	جامعة بومرداس	مناقشا

السنة الجامعية: 1446-1447 هـ / 2024-2025 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD)

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: دراسات إفريقية

آليات تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور أجندة 2063

إعداد الطالب: حفري آمال

إشـراف: جراية الصادق

نوقشت أمام لجنة المناقشة: يوم 13 نوفمبر 2025

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
الهادي دوش	أستاذ	جامعة الوادي	رئيسًا
الصادق جراية	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفًا ومقرّرا
عبد الحميد فرج	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفا مساعدا
عبد الفتاح حلواجي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشًا
خالد بقاص	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشًا
ليندة زموري	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشًا
عبد الحميد مشري	أستاذ محاضر أ	جامعة بومرداس	مناقشا

السنة الجامعية: 1446-1447 هـ / 2024-2025 م

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

هود: 88

الإهداء

إلى روح جدتي وجدي رحمهما الله

إلى مصدر الأمان وسندي في الحياة أبي الغالي

إلى منبع الحنان أمي الحبيبة

إلى ضلعي الثابت ورفقائي في الحياة إخوتي وأخواتي

إلى كل من هو في قلبي ولم يذكره قلمي

إلى كل محب للعلم

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان

الشكر أولا لله عز وجل على توفيقه والذي لولاه لما تمّ هذا العمل

الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور الصادق جراية على إشرافه على هذا العمل وتوجيهاته

الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة سهام حروري على نصائحها ومتابعتها للعمل

أشكر كل أساتذتي الكرام الذي واكبوا مختلف أطوار دراستي

أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة وإثراء هذه الأطروحة

قائمة المختصرات

باللغة الأجنبية

- AFDB : African Development Bank
- AU : African Union
- AUC**:** African Union Commission
  COMESA : Common Market for Eastern and Southern Africa
- EAC : East Africa Community
- ECA : Economic Commission for Africa
- ECOWAP : ECOWAS Agricultural Policy
  ECOWAS :Economic Community of West African States
- FAO : Food and Agriculture Organization
- OECD**:** Organisation for Economic Co-operation and Development
- OECD: Organisation for Economic Co-operation and Development
- SADC : Southeren African Development Community
- UNDP :United Nations Development Programme
- UNECA :United Nations Economic Commission for Africa
- UNESCO : United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
- Unicef : United Nations International Children's Emergency Fund
- WFP : World Food Programme

مقدمة

بعد مؤتمر برلين 1885، الذي سعت من خلاله الدول الأوروبيّة إلى تسهيل استعمار واستغلال إفريقيا بين القوى الاستعماريّة الأوروبيّة بشكل سلمي لتجنّب الصراعات فيما بينها، وجدت القارة نفسها مقسّمة بين هذه القوى بطريقة عشوائيّة دون مراعاة الحدود الجغرافيّة أو الثقافيّة أو العرقيّة لشعوبها، لمدة زمنية متوسطها 100 سنة. فعلاوة على نهب الثروات وتغيير الأديان واللّغات والثقافات وسرقة التراث، عانت القارة أيضا من نزاعات سياسيّة وعرقيّة مازالت آثارها قائمة حتى اليوم في العديد من الدول الإفريقيّة، الأمر الذي زاد من تعقيد مسار بناء الدولة الوطنيّة، حيث وجدت الدول نفسها غير قادرة على إعادة بناء مؤسّساتها الوطنيّة بالشكل المطلوب، نتيجة استمرار التبعيّة للدول الاستعماريّة السّابقة، وماخلّفته من هياكل مؤسّسيّة هشّة.

وعلى هذا النحو، يتمّ تناول موضوع التنمية المستدامة في القارة الإفريقيّة، على الرغم من أنّه لطالما شغل أذهان الباحثين والمفكرين في مجالات العلوم والتخصّصات الاجتماعيّة، وذلك في ظل التحديات البنيويّة العميقة التي تعاني منها القارة. هذا الواقع يجعل الحديث عن التنمية المستدامة في إفريقيا تحديا يتطلب تجاوز إرث الاستعمار والعمل على تحقيق إستقلال حقيقي وازدهار مستدام، يستند إلى تخطيط استراتيجي واضح المعالم.

وللخروج من دائرة التخلّف، أعدّ الاتحاد الإفريقي عام 2014 خطّة طموحة طويلة الأمد، تضمّ مجموعة من الأهداف تغطي مجالات متعدّدة، لتكون بمثابة خارطة طريق لتحقيق التنمية الشّاملة في القارة، من هنا جاءت أجندة الإتحاد الإفريقي 2063؛ التي يُعبّر تاريخها عن مدّة زمنيّة قدرها 100 عام منذ تأسيس منظمة الوحدة الإفريقيّة 1963، والتي يسعى من خلالها الاتحاد إلى تحقيق رؤيته المتمثّلة في "إفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلميّة يقودها مواطنوها وتمثّل قوّة ديناميكيّة على السّاحة الدولية".

بينما كان النّقاش في الماضي القريب يدور حول صعوبة تحقيق التنمية في القارة، أصبح اليوم محور الإهتمام موجّه نحو الآليّات والاستراتيجّيات المعتمدة والكفيلة بتحقيق الأهداف التنموية الواردة في أجندة 2063، لذلك يعمل الاتحاد الإفريقي جنبا إلى جنب مع المجموعات الإقتصاديّة الإقليميّة والدول الأعضاء من أجل تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس، عبر تفعيل وتنفيذ السياسات والتدابير التي تضمن الوصول إلى الأهداف المنشودة.

- **أهميّة الدراسة:**

- **الأهميّة العلميّة:**

تتجلى أهميّة هذا الموضوع كونه يضاف إلى الدراسات ذات الصّلة بالتنمية المستدامة، وبشكل أكثر تحديدا فهو يضاف أيضا إلى الدراسات القليلة التي تناولت موضوع أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، والتي ركّزت على الوصف والفهم والتحليل الدقيق لما تضمّنته الأجندة من أهداف تنمويّة غايتها النهوض بالقارة الإفريقيّة على جميع المستويات.

تكمن الأهميّة العلميّة للدراسة أيضا، في التعرّف على دور المداخل النظرية في تفسير ظاهرة التنمية وآليّات تحقيقها في الدول النامية، وذلك من خلال قدرتها على فهم وتحليل واقع هذه الدول وتقديم أفكار تُسهم في إحداث نقلة نوعيّة على السّاحة الدوليّة.

- **الأهميّة العمليّة:**

- تتمثّل في تبيان واقع القارة الإفريقيّة الذي دفع بالقادة إلى وضع أجندة طويلة المدى، يمكن من خلالها انتقال الدول الإفريقيّة من كونها دول محيط مهمّشة إلى دول لها مكانة في السّاحة الدوليّة. كما تسعى هذه الدراسة بعد الوصف الدقيق لأجندة 2063، إلى تبيان أبرز الإستراتيجيّات والسياسات القاريّة والإقليميّة التي تمّ اعتمادها لتنفيذ أهم الأهداف المسطرة فيها.
- يزداد موضوع البحث أهميّة، في محاولة هذه الدراسة إبراز وتقييم التقدّم الذي أحرزته القارة في تنفيذها للأهداف التنمويّة الخاصة بأجندة 2063.

- **أهداف الدراسة:**

- تسعى هذه الدراسة إلى تقديم شرح مبسّط ودقيق لمضمون أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، كخطوة لنزع اللُّبس والغموض عن الموضوع، ودراسته من جوانب مختلفة للوصول إلى حقيقة التنمية المستدامة في إفريقيا.
- إنّ دراسة وفهم موضوع التنمية المستدامة في القارة الإفريقيّة، من شأنه تقديم الفرصة لاستيعاب وتبيان مدى واقعيّة وصول الدول الإفريقيّة إلى تحقيق التنمية الشاملة.
- تبيان أهم الاستراتيجيّات والمبادرات التي استحدثها الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة للمضي في مسار التنمية، بما يتماشى وطبيعة الأهداف التنمويّة التي تضمّنتها الأجندة.
- الكشف عن بعض المؤشّرات التي تعكس ملامح التقدّم التنموي في القارة الإفريقيّة، من خلال استعراض نتائج تنفيذ أجندة 2063.

- دراسة أجندة 2063 يساهم في خلق فهم أعمق للفرص والتحديات التي تواجه إفريقيا، وتساعد في توجيه جهود التنمية نحو تحقيق مستقبل مستدام ومزدهر.

- **أسباب اختيار الموضوع**

يتحكّم في اختيار أي موضوع دراسة، أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

تتمثّل **الأسباب الذاتية** في:

- الميل إلى دراسة المواضيع الحديثة، ودراسة المواضيع التي لها علاقة بالقارة الإفريقيّة.

أمّا عن **الأسباب الموضوعية**، فهي المساهمة في:

- تقديم شرح مفصّل ودقيق لأهم ما جاءت به أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، وتسليط الضوء على أسباب صياغتها والأهداف المرجوّة منها.
- تبيان أهم الآليات التي عملت على تنفيذ أهداف أجندة 2063 بمختلف مجالاتها ومستوياتها، والنتائج الراغبة في تحقيقها خلال فترات زمنيّة محدّدة انطلاقا من الاستراتيجيّات المعتمدة.

- **الدراسات السّابقة:**

لا يوجد الكثير من الدراسات العلميّة الأكاديميّة التي تناولت موضوع الدراسة بمتغيراته (التنمية المستدامة، أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، آليات التنفيذ) بشكل مباشر، لذلك فقد شملت الدراسة العديد من الأدبيّات التي تناولت الموضوع من زاوية معينة، فنجد الكتب والمقالات بالإضافة إلى أطروحات الدكتوراه، من أهمّها:

- مقال بعنوان "مستقبل الاقتصاديات الإفريقية وفق أجندة 2063" للباحثة "وسيلة شابو"، تمّ نشره عام 2020، والذي تناول وصفا لمضمون الأجندة وظروف اعتمادها وطرق تمويلها، بالإضافة إلى محاولة تبيان كيفية التنفيذ الواردة في الأجندة. من أهم النتائج التي توصّل إليها هي:

✓ أنّ أجندة 2063 تعكس رؤية طموحة بشأن كيفيّة النهوض بالاقتصاديّات الإفريقيّة، والحاجة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي بقدرات تنافسيّة عالية، ومواجهة التحديات التي أفرزتها العولمة.

✓ لا يمكن فصل أجندة 2063 عن التأثير السّلبي للشّراكات التي أقامتها الدول الإفريقيّة مع الاتحاد الأوروبي.

تعدّ هذه الدراسة ذات قيمة علميّة؛ إذ ساهمت في تقديم فهم أعمق للسّياق العام لأجندة 2063، كما وفّرت معطيات مهمّة حول التطوّر العام لمستقبل الاقتصاديّات الإفريقيّة في إطار الأهداف والآليات التي وضعتها الأجندة.

أمّا من حيث الاختلاف فقد ركّزت هذه الدراسة على جانب واحد فقط ألا وهو الجانب الاقتصادي، لمعرفة كيف يُؤثّر تنفيذ الأهداف التنمويّة التي جاءت بها الأجندة في هذا المجال على مستقبل الاقتصاديات الإفريقية، أمّا الدراسة الحاليّة فتبحث في جل المجالات التي ركّزت عليها أجندة 2063 وكيفيّة تنفيذها على المستويين القاري والإقليمي.

- يمكن أيضا الإشارة إلى المقال الذي قدّمته "خديجة سلمى ميرود"، بعنوان: "جهود الاتحاد الإفريقي لمواجهة آثار التغيّرات المناخيّة في إفريقيا" الذي تمّ نشره عام 2022، وركّز بدوره على بعض الاستراتيجيّات التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي في محاولته للتكيّف مع التغيّر المناخي، هذا الأخير الذي يعدّ من بين أهم الأهداف التي جاءت بها أجندة 2063، وقد توصّل إلى نتيجة أساسيّة مفادها أنّ التغّير المناخي من أهم أسباب تباطؤ التنمية في إفريقيا.

تشترك هذه الدراسة مع الدراسة الراهنة في نفس مجال البحث ألا وهو جهود وآليّات الاتحاد الإفريقي المستحدثة لمواجهة التحديات القائمة وتحقيق التنمية المستدامة، أمّا من حيث الاختلاف فقد ركّزت هذه الدراسة على هدف واحد فقط وهو التكيّف مع التغيّر المناخي، لكنّها أغفلت باقي الأهداف التي لا تقل أهمية عن هذا الجانب وهو ما تناولته الدراسة الحاليّة.

- مقال بعنوان:" The African Union’s Agenda 2063 For Africa’s Development : Possibility Or Ruse?" الذي قدّمه "Victor H mlambo" ونُشر عام 2022، يركّز في مضمونه على فحص مدى جدوى أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، ومعرفة ما إذا كانت ممكنة أم مجرّد خطّة طموحة يصعب تنفيذها على أرض الواقع، وبالتالي فقد سلّط الضوء على أهم التحديات التي تواجه القارة الإفريقيّة في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة. وقد توصّل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

  - ✓ أنّ أجندة 2063 هي خطّة طموحة مقارنة مع واقع القارة الإفريقيّة.
  - ✓ أنّ مختلف التحديات التي تواجه إفريقيا في تنفيذ أجندة 2063، هي تحديات قديمة وواقعيّة من شأنها إعاقة تحقيق التنمية على المدى الطويل، وبالتالي يجب التعامل معها بجديّة.

تشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحاليّة في أنّ كلاهما يبحث عن التحديات التي تعيق تنفيذ أهداف أجندة 2063، أمّا من حيث الاختلاف فنجد أنّ هناك تحديات أخرى جديدة تواجهها القارة قد تمّ التطرق إليها.

وبالتالي فقد ساهمت المراجعة الدقيقة والنقديّة للدراسات السّابقة في توضيح أهم النقاط والإضافات التي يجب توفّرها، والتي من شأنها إثراء موضوع الدراسة الحاليّة.

- **إشكاليّة الدراسة:**

تهتمّ الدراسة بالدرجة الأولى بشرح مضمون الأجندة، وعرض الأهداف التنمويّة التي جاءت بها، والتي يمكن من خلالها تحسين واقع القارة، كما تسعى إلى تبيان الجهود الإفريقيّة المبذولة سواء القاريّة أو الإقليميّة، وتحديد سياساتها المعتمدة في تنفيذ أهداف أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، على مستويات مختلفة تغطي العديد من المجالات التنمويّة، ومن ثمّ تقييم درجة أو نسبة هذا التنفيذ، واستعراض أهم التغييرات التي طرأت على القارة والأقاليم الإفريقيّة، مع محاولة الإحاطة بأبرز التحديات التي تعرقل مسارها في تنفيذ أجندة 2063 لتحقيق التنمية المستدامة، وفي ضوء ذلك، جاءت إشكالية الدراسة كالآتي:

إلى أي مدى تمكّنت الآليات المعتمدة في تنفيذ أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 من وضع استراتيجيّات فعّالة تُحقّق أهداف التنمية المستدامة؟

تقودنا هذه الإشكالية بدورها إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ماهي الدلالات المفاهيميّة والنظريّة لكل من التنمية المستدامة، وأجندة الاتحاد الإفريقي 2063؟ وكيف تساهم في تحديد الآليّات المعتمدة لتحقيق التنمية في إطار الأجندة؟
- ماهي أبرز الآليات التي عملت على تنفيذ أهداف أجندة 2063 للتنمية المستدامة؟
- ماهي أهم الاستراتيجيّات والتدابير المستحدثة لتنفيذ أهداف أجندة 2063 على المستويين القاري والإقليمي؟
- ما مدى التقدّم المحرز على الصعيدين القاري والإقليمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن إطار أجندة 2063؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه القارة الإفريقيّة في تحقيق الأهداف التنموية لأجندة 2063؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة المؤقتة على الإشكالية تمّ اعتماد الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسيّة:**

- نجاح أو فشل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا وفقا لأجندة 2063 يعتمد على مدى فعاليّة وقوّة الاستراتيجيّات والتدابير المتّبعة في تنفيذها.

- **الفرضيّات الفرعيّة:**

- كلّما اعتمدت الآليات التنفيذيّة على استراتيجيّات وتدابير أكثر تنوّعا، ساهم ذلك في تحقيق الأهداف التنمويّة لأجندة 2063.
- كلما ارتفعت درجة واقعيّة الاستراتيجيّات المعتمدة في تنفيذ الأهداف التنموية لأجندة 2063، زادت إمكانيّة تحقيق تقدّم تنموي على المستويين القاري والإقليمي في إفريقيا.
- كلّما تعدّدت التحديات الداخليّة والخارجيّة التي تعيشها القارة الإفريقيّة، كلّما أثّر ذلك سلبا على تحقيق التنمية المستدامة وفقا لأجندة 2063.

- **حدود الدراسة:**

على اعتبار أنّ هذه الدراسة تندرج من حيث الحدود الموضوعيّة والعلميّة ضمن دراسات التنمية المستدامة من جهة، والدراسات الإفريقيّة من جهة ثانية، فقد تمّ التركيز على بحث موضوع آليات تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور أهداف أجندة الاتحاد الإفريقي 2063.

بالنسبة للحدود المكانيّة فإنّ الموضوع يرصد القارة الإفريقيّة مع التركيز على أقاليمها الخمسة، أمّا من حيث الحدود الزمانيّة، فإنّ هذه الدراسة تبدو للوهلة الأولى مستقبليّة، لكن بعد التعمّق في فهم الموضوع ندرك أنّ أجندة 2063 ماهي إلاّ خطة استراتيجيّة بجب اتباعها لتحقيق التنمية المستدامة والشّاملة في مدة زمنيّة معيّنة ومدروسة، غير أنّ موضوع الدراسة سلّط الضوء على ما تمّ تنفيذه بالفعل، وهي الخطة العشرية التنفيذية الأولى (2014-2023) لمعرفة أهم إنجازات القارة والتحديات التي واجهتها.

- **منهجيّة الدراسة:**

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، اعتمدت الدراسة على ثلاثة مناهج رئيسيّة، هي:

- المنهج الوصفي: يوفّر فرصة لفهم وشرح مضمون أجندة 2063 والظروف والأسباب التي أدّت إلى

اعتمادها، والنتائج المرجو تحقيقها بعد تنفيذ أهدافها التنمويّة ذات المجالات المختلفة، كون المنهج الوصفي يتيح فرصة جمع بيانات شاملة ودقيقة حول الظاهرة محل الدراسة، وتقديم صورة واضحة عنها، حيث لا يقتصر استخدامه على تقنية الوصف فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى التحليل والتفسير بهدف استخلاص نتائج حقيقيّة وموضوعيّة.

- منهج دراسة الحالة: اعتمدت الدراسة على هذا المنهج من خلال التركيز على القارة الإفريقيّة كوحدة تحليل رئيسيّة، مع تناول الأقاليم الإفريقيّة الخمسة بوصفها وحدات فرعيّة لدراسة خصوصيّاتها البنيويّة واستراتيجياتها المعتمدة في تنفيذ أجندة 2063، حيث يسمح هذا المنهج بفهم أعمق للسياقات القاريّة والإقليميّة، واستكشاف العوامل المؤثّرة في مسار تنفيذ الأهداف التنمويّة، بما يوفّر إطارا تحليليّا مناسبا لمتابعة تطوّر الأجندة خلال مراحلها المختلفة.

- المنهج الإحصائي: يتجلى في الفصل التقييمي، فاستخدام البيانات الكميّة وتنظيمها وتصنيفها في جداول إحصائيّة يضيف نوعا من الدقّة للنتائج التقييمية، التي بدورها تساهم في تحسين الفهم العلمي للدراسة والتعمّق فيها.

- **التصميم الهيكلي للدراسة:**

جاءت خطّة الدراسة مقسّمة إلى مقدّمة، ثلاث فصول وخاتمة، حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكاليّة المطروحة مع نفي أو إثبات صحّة الفرضيات المصاغة.

في الفصل الأول؛ تمّ التطرق إلى المقاربة المفاهيميّة النظرية للتنمية المستدامة وأجندة الاتحاد الإفريقي 2063 وذلك عبر ثلاثة مباحث، تضمّن الأول تعريفات مختلفة للتنمية المستدامة مع التركيز على أهم أهدافها وأبعادها والتحديات التي تواجهها، أمّا المبحث الثاني فقد تطرّق إلى الدوافع الرئيسيّة التي أدّت إلى صياغة أجندة 2063، مع تسليط الضوء على شرح أهدافها التنموية التي تعدّ الإطار المرجعي لهذه الدراسة، في حين تناول المبحث الثالث أهم المداخل النظريّة المفسّرة للتنمية المستدامة.

الفصل الثاني؛ خُصّص لتوضيح ميكانيزمات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا وفقا لأجندة 2063 من خلال ثلاثة مباحث، بيّن المبحث الأول دور الخطّة العشريّة التنفيذيّة الأولى كآليّة تفصّل وتسهّل تنفيذ الأهداف التنمويّة بشكل مرحلي، تمّ عالج المبحث الثاني دور الاتحاد الإفريقي كآليّة أخرى تطرح مبادرات واستراتيجيّات من شأنها تنفيذ أهداف أجندة 2063، ليركّز المبحث الثالث على آلية أخرى وهي المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة التي ساهمت بدورها في تنفيذ أهداف الأجندة.

أمّا الفصل الثالث؛ فقد تناول تحليل الأداء الإفريقي في تنفيذ أهداف أجندة 2063، حيث ركّز المبحث الأول على تحليل وتقييم الأداء على المستوى القاري في تنفيذ أهداف أجندة 2063، بينما تطرّق المبحث الثاني إلى الأمر ذاته ولكن من منظور إقليمي، ليعالج المبحث الثالث أبرز التحديات التي تعيق جهود إفريقيا في بلوغ التنمية المستدامة، وذلك بالاستناد إلى الأهداف التي تضمّنتها أجندة 2063.

- **صعوبات الدراسة:**

من أبرز الصعوبات التي واجهتها الدراسة، قلّة المراجع العربية التي تناولت الموضوع أو التي لها علاقة مباشرة بمتغيرات الدراسة، على مستويين إثنين:

- على مستوى تنفيذ أجندة 2063: تكاد تنعدم الدراسات العربيّة التي تناولت أهم التدابير والاستراتيجيّات التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي، أو المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة في تنفيذ الأهداف التنموية التي تناولتها الأجندة.
- على مستوى تقييم تنفيذ أجندة 2063: أين تتضارب الاحصائيات من مصدر إلى آخر، وبالتالي صعوبة الوقوف عند أرقام معيّنة نقيّم من خلالها إنجازات القارة في مجالات محدّدة.

الفصل الأول:

التنمية المستدامة-أجندة الاتحاد الإفريقي 2063: مقاربة مفاهيميّة نظريّة

إذا كان مصطلح التنمية المستدامة يعدّ مفهوما شاملا ومركّبا، فإنّ استراتيجيّات وسُبل تحقيقه هي الأخرى متنوعة ومتكاملة، وتختلف من دولة إلى أخرى تبعا لخصوصيّة كل منها، وبما أنّ التنمية المستدامة كفكرة هي الوسيلة الأكثر فعاليّة لنقل الدول من حالة التخلف واللاأمن، إلى حالة التطور والسّلم؛ فهي هدف تسعى لتحقيقه العديد من الدول، وعلى رأسها الدول الإفريقيّة.

تعدّ القارة الإفريقيّة، ثاني أكبر قارة في العالم من حيث المساحة وعدد السّكان، بالإضافة إلى امتلاكها لموارد طبيعيّة وبشريّة تؤهّلها لتحقيق مكانة متميّزة تختلف جذريّا عن واقعها الحالي. لذا، تحظى القارة بأهميّة خاصّة لدى الدول الصناعيّة كونها المصدّر الأكبر والخام للعديد من الموارد الطبيعيّة والمعدنيّة، ما يجعل محاولة السّيطرة عليها أمرا طبيعيّا في سياق العلاقات الدوليّة.

إلاّ أنّ للاتحاد الإفريقي رأي آخر، حيث تبنّى رؤية جديدة تمثّلت في أجندة 2063، حاول من خلالها فتح الطريق أمام الدول الإفريقيّة للمضي قدما في مسار جديد قائم على الاعتماد على الذات، من خلال تسخير واستغلال موارد القارة في تنفيذ أهداف الأجندة الإفريقيّة لتحقيق التنمية المستدامة، وعليه يتناول هذا الفصل شرح مفهوم التنمية المستدامة مع تقديم وصف عام لأهداف أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، ومن ثمّ تسليط الضوء على أهم المداخل النظريّة المفسّرة للتنمية المستدامة من خلال ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة

المبحث الثاني: أجندة الاتحاد الإفريقي 2063: قراءة في الأسباب والأهداف

المبحث الثالث: المداخل النظرية المفسّرة للتنمية المستدامة

المبحث الأوّل: مفهوم التنمية المستدامة

أدّى التطور الاقتصادي الكبير الذي شهده العالم في القرون الأخيرة، إلى ظهور بعض المضاعفات الخطيرة التي انعكست بشكل واضح على الجانب البيئي، حيث أصبحت البيئة اليوم الحلقة الأضعف، عندما يتعلق الأمر بالآثار المترتّبة عن المشاريع وعمليات النمو الاقتصادي، التي تعدّ السبب الرئيس وراء تراجع قدرة الطبيعة على التجدّد الذاتي، لاسيما في الدول المتقدمة. وقد أدّى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية ألا وهو التنمية المستدامة.

بناء على ذلك، ستقوم الدراسة من خلال هذا المبحث بتحديد مفهوم التنمية المستدامة، والوقوف عند أهم محطّات التطور التاريخي لها، وإبراز أهم أهدافها وأبعادها والتحديات التي تعيق سبل تحقيقها.

المطلب الأوّل: التنمية المستدامة –التعريف وتطوّر المفهوم–

شهد مفهوم التنمية المستدامة تطوّرا كبيرا على مر العقود الماضية، حيث أصبح من المواضيع الأساسيّة في النّقاشات الدوليّة حول التنمية والبيئة. في هذا السياق، ستحاول الدراسة عرض أهم التعاريف المقدّمة للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تتبّع تطوّر المفهوم عبر الزّمن.

1–تعريف التنمية المستدامة:

أ– التعريف اللّغوي للتنمية المستدامة:

بالرجوع إلى المعنى اللّغوي نجد أنّ مصطلح التنمية مشتق من الفعل "نمّى" بمعنى الزيادة، واللّفظ في مفهومه اللّغوي أقرب إلى المعنى المراد، فالنّماء يعني أنّ الشيء يزيد حالا بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه، وفي المفهوم الإنجليزي (Development) يعني التغيير الجذري للنظام القائم، واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف، وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي[1].أمّا كلمة المستدامة فمأخوذة من الفعل استدام الذي جذره (دوم)؛ ويعني المواظبة على فعل الشيء، وبالتالي فهو يشير إلى الاستمرارية على الأمر والقدرة على المحافظة على الإنتاجيّة في وجه الأزمات والصّدمات.

يعود أصل مصطلح الاستدامة (Sustainable) إلى علم الايكولوجي (Ecology) حيث استُخدم للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية، التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيّرات هيكلية، تؤدي إلى حدوث تغيّر في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض. في المفهوم التنموي

[1] جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**. المجلد3، بيروت: دار صادر، 1994، ص ص 12–15.

استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد (Economy) وعلم الايكولوجي (Ecology) نظرا لاشتقاقهما من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كلا المصطلحين بالجذر (Eco)، الذي يعني البيت أو المنزل في العربية، والمعنى العام لمصطلح (Ecology) هو دراسة مكونات البيت، أمّا مصطلح (Economy) فيعني إدارة مكوّنات البيت، ولو افترضنا أن البيت هنا يشير إلى مدينة أو إقليم، فإنّ الاستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكوّنات المدينة أو الإقليم، وبين إدارة هذه المكونات[1].

ب–الدلالة الإصطلاحيّة للتنمية المستدامة:

على اعتبار أنّ مصطلح التنمية المستدامة يتكون من كلمتين، وجب علينا أوّلا تقديم تعريف خاص بكل منهما.

- التنمية: هي مجموعة العمليّات الرشيدة الشاملة والمتكاملة التي يقوم بها المجتمع بهدف القضاء على كل أشكال التخلف، لتحسين نوعيّة الحياة ومستوى الثقافة فيه، والوصول إلى التقدّم والرفاه المنشود.
- الاستدامة: تعني الدوام والمواظبة حاضرا ومستقبلا، أي تطوير كل الوسائل التي تلبي احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد البعيد[2].

وممّا لا شكّ فيه، تتعدّد التعريفات المقدمة للتنمية المستدامة بسبب اختلاف مفهوم التنمية من بلد إلى آخر. وبشكل عام، ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في **تقرير اللّجنة العالميّة للبيئة والتنمية** World Commission on Environment and Developmentعام 1987 بأنّها: « التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة» وهي تشمل مفهومين أساسيين:

- الاحتياجات؛ وتؤكّد على الاحتياجات الأساسيّة للفقراء في العالم، التي يجب أن تحظى بالأولوية العليا.

[1] نبيلة عبد الفتاح قشطى، "التنمية المستدامة الأهداف والتحديات"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، المجلد09، العدد 01، أفريل2023، ص03.

[2] عطية خليل عطية، **التربية والتنمية في الوطن العربي**. عمّان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011، ص 23.

– القيود؛ وتشير إلى العوائق التي يفرضها وضع النّظام التكنولوجي والاجتماعي على قدرة البيئة على الوفاء باحتياجات الحاضر والمستقبل[1].

يلتقي هذا المفهوم مع فكرة جون لوك حول الحيازة العادلة؛ التي تعني أنّ الجيل الحالي ليس له الحق في استنفاد الفرص الممنوحة إليه من قاعدة المورد.

وفي محاولة لتحديد معنى التنمية المستدامة يرى **إدوارد باربيي** (Edward Barbier) بأنّها: « ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدّي إلى الارتفاع بمستوى الرفاهيّة الاجتماعيّة، مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعيّة المتاحة، وبأقل قدر من الأضرار والإساءة للبيئة » [2].ربط هذا المفهوم التنمية المستدامة بالتحرك الاقتصادي في الدولة الذي يراعي الموارد الطبيعية ويحافظ على البيئة.

أمّا بالنسبة **لجيمس سبيث** (James Gustave Speth) مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد عرّفها بأنّها: « تنمية لا تكتفي بتوليد النمو فحسب، وإنّما توزيع عائداته بشكل عادل أيضا، وهي تجدّد البيئة بدل تدميرها، وتمكّن النّاس بدل تهميشهم، وتوسّع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثّر في حياتهم، إنّها تنمية لصالح الفقراء والطبيعة والمرأة وتستند على النّحو الذي يحافظ على البيئة... » [3]

نظر هذا المفهوم إلى التنمية المستدامة من زاوية أخرى، ربط من خلالها بين النمو والعدالة في توزيع الثروة بهدف القضاء على الفقر وتمكين الشعب دون الإساءة للطبيعة.

تعريف **منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة** (FAO) الذي تم تبنيه عام1989 يشير إلى أنّ:« التنمية المستدامة هي إدارة وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيير التكنولوجي والمؤسّسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار تلبية الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. هذه التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تشمل الحفاظ على الأرض، والمياه، والمصادر الوراثيّة للنباتات والحيوانات، وتكون غير مدمّرة بيئيا، ومناسبة تقنيا، ومجدية اقتصاديا، ومقبولة اجتماعيا» [4].

---

[1] الأمم المتحدة، الجمعية العامّة للأمم المتحدة، **تقرير اللّجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية**، نيويورك، 1987، ص 39.

[2] عبد الله حسون محمّد، مهدي صالح دواي، إسراء عبد الرحمان خضير، " التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد"، **مجلة ديالى**، المجلد1، العدد 67، 2015، ص 341.

[3] دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي ولتنمية المستدامة**. دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2003، ص 54.

[4] Food and Agriculture Organization of the United Nations, Sustainable agriculture and rural development, in : Dimensions of need - Sustainable agriculture and rural development (fao.org) date 16.7.2024 at 16 :07.

عرّفها **وليم رولكز هاوس** (W.Ruckelshaus) مدير حماية البيئة الأمريكيّة على أنّها: « تلك العمليّة التي تقرّ بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أنّ التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليّتان متكاملتان وليستا متناقضتان »[1] .

انطلاقا من التعريفات السّابقة، يمكن القول أنّ التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعيّة حياة الإنسان من خلال إحداث توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. وفي المعنى العام، هي لا تخرج عن كونها عمليّة للاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية بمعدّلات محدّدة خاصّة غير المتجدّدة منها.

وفي نفس الصّدد نجد أنّ **المشرّع الجزائري** قد عرّف التنمية المستدامة في المادّة 04 من القانون رقم 03-01 المؤرّخ في 19 جويلية 2003 والمتعلّق بحماية البيئة بأنّها: « التوفيق بين تنمية اقتصاديّة واجتماعيّة قابلة للاستمرار وحماية البيئة؛ أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمّن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبليّة[2]»

وعلى نحو مشابه عرّفتها **الموسوعة البريطانيّة** (Encyclopaedia Britannica) بأنّها: « نهج للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، الذي يحاول تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية، وبين ضرورة الحفاظ على البيئة الطبيعية، أو منع الضرر المفرط لها» [3].

تعرّف التنمية المستدامة أيضا بأنّها: « تلك التنمية الكامنة وراء دمج الجانب البيئي والاجتماعي والاقتصادي كجوانب مكمّلة لبعضها في عملية صنع القرار» [4].

تُعدّ التعريفات الثّلاثة السّابقة للتنمية المستدامة شاملة؛ حيث توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، ما يضمن تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، وبهذا تعكس الفهم الحديث للتنمية المستدامة، من خلال تأكيدها على عدم تهميش أي جانب من الجوانب السّابقة.

وعلى ضوء ما سبق، يُلاحظ تركيز أغلب الباحثين على الجانب البيئي في تعريفهم للتنمية المستدامة، وهو ما يعدّ اختزالا مشوّها للمعنى الأصلي الذي يصبو إليه هذا المفهوم، فتحقيق أغلب أنماط التنمية يتطلب

---

[1] نجم عبود نجم، **البعد الأخضر للأعمال المسؤولية البيئية لرجال الأعمال**. عمّان: مؤسّسة الوراق للنشر والتوزيع، 2008، ص 55.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **التلوث البيئي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (د،ت،ن)، ص 117.

[3] Rebecca M. Kulik, Sustainable Development, May 2024 in : Sustainable development | Definition, Goals, Origins, Three Pillars, & Facts | Britannica date 17.7.2024 at 15 :17.

[4] Rachel Emas, "The Concept of Sustainable Development : Definition and Defining Principles", Florida International University, January 2015,p3.

استهلاكا متفاوتا للموارد الطبيعيّة، لذلك فالأساس هنا هو معالجة المشاكل البيئيّة من منظور أوسع يجعل الاستنزاف المحدود للموارد مستقبلا لا يؤثر بشكل قوي على البيئة.

بناء على التعريفات المقدّمة للتنمية المستدامة، يمكن استنتاج **التعريف الاجرائي** لها؛ « تعبّر التنمية المستدامة عن التخطيط الشّامل والمتوازن الذي يجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد بين الأجيال الحالية والمستقبليّة» .

2–تطوّر مفهوم التنمية المستدامة:

ازداد الاهتمام بالتنمية بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ التركيز على كيفيّة تحقيق الدول المتخلّفة مستوى التنمية الذي حقّقته الدول الصناعيّة. في البداية، كان الاهتمام منصبّا على النمو الاقتصادي فقط، حيث كانت النظريات الاقتصادية تدعو دول العالم الثّالث إلى اتباع مسار النمو الاقتصادي للدول المتقدّمة. وبهذا، أصبح مفهوم التنمية مرادفا للنّمو الاقتصادي السّريع، وهو ما يشكّل المفهوم التقليدي للتنمية[1]. لكن، مع انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية، برز المفهوم الحديث للتنمية المستدامة، مدفوعا بأحداث ومحطّات تاريخيّة هامّة.

- **في عام 1950:** بدأت الجذور الأولى للتفكير العالمي بشأن التدهور البيئي، حيث نُشر أوّل تقرير عن حالة البيئة العالميّة، من قبل الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة، واعتُبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة، حيث سلّط الضوء على أهميّة التوازن بين الاقتصاد والبيئة، وسعى إلى إيجاد حلول تحقّق المصالحة بينهما.

- **إنشاء نادي روما 1968:** تم إنشاءه بهدف معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبليّة، ضمّ عددا قليلا نسبيا من الأفراد الذين يحتلّون مناصب مرموقة في دولهم. في عام 1972، نشر النادي تقريره الشهير المعنون ب"حدود النمو"، والذي اعتبره بعض المختصين نقطة الانطلاق في التفكير الجدّي حول القضايا البيئيّة[2].

---

[1] محمّد فتحي عبد الغني، "تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر"، **المجلة العالمية للاقتصاد والتجارة**، سبتمبر 2020، المجلد 50، العدد2، ص 413.

[2] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة: مفهومها– أبعادها– مؤشراتها**. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، ص86.

- **مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشريّة "ستوكهولم" 1972:** مثّل هذا المؤتمر أوّل تقييم شامل للتأثير البشري العالمي على البيئة، هدف إلى تقديم نظرة عامّة أساسية حول كيفية معالجة التحدّي المتمثّل في الحفاظ على البيئة، وتحسين جودة الحياة البشريّة. نتيجة لذلك، تبنّى المؤتمر أهدافا وغايات واسعة النطاق للسياسة البيئيّة[1]

مع مطلع السّبعينات، شهد مفهوم التنمية تطوّرا كبيرا، فبينما كان محصورا في البعدين الاقتصادي والاجتماعي، تمّ إلحاق مصطلحات جديدة بالتنمية أبرزها التنمية المستدامة، الذي أصبح من أهم المصطلحات المتداولة في أدبيات التنمية، هذا التغيير جاء بعد دراسة تحديّات التنمية المستدامة على المسرح العالمي في عام 1972، بعد ثماني سنوت، وبالتحديد سنة 1980 تمّ تناول الموضوع مجدّدا في تقرير قوي بعنوان "استراتيجية الحفاظ على العالم: الحفاظ على الموارد الحيّة من أجل التنمية المستدامة"، حيث جاء في مقدّمته أنّ البشر في سعيهم للتنمية الاقتصاديّة، واستغلال الموارد الطبيعيّة يجب أن يدركوا ضرورة الحد من استخدام الموارد، والقدرة الاستيعابيّة للنظم الإيكولوجيّة، كما يجب أن يأخذوا في عين الاعتبار احتياجات الأجيال المستقبلية[2].

- **تقرير برونتلاند 1987 (Brundtland Report):** أُصدر هذا التقرير من قبل اللّجنة العالميّة للبيئة والتنمية، وهو الأشهر في حقل التنمية المستدامة تحت عنوان مستقبلنا مشترك (Our Common Future)، والذي أطلق عليه اسم تقرير برونتلاند نسبة إلى رئيسة الوزراء النرويجيّة آنذاك جرو هارلم برونتلاند (Gro Harlem Brundtland) التي تولّت رئاسته. استخدم التقرير مصطلح التنمية المستدامة على نطاق واسع، معرّفا إيّاها على أنّها «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصّة » . من هنا، وضع هذا التقرير التنمية المستدامة بقوة في الساحة السياسية للفكر الإنمائي الدولي، ونظرا لأهميّته تمّت ترجمته لأكثر من 24 لغة، ولا يزال التعريف الذي قدّمه للتنمية المستدامة هو الأكثر شمولا وتداولا في أدبيات التنمية حتّى الآن.

- **مؤتمر قمّة الأرض:** في عام 1992، عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعروف باسم قمّة الأرض في ريو دي جانيرو، البرازيل. اعتُبر هذا المؤتمر الذي عُرف فيما بعد بمؤتمر ريو، أكبر مؤتمر دولي حتى ذلك الوقت، حيث حضره ممثّلون من أكثر من 170 دولة و2500 منظمة غير حكومية،

[1] Günther Handl, Declaration Of The United Nations Conference On The Human Environment (Stockholm Declaration 1972), The Rio Declaration On Environment And Development 1992, United Nations Audiovisual Library of International Law, 2012, p01

[2] محمّد فتحي عبد الغني، **مرجع سابق**، ص 414.

وكان الهدف الرئيسي منه هو تحديد مبادئ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة في المستقبل[1]. ركّزت كافة الوثائق الصّادرة عن المؤتمر على التنمية المستدامة، حيث تمحور 12 من المبادئ ال27 في إعلان ريو حول هذا المفهوم. ومع ذلك، تختلف طرق تحقيق التنمية المستدامة بين الدول النامية والمتقدّمة، ممّا أدّى إلى إعادة تطوير المفهوم عدّة مرات لتغطية العديد من الجوانب والاختلافات[2].

مع مرور الوقت، تطوّر مفهوم التنمية المستدامة ليصبح أكثر فاعليّة، حيث تحوّل التركيز من تلبية احتياجات الأجيال المتعاقبة، إلى نهج شمولي يربط بين التنمية الاقتصادية، والإدماج الاجتماعي، والاستدامة البيئية بشكل متكامل.

- **القمّة العالميّة للتنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002:** أكّدت هذه القمّة في مدينة جوهانسبورغ جنوب إفريقيا، على أنّ مفهوم العدالة بين الأجيال أصبح مفهوما ثانويّا، حيث انتشر بدلا من ذلك مفهوم التنمية الشاملة؛ التي تشمل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2012 (ريو+20):** عُقدت هذه القمّة في الفترة من (20–22) جوان 2012 تحت اسم ريو+20، بشعار المستقبل الذي نريده (The Future We Want)[3]. تضمّن المؤتمر موضوعين رئيسيّين هما: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسّسي للتنمية المستدامة، حيث قرّرت الدول الأعضاء في ريو إطلاق عمليّة لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة تتماشى مع الأهداف الإنمائيّة التي وضعت في المؤتمرات السّابقة[4]. أسفر المؤتمر عن وثيقة ختاميّة سياسيّة مركّزة، تحتوي على تدابير واضحة وعمليّة لتنفيذ التنمية المستدامة، من خلال تشكيل شراكات جديدة ونشطة، بالاعتماد على مبادئ توجيهيّة رائدة بشأن سياسات الاقتصاد الأخضر التي تراعي المحافظة على النظم الأيكولوجيّة.[5]

---

[1] محمّد فتحي عبد الغني، **مرجع سابق**، ص ص 414–416

[2] أحمد ضرار الماحي العبيد، "نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة"، **مجلة التنوير**، العدد5، أفريل 2008، ص16.

[3] محمّد فتحي عبد الغني، **مرجع سابق**، ص 418.

[4] UN Women, The United Nations Conference on Sustainable DevelopmentM Rio+20, in : https://www.unwomen.org/en/news/in-focus/the-united-nations-conference-on-sustainable-development-rio-20 date 4.6.2023 at 15:42.

[5] United Nations, Sustainable Development Goals, United Nations Conference on Sustainable Development Rio+20, in : https://sustainabledevelopment.un.org/rio20 date 4.6.2023 at 15:54.

الشكل رقم01: يوضّح المحطات الأساسية لتطوّر مفهوم التنمية المستدامة

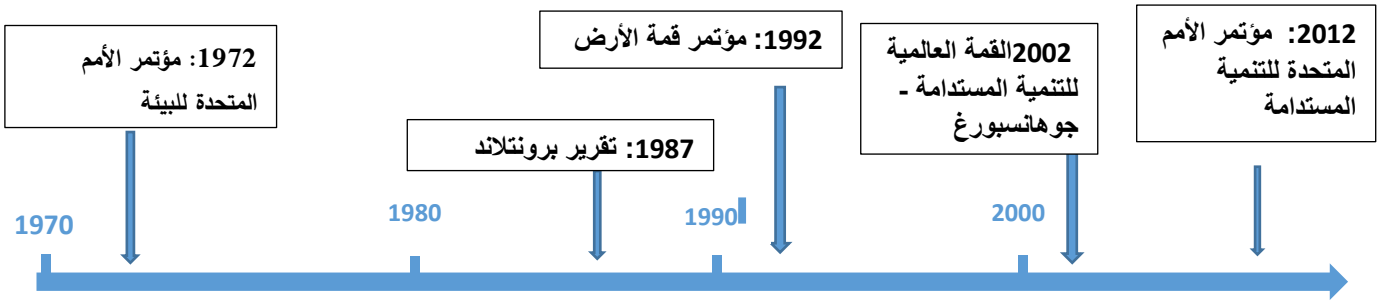

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: محمّد فتحي عبد الغني، **مرجع سابق**، ص ص 413-418.

المطلب الثاني: التنمية المستدامة: الأهداف، الأبعاد والتحديات

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن متكامل بين مختلف الجوانب، لضمان رفاهيّة الأجيال الحاليّة والمستقبليّة، ولا يتمّ ذلك إلاّ من خلال مراعاة بعض العناصر. تتناول الدراسة من خلال هذا المطلب أهداف التنمية المستدامة، وأبعادها، كما سيتم استعراض التحديات الرئيسية التي تقف عائقا أمام تحقيق هذه الأهداف.

1–أهداف التنمية المستدامة:

تعبّر أهداف التنمية المستدامة عن خطة عالميّة مشتركة، تهدف إلى تحسين الحياة في مختلف المجالات، وذلك عبر معالجة القضايا المتعلّقة بالأنظمة البيئيّة (النظم الطبيعيّة) والأنظمة البشريّة (المجتمع والاقتصاد) في آن واحد، وبشكل متكامل[1]. وعليه، قام الباحثون والمختصّون بتقسيم هذه الأهداف إلى عدّة فئات كما يلي:

أ– الأهداف البيئيّة:

يمكننا تلخيص الأهداف البيئية للتنمية المستدامة على النحو التالي:

- تعزيز الحكمة الإيكولوجية من خلال البحث عن تنمية متوافقة مع البيئة: عبر؛
- تعزيز الوعي البيئي عن طريق تنمية الشعور بالمسؤولية البيئية، من خلال المشاركة الشعبيّة في

إعداد وتنفيذ وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة، والتركيز على العلاقة بين نشاطات البشر والبيئة، واستغلال الموارد الطبيعيّة بشكل عقلاني دون استنزافها[2].

- استخدام تكنولوجيا حديثة ذات أضرار بيئية محدودة، بالإضافة إلى تحسين اختيار مواقع المشروعات

الصناعية، وجعل كل مشروع يعالج نفاياته ومخلّفاته، والسّعي للاستفادة من التطورات السّريعة في التكنولوجيا الحيويّة والرقميّة، لتطبيق عمليّة التنمية المستدامة.

- الحفاظ على التنوّع البيولوجي والنظم البيئيّة، من خلال وضع اللّوائح والقوانين الضابطة والمنظمة

[1] صالح لخضاري، "واقع التنمية المستدامة في الجزائر–الاستراتيجيّة والجهود–"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد50، ديسمبر 2018، ص 211.

[2] كمال فراحتية، "التنمية المستدامة"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونيّة والسياسيّة**، المجلد3، العدد11، سبتمبر 2018، ص 283.

للنشاط الإنساني، وتطبيق الاتفاقيات الإقليميّة والدوليّة الرّامية لحماية البيئة والتنوّع الحيوي[1].

- تثمين مفهوم التربية البيئيّة: ويتحقّق ذلك من خلال إعطاء أهمية بالغة للمناهج البيئيّة، لضمان توافق الأفراد المكوّنين مع بيئتهم، وفهم نظم البيئة الطبيعيّة المعقّدة التي هم جزء منها، واستخدام عناصرها بروح من المسؤولية والمحافظة[2].

ب– الأهداف الاجتماعيّة: وتتمثّل في؛

- الإشباع العادل للحاجات الأساسية: ضمان حق الإنسان في البقاء، وهذا ما يتطلب تضامنا بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وتعزيز التنمية البيئيّة.
- الاستقلالية في اتخاذ القرارات: تبني نموذج تنموي داخلي يلبي احتياجات الشعوب، فالتنمية المرجوّة هي تلك التي تنبع جذورها من خصوصيّات المجتمع، والقائمة على العدالة الاجتماعية[3].
- القضاء على الفقر وتحقيق رفاهيّة السكّان: وذلك من خلال ضبط معدّلات النمو السّكاني، وزيادة معدّل النمو الاقتصادي بوتيرة تتفوّق على معدّلات الزيادة السكّانيّة، واستغلال الموارد المتجدّدة في توفير الحاجات الأساسيّة للشّعوب.[4]
- تعزيز المساواة بين الجنسين: من خلال ضمان حقوق النساء والفتيات في جميع المجالات، وتحقيق المساواة الكاملة في المجتمع، وفتح المجال لكافة أطراف المجتمع للمشاركة في اتخاذ القرار، وصياغة برامج مشاريع التنمية المستدامة.
- الرعاية الصحيّة الشّاملة: ضمان الوصول إلى خدمات صحيّة جيّدة للجميع، بما يشمل الوقاية والعلاج والرعاية الصحيّة الاوليّة.
- تعزيز الاستقرار الاجتماعي: من خلال دعم برامج الحماية الاجتماعية، وضمان الأمن والسّلام في المجتمع[5].

ج– الأهداف الاقتصادية: وتتمثّل في؛

---

[1] نبيلة عبد الفتاح قشطى، **مرجع سابق**، ص 5.

[2] حفصة كوبيبي، بوزيال العجال، "النمو، التنمية، التنمية المستدامة، مراجعة للمفاهيم"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، مجلد 17، العدد2، جانفي 2022، ص 181.

[3] كمال فراحتيه، **مرجع سابق**، ص 282.

[4] عطية خليل عطية، **مرجع سابق**، ص 64.

[5] United Nations, Department of Economic and Social Affairs : Sustainable Development, in : THE 17 GOALS | Sustainable Development (un.org) date 17.7.2024 at 18 :49.

- تحقيق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ودخل الفرد: تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق نمو اقتصادي يعزّز دخل الفرد والناتج المحلي، من خلال استخدام الموارد بكفاءة وفعاليّة.
- الاستغلال العقلاني للموارد: تُعرف الموارد الطبيعية على أنها متعددة الاستخدامات، من أجل تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، ورفاهية الأجيال الحالية، ولهذا تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد ومنع استنزافها حفاظا على المخزون الاستراتيجي منها، لضمان حقوق الأجيال اللاّحقة.
- استغلال الطاقات المتجدّدة: تُعنى التنمية المستدامة هنا بالتحول إلى استغلال الطاقات المتجدّدة، كبديل نظيف وصديق للبيئة مقارنة بالطاقة الأحفورية، ممّا يقلّل من الضغوط على هذه الموارد ويجنّب استنزافها.
- التأثير على طلب المجتمعات وأنماط الاستهلاك: تهدف التنمية المستدامة إلى تغيير أنماط الاستهلاك نحو سلع أكثر صداقة للبيئة، مثلا السّلع التي تحمل العلامة (Bio)، أو استهلاك سلع الشّركات التي تساهم في حماية البيئة من التلوّث عن طريق ما يسمّى بالتسويق البيئي[1] (Eco Marketing).

د- الأهداف الثقافيّة: وتتمثّل في؛

- تحسين جودة التعليم: توفير تعليم جيّد وشامل للجميع، يساهم في تنمية القدرات الفردية والمجتمعية.
- حماية الإرث الثقافي المادي والمعنوي: يشمل هذا الهدف حماية التراث الثقافي من كل الأخطار التي قد تهدّده، من خلال وضع استراتيجيات فعّالة تدعم الحفاظ عليه.
- المحافظة على الإرث المادي ومنع اندثاره: من خلال وضع تعليمات واضحة لكيفية التعامل معه.
- توفير الموارد المادية والبشرية: أي توفير جميع الإمكانيات اللاّزمة لحماية التراث الثقافي، ونقله إلى الأجيال القادمة[2].

[1] حفصة كويبي، بوزيال العجال، **مرجع سابق**، ص ص 181،182.

[2] نبيلة عبد الفتاح قشطى، **مرجع سابق**، ص6.

الشكل رقم 02: يمثّل تكامل الأهداف لتحقيق التنمية المستدامة

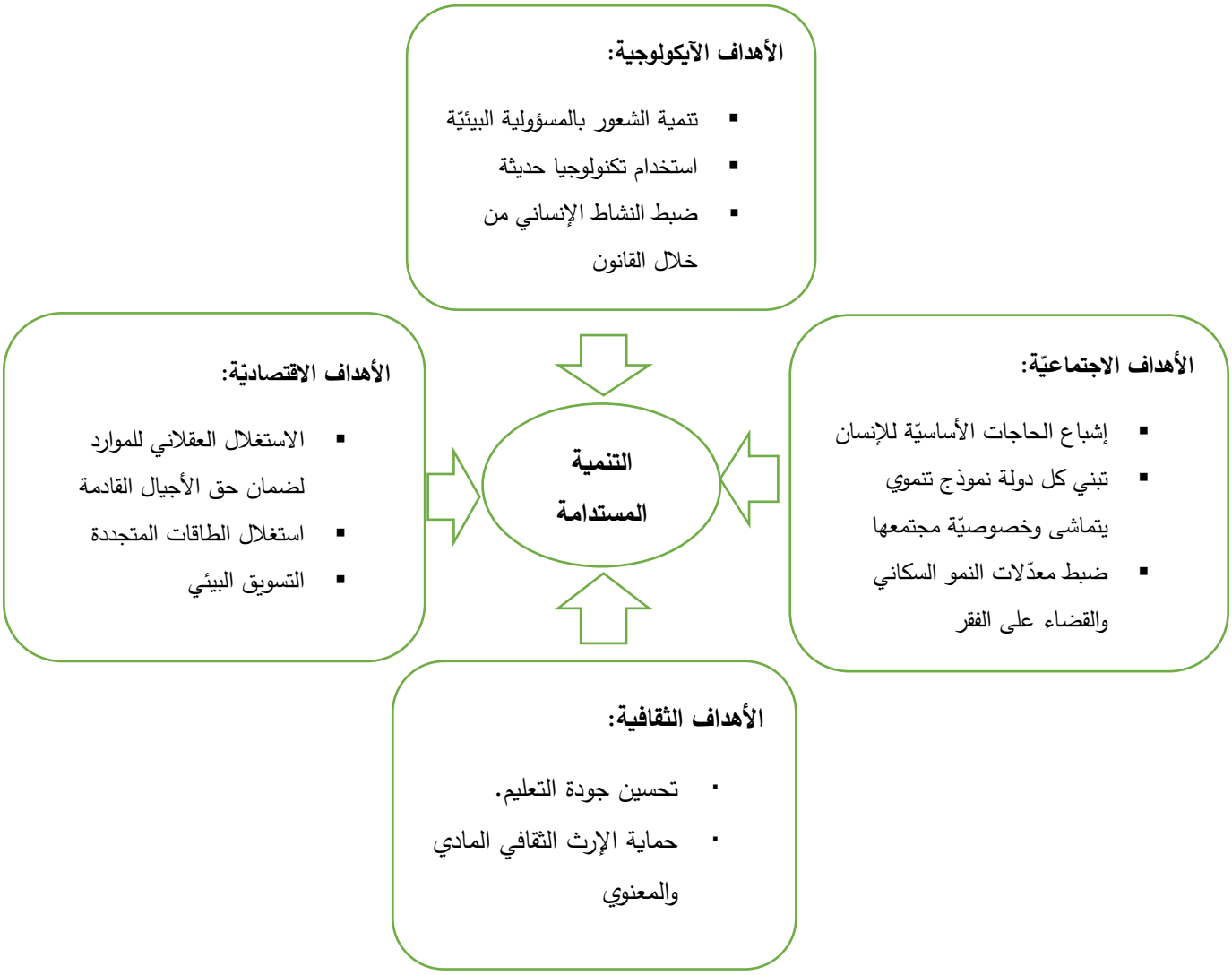

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: نبيلة عبد الفتاح قشطى، **مرجع سابق**، ص ص 5، 6، حفصة كويبي، بوزيال العجال، **مرجع سابق**، ص ص 182،181، كمال فراحتيه، **مرجع سابق**، ص ص 283،282.

2– أبعاد التنمية المستدامة:

تشكّل الابعاد الثلاثة عند تكاملها الإطار الشّامل لتحقيق التنمية المستدامة التي توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتتمثّل في؛

أ– البعد البيئي للتنمية المستدامة: نظرا لأنّ المشكلات البيئية أضحت من أكثر القضايا العالمية صعوبة وتعقيدا، ولأنّها موضوع لأبحاث متعدّدة ومتخصّصة باعتبارها تهدّد بقاء الجنس البشري، فإنّ تسليط الضوء على تحقيق الاستدامة في التنمية البيئية، أمر في غاية الأهمية.[1] تركّز التنمية البيئيّة المستدامة على التخفيف من الآثار السلبيّة واستنزاف الموارد الطبيعية الضرورية للنشاطات الزراعية والصناعية، ممّا يعني محاولة إيجاد توازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي، وبين المجتمع والطبيعة كضمان لحماية البشر والماء والهواء والأرض والتنوّع البيولوجي[2].

من جانب آخر، يركّز البعد البيئي على مفهوم الحدود البيئية؛ والذي يعني أنّ لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معيّنة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وأنّ أي تجاوز لهذه الحدود يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة، وبالتالي تدهور النظام الاقتصادي، لأن الاهتمام بالبيئة هو أساس التنمية الاقتصادية المستدامة[3].

ب– البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: يركّز على أنّ الانسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي.

يشمل هذا البعد عملية متكاملة لبناء القدرات البشرية، بما في ذلك مكافحة الفقر، خلق عمالة منتجة، تعزيز الوحدة الاجتماعية، الاهتمام بالتعليم، الرعاية الصحيّة المتاحة للجميع، منع الجريمة والظواهر الاجتماعيّة السلبيّة، إضفاء الطابع الديموقراطي على جميع أشكال الحياة الاجتماعية، وتغيير عادات المستهلكين واحتياجاتهم[4]. وبالأساس يهدف إلى تحسين العلاقة بين الطبيعة والبشر، لضمان استدامة الموارد وتحقيق رفاهيّة الانسان.

ج– البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: يُعنى هذا البعد باستمراريّة وتعظيم الرفاه الاقتصادي في

---

[1] Vladimir Ivanovic, "Economics of sustainable development" , **society of economists artical**. Vol02, December2018, p25.

[2] حبيب الود، حنان بلاهدة، " التنمية المستدامة: صورة للارتباط الحتمي للبيئة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**. المجلد2، العدد07، جويلية 2014، ص 195.

[3] كمال فراحتيه، **مرجع سابق**، ص 284.

[4] Vladimir Ivanovic, **Op,cit**, p19 .

المجتمع لفترات طويلة، يتضمّن ذلك تعزيز الانتاجيّة في مختلف القطاعات لضمان الأمن الغذائي للمجتمع، وخلق فرص عمل جديدة، والسّعي لتحقيق العدالة في التوزيع. كما يُشترط أن يكون النمو الاقتصادي متوافقا مع الحفاظ على البيئة[1]، حيث نلاحظ أنّ الرغبة في الثروة وأخذ مكانة في الاقتصاد العالمي، خاصّة بالنسبة للدول الغربية، أدّى إلى مخاطر بيئيّة وتكنولوجيّة وإفقار وتدمير الطبيعة نتيجة تطوير أسلحة الدمار الشامل العالميّة.

لذلك، يركّز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على الاستخدام الرشيد والعقلاني للموارد الاقتصادية والمساواة بين الشعوب والدول في مستوى التنمية الاقتصادية، يتطلّب ذلك تغيير نمط الإنتاج عبر إدخال إصلاحات أساسيّة في نظام الإنتاج الاقتصادي، على رأسها التحرّر من الاقتصاد الريعي بالنسبة للدول النّامية؛ أي الانتقال من استخدام الوقود الأحفوري إلى استخدام الطاقات المتجدّدة، والتحوّل من استخدام المواد الخام إلى المواد المعاد تدويرها، والعمل على جعل كل مشروع يعالج مخلفاته ونفاياته للتقليل من التأثيرات البيئيّة السلبيّة[2].

يتكوّن البعد الاقتصادي من أربعة أسس قائمة ومتكاملة وهي: النمو الاقتصادي المستدام، كفاءة رأس المال، إشباع الحاجات الأساسيّة، العدالة الاقتصاديّة.

تعتبر الأبعاد الثلاثة سالفة الذكر مترابطة ومتداخلة فيما بينها، ويمكن اعتبارها منظومات فرعية لمنظومة التنمية الشاملة. وفي نفس الصّدد، هناك من يرى أنّ التنمية المستدامة تقوم وفق ثلاثة عناصر أساسية هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية المستدامة وحماية البيئة[3].

3–تحديات تحقيق التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة هي عمليّة تهدف إلى تمكين سكّان العالم من تحقيق جميع مستويات الأمن في الحاضر والمستقبل، لكنّها لا تخلو من بعض التحديات التي يجب التغلب عليها لتحقيق مستقبل أفضل. وفيما يلي، سنستعرض أهم المعوقات التي تعرقل تحقيق التنمية المستدامة.

- انتشار ظاهرة الفساد وعدم توفّر الإرادة السياسيّة لدى العديد من الدول: نتيجة عدم التزام القادة

---

[1] نزار عوني اللبدي، **التنمية المستدامة: استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**. عمّان: دار دجلة، 2015، ص 152.

[2] كمال فراحتيه، **مرجع سابق**، ص 282.

[3] محمد مداحي، عز الدين وادي، طاهر شرماط، "تفعيل برامج التعليم العالي لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر"، **مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات**، المجلد2، العدد2، جوان 2017، ص 106.

بمكافحة الفساد أو تنفيذ السياسات اللاّزمة لتحقيق التنمية المستدامة، ممّا يعيق التقدّم ويضعف فعاليّة الحكومة.

- تلوّث البيئة نتيجة الاستغلال المفرط للطاقات غير المتجدّدة، وبالتالي تفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية.
- النقص الحاد في الموارد المائيّة وتلوّثها، وندرة الأراضي الصّالحة للنشاطات الزراعيّة المختلفة[1].
- النمو السّكاني: يعدّ النمو السكاني من أبرز التحديّات المحتملة للتنمية المستدامة، فحسب تقارير

الأمم المتحدة، يمكن النظر إلى النمو السكاني في البلدان النامية على أنّه نجاح وتحدّي للمستقبل، فكلّما زاد عدد سكان العالم، زادت الحاجة إلى المزيد من الموارد لضمان العيش الكريم للمواطنين.

- الحرب وعدم الاستقرار: عندما يكون هناك اضطراب وعدم استقرار وحروب داخل الدولة الواحدة

أو بين الدول، فإنّ ذلك يقف عائقا أمام جهود التنمية المستدامة، على سبيل المثال أثّرت الحرب الروسية–الأوكرانية على مسار التنمية المستدامة، ونظرا لأنّ روسيا وأوكرانيا من أكبر الدول انتاجا للقمح والشعير في العالم، بنسبة تمثل 30% من إجمالي الصادرات، فإنّ الحرب كان لها تأثير كبير على استدامة الغذاء. وبما أنّ العولمة تفرض على الدول الاعتماد على بعضها البعض لدعم مستويات معيشتها، فإنّ هذه القضيّة أضحت من أكبر القضايا المؤثرة على الدول خارج روسيا وأوكرانيا[2].

- الملاءمة والتنفيذ: تعتبر قدرة صنّاع القرار على تنفيذ برامج التنمية المستدامة في بلادهم نسبيّة؛

إذ غالبا ما تقترح الدول المتقدمة على الدول النامية استخدام نفس العمليات الثابتة والمستدامة التي تطبقها في بلادها، هذا الأمر يجعل الدول النامية تحتاج إلى إعانات ودعم من العالم المتقدّم باستمرار. لذا ينبغي أن تكون عمليّة التنمية المستدامة مصمّمة لتناسب السياق المحلي، آخذين في الاعتبار المستوى الحالي لمرحلة التنمية التي بلغها كل بلد، ودعمه وفقا لذلك، لتنفيذ برامج تنمية مستدامة تنافسيّة ومفيدة دون أن تعيق تطوره.

---

[1] العربي حجام، سميحة طري، "التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات"، **مجلّة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد6، العدد2، ديسمبر 2019، ص 137.

[2] Plastic Pollution Blogger, Sustainable Development: Challenges and Opportunities, November 2022, in: https://www.plasticcollective.co/sustainable-development-challenges-and-opportunities/ date 18.7.2023 at 10 :01.

- القضايا الحكومية: تتعلّق القضايا الحكوميّة بالمبادرات التي قد ترغب الحكومات بالاشتراك فيها،

ومدى حرصها على التنمية المستدامة، فمن جهة تُوقّع معظم الحكومات على القضايا المتعلقة بالبيئة والمناخ، ومن جهة أخرى، هناك مبادرات سياسيّة ترفض القضايا البيئية وأهداف التنمية المستدامة لتلبية الاحتياجات الفورية للبلاد، مثل تعزيز ودعم صناعات الوقود الأحفوري القديمة، التي تلعب دورا كبيرا في دعم المجتمعات المحليّة، حيث يمكن أن يؤدّي إغلاق بعض الصناعات دون استبدالها إلى معاناة مجتمعات معيّنة من فقدان وظائفها وبالتالي تراجع المستوى المعيشي. في هذا الإطار، تقاوم العديد من الحكومات التغيير المتعلق ببرامج التنمية المستدامة. لذلك يمكن القول أنّ تحقيق هذه الأخيرة يتطلب وجود مناخ سياسي مناسب لنجاحها.

- انتشار ظاهرة الفقر: يعدّ القضاء على الفقر أحد أهم أهداف التنمية المستدامة، لكنّه ليس هدفا يسهُلَ تحقيقه، حيث يتطلّب معالجة عدّة قضايا تساهم في تنامي هذه الظاهرة، منها:
  - عدم المساواة في الفرص الاقتصاديّة بين الأفراد.
  - انتشار الحروب وانعدام الأمن خاصّة في القارة الافريقيّة، ما يولّد تزايدا في نسبة اللاّجئين والمشرّدين، وارتفاع نسبة البطالة.
  - معاناة بعض الدول من عدم القدرة على توفير الأمن الغذائي، بسبب النّمو السّكاني المستمر.
  - افتقار بعض الدول إلى الطاقة؛ يعدّ سببا في ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائيّة للأفراد وظهور بوادر الفقر أيضا.
  - انتشار الأوبئة العالميّة، مثل وباء كورونا الذي أدّي إلى انكماش الاقتصاد العالمي، وتأثُّر التجارة الدوليّة، ممّا تسبّب في انتشار واسع لظاهرة الفقر في جميع أنحاء العالم، والتأثير سلبا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة[1].

[1] **Ibid.**

المبحث الثاني: أجندة الاتحاد الإفريقي 2063: قراءة في الأسباب والأهداف

في ظل العديد من التحديات التي واجهتها القارة الإفريقية عبر التاريخ، بدءا من فترات الاستعمار وما صاحبها من تهميش واستغلال، وصولا إلى مرحلة الاستقلال وما تبعها من محاولات للنهوض الاقتصادي والاجتماعي، برزت الحاجة إلى توحيد الجهود الإفريقية في إطار مؤسّسي قوي يمكنه توجيه التنمية بشكل فعّال ومستدام، فكانت منظمة الوحدة الإفريقية أولى هذه المحاولات في عام 1963، تلتها خطوة تحويلية بتأسيس الاتحاد الإفريقي عام 2002. سعى هذا الأخير إلى وضع استراتيجيات ومبادرات طموحة تنقل القارة من واقع الفقر والتخلف، إلى مستقبل مزدهر قائم على التعاون المشترك والسّلام المستدام، من بين أبرز هذه المبادرات نجد أجندة 2063؛ كخارطة طريق استراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في إفريقيا على مدى العقود القادمة.

المطلب الأول: دوافع تبني أجندة الاتحاد الإفريقي 2063

تركّز الدراسة من خلال هذا المطلب على أهم العوامل التي دفعت بالقادة الأفارقة لصياغة أجندة 2063، وهي تعكس خصوصيّة الدول الإفريقية والواقع الذي تعيشه القارة في مختلف المستويات.

1. على المستوى الاقتصادي والسوسيوثقافي:

ينعكس الوضع الاقتصادي على غالبية المستويات، وهو ما سنحاول توضيحه من خلال هذا العنصر.

- **المقوّمات الاقتصادية والوضع العام في إفريقيا قبل اعتماد أجندة 2063:**

رأت الدراسة ضرورة التركيز على جانبين رئيسيّين في هذا العنصر وهما: المقوّمات الاقتصادية للقارة والوضع الاقتصادي والسوسيوثقافي السّائد فيها، باعتبارهما عاملين مهمّين متناقضين دفعا بالقادة الأفارقة إلى صياغة أجندة الاتحاد الإفريقي 2063.

أ– المقوّمات الاقتصادية في إفريقيا: إنّ الحديث عمّا تملكه القارة من مقوّمات اقتصادية يقودنا تلقائيا إلى تسليط الضوء على الموارد الطبيعيّة للقارة، التي ستساهم في دعم الخطط التنموية بشكل عام في حالة الاستغلال الأمثل لها، ومن أبرز هذه المقوّمات نجد[1]:

[1] الصادق محمود عبد الصادق،" مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية"، **مجلة الجامعة الأسمرية**، المجلد 21، العدد21، جوان 2014، ص 367.

– موقع القارة الإفريقية: من المعلوم أنّ إفريقيا تحتل موقعا استراتيجيّا مركزيّا بين القارات، ممّا يجعلها قادرة على التطوّر تجاريّا منذ القدم، كونها تطل على أهم المسطحات المائيّة التي تشمل أبرز الطرق الملاحيّة وترتبط عبرها بمختلف مناطق العالم، بالإضافة إلى "**أنّها تشرف على أهم الممرّات العالميّة مثل مضيق باب المندب وأخدود البحر الأحمر وبرزخ السويس بينها وبين القارة الآسيوية، والبحر المتوسط ومضيق جبل طارق ومضيق تونس صقلية بينها وبين أوروبا. أمّا من ناحية الغرب، فتشرف القارّة على المحيط الأطلسي الذي يفصلها على الأمريكتين، وبحر العرب والمحيط الهندي من ناحية الشرق بينها وبين أستراليا، ولا يعتبر البحر المتوسط والبحر الأحمر فواصل طبيعية كبيرة، بقدر ما هما وسائل اتصال داخليّة بينها وبين هذه القارات**"[1].

– الثروات الطبيعيّة والمعدنيّة في إفريقيا: تشير التقديرات إلى أنّ 12% من النفط المنتج في العالم يأتي من إفريقيا، حيث يوجد في دول مثل ليبيا والجزائر ومصر والسّودان ونيجيريا وغينيا الاستوائية، وتمتلك أفريقيا وحدها ما يقارب 124 مليار برميل من احتياطي النفط، كما تبلغ احتياطيات الغاز الطبيعي في القارة نحو 17.5 تريليون متر مكعب، ممّا يشكّل نسبة 9% من إجمالي احتياطيات الغاز في العالم.

تمتلك إفريقيا أيضا مخزونا هامّا من اليورانيوم الموجّه للصّناعة النوويّة، مع تواجد كبير في جنوب إفريقيا والنيجر وناميبيا، وتمثّل القارّة وحدها نسبة 18%من إجمالي الإنتاج العالمي لهذه المادة، بالإضافة إلى مخزون احتياطي يبلغ ثلث إجمالي احتياطيات العالم.

تعتبر إفريقيا كذلك أغنى تجمّع للموارد المعدنيّة في العالم، حيث تُشير التقديرات إلى أنّ 30٪ من الموارد المستخرجة من الأرض مصدرها القارة الإفريقية، بالإضافة إلى امتلاكها أكبر احتياطيات للمعادن الثمينة والنادرة في العالم؛ مثل الذهب المتواجد في جنوب إفريقيا، زيمبابوي، وشرق السودان. في عام 2022، احتلّت إفريقيا المرتبة الأولى عالميا كأكثر المناطق انتاجا للماس بنسبة 51.4%، ويتمركز الإنتاج في كل من أنغولا، بوتسوانا، الكونغو الديموقراطية وناميبيا، يوجد في هذه الدول الماس الذي يستغل في الأغراض الصناعية، بينما نجد ماس كمبرلي الغالي الثمن في جنوب إفريقيا وغانا وسيراليون. كما تستحوذ إفريقيا على 13% من الإنتاج العالمي للنّحاس، المتوفّر في الكونغو الديموقراطية، زامبيا، جنوب إفريقيا

[1] **المرجع نفسه.**

وأوغندا، كما تحتوي على كميات كبيرة من القصدير المتمركز في نيجيريا، الكونغو الديموقراطية، رواندا وجنوب إفريقيا[1].

أمّا في المجال البحري، فتتمتّع الدول الإفريقية بمخزون هائل من الثروة السمكية، حيث تُنتج 4.5 مليون طن من الأسماك في منطقة غرب إفريقيا وحدها، وهو ما يعزّز قدرة القارة على تنمية مجال الاقتصاد الأزرق.

استخلاصا لما سبق، يمكن القول أنّ العلاقة المكانيّة بين القارة الإفريقية والمسطحات المائيّة والمنافذ المهمّة في التجارة الدوليّة بين مختلف مناطق العالم، بالإضافة إلى الثروات الطبيعية المتعدّدة والمختلفة التي تزخر بها القارة، هي مقوّمات من شأنها التأثير إيجابا على النهوض بالتنمية الاقتصادية في مختلف المجالات، من خلال تشجيع القيام بالأنشطة والاستثمارات الاقتصادية المهمّة داخل القارّة، ممّا يمنحها القدرة على التفاعل ومنافسة باقي القارّات.

ب–الوضع الاقتصادي والسوسيوثقافي في إفريقيا قبل اعتماد أجندة 2063:

- معدّلات النمو الاقتصادي في إفريقيا: بعد عقدين من الزمن من ضعف أداء النمو الاقتصادي

في الثمانينات والتسعينات، شهدت إفريقيا منذ مطلع الألفيّة معدّلات نمو اقتصادي متفاوتة، حيث تسارع هذا الأخير في جميع أنحاء القارة ليبلغ متوسّط معدّله حوالي 5%، بينما شهدت مناطق أخرى تراجعا أو ركودا في نشاطها الاقتصادي.

ومع ذلك، لا يوجد دليل على تقليل عدم المساواة خلال فترة النمو المرتفع، حيث ارتفع معامل جيني* من 0,42 إلى 0,46 بين عامي 2000 و 2010، وتعتبر ستّة من بين الدول العشرة الأكثر تفاوتا في العالم في إفريقيا. وبالتالي، لم يكن معدّل النمو شاملا بما يكفي للقضاء على الفقر، فعلى الرغم من التحسّن في بعض المؤشّرات الاقتصادية والاجتماعية إلاّ أنّ الفوارق بقيت واسعة؛ على سبيل المثال لم يسهم النمو الاقتصادي في خلق فرص عمل كافية للعمّال الجدد الناجمين عن زيادة عدد القوى العاملة، ممّا أدّى إلى استمرار ارتفاع معدّلات البطالة والفقر في العديد من الدول. لذلك يمكن القول أنّ إفريقيا قبل اعتماد أجندة

[1] إبراهيم كرنسي، "التوجه نحو إفريقيا الفرص والتحديات"، **مركز دبي لبحوث السياسات العامة**، جانفي 2021، ص 3.

* معامل جيني: هو مقياس إحصائي يستخدم لتحديد مدى عدم المساواة في توزيع الدخل أو الثروة بين أفراد مجتمع معين. تتراوح قيم معامل جيني بين 0 و1، حيث يمثل الصفر توزيعا متساويا تماما للدخل (حيث يحصل الجميع على حصّة متساوية)، بينما يمثل الرقم 1 عدم مساواة تامة (أي يتلقّى متلقي واحد فقط أو مجموعة من المتلقين كل الدخل)، أنظر: United States Census Bureau,Gini Index, in: Gini Index (census.gov) date 18.7.2024 at 15:40.

2063 كانت على مسار نمو اقتصادي متسارع، لكنّه لم يكن متوازنا بشكل كاف لتلبية جميع التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها القارة[1].

- حالة الأمن الغذائي في إفريقيا: على الرغم من أنّ إفريقيا تمتلك 60% من الأراضي الصّالحة

للزراعة المتاحة في العالم، التي تعتبر مصدر رزق ل70%من السّكان، إلاّ انّ الزراعة الافريقية تعاني من انخفاض في الإنتاجية، فلا تُنتج القارة سوى 10% من الإنتاج الزراعي العالمي، بالإضافة إلى نقص الاستثمار والسياسات المتحيّزة للحضر، والعراقيل التي تمنع وصول المرأة إلى رأس المال الإنتاجي بما فيها الحيازة الآمنة للأراضي، كما تتّسم الزراعة الافريقية أيضا بانخفاض القيمة المضافة والبنية التحتية الريفية الضعيفة، ونتيجة لذلك فإنّ شبح المجاعة الذي اختفى من أجزاء عديدة في العالم لايزال قائما في إفريقيا[2]. حيث كانت نسبة الجوع في إفريقيا في ارتفاع مستمر لسنوات عديدة قبل اعتماد أجندة 2063، وهو ما رافقه استمرار انتشار النقص التغذوي أيضا. وتجدر الإشارة إلى أنّ الأمن الغذائي يرتبط ارتباطا وثيقا بعوامل أساسيّة مثل الإنتاجية والقدرة على الصمود والتكيّف مع التغيرات المناخية[3].

- الفقر في إفريقيا: تُعرف القارة الإفريقية بأنّها ملاذا لعيش أكثر من نصف سكّان العالم الذين يعانون

من الفقر المدقع، وهو ما أكّده التقرير الأممي الذي كشف أنّ إفريقيا تضمّ أعلى معدّلات الفقر في العالم، التي شهدت زيادة بمعدّل 110 مليون فقير خلال الفترة 1990–2016، وتضاعف عدد الفقراء من 200 مليون شخص إلى حوالي 380 مليون شخص في عام 2005. وبشكل أكثر تحديدا، فإنّ متوسّط الاستهلاك بين الفقراء في إفريقيا جنوب الصّحراء لا يزيد عن 70 سنتا للفرد في عام 2005، وهو مستوى قليل للغاية، حسب تقرير البنك الدولي.

وفي نفس السياق، تصل نسبة الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء إلى أكثر من 35,2% من إجمالي سكّان القارة، ممّا يجعلها الأعلى، وتشير إحصاءات منظمة غالوب العالمية إلى أنّ 54% من السّكان في

[1] African Union, AU Annual Economic Report, in: AU Annual Economic Report | African Union date 18.7.2024 at 15:49.

[2] African Union, Food Security, in : https://au.int/en/auc/priorities/foodsecurity#:~:text=To%20boost%20agriculture%20and%20nutrition,triggered%20food%20crisis%20are%20reduced. Date : 6.2.2024 at 20 :32.

[3] منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، **برنامج الأغذية العالمي، حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم 2023**، متحصل عليه: https://www.fao.org/3/cc3017ar/online/state-food-security-and-nutrition-2023/food-security-nutrition-indicators.html#:~:text يوم 6.2.2024 على الساعة 21:12

27 دولة من أصل 42 في هذه المنطقة يعيشون في فقر مدقع، حيث يعتمدون على أقل من 1,25 دولار يوميا[1].

- القطاع التعليمي في إفريقيا: تؤكّد منظمة الاتحاد الإفريقي على أهميّة جودة مخرجات التعليم في المراحل ما قبل الابتدائي والابتدائي كركيزة أساسيّة للتعلّم والتدريب المستقبلي. ومع ذلك، يتميّز التعليم ما قبل الابتدائي في إفريقيا بالتشتيت وسوء الإدارة والتخطيط، بالإضافة إلى افتقار المناهج الدراسية للتماسك ومحدودية تخصيص الموارد وسوء تدريب المعلّمين، حيث يبلغ معدّل التحاق الأطفال في هذه المرحلة حوالي 20% مع وجود تفاوتات صارخة بين الدول الإفريقية.

من ناحية أخرى، رغم تحقيق إفريقيا لتقدّم هائل في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم الابتدائي وتبنّي العديد من الدول الإفريقية سياسة مجانيّة التعليم في هذه المرحلة، غير أنّها لا زالت تعاني من الفوارق بين الجنسين، والموقع الإقليمي، والمجتمعات الرعويّة والفقراء. بالإضافة إلى ذلك، تعاني جودة التعليم من انخفاض ملموس يتجلّى في نتائج التحصيل الدراسي، ويعود ذلك إلى سوء نوعيّة التدريس والمرافق التعليمية وغيرها.

بالنظر إلى التعليم الثانوي والعالي في إفريقيا، نجد أنّ الالتحاق به مقيّد بشكل عام بسبب نقص الفرص ومحدوديّة الاستثمار؛ فالطلب على التعليم الثانوي يفوق العرض، ما يولّد منافسة شديدة على الفرص المتاحة، علاوة على ذلك تُعتبر نتائج التعليم في كلا المستويين مثيرة للقلق، حيث برزت جودة التعليم الجامعي وأهميته كأحد المخاوف الجديّة في هذا القطاع، فلا يزال التعليم العالي في إفريقيا متأخرا، وتبقى مساهمته في البحث والابتكار ضئيلة، فباستثناء بعض الجامعات تحتل معظم الجامعات الإفريقية مراكز ضعيفة في التصنيفات العالميّة. تساهم إفريقيا بنسبة 1% من المعرفة العالميّة وهي الأدنى في العالم، بينما تظلّ مستهلكة دائما ممّا يزيد من تهميشها كمنتج للمعرفة.

ووفقا لتقرير الرصد العالمي لعام 2015، بلغ معدّل الأميّة في إفريقيا 41%، ممّا يجعله الأعلى في العالم، ووفقا لنفس التقرير فقد كان التقدّم المحرز في معالجة هذه الحالة هو الأبطأ في العالم، حيث تمثّل النساء أكبر نسبة من السّكان الأميّين في إفريقيا[2].

---

[1] أحمد حشاني، فاطمة زمام، "الفقر وتحدي بناء الدولة في إفريقيا جنوب الصحراء :الأسباب والتداعيات"، **مجلة روافد للبحوث والدراسات**، العدد7، ديسمبر 2019، ص ص 98،99.

[2] African Union, **Continental Education Strategy For Africa 2016-2025**, Addis Ababa, (n.d), pp 14-20.

استنادا إلى ما سبق، يمكن القول أنّ الوضع التعليمي في القارة الإفريقية يواجه مجموعة من التحديات التي تعيق تطوّره، غير انّنا سنركّز على أهم تحديين وهما؛ اعتماد القارة الإفريقية في أغلب الأحيان على لغة أجنبية كلغة للتدريس، وهيمنة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة على مشهد الالتحاق بالمدارس مقارنة مع التخصّصات العلميّة والتكنولوجيّة.

2. على المستوى البيئي والصحي:

تشكّل التهديدات الأمنية البيئيّة رهانا أمنيا خطيرا نظرا لشمولية آثارها، وبما أنّ علم البيئة يعنى بدراسة النظم الإيكولوجيّة*، سنسلّط الضوء في هذا العنصر على مدى تدهور هذه النظم في إفريقيا.

- توصيف الوضع البيئي في إفريقيا:

أ– ظاهرة التغيرات المناخية: هي من أكثر الظواهر خطورة والتي أصبحت تشكّل مصدر قلق عالمي، فعلى الرغم من أنّ زيادة نسبة الاحتباس الحراري ناتجة عن الأنشطة البشرية المتزايدة في الدول المتقدمة، مثل حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات الاستوائيّة، إلاّ أنّ شعوب الدول النامية هي الأكثر معاناة من عواقبها. وتُعتبر دول القارة الإفريقيّة من بين الأكثر تضرّرا من آثار التغيّرات المناخيّة، حيث ساهم ضعف تكيّفها مع هذا الوضع في تدهور الأنظمة الإيكولوجيّة وتقلّص الغطاء النباتي بسبب ظاهرة التصحّر، ونقص مردود التربة، ومشكل تراجع نسبة المياه[1]. تتجلى بوضوح مظاهر تأثير التغيرات المناخية في إفريقيا من خلال:

– اختلاف نسبة هطول الأمطار في إفريقيا بشكل كبير من الناحيتين المكانيّة والزمانيّة، ما أدّى إلى تنامي ظاهرة الجفاف.

---

* النظم الإيكولوجية: هي المجتمعات البيئية التي تتضمّن التفاعلات بين الكائنات الحية المختلفة والبيئة التي تعيش فيها هذه الكائنات، وتعتبر الحيوانات والحشرات والنباتات والكائنات الحية الدقيقة والتربة والصخور وضوء الشمس والمياه من المكوّنات الرئيسيّة للنظم البيئية، وتنقسم إلى نظم بيئيّة أرضيّة ومائيّة (بحرية)، أنظر: الأمم المتحدة، اللّجنة الاقتصادية والاجتماعيّة لغرب آسيا، النظام الإيكولوجي، متحصّل عليه: https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/ يوم 7.2.2024 على السّاعة 14:24.

[1] أمينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة –دول القرن الإفريقي–" **رسالة ماجستير** (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر–بسكرة ، 2014) ص60.

- ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة زيادة المياه المذابة والتمدّد الحراري الناجم عن ارتفاع درجات الحرارة[1].
- جفاف الكثير من الأنهار مثل نهر تشاد الذي تقلصت مساحته بحوالي 90%، وانخفاض ما نسبته 40–60% من مجموع المياه المتاحة في أحواض المياه الكبيرة في النيجر وبحيرة السنغال.
- ذوبان الغطاء الجليدي لجبل كلمنجارو بنسبة 90% وجبل كينيا الذي فقد نحو 92% من كتلته الجليدية.

ب–خسارة التنوع البيولوجي: يشمل التنوع البيولوجي إجمالي الجينات والأنواع والنظم البيئيّة بما فيها الكائنات غير الحية، ومن المعلوم أنّ إفريقيا تمتلك عدد كبير من النباتات والحيوانات، منها 5000 نوع من النباتات المعروفة، و1000 نوع من الحيوانات، و1500 نوع من الطيور، وجميعها تواجه خطر الانقراض. تعود أهم أسباب حدوث خسارة التنوع البيولوجي إلى النمو السكاني المتسارع، والتخطيط غير الفعّال، والفشل الحكومي، على سبيل المثال استخدم السّكان ما نسبته 80%من النباتات الطبيّة، بينما تشكّل تجارة لحوم الحيوانات البريّة في إفريقيا الوسطى تهديدا مباشرا للبيئة، حيث أهلكت العديد من الحيوانات المهدّدة بالانقراض، وهدّدت صحّة الإنسان بظهور أمراض جديدة[2].

ووفقا للإصدار الثاني عن حالة التنوع البيولوجي في إفريقيا الصادر عن المركز العالمي لرصد الحفظ التابع للأمم المتحدة للبيئة عام 2016، وتقرير التقييم الإقليمي عن إفريقيا الذي أجراه المنبر الحكومي الدولي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، فإنّ نسبة تدهور التنوع البيولوجي تتزايد بمعدّل مخيف، ومن المتوقّع أيضا فقدان ما نسبته 11% في السّنوات القليلة القادمة.

ج– الأراضي الرطبة والأنهار: تتعرّض النظم الإيكولوجية للمياه العذبة في إفريقيا لتهديدات كبيرة نتيجة للأنشطة البشريّة المتنوّعة، ما يؤدّي إلى فقدان التنوّع البيولوجي وإلحاق ضرر جسيم بالنّظم البيئيّة الأخرى، ويقع عدد من الأنهار الإفريقيّة تحت التهديد بسبب التغيّر المناخي، الاعتماد على الطّاقة

[1] Oli Brown and Alec Crawford, "Climate Change and Security in Africa : a Study for the Nordic-African Foreign Ministers Meeting" ,**International Institute for Sustainable Develkopment**, March 2009, p9

[2] لمين هماش، فريدة كافي، نورة بن وهيبة، "رهانات الأمن البيئي في إفريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة" مداخلة في المؤتمر العلمي الرابع: **القانون والبيئة**، انعقد من 23–22 أفريل 2018، جامعة طنطا، ص9.

الكهرومائيّة، الري، التلوّث، بالإضافة إلى أنشطة تغيير التدفق (بناء السّدود) والإدارة السيّئة لمجمّعات المياه .

تشمل منطقة بوتيتي في بوتسوانا على أكثر الأراضي الرطبة والأنهار المتدهورة في إفريقيا. كما أنّ نهر النيجر، على سبيل المثال ملوّث بأكثر من 2200 متر مكعّب من النفايات الصناعيّة الناتجة عن مدابغ الجلود، ومصانع الصّابون، والزيوت، والملوّثات الكيميائيّة والمعادن الثقيلة. أمّا بالنسبة لمواقع الأراضي الرطبة فيتعرّض موقع رامسار في موني–بومادزي في غانا للتهديد بسبب التعدين والممارسات الزراعيّة السيّئة. وفي جنوب إفريقيا من بين حوالي 800 نوع من النّظم الإيكولوجية للأراضي الرّطبة، يتعرّض حوالي 65% للتهديد مع ما نسبته 48 % للتهديد الحرج و12% معرّضة للانقراض و5% في حالة ضعيفة.

هذه البيانات توضّح التحديات البيئية الكبيرة التي تواجه الموارد المائيّة والنظم الإيكولوجيّة في إفريقيا، ممّا يتطلّب تدخلات عاجلة للحفاظ على هذه الموارد الحيوية.

د– إزالة الغابات: تغطّي الغابات في إفريقيا حوالي 23% من الأراضي، ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) عام 2016 فقد عانت إفريقيا من أكبر خسارة في مساحة الغابات بين عامي 1990 و2015، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى الأنشطة البشريّة؛ فنجد الرعي المفرط، والاستغلال الجائر وأنشطة الزراعة صغيرة النطاق في المناطق الجافة، التي تسبّبت بتدهور كبير للغطاء النباتي في العديد من الدول الإفريقية، فمثلا في غينيا الاستوائيّة تمّ إزالة 60% من غابات الأراضي المنخفضة الأصليّة في جزيرة بيوكو لزراعة الكاكاو، وشهدت مدغشقر تدميرا ل80% من غاباتها الأصليّة، وفي رواندا انخفضت مساحة الغابات الطبيعيّة بنسبة 65%، وفي زامبيا يتراوح المعدّل السنوي لإزالة الغابات من 79000 إلى 270000 هكتار من مجموع غطاء الغابات ما يرجع بدرجة كبيرة إلى زيادة معدّلات التحضّر والحاجة إلى تطوير البنية التحتية، أمّا سيراليون التي كانت تغطيها الغابات بنسبة 78% من مساحة الأراضي، فإنّ نسبة الغابات فيها انخفضت إلى أقل من 5% نتيجة عدم استقرار الوضع الأمني[1].

هـ–المناطق البحريّة والساحليّة: تواجه النظم الإيكولوجيّة البحريّة والسّاحليّة في إفريقيا تهديدات خطيرة

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، اتفاقية التنوع البيولوجي، **خطة العمل الإفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود**، (د،م،ن)، (د،ت،ن).ص3.

ناجمة عن الاستغلال المفرط، وتدهور الموائل وفقدانها، والتلوث من مصادر مختلفة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وصيد الأسماك باستخدام المتفجّرات وشبّاك الصيد غير المشروع. يزيد من حدّة هذه المشكلة توسّع المدن، الذي كان السبب وراء اختفاء غابات المنغروف في خليج لوبيتو في أنغولا، ونتج عنه أيضا اختفاء طائر الفلامنغو وتهديد العديد من أنواع الأسماك في الخليج.

تعرّضت السواحل في العديد من الدول الإفريقية للتهديد بسبب انسكاب النفط ومياه الصّرف الصحّي التي تصبّ في البحر دون معالجة، أمّا المناطق الساحليّة المعرضة للخطر بدرجة عالية نجد، صحراء ساحل إيريتيريا وبحيرة كورلي في أكرا (غانا)[1].

و– التصحّر: تتشابك ظاهرة التصحّر مع الظواهر البيئيّة الأخرى، ممّا يؤدي إلى تداعيات هائلة تشمل فقدان التنوع البيولوجي والغطاء النباتي، انعدام الأمن الغذائي، زيادة مخاطر الأمراض حيوانيّة المنشأ، فقدان الغطاء الحرجي، ونقص مياه الشرب بسبب الخسارة من طبقات المياه الجوفية، وقد شهدت دول إفريقيا جنوب الصحراء موجات جفاف لعدّة سنوات متواصلة خاصّة في منطقة السّاحل والقرن الإفريقي[2]، وهو ما يجعل من الصّعب تحقيق الأمن الغذائي.

- الوضع الصحّي في إفريقيا:

من المعلوم أنّ إفريقيا قارة كبيرة تتمتّع بمناخ استوائي يفرض تنوّعا كبيرا في أنواع النباتات والحيوانات. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ عدم الاستغلال الجيّد للموارد، وتفشّي الفقر، ونقص المعرفة، إلى جانب الطقوس والممارسات الثقافيّة والتقليديّة، كل هذه العوامل وضعت العديد من دول القارة الافريقيّة على حافّة تفشّي الأمراض الفيروسية والأمراض حيوانيّة المنشأ، خاصّة في إقليم غرب وشرق وجنوب إفريقيا مقارنة بإقليم شمال إفريقيا[3].

تُعرف الأمراض المعدية في القارة الإفريقية بانتشارها الواسع، حيث تشير التقارير إلى أنّ 60% من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) في العالم هم من سكّان إفريقيا، كما تستحوذ 19 دولة إفريقية على المعدّلات الأعلى في وفيات الأمّهات عند الولادة من ضمن 20 دولة في العالم، وتملك القارة أيضا أعلى نسبة لوفيات المواليد في العالم.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص4.

[2] أمينة دير، **مرجع سابق**، ص65.

[3] Ravendra P. Chauhan, Zelalem G. Dessie, Ayman Noreddin and others, " Systematic Review of Important Viral Diseases in Africa in Light of the 'One Health' Concept ", **Pathogens,** 2020, pp 1,2.

كل هذه المؤشّرات تدل على ضعف الأنظمة الصحيّة في القارة الإفريقية؛ فبالإضافة إلى عدم قدرتها على التكيّف مع تدهور الوضع الصحي العام، تعاني أيضا من ضغوط مكثّفة تفرضها الأعباء العالية للأمراض المعدية وغير المعدية المنتشرة في القارة[1].

في نفس السياق، بلغ عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر من 25,3 مليون شخص بحلول عام 2000، مصحوبا بنسبة عالية من الوفيات، وتمثّل النّساء غالبية الإصابات في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تسجّل المنطقة نسبة عالية من الوفيات بين الأطفال والحوامل بسبب الملاريا التي تعرف انتشارا وتأثيرا واسعا في القارة. كما يشكّل مرض السّل المرتبط بفيروس نقص المناعة البشريّة تهديدا كبيرا، حيث كان غالبية المصابين به في إفريقيا جنوب الصحراء يعانون أيضا من فيروس نقص المناعة البشرية. في بعض الدول، كانت نسبة المرضى المصابين بالسّل الإيجابي للفيروس تصل إلى 70%[2].

أمّا بالنسبة للزيادة في عدد ونسبة انتشار الفيروسات حيوانيّة المنشأ في إفريقيا، فتعود إلى سرعة النّمو السّكاني في القارة حيث تحتل المرتبة الأولى عالميا، بالإضافة إلى الطلب المتزايد على الأغذية ذات الأصل الحيواني؛ اللّحوم، الدواجن، البيض وغيرها هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أدّى تحسّن مستوى البنية التحتية في بعض أنحاء إفريقيا إلى زيادة تفشي الأمراض الحيوانية عبر العدوى بعد وصولها إلى المدن[3].

3. على المستوى السياسي والأمني:

أ– الشرعيّة السياسية للدول الافريقية:

إنّ أي نظام حكم لابدّ وأن يستند لشرعيّة سياسيّة تبرّر وجوده من أجل القيام بمهامه، واكتسابه القدرة على التأثير والفعاليّة على المستويات المحليّة والإقليميّة والدوليّة، غير أنّ غالبيّة الأنظمة السياسيّة الافريقيّة فاقدة للشرعيّة، وتمتاز بالاستبداد السياسي وتفشي مظاهر الفساد وسيطرة الجيش على مقاليد الحكم. هذا

[1] الاتحاد الإفريقي، مفوضية الشؤون العلمية الفنية والبحثية إدارة الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا، **مسودة إطار عمل الاتحاد الإفريقي العلمي التكنولوجي لكشف وتحديد ومراقبة الامراض البشرية والحيوانية والنباتية المعدية في إفريقيا**، (د،م،ن)، (د،ت،ن). ص7.

[2] Centre For Disease Control and Prevention, The Global HIV and AIDS Epidemic, 2001, in: The Global HIV and AIDS Epidemic, 2001 (cdc.gov) date 19.7.2023 at 11:02.

[3] World Health Organization, Africa Renewal, In Africa, 63% jump in diseases spread from animals to people seen in last decade, july 2022, in: https://www.un.org/africarenewal/magazine/july-2022/africa-63-jump-diseases-spread-animals-people-seen-last-decade date 4.2.2024 at 23:40.

الوضع ناتج عن النّشأة المصطنعة للدولة الافريقية في مؤتمر برلين، إلى جانب العنف الممارس من طرف النّخب التي استأثرت بالسّلطة بعد الاستقلال، مع تفشي حالات حادّة من الشّعور بالإحباط والقهر والظلم لدى الجماهير الإفريقيّة، من ممارسات نُظُمها السياسيّة والاقتصاديّة، ما أدّى إلى انحدار دولة ما بعد الاستقلال إلى العجز النسبي أو الفشل التّام في تلبية الحاجات الأساسية لرعاياها، وهو ما ولّد بدوره أزمة الاندماج الوطني؛ فالمواطن الافريقي يحدّد موقعه في المجتمع بانتمائه لقبيلة معينة وليس للوطن، ضف إلى ذلك أزمة المشاركة السياسيّة والتنمية[1].

بالإضافة إلى ما سبق، فإنّ أهم ما يميّز الدول الافريقيّة هو ذلك العجز الديموقراطي الخطير الذي يجرّد مؤسّساتها الرسميّة من أي جوهر حقيقي لها، ما يجعلها مؤسّسات ضعيفة على جميع المستويات، كما تبرز الشرعيّة القبليّة التي تختصّ بها الدول الإفريقيّة، وتتلقّى كل هذه المظاهر الدعم الخارجي المتمثّل في الشرعيّة الخارجيّة بهدف بقاءها واستمرارها، غير أنّ كلا الشرعيتين تُضعف سيادة الدولة الإفريقيّة، حيث يعني وجود التدخل الخارجي في شؤون هذه الدول، القدرة على وضع نظام سياسي معيّن يخدم المصالح الخارجية، أو المساهمة في القيام بانقلاب عسكري على بعض الأنظمة التي لا يرغب في بقائها. وبالتالي يمكننا القول أنّ نموذج الدولة القائم في النظام السياسي الافريقي هو نموذج لدولة فاقدة الشرعيّة والمشروعيّة في كافة صورها[2].

إذن؛ يمكن القول أنّ فقدان الشرعية السياسيّة للأنظمة الإفريقيّة وتراجع دور الدولة لصالح القبيلة، ممّا يؤدّي إشكاليّة بناء الدولة الوطنيّة، ضف إلى ذلك التدخل الخارجي والتحكم في شؤون الدول الإفريقيّة، كل هذا ساهم بشكل كبير في تأجيج الصراعات والحروب الأهليّة والانقلابات العسكريّة، في ظل التوافر الجاهز للأسلحة الخفيفة والصغيرة ومع تردّد مشاكل الحكم، لا سيما أنّ العسكرة هي سمة مشتركة للحكم الإفريقي؛ حيث يقاتل الحكام وشاغلو المناصب للبقاء في السلطة، أو يحارب المعارضون للاستيلاء عليها، فمثلا شهدت دول مثل نيجيريا وغانا وجمهورية إفريقيا الوسطى أكثر من خمسة انقلابات[3].

---

[1] بلال لعيساني، "التهديدات الأمنية الجديدة ومأزق الدولة الوطنية في إفريقيا"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، المجلد 2، العدد9، ديسمبر 2016، ص 14.

[2] نسرين سالم، "إشكالية الامن وبناء الدولة في إفريقيا: دراسة في الواقع والرهانات"، **مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية**، المجلد 3، العدد 5، جوان 2020، ص324.

[3] نبيل زكاوي، " معضلة الامن في إفريقيا: هياكل الأزمة وفرص الإصلاح"، **مركز الجزيرة للدراسات**، أكتوبر 2021، ص 4.

ب–الوضع الأمني في الدول الإفريقيّة:

تعاني القارة الافريقية من العديد من التحديات والقضايا التي تجعل واقع الأمن فيها يتراجع باستمرار، ومن أبرز هذه التحديات نجد:

- النزاعات الاثنية: إنّ التعدديّة الاثنيّة كخاصيّة مميّزة للمجتمعات الإفريقيّة كانت السّبب وراء دخولها

تاريخيّا في صراع وجودي مع الحدود الموروثة عن الاستعمار، والتي شكّلت دولا هجينة تعيش هاجس انعدام الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي بسبب تفرق الإثنيات بين الدول؛ ممّا أضعف التجانس الاجتماعي وصعّب من حركة الاندماج الوطني، كما حدث في أزمة دارفور مع ميليشيات الجنجويد عام 2003.[1] لذلك، فإنّ مشكلة الانشطار الهوياتي لمجتمعات دول القارة هي أبرز ما يواجه الأمن المجتمعي في إفريقيا، كونها تؤدّي إلى واحدة من أكثر النزاعات خطورة في العالم، وهي النزاعات الاثنيّة التي تعدّ أحد التهديدات الرئيسيّة للسّلم والأمن الدوليين، والتي غالبا ما تكون مصحوبة بانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان مثل الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانيّة، التدهور الاقتصادي، فشل الدولة، المشاكل البيئيّة وتدفقات اللاجئين، كما يؤدّي النزاع الاثني العنيف عادة إلى معاناة إنسانيّة هائلة[2]؛ وبالتالي فهي تعدّ من أهم البؤر التي تُسهم في انتاج العنف في إفريقيا كما هو الحال في الكونغو الديموقراطية، مالي، رواندا، أوغندا، الصومال والسّودان.

- التهديدات الأمنية اللاّتماثلية في إفريقيا: من أهمّها؛

– الجريمة المنظّمة: إنّ استفحال ظاهرة الجريمة المنظّمة على نطاق واسع في إفريقيا يعود إلى عدّة

أسباب أهمّها البيئة الإفريقيّة المواتية. وباعتبار القارة الإفريقيّة ثاني أكبر قارات العالم، فهي تعدّ موطنا لجميع أنواع الأنشطة غير المشروعة، ومقرّا لمجموعة متنوّعة من الجهات الفاعلة الضالعة في الجريمة المنظمة، ومصدرا وعبورا وسوقا للعديد من تدفقات النشاط الإجرامي العابر للحدود[3]. فنجد:

- تجارة المخدرات: تعدّ منطقة السّاحل وغرب إفريقيا أكثر المناطق التي تشهد عمليات

الإتجار بالمخدرات في القارة؛ حيث تقع منطقة غرب إفريقيا في قلب تجارة ثلاثيّة متنامية وسريعة التوسع للمخدرات غير المشروعة: الكوكايين من أمريكا الجنوبيّة، الهيروين من آسيا، والمخدرات الاصطناعية المنتجة محليا. لذا فإنّ شواطئ وموانئ غرب إفريقيا تعدّ مركزا لتهريب الكوكايين عبر المحيط الأطلسي

[1] بلال لعيساني، **مرجع سابق**، ص 17.

[2] Tina Kempin Reuter, ethnic conflict, Britannica, in : https://www.britannica.com/topic/ethnic-conflict

[3] Enact, indice du crime organisé en Afrique 2021 : évolution de la criminalité dans le contexte de la covid-19, p 30. https://enact-africa.s3.amazonaws.com/site/uploads/2021-11-25-oci-final-fr.pdf

إلى أوروبا والشرق الأوسط، حيث تمثل غينيا بيساو أو دولة المخدرات، المثال الأكثر وضوحا لأثر الاتجار بالمخدرات في المنطقة، بسبب قيام مهربي المخدرات غالبا برشوة المسؤولين الحكوميين لتجاهل التجارة غير المشروعة، ضف إلى ذلك فقدان الحكومة السّيطرة على أراضيها.

- الاتجار بالسّلاح وتهريبه: إنّ تدفق الأسلحة غير المشروعة وتداولها ليسا السّببين الرئيسيّين

للصراعات في القارة الإفريقية؛ بل هما عواقب عدم الاستقرار وانهيار احتكار العنف المشروع في بعض الدول[1]، إلاّ أنّ التدفق الكبير للأسلحة الذي تعاني منه القارة خاصة الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة، يؤدي لاستمرار الصراعات، تأجيج الجريمة والإرهاب، تعزيز ثقافة العنف، انتهاك حقوق الإنسان، إعاقة التنمية المستدامة وتهديد الأمن والسّلم للدول الإفريقية[2]. حيث يمتلك المدنيون ما يقرب من 80% من الأسلحة الخفيفة، وأشارت بعض الإحصائيات إلى وجود 100 مليون سلاح صغير في إفريقيا، خاصّة في دول القرن الإفريقي ودول الحزام العنيف بوسط إفريقيا، وبعض مناطق غرب إفريقيا. علاوة على ذلك، نجد البنادق التي تعدّ جزء من ثقافة بعض الدول الإفريقية منها: الصومال، السودان، الكونغو، حيث يمتلكها معظم الأفراد وهي في الغالب من طراز AK47 (كلاشنكوف روسي) كما أنّ هناك أسواق مفتوحة لشرائها وسعرها يماثل سعر السّلع التموينيّة[3].

- الاتجار بالبشر: يُعتبر الإتجار بالبشر في إفريقيا من أهم الأنشطة غير القانونيّة من حيث

الربح، كما أنّها ظاهرة ذات أبعاد إقليميّة متجذّرة بعمق في سياق الفقر، والظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة البائسة التي تعوق الأمن الإنساني، والحماية الفعّالة لحقوق الفئات الاجتماعيّة الهشّة أو الأكثر ضعفا، وعادّة ما تتخّذ هذه الظاهرة شكل التجنيد القسري للأطفال، أو الفتيات والنّساء، لأغراض الاستغلال الاقتصادي أو الجنسي، لكن الأبشع من ذلك استغلالهم في ترويج المخدرات ونقلها من مكان إلى آخر ممّا يجنّب قادة العصابات الاعتقال.

---

[1] Michael Luntumbue," Criminalité Transfrontalière en Afrique de l´ouest : cadre et limites des stratégies régionales de lutte ", **groupe de recherche et d´information sur la paix et la sécurité**, 9 octobre 2012, https://www.wathi.org/wathinotes-paix-et-securite/criminalite-transfrontaliere-en-afrique-de-louest date 7.7.2023 at 12:16.

[2] علي مدوني، **الدولة في إفريقيا بين رهان الأمن وتحدّي الاستقرار**. الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2022، ص 223

[3] دينا عبد الواحد ، "تأثير تجارة الأسلحة غير المشروعة على الأمن الإقليمي في إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، (د،ع،ن)، سبتمبر 2021، متحصل عليه: http://www.siyassa.org.eg/News/18110.aspx يوم 7.9. 2023 على الساعة: 19:42.

أمّا بالنسبة لعملية الاتجار بالأطفال، فتكون داخل المنطقة وعبر الحدود في قطاعات الزراعة أو صيد السّمك أو التسوّل، حيث تعتبر بينين، بوركينافاسو، توغو، غينيا، كوناكري، غانا، مالي ونيجيريا الدول الرئيسية التي ينتقل منها الأطفال العاملون إلى المراكز الحضرية والمواقع الزراعية في أماكن أخرى ودول أخرى في المنطقة دون الإقليمية، فمن بين الدول المضيفة نجد: غينيا الاستوائية، ساحل العاج، الغابون، نيجيريا والسنغال، غير أنّ معظم دول القارة هي إمّا دول مغادرة أو عبور أو استقبال، فوفقا لإحصائيات منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمّة العمل الدولية، يقع حوالي 200 إلى 300 ألف طفل ضحايا للإتجار كل عام في غرب ووسط إفريقيا[1].

- الإرهاب: منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 بدأ مصطلح الإرهاب ينتشر أكثر في كل أنحاء العالم،

خاصّة مع السّعي الدولي لمكافحة انتشار الجماعات الإرهابية بتأييد من معظم دول العالم، غير أنّ المحاولات الدوليةّ لم تنجح في القضاء عليه وإنّما ازداد نفوذه خاصّة في القارة الإفريقيّة التي تعدّ بيئة خصبة لانتشار التطرّف والإرهاب[2].

يزداد انتشار الإرهاب يوما بعد يوم في إفريقيا، خاصّة بمنطقة السّاحل وجنوب الصحراء وشمال وغرب إفريقيا، رغم كونها مناطق واعدة بالاستثمارات العربية والأجنبيّة بسبب نمو ناتجها المحلي الإجمالي الذي يفوق 5% والنمو الديموغرافي فيها، غير أنّ هذا لا ينفي حقيقة تمتّع الجماعات الإرهابية هناك بقدر كبير من الهدوء والاستقلالية والتفكير، لتنفيذ مخطّطاتها القادمة في ظروف جد مريحة وآمنة، خاصّة وأنّ المنطقة تعاني من عدّة تحديات سياسيّة وأمنيّة، تتجلّى أساسا في النزاعات الطائفيّة والإتجار بالسّلاح والبشر والمخدرات والفساد السياسي والجهل والفقر والمجاعة والجفاف والأمراض الخطيرة والمعدية. ولذلك، يمكن أن يكون هذا الوضع المتأزّم هو السبب المباشر الذي تتغذى عليه الجماعات الإرهابيّة، ويساعدها على ذلك الطبيعة الجغرافيّة للمنطقة من حيث شساعة المجال الجغرافي، التي تسهّل عملية انتشار الحركات الإرهابيّة والإجراميّة، وتزيد من صعوبة تتبّعها ومراقبتها، ضف إلى ذلك ضعف الرقابة على الحدود الذي سمح لتلك الجماعات بالتنقل من بلد لآخر بمنتهى السهولة[3].

---

[1] Michael Luntumbue, **Op.Cit**

[2] رامي علي محمد عاشور، "مستقبل الإرهاب في إفريقيا... كأحد مظاهر الحروب الجديدة في العالم"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد 16، أكتوبر 2022، ص481.

[3] قوي بوحنية، عبد القادر عبد العالي، **جيوبوليتيكا القارة الإفريقية، جدل السياسة، الجغرافيا والأمن**. عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2020، ص ص 101–106.

ومن جانب آخر يمكن اعتبار **التغيّر في السياق العالمي**، كأحد أهم الأسباب الخارجية التي دفعت بالاتحاد الإفريقي إلى وضع أجندة 2063، حيث كان للعولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات الفضل في تقديم الكثير من الفرص غير المتوقعة للدول كتسهيل عملية التبادل التجاري، وزيادة حجم التعامل بالسّلع والخدمات عن طريق توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق وإلغاء الحدود بين الدول، ومن ثمّ فإنّ كثرة السّلع في السّوق العالميّة يؤدي إلى خلق الميزة التنافسية، وبالتالي الجودة في الإنتاج والحاجة إلى اليد العاملة، كل هذا يصب في إمكانية إخراج السّكان من حالة الفقر إلى تحسين الدخل وتحفيز التحوّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة[1]، إذا يمكن اعتبار العولمة أحد الأسباب التي دفعت بالقادة الأفارقة إلى صياغة أجندة 2063 لخلق مكان للقارة الإفريقية في السّوق العالميّة عبر تحقيق التنمية الاقتصاديّة في العديد من المجالات، وبالتالي تصبح اقتصاديات الدول الإفريقيّة لها دور فعّال في عملية التبادل التجاري العالمي بالسّلع ذات القدرة التنافسيّة، عوضا من بقاء القارة سوقا للمنتجات الأجنبيّة فقط. إنّ التمكن من اقتحام الأسواق العالمية يسهّل عملية نشر الثقافات المختلفة التي تتميّز بها الدول الافريقية، وبالتالي توسيع وتعزيز العلاقات الاجتماعيّة.

استنادا إلى ما تمّ تناوله، يمكن القول أنّ صياغة القادة الأفارقة لأجندة الاتحاد الإفريقي 2063، كان مدفوعا بمجموعة من الأسباب والقضايا التي تعاني منها القارة، والتي من المفترض التخفيف من حدّتها أو التخلص منها بتنفيذ الأهداف التنموية لأجندة 2063.

[1] شيماء عبد الفتاح، " أجندة 2063 الاطار الاستراتيجي المشترك (المبادئ.. الأهداف. الاستراتيجيات)"، (دون بيانات نشر) ص 2، متحصل عليه: https://drive.google.com/file/d/1A0W3Lc5fNyZckz5ZDm7I8nIgzy5piJOR/view?pli=1 يوم 23.6.2023 على الساعة 15:38.

المطلب الثاني: التوصيف العام لأهداف أجندة الاتحاد الإفريقي 2063

تعدّ أجندة 2063 إطارا استراتيجيّا ورؤية مشتركة، تمّت صياغتها لإحداث نقلة نوعيّة على جميع المستويات في القارة الإفريقية، جاء بها الاتحاد الافريقي كمشروع جديد، يمثّل خارطة طريق للعمل الافريقي المشترك خلال السّنوات القادمة، تحت شعار إفريقيا قارة متكاملة ومزدهرة وسلميّة، يقودها مواطنوها وتمثّل قوّة ديناميكيّة على السّاحة الدوليّة [1].

1- أجندة الاتحاد الإفريقي 2063: الخلفية والنطاق:

في خضم الاجتماع المخصّص للاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقيّة (1963–2013) الذي عُقد في أديس أبابا بتاريخ 25 ماي 2013، ناقش القادة الأفارقة الإنجازات والتحديات التي تواجه القارة وجدّدوا التزامهم بتنفيذ رؤية عموم إفريقيا، من أجل قارة مختلفة ومتكاملة على جميع المستويات. ولتحقيق ذلك، كلّف مؤتمر قمّة اليوبيل الذهبي للاتحاد مفوضية الاتحاد الافريقي (AUC) بمساندة من وكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (NEPAD) والبنك الافريقي للتنمية (AFDB) واللّجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UNECA) بإعداد جدول أعمال قاري مدّته خمسين عاما، يهدف إلى تحديد مسار النمو لإفريقيا الذي يقوده مواطنوها، مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من الخمسين عاما الماضية[2].

تمّ تطوير أجندة 2063 من خلال عملية تشاوريّة واسعة النطاق لمختلف أصحاب المصلحة الأفارقة، بما في ذلك الشّباب والنساء، ومنظمات المجتمع المدني، والأفارقة في المهجر، والخبراء الحكوميّين، والقطاع الخاص والإعلام، ومراكز الفكر والمؤسّسات البحثية الافريقية، ورؤساء الدول وحكومات الدول الإفريقيّة والدول الجزرية الإفريقيّة، وتمّ تداول الفكرة في مختلف الأوساط والمستويات. شكّلت نتائج هذه المشاورات الأساس لتطلعات الشعوب الإفريقيّة، وقد جرى إعداد الأجندة على أساس فحص واستعراض معمّق للتجارب الإنمائيّة الإفريقيّة، والمبادرات القاريّة الماضية، وتحليل التحديات والفرص، حيث تُوفّر الخطط والأطر القاريّة مؤشّرات بشأن أولويات التنمية[3].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص1.

[2] Ladji Ouattra, "Agenda 2063, opportunité et défi pour l'Afrique, Thinking Africa", **Institut de Recherche et d'Enseignement sur la Paix**, 2015,p 1.

[3] وسيلة شابو، "مستقبل الاقتصاديات الافريقية وفق أجندة 2063"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد 5، جانفي 2020، ص ص 4،5.

نتيجة لذلك، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الإفريقيّة وثيقة تتضمّن طموحاتهم طويلة المدى، سمّيت " أجندة الاتحاد الإفريقي 2063" خلال الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الافريقي في أديس أبابا يومي 30–31 جانفي 2015، وهي تعدّ من أهم الرؤى والمبادرات المطروحة للقيام بنقلة نوعية للقارة الافريقية[1]. تمثّل أجندة 2063، إفريقيا التي نريدها؛ إطارا استراتيجيا شاملا لإفريقيا على مدار الخمسين عاما القادمة، وهي بمثابة استراتيجية قاريّة لتحسين استخدام موارد افريقيا لصالح جميع الأفارقة، ولذلك فهي تدعو كافّة أطياف المجتمع الافريقي إلى العمل معا من أجل بناء إفريقيا التي نريدها. ركّزت الأجندة على تطلعات تتضمّن أهدافا تنموية مختلفة بشأن المكان الذي تريد إفريقيا أن تكون فيه بحلول عام 2063، ولتحقيق هذه التطلعات سيتمّ اتخاذ عدد من المبادرات الاستراتيجية القارية، الإقليمية والوطنية[2].

من الناحية التنفيذيّة، تقرّر تنفيذ أجندة 2063 من خلال الاعتماد على خطط عمل عشريّة تكفل إحداث تحوّل بنيوي لبلوغ مرحلة الاندماج التي تمّ استشرافها في خطة عمل لاغوس 1980 ومعاهدة أبوجا 1991، وإعلان مونروفيا. وبالتالي فإنّ الهدف من الأجندة كرؤية هو ترجمتها في خطوات وأهداف ملموسة من شأنها أن تسمح لإفريقيا بالتركيز على المثل العليا المتوخاة في عالم متغير[3]. وبالتالي تحتاج خطط العمل العشريّة إلى ترجمة اعتراف الأجندة بأنّ مستويات التنمية والتقدّم قد تختلف، حيث يجب أن تتكيّف أهدافها التنموية من بلد إلى آخر مع سياسات قابلة للتنفيذ. ولذلك، تهدف الأجندة إلى بناء بعض المرونة، والسّماح للدول الأعضاء والأقاليم بتحديد المزيج الأمثل من السياسات والاستراتيجيات لتحقيق الأهداف والمعالم المقترحة. ومع ذلك، تكمن الصعوبة في تحديد هذه الأهداف بدقة، حيث ستدور هذه العملية حول إشراك أصحاب المصلحة المعنيّين في عمليّة التشاور والصياغة الخاصّة باستراتيجيات التنفيذ القارية، أمّا الخطوة التالية فتتمثّل في ربط خطط التنمية القارية هذه بخطط التنمية الوطنية الموجودة بالفعل، ودعم ذلك بأداة مراقبة مناسبة لتتبّع التقدّم وتعديله حسب الحاجة[4].

بناء على ما سبق، يمكن القول أنّ إعداد أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 قد مرّ بمراحل ومستويات مختلفة، حيث شاركت فيه مختلف القطاعات والتجمعات الإفريقيّة، كما قام الخبراء والقادة الأفارقة بدور

---

[1] الاتحاد الافريقي، **أجندة 2063، إفريقيا التي نريد، الاطار الاستراتيجي المشترك من اجل نمو شامل وتنمية مستدامة،** خطة التنفيذ العشرية الأولى(2014–2023)، أديس أبابا، سبتمبر 2015، ص20.

[2] European Centre for Development Policy Managment**, Implementing African Development Initiatives: Opportunities and challenges to securing alternative financing for the Agenda 2063**, Brussels, 2014, p4.

[3] وسيلة شابو، **مرجع سابق**، ص 5.

[4] European Centre for Development Policy Managment, **Op,Cit**. p4.

هام في التنسيق بين الخطط الوطنية وشبه الإقليمية لصياغة الرؤية الشاملة للأجندة، ومن ثمّ وضع الخطط اللازمة لتنفيذها[1].

2–أهداف التنمية المستدامة وفقا لأجندة الاتحاد الإفريقي 2063:

إنّ رغبة القادة الأفارقة في تحقيق الأمن والرخاء، وتعزيز الوحدة والتكامل، وتوسيع الآفاق الضيّقة، انعكست في رؤية واضحة لمستقبل القارة، تجسّدت في سبعة تطلعات وعشرين هدفا، ومجالات ذات أولوية، ومقاصد لعام 2063. هذه الرؤية تستند إليها القارة للمضي قدما في مسار التنمية المستدامة. في هذا العنصر، سنركّز على مجموعة الأهداف التمويّة التي جاءت بها أجندة 2063.

- **التطلع 01: إفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة**

ركّز القادة الأفارقة من خلال هذا التطلع على القضاء على الفقر وبناء رخاء مشترك، والنهوض بالقارة عبر تحقيق التحوّل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، مستندين في ذلك على توظيف واستغلال ما تملكه إفريقيا من وسائل وموارد لدفع تنميتها، مع إدارة مستدامة وطويلة الأجل لهذه الموارد بحلول عام 2063، لتحقيق هذا الطموح، وجب على قادة الدول الإفريقية العمل على مجموعة من الأهداف وهي:

1. مستوى عال من المعيشة، وجودة نوعيّة الحياة والرفاه لجميع المواطنين:

بحلول عام 2063، ستكون الدول الأفريقيّة من بين الأفضل أداء في مقاييس جودة الحياة العالمية[2]. وسيتم تحقيق ذلك من خلال سياسات مدروسة تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الشعوب الإفريقيّة؛ وتشمل ما يلي:

- زيادة نصيب الفرد من الدخل 10 أضعاف مقارنة بعام 2013.
- توفير فرص العمل لاسيما للشّباب، وإعادة النظر في عدد الأشخاص الذين يشغلون مناصب غير مستقرّة.
- تحقيق الأمن الغذائي، والقضاء على الأمراض خاصة ظاهرة التقزم عند الأطفال.
- توفير الضمان الاجتماعي لجميع المواطنين وتحريرهم من الخوف والحرمان[3]

2. التعليم الجيّد للمواطنين وتعزيز ثورة المهارات بالعلم والتكنولوجيا والابتكار:

---

[1] عبده باه، "البنية الهيكلية لأجندة الاتحاد الافريقي"، **معهد البحوث والدراسات الإفريقية– جامعة القاهرة**، (د،ع،ن)، (د،ت،ن)، ص 3، متحصل عليه: https://www.sis.gov.eg/UP/7-45.pdf يوم 24.8.2023 على الساعة 11.04.

[2] African Union Commission, **Agenda 2063 The Africa We Want** , Popular version, April 2015, p2.

[3] الاتحاد الافريقي، **تقرير مفوضية الاتحاد الإفريقي عن الأجندة الإفريقية 2063**، أديس أبابا، 2015، ص ص 4،5.

- بحلول عام 2063، ستكون إفريقيا القارة الأكثر اكتظاظا بالسّكان في العالم، وسيكون الجزء الأكبر منهم شباب؛ 70% منهم أو أكثر على درجة عالية من المهارة، كما ستشهد القارة أكبر تركيز للطبقة الوسطى من حيث نسبة السّكان، ممّا يعزّز قوّتها الشرائيّة بشكل كبير.
- سيكون رأس المال البشري ذو المستوى العالمي هو المحرّك الرئيسي لازدهار إفريقيا، من خلال تعليم عالي الجودة يركّز على تحقيق 100% من محو الأميّة، مع تأكيد واضح على العلوم والتكنولوجيا والهندسة. سيتمّ تكريس الوصول الشامل إلى التعليم الجيّد والمعتمد في جميع المستويات، وستستثمر القارة في جعل الخدمات الصحيّة متاحة بسهولة، وتلبية احتياجات الشّباب وكبار السّن.
- ستشهد إفريقيا استثمار في التعليم من الطفولة المبكّرة إلى التعليم الابتدائي والثانوي والتقني والمهني والعالي. في عام 2063، سيكون مالا يقل عن 70% من جميع خرجي المدارس الثانوية قد حصلوا على التعليم العالي، مع تخرج 70% منهم في برامج العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- بحلول عام 2063، ستكون إفريقيا قد قامت بتوحيد أنظمة التعليم والمؤهّلات المهنية، مع إنشاء جامعة عموم إفريقيا، مراكز للتميّز، وجامعة افتراضية لتوفير التعليم ما بعد الثانوي، وتعليم الملايين بتركيز خاص على العلوم والتكنولوجيا والبحث والابتكار، ممّا سيجعلهم يُلغون فكرة الهجرة ويساهمون في تحقيق التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة للقارة.

3. مواطنون يتمتعون بالصحة والتغذية الجيدة:

- الوصول إلى الرعاية الصحيّة: بحلول عام 2063، سيتمتّع كل مواطن في إفريقيا بالوصول الكامل إلى خدمات الرعاية الصحيّة عالية الجودة وبتكلفة ميسورة، بما في ذلك الصحّة الجنسيّة والإنجابية.
- القضاء على الأمراض: سيتمّ القضاء على الأمراض المدارية المهملة والأمراض المعدية مثل الإيبولا، وتقليل الأمراض غير المعدية، مع القضاء على الوفيات الناتجة عن الإيدز والملاريا والسّل.
- البنية التحتية الصحيّة: ستكون خدمات الصحّة والبنية التحتية متكاملة وشاملة، ممّا يضمن توافرها بشكل يمكن الوصول إليه، وذو جودة.
- متوسّط العمر المتوقّع: سيعيش سكّان إفريقيا في عام 2063 بصحّة جيّدة وتغذية سليمة، مع متوسّط عمر متوقّع يزيد عن 75 عاما[1].

[1]African Union Commission, **Agenda 2063 : The Africa we want**, Addis ababa, September 2015,pp 31,32

4. تحول الاقتصادات وفرص العمل:

ستكون إفريقيا بحلول عام 2063:

- محورا للنّمو العالمي والتحوّل، كما ستحافظ على نمو اقتصادي يفوق المتوسّط العالمي، مع معالجة تحديات التحوّل الهيكلي والإنتاج والتجارة والبنية التحتية الضعيفة، من خلال الاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا.
- قارة تتمتع بنمو الناتج المحلي الإجمالي السّنوي الذي لا يقل عن 7% كما وتتجاوز استثماراتها ومعدلات ادخارها 25%.
- قارة تتمتع بزيادة نمو القطاع الخاص المحلي، ليساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق 50% وبالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة وتوفير فرص العمل.
- في مجال الصناعة؛ ستزداد القيمة المضافة الناتجة عن هذا المجال ب5 أضعاف مقارنة بعام 2013، كما ستزيد حصّة شركات التصنيع القائمة على التكنولوجيا من الناتج الإجمالي لقطاع الصّناعة بما يفوق 50%.
- ستلعب عودة المهجر بما تضخّه من مهارات وطاقة وموارد في الاقتصادات الإفريقيّة، دورا هامّا في جعل الشّركات الإفريقيّة ضمن أكبر الشّركات العالميّة ال 500 في القارة والعالم.
- استمرار سيطرة القارة الإفريقيّة على الأسواق العالميّة للموارد الطبيعيّة أهمّها النفط، الغاز، الموارد المعدنية.
- تحقيق التنوع في الاقتصادات الإفريقيّة؛ من خلال التركيز على ما تولّده المعرفة من منتجات جديدة، إلى جانب النّمو الذي تحقّقه مختلف القطاعات؛ ريادة الأعمال، نمو قطاع السياحة، الاقتصاد الأزرق، الفنون الإبداعيّة والخدمات الماليّة، والابتكار والعلم، ومن ثمّ امتلاكها القدرة على التصدّي للصّدمات الخارجيّة.
- بعد تحقيق وتمتّع إفريقيا بالتنمية الاقتصادية، وجب عليها توليد أفكار لأعمال تجاريّة جديدة عن طريق إنشاء مراكز بحوث في مجالات التكنولوجيا والابتكار[1].

5. الزراعة الحديثة من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجيّة وإضافة القيمة:

- بحلول عام 2063، ستشهد إفريقيا زيادة كبيرة في الإنتاجيّة الزراعيّة من خلال الزراعة الذكيّة، والوصول إلى مدخلات الإنتاج، والتمويل، وتعزيز دور المرأة في الزراعة.

[1] الاتحاد الإفريقي، **مرجع سابق**، ص ص 5–7.

- ستقوم إفريقيا بإنشاء زراعة حديثة تستند إلى أساس معرفي علمي قوي، وبناء أنظمة غذائيّة وزراعيّة مرنة، مع التركيز على التمويل الذاتي.
- سيؤدي تحديث الزراعة إلى إنهاء العمل الشّاق، وجعل القطاع مربحا وسهلا للنّساء والشّباب.
- ستصبح إفريقيا لاعبا رئيسيّا في الاقتصاد الغذائي العالمي، قادرة على تلبية الطلب المتزايد في الأسواق المحليّة والإقليميذة والعالميّة.
- ستتحقّق زيادة التجارة البينيّة الإفريقيّة في الأغذية والزراعة من خلال تكامل الأسواق القارية، وإنشاء بنية تحتية مناسبة مثل، الطرق والسّكك الحديدية وخدمات النقل ومرافق التخزين والتصنيع الزراعي.

6. الاقتصاد الأزرق– المحيطي لتسريع النمو في إفريقيا:

- سيؤدي التركيز على اقتصاد المحيط الأزرق إلى تطوير المعرفة في مجال التكنولوجيا الحيويّة البحريّة لإنتاج منتجات جديدة.
- إنشاء شحن بحري على مستوى إفريقيا، مع استخدام البحيرات والأنهار كممرّات مائيّة مطوّرة، وربط الدول غير السّاحلية بأسواق القارة والعالم.
- ستُستغل شركات الصيد الإفريقية للموارد البحرية بشكل مستدام، وستُغلق تربية الأحياء المائيّة الموجّهة نحو السوق فجوة إمدادات الأسماك.
- ستُنتج البحار والمحيطات والبحيرات والأنهار في إفريقيا معادن ثمينة يتمّ استخراجها بشكل مستدام.
- ستكون المناطق المائيّة في إفريقيا خالية من القرصنة، الصيد غير القانوني، والأنشطة الإجرامية الأخرى[1].

7. الاقتصادات والمجتمعات المحلية المستدامة بيئيّا والقادرة على التكيّف مع تغير المناخ:

- بحلول عام 2063، ستصبح إفريقيا معترف بها عالميا كقارة تحترم بيئتها وتعتمد على التنمية المستدامة والطاقة المتجدّدة.
- ستُدار الموارد الطبيعية بشكل مستدام وسيتمّ الحفاظ على سلامة وتنوع النظم البيئيةّ، والقضاء على جرائم الحياة البريّة قبل عام 2025.
- ستستهلك المجتمعات الإفريقية وتنتج السّلع والخدمات بشكل مستدام، وسيتم إصلاح حسابات الدخل القومي لتعكس التغيّرات في الثروة الطبيعيّة.
- سيتمّ الحفاظ على التنوع البيولوجي في إفريقيا واستخدامه بشكل مستدام، مع استعادة الغطاء الغابي والنباتي إلى مستويات عام 1963.

[1] **Ibid**, p34.

- ستكون إفريقيا آمنة مائيّا بحلول عام 2030، مع اعتماد ممارسات وتقنيات جديدة لإعادة تدوير 90% من مياه الصّرف الصحّي لاستخدامها في الزراعة والصّناعة.
- بحلول عام 2063، ستكون هناك أنظمة إنتاج منخفضة الكربون، ممّا يقلّل من التعرّض لمخاطر المناخ والكوارث الطبيعية بنسبة 75%.
- ستشكّل الطاقة المتجدّدة أكثر من نصف استهلاك الطاقة في إفريقيا، وستكون جميع المباني الحضرية ذكيّة في استخدام الطاقة، وجميع وسائل النقل الجماعي تعمل بوقود متجدّد منخفض الانبعاثات.
- ستكون هناك مؤسّسات وأنظمة فعّالة لإدارة واستغلال الموارد الطبيعيّة عبر الحدود، بما في ذلك المياه والغابات ومصايد الأسماك والطاقة[1].

التطلع 02: قارة متكاملة وموحّدة سياسيا ومستندة إلى المثل العليا للوحدة الإفريقية الشاملة

بحلول عام 2063، ستصبح إفريقيا قارة ذات سيادة، مستقلة وتعتمد على نفسها، محقّقة التكامل الاقتصادي والسياسي الكامل، كما ستشهد إعادة إحياء التضامن ووحدة الهدف، التي دعمت الكفاح من أجل التحرر من العبودية والاستعمار والتمييز العنصري. بحلول عام 2020، ستنتهي جميع بقايا الاستعمار، وتتحرّر كل الأراضي الإفريقية المحتلّة، كما سيتمّ القضاء على جميع أشكال القمع، ومن ثمّ تصبح إفريقيا قارة موحّدة ذات بنية تحتية من الطراز العالمي تعبر أنحاء القارة.

نتيجة لذلك، يتضمّن هذا الطموح ثلاثة أهداف رأى من خلالها المؤسّسون قدرتهم على النهوض بالقارة الإفريقية سياسيّا واقتصاديّا، وهي:

8. الولايات المتحدة الإفريقية (اتحادية أو كونفدرالية):

- بحلول عام 2063 ستكون إفريقيا قد حقّقت حلم القادة والمتمثّل في الولايات المتحدة الإفريقية، التي تشمل كل دول القارة ديموقراطية الحكم، وهو ما سيتولّد عنه مواطنة إفريقية وجواز سفر إفريقي. بالإضافة إلى توسيع استخدام نشيد وعلم الاتحاد الحالي، بشكل واسع النطاق في جميع الدول، وعلى كافة المستويات والمؤسّسات، أمّا من الناحية الإدارية فسيتمّ انتخاب أعضاء البرلمان الإفريقي ورئيس الاتحاد عن طريق الاقتراع العام.
- سيتمّ إنشاء مؤسّسات اقتصاديّة رئيسيّة، والمتمثلة في؛ منطقة التجارة الحرة الإفريقية (2017)، الاتحاد الجمركي الإفريقي (2019)، السّوق الإفريقية المشتركة (2025)، الاتحاد النّقدي الإفريقي

[1] **Ibid,,** p 35.

(2030) [1]، كخطوات أوليّة تقرّبهم من تحقيق هدفهم المنشود؛ وهو إعادة إحياء التّضامن الإفريقي ووحدة الهدف لتحقيق التحرّر من الاستعمار والتمييز العنصري والتبعيّة الاقتصادية.

9. المؤسّسات الماليّة والنقديّة القاريّة:

بهدف تسهيل تحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة ودعم التكامل في القارة، دعا القادة الأفارقة إلى إنشاء مؤسّسات ماليّة ونقديّة هدفها تعبئة الموارد وإدارة القطاع المالي الإفريقي، وبالتالي فقد أكّدت أجندة 2063 من خلال هذا الهدف على:

- إنشاء البنك المركزي الإفريقي (ACB) في الفترة (2028–2034).
- إنشاء البنك الإفريقي للاستثمار (AIB) عام 2025.
- إنشاء صندوق النّقد الإفريقي (AMF) عام 2023.

10. البنية التحتية ذات المستوى العالمي تتجه نحو إفريقيا:

إنّ تجسيد الهدف السّابق والمتمثّل في الولايات المتحدة الإفريقية، استلزم من المؤسّسين وضع هدف آخر يسهّل حركة الأشخاص ورأس المال والسّلع والخدمات وهو إنشاء بنية تحتيّة بمعايير عالميّة، حيث:

- بحلول عام 2063، ستتوفّر البنية التحتية اللاّزمة لدعم النّمو المتسارع لإفريقيا، بما في ذلك السّكك الحديديّة عالية السّرعة، الطرق، النقل البحري والجوي، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي.
- ستكون هناك شبكة قطارات عالية السّرعة تربط المدن والعواصم الرئيسيّة، بالإضافة إلى طرق سريعة تحتوي على أنابيب للغاز والنفط والماء وكابلات الاتصالات، ممّا يعزّز التصنيع وتطوير المهارات والابتكارات.
- سيتمّ تحرير النقل الجوي بالكامل وتنفيذ قرار ياموسوكرو، ممّا يعزّز التكامل الإقليمي، خلق الوظائف، والتحوّل الاقتصادي.
- الاستثمار في البنية التحتيّة سيساهم في نمو التجارة البينيّة الإفريقية من 12% عام 2013 إلى ما يقارب 50% بحلول عام 2045، ومن ثمّ ارتفاع حصّة إفريقيا من التجارة العالميّة من 2% إلى 12% وهذا بدوره سيحفّز نمو الشّركات الإفريقية ذات الانتشار العالمي في جميع القطاعات.

[1] الاتحاد الإفريقي، **مرجع سابق**، ص ص 7،8.

- ستكون إفريقيا قارة ذات تنقل متزايد للعوامل الاقتصادية (العمالة ورأس المال)، حرية حركة الأفراد، وتعزيز التجارة، وستكون المؤسّسات مثل البنك المركزي الإفريقي وظيفيّة بالكامل[1].

التطلع 03: قارة إفريقيا يسودها الحكم الرشيد، الديموقراطية، احترام حقوق الإنسان، العدالة وسيادة القانون

سعى القادة الأفارقة من خلال هذا التطلع إلى تحويل الدول الإفريقيّة من أنظمة حكم استبداديّة وعسكريّة لا تعترف بحقوق الانسان وسيادة القانون، إلى دول ذات أنظمة حكم ديموقراطية رشيدة تتيح مبدأ التداول على السّلطة، ما سيؤدي إلى تغيير واقع الدول الإفريقية وتعزيز موقع القارة التنافسي على السّاحة الدولية. بناء على ذلك يتضمّن هذا الطموح هدفين مهمّين هما:

11. ترسيخ القيم والممارسات الديمقراطيّة والمبادئ العالميّة لحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون:

من خلال هذا الهدف ستتمكّن إفريقيا بحلول عام 2063 من:

- أن تتمتّع معظم دولها بانتخابات حرّة، عادلة ونزيهة يتميّز نظام الحكم فيها بتعدّد الأحزاب، تكافؤ الفرص في العمليّة التنافسيّة السياسيّة، تثقيف الناخبين لتمكينهم من اتخاذ قرارات مدروسة، تشجيع النظام لفكرة الوحدة الإفريقيّة الشّاملة.
- أن يتمتّع سكّانها بإمكانيّة الوصول بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب إلى المحاكم والقضاء المستقل، الذي يحقّق العدالة دون خوف أو محاباة، كما وسيكون الفساد أو الإفلات من العقاب شيئا من الماضي[2].

12. المؤسّسات القادرة والقيادة التحويليّة على جميع المستويات: يقوم هذا الهدف على؛

- إنشاء القارة الإفريقية لمؤسّسات في خدمة شعوبها يشارك فيها المواطن بنشاط في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والإدارة، من شأنها تقديم خدمات ذات كفاءة وفعاليّة، كما وستخضع هذه المؤسّسات بجميع أنواعها إلى الرقابة والمساءلة للوقاية من الفساد.
- عمل القارة الإفريقيّة على إحداث تحوّل في جميع المجالات (السياسة والأعمال والأكاديميّة، الدين، الشّباب والمرأة) وعلى جميع المستويات (القارية، الإقليمية، الوطنية والمحليّة)[3].

[1]African Union Commission, Agenda 2063 : The Africa we want, 2015**, Op,Cit,** pp 36,37.
[2] **Ibid**, p37,38.
[3] African Union Commission, **Agenda 2063 : The Africa We Want**, Addis Ababa, May 2014, p6.

التطلع 04: إفريقيا قارة مسالمة وآمنة

يطمح مؤسّسو الأجندة إلى أن تكون إفريقيا بحلول عام 2063 قارة يسودها السّلام والأمن، ولذلك تمّ تحديد الأهداف الثلاث التالية.

13. الحفاظ على السّلم والأمن:

بحلول عام 2063، ستصبح إفريقيا قارة آمنة ومسالمة، خالية من النّزاعات مع تفاهم بين المجتمعات على المستوى المحلّي، سيتمّ القضاء على الحروب بين الدول وداخلها، وتطبيق آليّات لمنع وحل أي نوع من النزاعات المجتمعية فور حدوثها، بالإضافة إلى السيطرة على الجريمة المنظمة، والإرهاب، والشبكات الإجرامية الأخرى مثل القرصنة، حيث ستكون إفريقيا قارة خالية من كل أشكال التهديدات اللاّتماثلية، كما ستصبح التنوّعات العرقيّة والدينيّة والاقتصاديةّ والثقافيّة، مصدرا للثروة والنمو الاقتصادي بدلا من الصّراع.

14. إفريقيا مستقرة وسلميّة

بحلول عام 2020، سيتمّ إسكات جميع الأسلحة، وبحلول عام 2063 سيتمّ القضاء على جميع النزاعات النّاشئة عن التنوع العرقي والديني والثقافي، حيث ستكون هناك آليّات وطنيّة وأخرى قاريّة وإقليميّة لحل النزاعات سلميّا، بالإضافة إلى تعزيز السّلام لدى الأطفال من خلال إدراج تعليم السّلام في المناهج الدراسيّة. وعليه، ستشهد القارة تحسّنا ملحوظا في الأمن الإنساني، مع انخفاض كبير في معدّلات الجرائم العنيفة، وتوفير مساحات آمنة ومسالمة للأفراد والعائلات والمجتمعات.

15. إنشاء الهيكل الإفريقي للسّلام والأمن (APSA)

يسعى هذا الهدف إلى بناء آليّات قويّة لحل النزاعات، وخفض التصعيد، وتقليل التهديدات من خلال الهيكل الإفريقي للسّلام والأمن (APSA). بحلول عام 2020، سيتمّ وضع آليات بديلة لحل النزاعات عبر الحدود، واستحداث آليات تعاون لمكافحة الجرائم العابرة للحدود مثل الاتجار بالمخدرات، غسل الأموال، الجرائم الإلكترونيّة، والإرهاب، بما في ذلك إنشاء نظام مذكّرة توقيف إفريقيّة ونظام لتبادل المعلومات، بالإضافة إلى أنّه سيتمّ دمج الأمن السيبراني في إطار الأمن الإفريقي لضمان الحماية والدفاع الشاملين. بشكل عام. يسعى هذا الهدف إلى الانتقال من وجود الهيكل إلى ضمان فعاليته الكاملة في تحقيق السّلام والأمن؛ أي إبراز دوره القوي في إدارة الأزمات والنزاعات في القارة[1].

[1] African Union Commission, Agenda 2063 : The Africa we want, 2015, **Op,Cit**, pp 38,39.

والجدير بالذّكر، أنّ إفريقيا القارة المزدهرة والمتكاملة والموحدة، القائمة على الحكم الرشيد والديمقراطية والإدماج الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون هي الشروط المسبقة الضرورية لقارة سلمية وخالية من الّصراعات.

التطلع 05: قارة إفريقية بهوية ثقافيّة وقيم وأخلاقيّات قويّة

إفريقيا مهد الحضارة الإنسانية، هي حارس للتراث الثقافي الذي ساهم بشكل كبير في تقدّم البشرية، ولذلك سيتمّ تعزيز الهويّة الثقافيّة الإفريقيّة والقيم والأخلاقيات كعامل حاسم في إعادة بروز إفريقيا على السّاحة العالميّة بحلول عام 2063. سيتمتّع الشعب الإفريقي بإحساس قوي بوحدتهم الثقافية الأساسيّة، ممّا يعزّز الشعور بالمصير المشترك والهوية الإفريقيّة والوعي بالوحدة الإفريقيّة. ويشمل هذا التطلّع:

16. النهضة الثقافيّة الإفريقيّة:

حسب أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 فإنّ تحقيق إفريقيا لنهضتها الثقافيّة لا يتمّ إلاّ من خلال:

- حفاظها على تراثها الثقافي على جميع المستويات: اللّغات، العادات والتقاليد، الفنون والفلكلور وغيرها.
- تنظيم المهرجانات الثقافيّة لعموم إفريقيا (الموسيقى والرقص والأفلام والأزياء الراقية) اعتبارا من عام 2020 مرتين في السنة.
- إنشاء متحف التاريخ والثقافة والفنون الإفريقية عام 2025، وسيتمّ افتتاحه بمهرجان 2025 الذي يقام مرة كل سنتين حول الرياضات الثقافية الإفريقية[1].
- إعادة الثقافة والتراث والمصنوعات الأثريّة المسروقة في إفريقيا بالكامل وحمايتها، حيث ستكون الثقافة والتراث والهوية المشتركة محور جميع استراتيجيات الدول الإفريقية من أجل تسهيل نهج عموم إفريقيا والنهضة الأفريقية[2].

ومنه، ستصبح إفريقيا عام 2063 قارّة موحّدة، حيث ستزدهر الثقافة، وستكون اللّغات الوطنيّة أساس الإدارة مع جود أخلاقيّات عمل قويّة تستند إلى الجدارة، كما وستترسّخ بقوّة القيم الإفريقيّة التقليديّة.

[1] الاتحاد الإفريقي، **مرجع سابق**، ص 10.

[2] African Union Commission, Agenda 2063 : The Africa We Want, 2014, **Op,Cit**, p 7.

التطلع 06: التنمية الإفريقيّة القائمة على الشّعوب، والتي تعتمد بشكل خاص على إمكانات النساء والشباب وتهتم برعاية الاطفال

سعى القادة الأفارقة من خلال هذا التطلع، إلى إعطاء فرصة لجميع المواطنين من أجل المشاركة بنشاط في صنع القرار في جميع جوانب التنمية، بما في ذلك الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية، فحسبهم يجب أن تكون إفريقيا قارة شاملة وعادلة لا يُستبعد فيها أي طفل أو شاب أو امرأة أو رجل على أساس الجنس أو العرق أو الانتماء السياسي أو الديني أو غيرها من العوامل الأخرى، وكتطبيق لما تمّ ذكره تضمّنت أجندة 2063 هدفين لتحقيق هذا التطلع[1].

17. المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة:

- الاعتراف بالدور الحاسم للمرأة في المجتمع من خلال توظيف طاقاتها وقدراتها في المجال الصحيح.
- القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز (الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي) الذي تعاني منه المرأة في المجتمعات الإفريقيّة.
- العمل على إعطاء المرأة حقّها عن طريق حصولها على العلاج والتعليم ذو النوعيّة الجيّدة.
- تمتّع النساء الإفريقيات بالتمكين الكامل مع تكافؤ الفرص في جميع مجالات الحياة، وهو ما يعني حصولها على حقوق اقتصادية متساوية كحق حيازة ووراثة الممتلكات، توقيع عقد، إدارة مشروع أعمال، بالإضافة إلى إعطاء مجموعة من الحقوق الاقتصادية لأكثر من 90% من النساء الريفيّات.
- ستستحوذ المرأة في إفريقيا بحلول عام 2063 على 50% من المناصب المنتخبة في الهيئات الحكوميّة، وفي القطاع الخاص، وبذلك ستشهد قارة إفريقيا المساواة الكاملة بين الجنسين[2].

18. الشباب المشارك والمتمكّن، ورعاية الأطفال:

- تمكين الأطفال الأفارقة من خلال التنفيذ الكامل للميثاق الأفريقي لحقوق الطفل.
- تمكين شباب إفريقيا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا من خلال التنفيذ الكامل لميثاق الشباب الأفريقي.
- القضاء على جميع أشكال عدم المساواة المُمنهجة، والاستغلال والتهميش والتمييز ضدّ الشّباب، وتعميم قضاياهم في جميع خطط التنمية.
- القضاء على ظاهرة البطالة، وضمان الوصول الكامل لشباب إفريقيا إلى التعليم والتدريب والمهارات والتكنولوجيا والخدمات الصحيّة والوظائف والفرص الاقتصادية والأنشطة الترفيهية والثقافية، وكذلك الوسائل الماليّة وجميع الموارد اللازمة لتمكينهم من تحقيق كامل طاقاتهم.

[1] **Ibid**, p 8.

[2] الاتحاد الإفريقي، **مرجع سابق**، ص 11.

- سيكون الشباب الأفارقة هم القاطعون في مجتمع المعرفة الإفريقي، وسيساهمون بشكل كبير في الابتكار وريادة الأعمال، لذلك يجب أن يكون الإبداع والطاقة والابتكار الذي سيتميّزون به القوة الدافعة وراء التحول السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي للقارة.

التطلع 07: إفريقيا كفاعل وشريك قوي ومؤثر على السّاحة العالمية

حسب ما تناولته أجندة 2063، يجب على القارة الإفريقيّة أن تكون لاعبا عالميّا قويّا وموحّدا، مرنا وسلميّا ومؤثرا، وشريكا له دور مهم في الشؤون العالمية، كما تمّ التأكيد هنا على أهمية الوحدة والتضامن الإفريقيين في مواجهة التدخل الخارجي، ومحاولات تقسيم القارة والضغوط والعقوبات غير المبرّرة على بعض الدول[1]. لتحقيق بروز إفريقيا كلاعب عالمي وشريك مهم، يجب عليها تحقيق هدفين هما:

19. إفريقيا كشريك رئيسي في الشؤون العالمية والتعايش السّلمي:

- ستأخذ إفريقيا مكانها الصحيح في الأنظمة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للحكم العالمي نحو تحقيق نهضتها، وتأسيس إفريقيا كقارّة رائدة تتعهد بمواصلة الكفاح العالمي ضد جميع أشكال الاستغلال والعنصرية والتمييز، وبذلك سيكون لها الدور الفعّال في ضمان السّلم والأمن الدوليين.
- إنّ تحقيق النهضة الإفريقية سيكون له دور في خلق مكان للقارة على السّاحة الدوليّة؛ من خلال تكلّمها بصوت واحد في مختلف المسائل العالميّة على أساس سياستها الإفريقية الخارجية المشتركة، وهو ما سيعزّز بدوره محاولة إفريقيا لتصحيح الظلم التاريخي الموجّه لها، والمتمثّل في عدم تمثيلها بمقعد دائم في مجلس الأمن.
- معهد القيادة الإفريقية (PALI): سيتمّ إنشاؤه في 2020، وسيبدأ في تخريج قادة المستقبل بحلول عام 2025، ليصبح مركزا لتجمّع صنّاع السياسات والقادة الأفارقة.
- تعزيز الحضور الإفريقي في المحافل الدوليّة متعدّدة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- وضع إفريقيا لاستراتيجيّة جديدة في شراكتها مع العالم الخارجي أساسها القدرة على التحرك الذاتي؛ أي هي المسؤولة عن تحديد مصيرها، وقيادة أجندتها، ووضع أطر الشّراكة الفعّالة وتعزيزها مع شركائها الخارجيين.

[1] African Union Commission, Agenda 2063 : The Africa We Want, 2014, **Op,Cit**, p 9.

- إثبات دور حكومة الولايات المتحدة الإفريقية، من خلال قدرتها ودورها في المفاوضات العالميّة حول الشؤون الاقتصادية والبيئية والأمنية والاجتماعية.

20. إفريقيا تتحمّل المسؤولية الكاملة لتمويل أجندتها:

تسعى إفريقيا لأن تكون المسؤول الوحيد عن قيادة وتمويل تنميتها، دون الاعتماد على المانحين، مع توليها الإدارة الكاملة لمواردها الطبيعية، عن طريق إشراك مواطنيها ذوي المهارات، وتطوير وسائلها وأسواقها وأنظمتها الماليّة. كما ستصبح القارة في وضع يسمح لها بتمويل الحكومة القارية والمبادرات الاستراتيجية الرئيسية مثل: وكالة الفضاء الإفريقية ووكالة استكشاف القطبين والمحيطات، حيث سيساهم سوق رأس المال الإفريقي وحده مرتبطا بأسواق رأس المال للدول الأعضاء بنحو 30% من احتياجات رأس المال الاستثماري في القارة[1].

انطلاقا ممّا سبق، نستنتج أنّه على الرغم من غياب تعريف صريح للتنمية المستدامة من قبل الاتحاد الإفريقي، فإنّ رؤيته لهذا المفهوم تتجلّى من خلال أجندة 2063، التي تعكس التزامه بتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في أبعادها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة ضمن سياق إفريقي موحّد.

[1] الاتحاد الإفريقي، **مرجع سابق**، ص ص 11،12.

الشكل رقم03: يبيّن أسس ومحتوى أجندة الاتحاد الإفريقي 2063

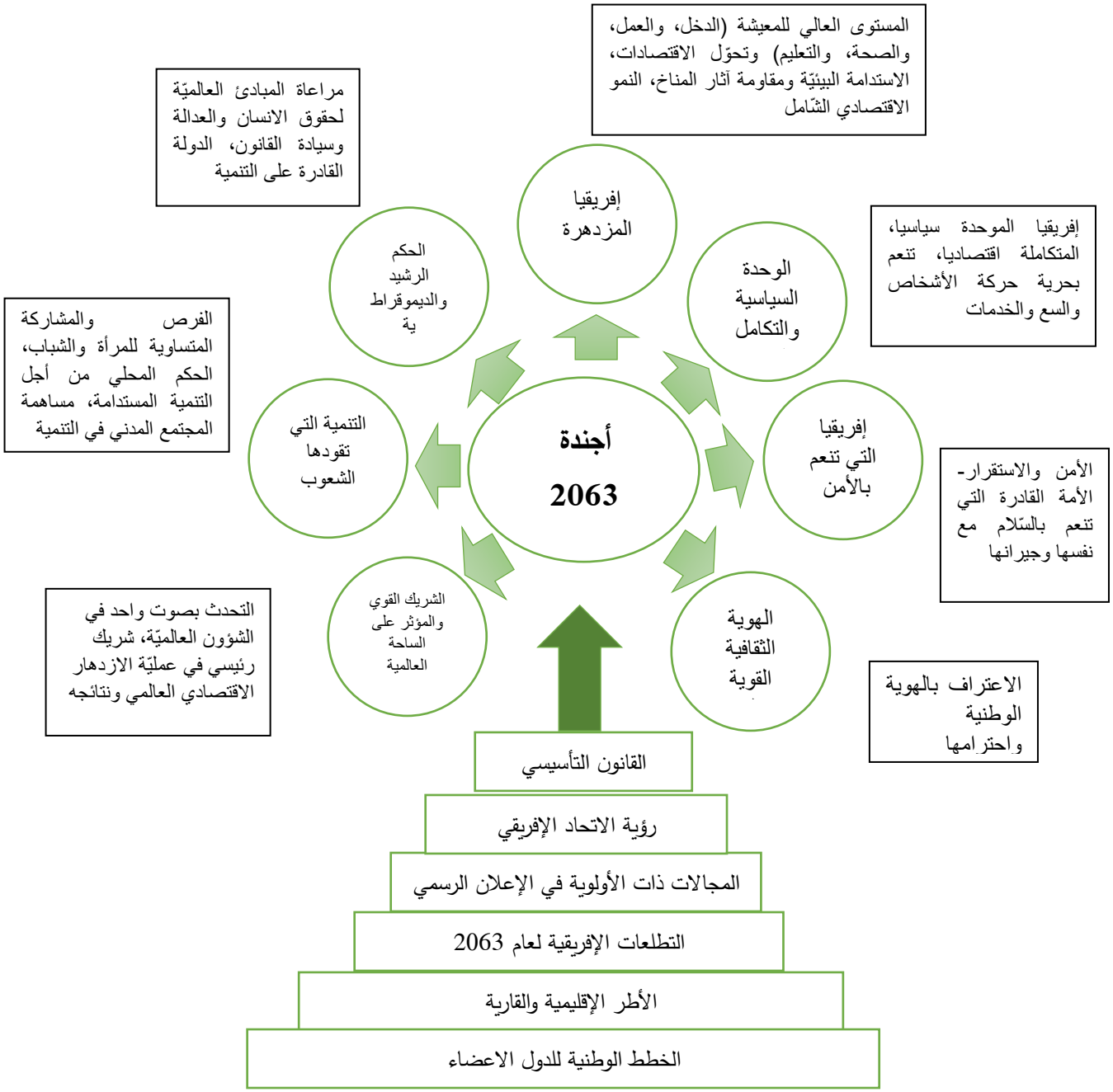

المصدر: African Union Commission, Agenda 2063 : The Africa we want, 2015, **Op,Cit,** p104.

3–تمويل أجندة الاتحاد الإفريقي 2063:

يعدّ التمويل المحرّك الرئيس للتنمية، وأسلوب يسمحُ بتوفير احتياجات الأجندة من موارد ومصادر مختلفة للحصول على الدعم المالي اللاّزم، ممّا يُسهّل القيام بمختلف المشاريع التي خُطّط لها، والاستفادة من عائداتها الماليّة. وعليه، يجب تحديد الاحتياجات التمويلية للأجندة والتحديات التي تواجهها العمليّة واستراتيجيّة تعبئة الموارد في القارة[1].

أ– الاحتياجات التمويلية للأجندة والتحديات المرتبطة بها:

يتراوح تصنيف احتياجات التمويل لأجندة 2063 من المنح إلى التمويل التجاري من المصادر العامّة والخاصّة، بما في ذلك؛ موارد المساعدة الفنية، وموارد التأثير الاجتماعي، والقروض الميسّرة، والقروض التجارية القائمة على أسعار السّوق، والأسهم وغيرها من الأدوات السوقيّة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمارات الحوافز الماليّة من قبل القطاع الخاص (الديون والسّندات والأسهم والأوراق الماليّة الأخرى).

غير أنّ تمويل أجندة 2063 يواجه بعض التحديات، نذكر منها:

- تعبئة قاعدة مستقرة ويمكن التنبؤ بها من الموارد المالية، لا يمكن تحقيقها إلى حدّ كبير إلاّ من خلال الموارد الماليّة المحليّة.
- نظرا لأنّ توافر الموارد الماليّة لا يضمن الوصول إليها من قبل الأفراد والمجتمعات، والشركات الصغيرة والمتوسّطة، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص بسبب إخفاقات السّوق، فإنّه سيتمّ النظر في هذه الأطراف كجزء من عملية تمويل أجندة 2063.
- في سياق إقليمي يتّسم بفشل السّوق على عدّة مستويات، لا يقتصر تمويل أجندة 2063 على الموارد الماليّة المحليّة فقط، وإنّما يحتاج أيضا إلى الأموال بوسائل أكثر شموليّة وفعاليّة بما في ذلك المؤسّسات والأسواق المالية، لتوجيهها إلى حيث يمكن أن تكون أكثر فعاليّة[2]. لذا ينبغي رفع مستوى أدوات الوساطة التجارية والمالية الموجودة واستحداث أخرى جديدة، وتبني آليات تسهّل الوصول إلى التمويل، عن طريق استحداث الصناديق التي تعمل على تنمية المشروعات ذات

[1] وسيلة شابو، **مرجع سابق**، ص 7.

[2] African Union Commission, **Agenda 2063 : The Africa we want**, Addis ababa, September 2015, pp 121,122.

الصّلة، وإنشاء آليات لتقاسم المخاطر وتوفير الضمانات لتقليل الخطر المرتبط بالاستثمار في الأوراق الماليّة الإفريقية، وهو ما ينبغي أن يتمّ تحت إشراف اللّجنة الوزاريّة لأجندة 2063 وأمانتها[1].

في كل الأحوال، ينبغي العمل على توفير الموارد الماليّة المحليّة واستغلال الإمكانات المالية للقارة، وعدم الاعتماد على المنح الخارجية كمصدر وحيد للتمويل، وإن كانت تتلقى القارة ما يقارب من 25 مليون دولار سنويا كمساعدات للتنمية، وهو مبلغ آخذ في الانخفاض حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[2].

ب– استراتيجية تعبئة الموارد:

- على الصعيد الوطني: تراعي استراتيجية تعبئة الموارد على الصعيد الوطني المسائل التالية:

– إعادة تخصيص ميزانية الاستثمار أو الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب والعائدات الضريبية والرسوم الجمركية، من خلال توقيع اتفاقيات في إطار الأجندة.

– اعتماد آليتي التمويل الجماعي والملكية الخاصّة: وهو ما يتطلّب حملات توعويّة موجّهة نحو الفئات المستهدفة لتعزيز المشاركة والاستفادة.

– معالجة تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة عبر الرقابة وإنفاذ القانون.

– تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

– التمويل المصغّر: دعم وتعزيز رأس المال المتاح لمؤسسات التمويل المصغّر.

– تمويل البنوك التجارية.

– خدمات الضمان والاستثمار: الاستفادة من خدمات الضمان التي تقدمها (ACGA)، والخدمات التي توفرها بنوك الاستثمار الإفريقية، مثل صندوق (Africa50)، كهيئات مؤسّسيّة إفريقيّة تركّز على الاستثمار.

- على الصعيد الجهوي/ القاري: تراعي استراتيجية تعبئة الموارد على الصعيد الجهوي أو القاري المسائل التالية:

– ميزانيّة التشغيل للجنة الاتحاد الإفريقي: تتطلّب تعزيز مصادر التمويل من خلال فرض ضريبة على القطاع الخاص كما هو مقترح في تقرير الفريق رفيع المستوى، المعني بالمصادر البديلة لتمويل الاتحاد الإفريقي.

---

[1] باسم رزق عدلي مرزوق،" الإطار الفكري لأجندة الاتحاد الإفريقي 2063"، **معهد البحوث والدراسات الإفريقية–جامعة القاهرة**، (د،ع،ن)، (د،ت،ن)، ص 7.

[2] وسيلة شابو، **مرجع سابق**، ص 8.

- ميزانيّة التشغيل للمجموعات الاقتصادية الإقليمية: تتطلّب إعادة تخصيص بشكل أكثر فعاليّة، لضمان توجيه الموارد نحو تنفيذ الأولويات التنمويّة لأجندة 2063.
- الإيرادات من براءات الاختراع
- تأمين الائتمان والاستثمار: عن طريق تعزيز رؤوس أموال شركات التأمين الإقليمية، وتوسيع نطاق التأمين ضدّ المخاطر السياسيّة[1].

[1] **المرجع نفسه**، ص 9.

المبحث الثالث: المداخل النظرية المفسّرة للتنمية المستدامة

اختلفت الآراء والمحاولات حول تفسير ظاهرة التنمية وكيفية تحقيقها في الدول النامية، نظرا لوجود العديد من المداخل النظرية التي تناولت هذا الموضوع كلّ من زاويته الخاصة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية). لذا سيتطرّق هذا المبحث إلى ثلاث مداخل نظرية مختلفة ساهمت في صياغة الفكر التنموي الحديث، فسّرت إلى حدّ ما واقع الدول النامية وقدّمت أفكارا من شأنها تغيير ذلك الواقع نحو الأفضل (تحقيق التنمية المستدامة).

المطلب الأوّل: المدخل البنائي– الوظيفي لتفسير التنمية المستدامة

يعدّ جابرييل ألموند (Gabriel Almond)* رائد البنائيّة الوظيفيّة في علم السياسة، فقد نشر أول عمل له عام 1956 وذلك في مقال حمل عنوان "النظم السياسية المقارنة"، متأثرا بدافيد إستون في كتابه "النظام السياسي"، ثم نشر ألموند وكولمان كتابهما " السياسة في البلدان النامية" عام 1960، الذي ركزا فيه على الأبنية والوظائف، وتجنبا التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكوميّة الرسميّة في مناطق العالم النامي، كما استخدم الكاتبان مجموعة من المفاهيم هي؛ مفهوم النظام محل الدولة، والوظيفة محل السّلطة والقوة، والأدوار محل المناصب، والأبنية بدلا من المؤسسات، كما تأثر ألموند بمفاهيم الوظيفية لدى تالكوت بارسونز[1]

1–خلفيات نشأة وتطور الفكر البنيوي الوظيفي:

تعود فكرة الوظيفية إلى علم البيولوجيا الذي يُركّز على وظائف الكائن الحي، ثم انتقلت إلى دراسات الأنثروبولوجيا وبعدها إلى علم الاجتماع، ومنها إلى علم السياسة، وبدأت تظهر محاولات مختلفة لتطبيق الاقتراب البنائي الوظيفي في تحليل وتفسير الظاهرة السياسية[2].

يعدّ الاقتراب البنائي الوظيفي اتجاه قديم وحديث في نفس الوقت؛ ذلك أنه متأصّل في فلسفات وأفكار وبحوث المفكرين الأوائل بداية من أرسطو وأفلاطون وابن خلدون، كما نجد بروزه الحديث في أعمال تالكوت

---

* جابرييل ألموند (Gabiel Almond)(1911–2002): هو عالم سياسة أمريكي درس في كلية بروكلين خلال الحرب العالمية الثانية ثم عمل بالحكومة الأمريكية بسبب معرفته الجيدة بالألمانية. عُرف بعمله حول السياسة المقارنة والثقافة السياسية.

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**. ط2، الجزائر: دار هومة، 2002، ص 174.

[2] نصر محمد عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة**، بيروت: مجد للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 271.

بارسونز (Talcott Parsons) وغيره، ما يعني أنّه لا يعود إلى إسهامات وجهود منفردة لمفكر بذاته، وإنّما يستند إلى إرث فكري وتاريخي واجتماعي، قديم وحديث[1]، غير أنّ الصياغة الأخيرة لهذا الاقتراب في علم السياسة كانت على يد جبريال ألموند، ولجنة السياسة المقارنة تحت رئاسته، حيث أصبح يُنظر إلى محاولاته على أنّها خلاصة تطوّر الإسهامات النظريّة في حقل السياسة المقارنة[2].

2–المفاهيم التي اعتمدها جبريال ألموند في اقترابه البنائي الوظيفي:

حسب جبريال ألموند، فإنّ محاولة فهم الاقتراب البنائي الوظيفي يتطلب تسليط الضوء على أهم المفاهيم المستخدمة، وإيجاد العلاقة التي تربط بينها عند محاولتنا لتفسير الواقع، وتتمثل هذه المفاهيم حسبه في:

- النظام (System): هو منظمة تتفاعل مع البيئة تؤثر عليها وتتأثّر بها، والنظام السياسي هو مجموعة هامّة من المؤسّسات الاجتماعيّة التي تُعنى بصياغة الأهداف العامة لمجتمع ما، أو لمجموعة ضمن هذا المجتمع والعمل على تنفيذها، وتدعيم قرارات النظام السياسي عادة بالشرعية القسرية، كما يمكن فرض الخضوع لها بالقوة. تقوم الأنظمة السياسية بأعمال كثيرة؛ تعلن الحرب، تشجّع السّلم، ترعى التجارة الدولية أو تقيّدها، تفرض على السّكان ضرائب عادلة أو غير عادلة، وتعمل على ضبط السلوكيات بحزم أو تساهل، وتخصص الأموال اللازمة للثقافة، والصحة، والرفاهية أو تفشل في ذلك، تسمح باستنزاف الثروات الطبيعية، أو بإساءة استخدامها.
- البنية (Structure): هي مجموعة المؤسسات والوكالات مثل الأحزاب السياسية، البرلمانات، الدوائر الحكوميّة والمحاكم، التي يمتلكها النظام السياسي وتقوم بنشاطات محدّدة منتظمة الحدوث يعبّر عنها بالأدوار.
- الوظيفة (Function): تعني عند جبريال ألموند مجموعة النشاطات والوظائف الضرورية التي تقوم بها البنى، والتي بدورها تمكّن النظام السياسي من صياغة سياساته وتحقيق أهدافه، وبالتالي استمراره في حالة إنجاز الأبنية للوظائف المنوطة بها[3]. كما أنها تشير إلى مدلولات عدة؛ فقد تدل على معنى سلوك، أو عملية أو عامل ما، أو الأنشطة الموكّلة إلى شاغل منصب معين، أو تشير إلى

---

[1] محمد غربي، إبراهيم قلواز، " النظرية البنائية الوظيفية: نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية"، **مجلة التمكين الاجتماعي**، المجلد1، العدد 3، سبتمبر 2019، ص165

[2] نصر محمد عارف، **مرجع سابق**، ص 273.

[3] جبريال إيه ألموند، جي بنغهام باويل، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**. (تر:هشام عبد الله)، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص ص 16،17.

المهنة. ومنه، لا يمكن أن يكون للبنية أي معنى دون الوظيفة التي تُنسب إليها، وقد استمدّ ألموند مفهوم الوظيفة من المفهوم البيولوجي، فالوظيفة عند علماء الأحياء تعبّر عن العمليّات الحيوية التي تسهم في بقاء الكائن العضوي[1].

انطلاقا ممّا سبق، نستنتج أنّه من المستحيل فصل الوظائف عن البنى والعكس، إذ أنّهما يكمّلان بعضهما البعض؛ فكل بناء يؤدّي وظيفة منوطة به، وهذه الوظائف في اتساق وتكامل ما يحقّق توازن واستقرار وبقاء النظام السياسي.

عند دراسة النظام السياسي النامي حسب التحليل البنائي الوظيفي، تجده يتميّز بخصائص وسمات معيّنة تتمثل في شموليّة النظام السياسي لكافّة التفاعلات السياسيّة، التي تتجسّد في هيئة وحدات بنائيّة تؤدّي كل منها أدورا وأنشطة معينة، وأنّ هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها ولا تمارس أدوارها دون ارتباط أو تأثير متبادل بينها، وهو ما يستوجب أن يكون هناك نوع من التساند والاعتماد المتبادل بين مكونات النظام السياسي، بحيث ينعكس كل تغيير يطرأ على خصائص وأنشطة هذه المكوّنات على بقيّة المكوّنات الأخرى.

3–وظائف النظام السياسي حسب المقترب البنائي الوظيفي:

بما أنّ النظام السياسي حسب أنصار المدخل البنائي الوظيفي ليس مغلقا على نفسه، بل هو نظام منفتح على البيئة المحليّة والدوليّة، فقد ركّز ألموند وكولمان في كتابهما سالف الذكر على وظائف النظام السياسي، وقسّموها إلى مجموعتين:

أ– وظائف المدخلات: وتشمل؛ التنشئة السياسية، والتجنيد السياسي، والاتصال السياسي، والتعبير عن المصالح، وتجميع المصالح.

ب– وظائف المخرجات: وتشمل؛ صنع القاعدة، تنفيذ القاعدة، التقاضي طبقا لها[2].

إلاّ أنّ النقد الذي وُجّه إلى الكتاب، ونتيجة لحالة عدم الرضا التي قوبل بها النموذج من قبل الباحثين الذين استخدموه، قام ألموند وباول بتطويره في كتابهما الجديد "السياسة المقارنة: نحو نهج تنموي" عام 1966، وقدّما المحاولة الثانية في صياغة الاقتراب الوظيفي، وفيها تمّ النظر إلى النظام السياسي عبر ثلاث مستويات:

[1] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص 175.
[2] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص 176.

أولا: قدرات النظام السياسي؛ حيث يتمتع النظام السياسي بقدرات معينة، تحدّد وتؤثر على كيفية أدائه لوظائفه وأدواره، وتساعد في الوقت نفسه على قياس مدى كفاءته وفعاليته في التعامل مع بيئته المحلية والدولية.

ثانيا: وظائف التحويل؛ ويُقصد بها دراسة كيفية تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات تتخذ شكل قرارات وسياسات وإجراءات تنفيذية.

ثالثا: وظائف الاستمرار والتكيف[1].

- المستوى الأول: قدرات النظام السياسي، وتشمل:

1- القدرة الاستخراجية: وتشير إلى القدرة لتي يتمتع بها النظام السياسي في جلب الموارد الماديّة والبشريّة من البيئتين؛ الداخليّة والدوليّة، كما تتضمّن الطريقة التي يتمّ من خلالها جمع الموارد والأبنية، ومدى أهميّة الموارد الأكثر إسهاما.

2- القدرة التنظيمية: وتشير إلى الرقابة التي يمارسها النظام السياسي على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام، حيث يمكن استخدام أو التلويح باستخدام الإكراه المادي في سبيل تحقيق ذلك، إلاّ أنّه إذا ما تعدّت هذه القدرة حدودها المشروعة نكون عندئذ إزاء نظام شمولي.

3- القدرة التوزيعية: تشير إلى النظام السياسي كمانح وموزّع للمنافع بين الأفراد والجماعات، مثل: توزيع السّلع، والخدمات، ومظاهر التكريم، والمراتب، والفرص وغيرها.

4- القدرة الرمزية: والمقصود بها مدى تدفق الرموز الفاعلة من النظام السياسي إلى المجتمع أو البيئة الدولية، وتشمل هذه الرموز كل ما تؤيده الجهة الحاكمة من قيم لديها القدرة على إثارة حماس الجماهير، وما تبديه من اهتمام في كل مسألة تخص الوطن، مثل الاحتفال بالأعياد الوطنية من أجل إزكاء الروح الوطنيّة، وغرس مجموعة من الولاءات لضمان استمرار النظام السياسي.

5- القدرة الاستجابيّة: وتتعلق هذه القدرة بالعلاقة بين مدخلات النظام السياسي (Input) ومخرجاته (output)، أي أنّها تعبّر عن مدى قدرة النظام على الاستجابة للمطالب التي تقتضي قرارات جديدة، ومعرفة أي مجال يكون فيه النظام السياسي أكثر استجابة.

6- القدرة الدولية: تبرز لنا من خلال حضور الدولة للمؤتمرات الدوليّة والدبلوماسيّة، واعتماد الدول على بعضها البعض ويتضح ذلك من خلال حجم الصادرات والواردات، وانتقال رأس المال، وحركة السفر والاتصالات الدوليّة.

[1] نصر محمد عارف، **مرجع سابق**، ص 276.

- المستوى الثاني: وظائف التحويل، وتشمل:

1- التعبير عن المصلحة: هي الطريقة التي يعبّر من خلالها الأفراد والجماعات عن مطالبهم لصنّاع القرار السياسي، حيث تتمّ عملية التعبير عن المصلحة بواسطة وسائل عديدة ومختلفة، مثل: المظاهرات، كما ويتم إنجازها عن طريق الأبنية ومجموعة القنوات التي من خلالها يعبر الأفراد عن مطالبهم بالإضافة إلى النقابات، الأحزاب السياسية وغيرها، غير أنّ أسلوب التعبير عن المصلحة يمكن ان يزيد في حدّة الصراع أو إضعافه او تسويته.

2- تجميع المصلحة: وهي العملية التي يتمّ من خلالها تحويل المطالب إلى بدائل لسياسة عامّة، حيث تلعب الأحزاب السياسية والبيروقراطية دورا أساسيا في أداء وظيفة تجميع المصلحة، ولهذا فقد يختلف أداؤها من نظام إلى آخر[1].

3- الوظائف الحكوميّة وأبنيتها: تشمل ثلاث وظائف وهي:

أ- وظيفة صنع القاعدة (Rule-making): يستخدمها ألموند كبديل لمصطلح التشريع المرتبط بالسلطة التشريعية، غير أنّ أداء هذه الوظيفة مختلف، حيث أنّها يمكن أن تتّسع لتشمل أبنية عديدة، أو تضيق فتقتصر على الرئيس ومقرّبيه، ومنه فمن الصّعب بما كان تحديد المسؤول عن هذه العملية وطرقها وأنماطها.

ب- وظيفة تطبيق القاعدة (Rule-application): ويُقصد بها الأجهزة التنفيذيّة؛ حيث ترتبط بمختلف الأجهزة البيروقراطية التي يتوقف على أساسها نوعية الأداء، وبالتالي فإنّ قدرة النظام السياسي تزداد على السّيطرة، كلّما تضمّن أبنية فعّالة ومتطوّرة لديها القدرة على تطبيق القاعدة.

ج- وظيفة الاتصال (The communication fanction): وهي العملية التي تنتقل من خلالها المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي والعكس صحيح، وتعدّ وظيفة هامّة جدّا بالنسبة للنّظم السياسية، على اعتبار أنّ القرار الرشيد يعتمد إلى حدّ كبير على المعلومات الصحيحة، ونقلها بشكل ناجح إلى أجهزة اتخاذ القرارات[2].

- المستوى الثالث: وظائف الحفاظ على النّمو والتكيف: وتشمل:

- التنشئة السياسية والتجنيد السياسي: تتمثل التنشئة في حصر الفرد أو إذابته في الجماعة بهدف التفاعل الإيجابي، والانسجام والتكيّف معها، والعمل وفق مبادئها وقيمها، وبالتالي تكوين ثقافة سياسيّة مستقرة وموحّدة مع المحافظة عليها ونقلها من جيل إلى آخر. ضف إلى ذلك، تجنيد

[1] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص ص 176،177.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص177-179.

الموظفين والجيش والدبلوماسيين وتدريب الإطارات، ولذلك فهما وسيلتان يعتمدهما النظام بهدف بقائه واستمراره.

4–نقد المدخل البنائي الوظيفي:

على الرغم من المساهمات الكبيرة التي قدّمها ألموند في دراسة النظم السياسية، إلاّ أنّه أُخذ على اقترابه الوظيفي ما يلي:

- اقتراب محافظ، همّه المحافظة على الوضع القائم أو الانشغال الدائم بالاستقرار والاستمرار والتكيف.
- إهماله الجوانب المتعلّقة بالقيم والمعايير، ممّا يجعله غير قادر على التعامل مع النظم التي هي في حالة تغيّر، أو التي تعطي القيم والمعايير وضعا يفوق وضع الأبنية كالنظم الشمولية.
- تجزئة ألموند للنظام السياسي إلى وحدات فرعية، ودراسة كل واحدة على حدة، ومقارنتها عبر الدول، يؤدّي إلى تجاوز وإهمال البيئة الحقيقية للبحث، والتي تُنجز فيها هذه الوظائف بما لها من تأثير عليها.
- يعتبر منهج ألموند في تحديده لمجموعة من الوظائف منهج عشوائي؛ حيث أنه لم يقدّم أيّة أدلّة تجعلنا نعتقد أنّ هذه هي الوظائف العامّة في كل النّظم، أو أنّها الأكثر أهمية للدراسة[1].
- سيطرة الإيديولوجية الليبيرالية على فكر ألموند ونموذجه، والديموقراطية هي النموذج المعيار.
- إهماله القيادة في عملية التحليل[2].

يُستنتج ممّا سبق، أنّ من مميزات المدخل البنائي الوظيفي هو توجيه انتباهنا لفكرة أنّ المجتمعات الحديثة تتشكل من أبنية يمتلك كل منها وظيفة حقيقية وخاصّة به، ومن هنا تتولد فكرة المؤسّسيّة؛ التي تؤكّد على أنّ المؤسسات لا تزول بزوال الأشخاص. وعليه، فإنّ نجاح كل بناء في أداء وظائفه سواء لوحده، أو من خلال التكامل والاعتماد المتبادل بين مجموعة من الأبنية كلّ في تخصّصه (الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، العسكري، الثقافي)، يؤكّد على أنّ النظام السياسي يتمتّع بقدراته الأساسيّة المذكورة سابقا، على اعتبار أن الوظيفة المنجزة بطريقة صحيحة، تساعد النظام على الاستمرار والتكيّف مع التغيرات التي تجري في البيئة، وبالتالي إمكانية تحقيق التنمية بكل أنواعها.

[1] نصر محمد عارف، **مرجع سابق**، ص 280.

[2] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص 180.

الشكل رقم04: يوضّح وظائف وقدرات النظام السياسي حسب جبريل ألموند

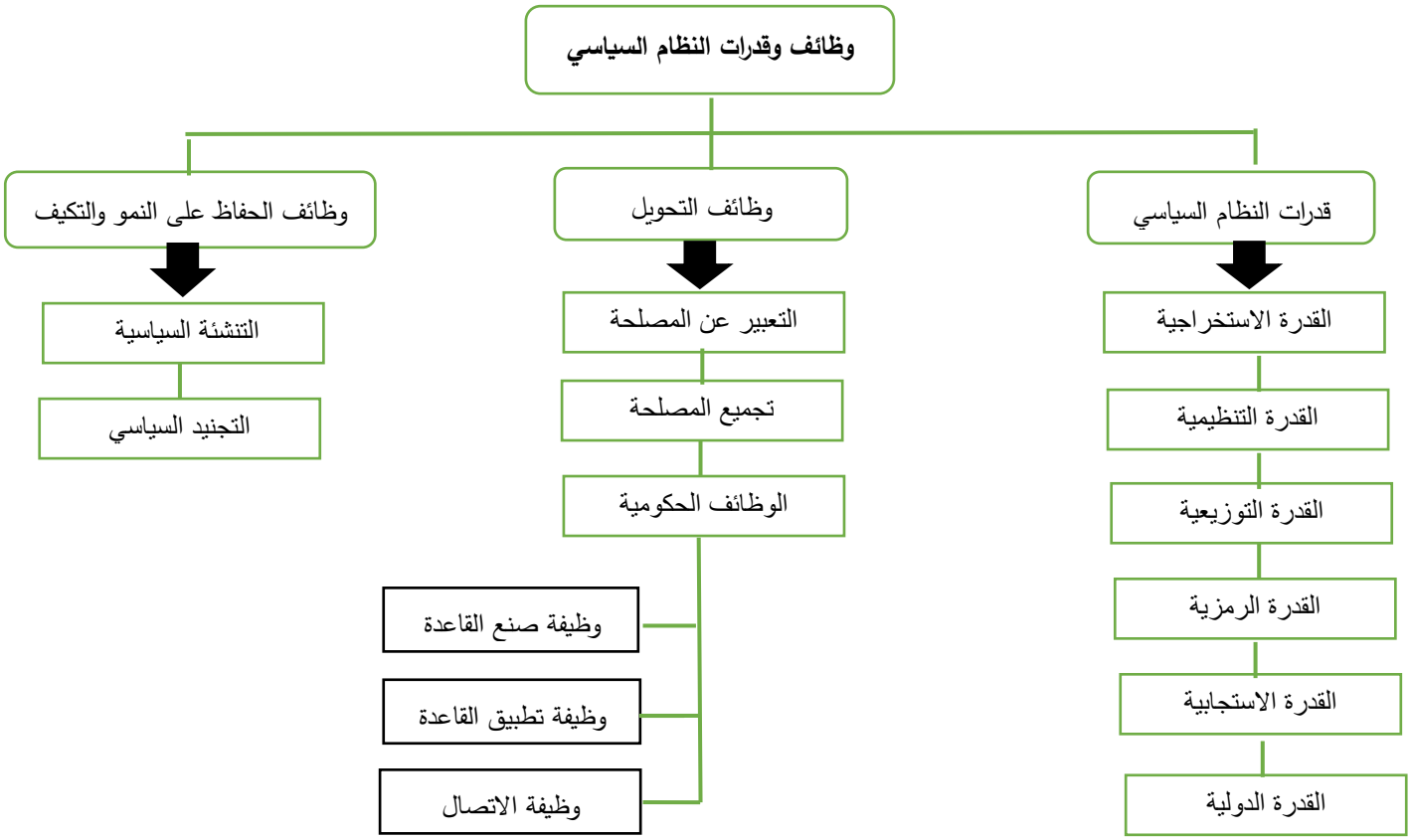

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص ص 176–180.

المطلب الثاني: المدخل الاقتصادي لتفسير التنمية المستدامة

من أجل تسليط الضوء على التنمية المستدامة من الزاوية الاقتصاديّة، من المهم أن نميّزها عن المفاهيم الأخرى ذات الصّلة: النمو الاقتصادي– النمو الاقتصادي المستدام– التنمية الاقتصادية.

- النمو الاقتصادي: هو الزيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع مرور الوقت[1].
- النمو الاقتصادي المستدام: يعني الاتجاه الصاعد في صافي الناتج المحلي المكيّف بيئيا في ظل ظروف وافتراضات معينة[2].
- التنمية الاقتصادية: هي مفهوم أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي لأنها تتضمّن مؤشرات التنمية:
  - تحسين نوعيّة حياة السكان، حيث تصبح زيادة الدخل هي العامل الرئيسي هنا.
  - تحسين المعرفة والإمكانيات المهارات والخيارات.
  - تحسين الحريات والحقوق المدنية[3].

ويشمل هذا النوع من المداخل وجهات نظر عديدة، من أهمّها:

- **نظرية المراحل التاريخية لروستو:**

منذ عام 1950 وحتى أواخر عام 1960، ظهر بعض الاقتصاديّين اللذين رأوا أنّ عمليّات التغيّر الاقتصادي تمر بمراحل عديدة، ولعلّ أشهرهم الاقتصادي الأمريكي وولت روستو* (Walt W.Rostow) في كتابه المعروف (The Stages of Economic Growth) الذي ظهر عام 1958، بيّن من خلاله أنّ عمليّة التنمية هي عملية تدريجية تتمّ من مرحلة إلى أخرى بطريقة غير تلقائية؛ حيث تجهّز كل مرحلة لما بعدها،

---

[1] نرجس صفو، "البيئة والتنمية المستدامة"، **محاضرة** (قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2) ص 48.

[2] الأمم المتحدة ، اللّجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا ، متحصل عليه: https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84% يوم 5.8.2023 على الساعة 15:26

[3] نرجس صفو، **مرجع سابق**، ص49.

* وولت ويتمان روستو (Walt Whitman Rostow): مؤرخ اقتصادي أمريكي عاش خلال الفترة 1916–2003 كان أساسا متخصصا في تاريخ الاقتصاد البريطاني، وأصبح مشهور شهرة واسعة في مجالين مختلفين: أولا كباحث أكاديمي صاغ ونشر فكرة "الانطلاق" نحو النمو الاقتصادي، وثانيا كمستشار بالبيت الأبيض خلال الفترة 1961–1968.

وقد أوضح أنّ الانتقال من التخلّف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من مراحل النمو الاقتصادي[1]، هي:

أ– مرحلة المجتمع التقليدي (Traditional Society): هو مجتمع بسيط يعتمد بصورة أساسية على هيمنة القطاع الزراعي مع بدائية طرق الإنتاج كمصدر للدخل بالإضافة إلى اقتصاد المقايضة، وتلعب فيه الروابط العائليّة والعشائريّة أيضا دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي، لكن الحقيقة المركزية حوله هي وجود سقف على مستوى الإنتاج الممكن تحقيقه لكل فرد، نتج هذا السقف عن حقيقة أنّ الإمكانات التي تتدفق من العلوم والتكنولوجيا الحديثة إمّا لم تكن متاحة أو لم يتم تطبيقها بشكل منتظم ومنهجي، ووصف المجتمع التقليدي من الناحية التاريخية العلمية بأنه "عالم ما قبل نيوتن" أي عالم لم يصله بعد العلم الحديث وتطبيقاته التي بدأت مع اكتشافات العالم الشهير نيوتن (Newton). وعادة ما تكون هذه المرحلة طويلة نسبيا وتتميّز بالبطء[2].

ب– مرحلة التمهيد للانطلاق (Preconditions For Take- off): وهي مرحلة انتقالية تتجمّع فيها ببطء شروط الانطلاق الاقتصادي، ومن مظاهرها استحداث تغييرات مهمّة في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية تشمل:

- بروز نخبة جديدة تدعو إلى التغيير وتؤمن به.
- زيادة معدل التكوين الرأسمالي بفضل بروز نخبة تقوم بالادخار وترغب بالاستثمار.
- بداية تخصّص العمال في أنشطة معينة.
- بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي.
- بداية ظهور الاستثمارات الاجتماعية مثل بناء الطرقات، المواصلات.[3]

غير أنّ هذه التغيّرات تحدث على نطاق محدود وبمعدّل بطيء، وذلك بسبب الوسائل التقليديّة في الإنتاج وسيطرة القيم الاجتماعيّة التقليديّة[4].

---

[1] عبد الحليم شاهين،" التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي" **سلسلة دراسات تنموية**، العدد73، 2021، ص 18.

[2] W.W. Rostow, The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto (Cambridge: Cambridge University Press, 1960), Chapter 2, "The Five Stages of Growth--A Summary,"in: https://www.rrojasdatabank.info/rostow1.htm date 9.8.2023 at 9:57.

[3] محمد محمود الجوهري، **علم اجتماع التنمية**. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، ص 252.

[4] عبد الحليم شاهين، **مرجع سابق**، ص 18.

ج– مرحلة الانطلاق (Take-off): تعتبر هذه المرحلة الأهم من بين المراحل التي طرحها روستو فهي أولى سمات المجتمع المعاصر، حيث يتمكّن فيها المجتمع من إزالة كل العقبات التي تعرقل نموه المنتظم، وبذلك يصبح النمو هو الوظيفة الطبيعيّة العاديّة للاقتصاد، ويعتقد روسو أنّ مرحلة الانطلاق تتميّز بكونها:

- قصيرة نسبيا تتراوح بين 20–30 سنة، يحدث خلالها تحوّل كبير في الاقتصاد يجعل عمليّة النمو تتمّ بطريقة تلقائيّة، وتعدّ من أصعب مراحل النمو الخمسة.
- ينتقل خلالها معدّل الاستثمار من 5 إلى 10% من الناتج الوطني الصافي.
- يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد وتتغيّر تقنيات الإنتاج المستخدمة.

بناء على ما سبق، يمكن القول بأنّ هذا الإقلاع هو ليس إلاّ ثورة صناعية تخلق تغييرات جذرية في أساليب الإنتاج، حيث تنمو الصناعات الجديدة بمعدّلات سريعة فتتحقّق عندئذ أرباح يمكن اعادة استثمارها في صناعات أخرى، ما ينتج عنه مزيد من التوسّع في مشاريع صناعيّة أخرى[1]، وهكذا يرى روستو أنّ الدولة التي تكون في المرحلة الأولى والثانية هي بطبيعة الحال دولة متخلفة اقتصاديا، أمّا إذا كانت لديها سمات المرحلة الثالثة فهي دولة متوسطة (لا هي متقدّمة تماما ولا هي متخلفة[2]).

د– مرحلة الاتجاه نحو النضج (Drive to Maturity): وفيها تصبح الدولة متقدّمة اقتصاديا، حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي، وتمكّنت من رفع مستوى انتاجها بشكل يتجاوز نسبة الزيادة السّكانية، كما تّقام العديد من الصّناعات الأساسيّة وصناعات قائدة للتنمية، ومنه تتضاعف الّصناعات الحديثة بحيث يجد الاقتصاد الوطني مكانته داخل الاقتصاد الدولي، وتتميّز هذه المرحلة بثلاث مظاهر أساسيّة هي:

- تغيّر في هيكل القوى العاملة ومستوى مهارتها: حيث ينخفض حجم القوى العاملة بالزراعة ليصل إلى 20% بعدما كان 75% خلال مرحلة التهيؤ للانطلاق، ووصل إلى 40% في نهاية مرحلة الانطلاق[3].

---

[1] محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر"، **أطروحة دكتوراه** (قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009) ص ص 42،43.

[2] كمال زموري، أيوب صكري، سامي حمودة، "نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة (1967–2019)"، **مجلة أوراق اقتصادية**، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 177.

[3] محمد محمود الجوهري، **مرجع سابق**، ص ص 253، 254.

- تغيّر طبيعة القيادة: حيث تنتقل من أيدي أصحاب المشروعات إلى أيدي المديرين والإداريين التنفيذيين.
- التغيّر الفكري للمجتمع: إذ يصيب المجتمع بعض الفتور وعدم الحماس للمعجزات التي تحقّقها الصناعة.

وقد حدّد روستو وبطريقة عشوائيّة المدّة اللاّزمة لانتقال مجتمع من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضج الاقتصادي ب 60 سنة.

هـ–مرحلة الاستهلاك الوفير (High Mass Consumption) : تتميّز هذه المرحلة بوصول الدولة إلى درجة كبيرة من التقدّم الاقتصادي، وزيادة انتاجها عن الحاجة المطلوبة وارتفاع مستوى دخل سكانها إلى حدّ الرفاهية، وترتفع نسبة سكّان المدن بالنسبة للمجموع الكلي للسّكان، كما يصبح التقدم التقني ليس هدفا بل أمر سهل بلوغه[1]، ومن أهم مظاهر هذه المرحلة:

- ارتفاع متوسّط الاستهلاك الفردي العادي من السّلع الاستهلاكية، وخاصّة السّلع المعمّرة كالسيارات.
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والفني للمجتمع[2].

عموما، حاولت نظرية روستو رسم سياسة تنموية للمجتمعات النامية من خلال فهمه الخاص للدول الصناعيّة الرأسماليّة، ولهذا فهي تبقى كغيرها من المداخل النظرية في مجال التنمية التي يكتنفها الغموض والنقص في جزء ما، فروستو مثلا ركز على شروط النمو ولم يتناول ميكانيزماته، كما اعتبر أنّ طريق التنمية هو طريق واحد لكل الدول وهذا مغاير للحقيقة، ضف إلى ذلك عدم توضيحه للحدود الفاصلة بين مرحلة وأخرى وسبب الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

[1] محي الدين حمداني، **مرجع سابق**، ص 44.

[2] محمد محمود الجوهري، **مرجع سابق**، ص 254.

المطلب الثالث: المدخل النفسي– الاجتماعي لتفسير التنمية المستدامة

يركّز هذا المطلب على فهم العوامل النفسيّة والاجتماعيّة، وأثرها في إحداث التنمية وتحقيق التغيير المستدام داخل المجتمعات.

1– المدخل السيكولوجي (النفسي):

يُعنى أصحاب هذا الاتجاه بدراسة عمليّة "التنمية الشاملة" (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية) في ضوء الخصائص السيكولوجية للأفراد، فالأساس الذي يرتكز عليه هذا الاتجاه في فهمه لعملية التنمية؛ هو أنّ درجة الواقعيّة الفرديّة أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسيّة للتنمية الاقتصادية[1].

يهتمّ هذا الإطار عند دراسته للتنمية بتسليط الضوء على عملية تغيير أفراد المجتمع، قيما وحوافزا وسلوكا، ويؤكّد على أنّ كل المجتمعات سواء القديمة التي حقّقت تنمية في الماضي، أو الحديثة التي هي في مسار تحقيق التنمية، كانت تضمّ عددا معتبرا من الأفراد الذين يمتلكون الإرادة والرغبة في الإنجاز (need of achievement)، والقدرة على التصوّر (Capacity for empathy) لأدوار وإمكانات مستقبليّة. ومنه، فالتنمية الاقتصاديّة قامت على أكتاف هؤلاء المفكّرين والمنظّمين، الذين يتحمّلون مسؤولية نقل مجتمعاتهم من حالة التخلّف والتبعيّة إلى حالة التقدّم والنمو الدائم. وبالتالي، فإذا كانت الدولة تفتقر نوعا ما لهؤلاء الأفراد الذين سيساهمون بدورهم في تغيير واقعها، فعليها أن تزيد من أعدادهم.

من روّاد هذا الاتجاه في السّنوات الأخيرة نجد ديفيد ماكليلاند (David Maclelland) وإفريت هيجن* (Everett Hagen) ، يعدّ هذا الأخير أحد رجال الاقتصاد الذين اهتموا وحاولوا دمج مبادئ علم النفس في التنمية الاقتصادية على اعتبار وجود علاقة بينهما، فحسبه تعرّف التنمية الاقتصادية على أنها: «زاوية الزيادة المستمرة في دخل الفرد الناتجة عن التقدم التكنولوجي" التي يجب فهمها من زاوية الشخصية المبدعة» ، ويؤكّد على أنّ التنمية الاقتصادية لن تحدث بدون تنمية الإبداع في الشخصية فهذه الأخيرة هي بداية الانطلاق لإحداث التغيّر الاجتماعي.

رفض هيغن محاكاة الدول النامية للأساليب التكنولوجية المستخدمة في الدول المتقدمة، فحسب رأيه تتمثل متطلبات التحول لتحقيق تنمية اقتصادية في خلق الإبداع ونشره؛ مثل العمل الفني اليدوي، وهو ما

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 281.

* افريت هيجن Everett Hagen (1906–1992)، هو اقتصادي معروف بإسهاماته في مجال الاقتصاد لا سيما اقتصاد التنمية، من أهم كتبه " حول نظرية التغير الاجتماعي: كيف يبدأ النمو الاقتصادي".

أسماه هيجن بالاستحداث (Innovation) في مجال تكنولوجيا الإنتاج، فالشخصية الإبداعية تتميز بتوافر الحاجة الشديدة للإنجاز والقوة والاستقلال والنظام والانتظام.

في هذا الصّدد، نجد أنّ ديفيد ماكليلاند* قد تناول قضية التنمية الاقتصادية من نفس الزاوية السابقة، حيث حاول الربط بين الدوافع النفسية ولا سيما الإنجاز والتنمية الاقتصادية، مؤكّدا أنّ الدافع إلى الإنجاز سيؤدي تلقائيا إلى تحقيق النمو الاقتصادي؛ إذ أنّ احتواء المجتمع على مجموعة من المنظمين الاقتصاديّين ذوي بناء نفس خاص، يشجّعهم ويدفعهم إلى الابتكار والانجاز بغية تحقيق أهداف اجتماعية، تتمثل في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي كبداية لتحقيق التنمية الشاملة. ومن زاوية أخرى، يربط ماكليلاند بين التنمية الاقتصادية والقيم، فيذهب إلى أنّ المجتمع المتخلّف إذا أراد تحقيق هذه التنمية وجب عليه أوّلا تغيير القيم والمعايير التقليديّة، التي يكون البعض منها مثبّطا، واستبدالها بأخرى جديدة وإيجابية تدفع بشدّة عجلة التحديث الاقتصادي، من خلال دعم الشعور بالحاجة للإنجاز لدى الأفراد عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية في المدرسة، الأسرة والمجتمع، وتشجيعهم للدخول في ساحة العمل.

حسب ماكليلاند، على الدول المتخلّفة التي تهدف إلى تغيير واقع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، أن تزيد من درجة دافعية الأفراد نحو الإنجاز، لأنّ الأفكار هي التي تلعب الدور الهام في تشكيل التاريخ، فعملية التجديد تكون في ضوء ظهور توجيهات معينة. كما يؤكّد على أنّ المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سّواء لا تستطيع تحقيق أهدافها المبتغاة، إلا من خلال أفرادها المنظمين الذين هم على قدر كبير من المهارة والفطنة والقدرة على التخطيط والتنظيم[1].

يذهب الاتجاه السيكولوجي إلى أنّ العالم الغربي، هو الذي يقوم بنشر التنمية ويساعد الجزء الآخر من العالم في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاّتينية.

وفي نفس السّياق، نجد أنّ من أهم المفكّرين الذين ركّزوا على الفرد وفهم السّلوك الإنساني، وحل مشكلاته ونقله إلى مجال الإبداع هو أبراهام ماسلو (Abraham H. Maslow)** الذي جاء بنظرية **تدرج**

---

* ديفيد ماكليلاند (David Maclelland) (1917–1998) هو باحث نظري أمريكي في مجال علم النفس، نشر العديد من الأعمال على مدار فترة الخمسينات حتى التسعينات، أشهر أعماله نظرية الحاجة للإنجاز، حصل على جائزة الجمعية الأمريكية للأطباء النفسيين لمساهماته العلمية البارزة.

[1] ثروت محمد شلبي، **دراسة المجتمع تنمية اجتماعية**. (د، م، ن): (د، د، ن)، (د، ت، ن)، ص ص 53–55.

** أبراهام ماسلو (Abraham H. Maslow) (1908– 1970): هو عالم نفس أمريكي وواحد من أبرز مؤسسي مدرسة علم النفس الإنساني، من اهم مؤلفاته نجد، الدافعية والشخصية (1954)، نحو سيكولوجية كينونة (1968).

الحاجات؛ وهي نظريّة سلوكيّة، تعدّ من بين أشهر النظريّات التي تناولت طبيعة وأهميّة الدوافع السّائدة وأثرها على إنتاجيّة العامل. في عام 1943 قام ماسلو بكتابة ورقة بحثية بعنوان "نظرية الدوافع الإنسانية" عُرفت بهرم ماسلو للحاجات، أمّا في عام 1954 فقد قام بنشر نتائج أبحاثة في كتاب "الدافعيّة والشخصيّة"، الذي شرح من خلاله الدوافع الداخلية التي توجّه الأفراد في سلوكياتهم، وكيفية تطبيق ذلك في المنظمة من أجل دفع العاملين لتحسين أدائهم[1].

- فرضيات نظرية تدرج الحاجات: تتمثّل أهم الافتراضات التي وضعها ماسلو في:
  - لكل إنسان حاجات معيّنة قد تكون معقّدة ومترابطة، تؤثّر على سلوكه.
  - إذا تمّ إشباع الحاجات فهي لن تصبح دافعا للسّلوك.
  - تُرتب الحاجات في شكل هرم، بحيث تحتل الحاجات الأساسيّة القاعدة، بينما تظهر الحاجات الأعلى أهميّة تدريجيا في المستويات العليا.
  - الحاجات الموجودة في الأسفل يتمّ إشباعها بطرق عديدة تفوق عدد السّبل لإشباع باقي الحاجات.
  - يمكن أن تؤدّي الحاجات غير المشبعة لمدّة طويلة إلى الإحباط[2].
- ترتيب الحاجات عند ماسلو: يقول ماسلو في كتابه الدوافع الشخصيّة: " ما يمكن أن يكونه الإنسان، يجب أن يكونه"، يشير هذا الاقتباس إلى تحقيق الذات الذي يمثّل أعلى مستوى أو مرحلة وفقا لتسلسل الحاجات[3]، وهو ما يوضّحه الشّكل التالي:

[1] صغير بن محمد الصغير، "نظرية إبراهام ماسلو: التدرج في الحاجات الإنسانية، وعلاقتها بالسياسة الشرعيّة وسن الأنظمة"، **المجلة العلميّة للدراسات التجارية والبيئيّة**، المجلد 14، العدد 04، أكتوبر 2023، ص 6.

[2] Claude Lévy-leboyer, **La motivation dans l'entreprise : Modèles et stratégies**, Paris : édition d'Organisation, 1998, p.39.

[3] Andreas Komninos, Self-Actualization: Maslow's Hierarchy of Needs, 2020, in: https://www.interaction-design.org/literature/article/self-actualization-maslow-s-hierarchy-of needs?srsltid=AfmBOopSt5QlGB6hKVixjgmqfxzJHscRzkoM2dKAbRdTgoeyJ5pL0My date 28.12.2028 at 18:14.

الشكل رقم 05: يوضّح هرم موسلو للحاجات الإنسانية

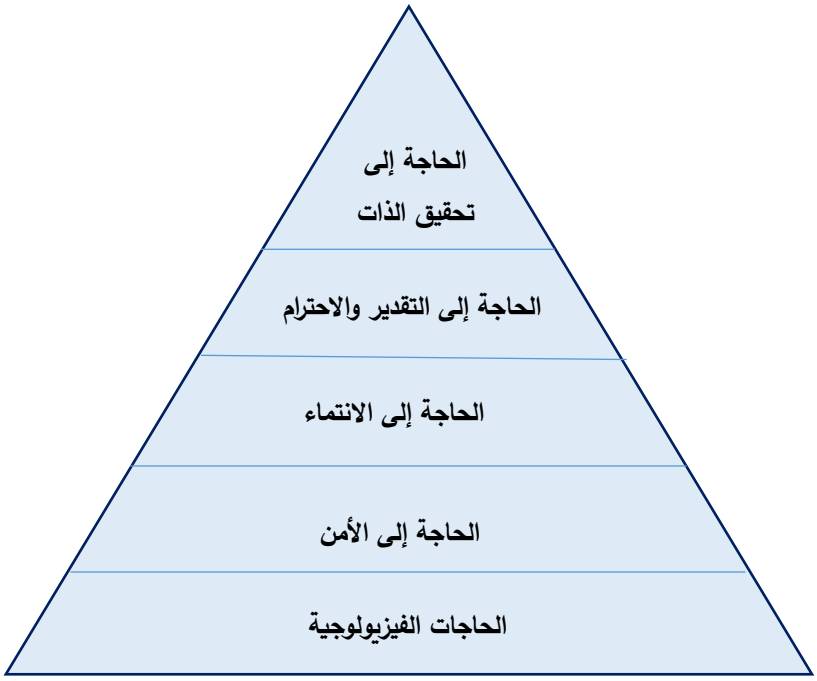

Source : Saul McLeod, " Maslow's Hierarchy of Needs", **The University of Manchester**, August 2024, p5 in : https://www.researchgate.net/publication/383241976_Maslow's_Hierarchy_of_Needs date 28.12.2024 at 22 :26.

اقترح ماسلو أنّ البشر يمتلكون مجموعتين من الاحتياجات، حيث يمكن تقسيم النموذج السّابق والمكوّن من خمس مراحل إلى حاجات النقص وحاجات النمو، وغالبا ما يشار إلى المستويات الأربعة الأولى باسم حاجات النقص، ويعرف المستوى الأعلى باسم حاجات النمو.

- حاجات النقص: وهي الحاجات التي إذا لم يتم إشباعها قد يشعر الفرد بالتوتّر وعدم الراحة، وتتمثّل في؛
  - الحاجات الفيزيولوجية: وتشير إلى الحاجات الضروريّة للبقاء والاستمرار في الحياة، ويؤدّي عدم توفرها إلى توقف التفكير في أي شيء آخر، مثل الحاجة إلى الأكل والشرب واللّباس.
  - الحاجة للأمن: وتشمل الأمن الجسدي، الوظيفي الاقتصادي، الاجتماعي والنفسي.
  - الحاجة إلى الانتماء: مثل الانتماء إلى العائلة أو الجماعة أو فريق عمل.
  - الحاجة إلى التقدير والاحترام: مثل احترام الذات، والثقة والحصول على احترام الآخرين.
- حاجات النمو: تمثّل المستوى الأعلى للهرم، وهي الحاجات التي يؤدّي إشباعها إلى الشعور بالرضا، غير أنّها ليست ضروريّة للبقاء، وتشمل؛

- الحاجة إلى تحقيق الذات: وتمثل رغبة الانسان في تحقيق كل إمكانياته، واستغلال كل طاقاته ومواهبه، وبالتالي تتعلّق بالنمو الشخصي والإبداع وتحقيق الأهداف التي تعكس ذات الفرد الحقيقيّة[1].

على الرغم من أهميّة نظرية ماسلو في تفسير الدوافع الإنسانية، إلاّ انّها تواجه مجموعة من الانتقادات أهمّها:

- أنّها نظرية لم تقدّم تفسيرا عن الطريقة التي يتمّ من خلالها إشباع الحاجات.
- جميع الحاجات متداخلة فيما بينها، وبالتالي فالترتيب الهرمي هو مجرد ترتيب اصطناعي.
- يختلف تسلسل الحاجات تبعا لظروف الفرد أو ثقافته[2].

يمكن أن نستخلص من الأفكار التي قدّمها ماسلو، أنّ إشباع الحاجات الأساسيّة يعدّ خطوة جوهريّة نحو تحقيق النمو الشخصي، وبالتالي يصبح الفرد أكثر قدرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام.

على ضوء ما سبق، يمكن القول أنّ من بين أهم العوامل الأساسية المسؤولة عن عمليّة التغيير في المجتمعات النامية هي الأبعاد السيكولوجيّة، إلاّ أنّها غير كافية لإعطاء تفسير كلي حول كيفية تحقيق التنمية الشاملة، على اعتبار أنّها تركّز على المجتمع والشخصيّة الإبداعية لدى الأفراد والقدرة على الإنجاز، وهي أفكار غير كافية للنهوض بالمجتمعات النامية وتغيير واقعها.

2– المدخل السوسيولوجي (الاجتماعي):

من أهمّ روّاد هذا الاتجاه غونار ميردال * (Gunnar Myrdal) الذي أظهر قدرته على وضع التحليل الاقتصادي من منظور اجتماعي، بعدما قدّم نظريته المعروفة بالسّببيّة التراكميّة الدائريّة (Circular cumulative causation) والتي تعني الحلقة المفرغة (vicious circle) لتراكم التنمية وترسيخ التخلف بين

[1] **Ibid**, pp5-7.

[2] صغير بن محمد الصغير، **مرجع سابق**، ص 8.

* غونار ميردال (Gunnar Myrdal): هو اقتصادي سويدي ولد سنة 1898 وتوفي سنة 1987، متحصل على درجة الدكتوراه عام 1927 من جامعة ستوكهولم، ونشر أطروحته التي حدد فيها نقاط البداية لنظريته النقدية، تعد الفترة من 1927–1934 الأكثر إنتاجية فكريا في مسيرته حيث نشر مجموعة من المقالات بلغات مختلفة، كان ناشطا في السياسة السويدية عام 1930 وانتخب عضوا في البرلمان السويدي سنة 1934، وتحصل سنة 1974 على جائزة نوبل في الاقتصاد.

الطبقات الاجتماعية والتي ترجع لعوامل اجتماعية واقتصادية[1]، كما يمكننا فهم هذه النظرية على أنها؛ تهتم بجانب الدعم الاجتماعي للتنمية كما تعمل على تحديد أسباب المتغيرات الأساسية وربطها ببعضها البعض، حيث أن التغيير في شكل واحد يؤدي الى تغييرات متتالية وهذه التغييرات تستمر في شكل دائري على عدة مرات لا نهاية لها، وهي تراكمية حيث أنها تستمر في كل جولة[2].

يذهب ميردال إلى أنّه من الضروري عند تكلّمنا عن عملية تحقيق التنمية في الدول النامية، الجمع بين العوامل الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة والنفسيّة لأية مشكلة حدثت، وبحث المحتوى الذي يشملها ككل، وعليه نقترب من معالجة الخطوات الأولى لمشاكل التنمية عن طريق دراسة وتحليل العناصر الستّة التي يتكون منها النسق الاجتماعي وهي: الدخل والناتج، ظروف الإنتاج، مستوى المعيشة، الاتجاهات نحو الحياة والعمل، الأنظمة، السياسات.

تُعتبر العناصر الثلاث الأولى الدخل والناتج، ظروف الإنتاج، ومستوى المعيشة عناصر اقتصادية، بينما يعدّ العنصر الرابع وهو الاتجاهات نحو الحياة والعمل، والعنصر الخامس وهو الأنظمة والمشاركة الشعبيّة فيها عناصر اجتماعية، أمّا العنصر السادس والمتمثّل في السياسات التي يتبعها المجتمع فهو يجمع بين ما هو اقتصادي واجتماعي.

في نفس السياق، يُعرّف غونار ميردال التنمية على أنّها: « حركة النظام الاجتماعي برمّته إلى الأعلى » ، حيث يشمل هذا الأخير إلى جانب ما يسمّى بالعوامل الاقتصادية، جميع العوامل غير الاقتصادية أيضا؛ المرافق، المستويات التعليميّة والصحيّة، توزيع السلطة في المجتمع، وبشكل أعمّ التقسيم الطبقي الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي. فحسبه قد يظل النظام الاجتماعي راكدا أو قد يتحرك إلى الأعلى أو إلى الأسفل، كما قد يدور أيضا حول محوره، وأنّ أي تغيير يحدث في إحدى مكونات النظام الاجتماعي سيؤثر حتما في باقي المكونات كاستجابة لتلك التغييرات، ولهذا يجب أن تُؤخذ جميعها في الاعتبار عند النظر إلى حالة النظام، وهو ما يسميه ميردال بالسّببيّة الدائريّة، التي تمتلك بدورها ثلاث جوانب:

- يؤدي التغيير للأعلى في حالة واحدة، إلى تغييرات ثانوية في الحالات الأخرى التي تسير في نفس

---

[1] تامر البطراوي، **أبحاث في الاقتصاد السياسي: النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة**. الإسكندرية: دار بيبول، 2017، ص 316

[2] أحمد مرسى جمال عبد الغفور، سعد عبد المنعم بركة، سلوى يوسف درويش، " تأثير المشاركة المجتمعية بمشروعات البنية التحتية على ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة بتونس العاصمة"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، المجلد43، العدد 50، جوان 2021، ص 362.

الاتجاه، وهذا ما يجعلها تقوم بتغييرات لها تأثيرات كميّة.

- إذا كان تغيّر الحالة يتجه للأعلى أو للأسفل؛ يجب تحديدها من وجهة نظر ما إذا كانت تساهم

في عملية التنمية، مثال تحسين التغذية سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل، في حين أن الإنتاج الأعلى سيؤدّي إلى زيادة فرصة تحسين التغذية.

- معاملات الارتباط بين كل الشروط في النظام الاجتماعي والقصور الذاتي، أو الفترات الزمنية أو

في الحالات القصوى؛ عدم الاستجابة الكاملة لحالة واحدة للتغيرات في الظروف الأخرى، عادة ما تكون غير معروفة أو أن معرفتنا بها غير دقيقة على الإطلاق. ويصدق هذا إلى حد كبير حتى في الدول المتقدمة التي تتميز بتحليلها الأكثر تطورا لجميع الظروف الاجتماعية، ولكنه صحيح بشكل خاص في الدول المتخلفة، وبالتالي فإن تحليلنا للتنمية يجب أن يشمل تعميما واسع النطاق، وفرضيات مبنيّة على ملاحظات محدودة وأحكام تخمينية[1].

ومن جانب آخر، فقد اختلفت أفكار غونار ميردال مع ما جاءت به نظريات التحديث (مثل مراحل وولت روستو)، حيث تبنّى مجموعة من الأسس أهمها:

- التأكيد على أنّه يجب على الدول النامية تبني سياسة التدخل بشيء من الصرامة في اقتصاداتها، وأن يكون لكل منها سياسة قوميّة للتنمية الاقتصادية، خاصة بها وملائمة لظروفها تشرف على تنفيذها الدولة.
- التأكيد على أنّه لابد للمجتمعات النامية تتبع أسلوب الدفعة القوية (Big puch)، لأنّ الأخذ بالتدرج في تنفيذ الخطة أمر لا يجدي في عملية التنمية، وهذا الأسلوب لا يعتمد على حجم مجهودات الدولة فقط، وإنما أيضا الاتجاه (اتجاه الأفراد) نحو التغيير ورغبتهم الحقيقية في ذلك، مع أخذ الوقت في عين الاعتبار والكيفية التي يحدث بها التغيير.
- مناداته بفكرة جديدة في تفسير العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وهي فكرة الحلقة المفرغة؛ أي كسر إحدى حلقات هذه السلسلة حتى تتمكن أي منطقة متخلّفة من الخروج من حالة التخلف.
- ركّز ميردال على التخطيط؛ فهو يمنع حدوث أي ارتداد وتراجع في عملية التغيير، كما تقوم أيديولوجيته على أنّ الدولة هي المسؤولة عن القيام به.

[1] Gunnar Myrdal , " What is Development ",**Journal of Economic Issues**, Vol 08, No 04, December 1974, pp 189-191.

- إجراء إصلاحات مؤسّسيّة جذرية هدفها رفع مستويات المعيشة للشعوب الفقيرة، وهو ما سيكون شرطا لتحقيق تنمية أسرع. وبما أنّه يهتم بالدول النامية، فقد أكّد على أنّ التخطيط فيها لابد أن يكون مبرمجا طبقا لحاجة البلد المنطقية وفي مرحلة مبكرة من التنمية، كما يجب أن يتميز بالكمال والشمولية وليس بصورة مجزئة مثل الدول الغربية، بغية نجاح الحكومة في تطبيقه.
- يركّز على التعاون بين الدول النامية لتخفيف درجة التفاوت الاقتصادي وجعلها أكثر قوة[1].

انطلاقا ممّا سبق، يمكن القول أنّ غونار ميردال نظر إلى التنمية على أنّها؛ تلك العملية التي تحتاج إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات لتحقيقها على أرض الواقع، فهي لا تمثل تطوّرا طبيعيّا وإنّما تحتاج إلى التخطيط من قبل الدولة، أو ما أسماه ميردال بالدفعة القوية التي تُنهي التخلف، وتُحقّق النمو الاقتصادي الذي لن يتأتّى من تلقاء نفسه.

[1] ثروت محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص ص 72،71.

من خلال ما ورد في هذا الفصل، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الهامّة؛

- مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم مركّب، تطوّر ليشمل الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة، ممّا يعكس الحاجة إلى تبنّي نهج شامل لتحقيقها.
- وُضعت أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 كرؤية طويلة المدى، استجابة لخصوصيّات الدول الإفريقيّة، مثل النزاعات الاثنيّة، وعدم شرعيّة الأنظمة السياسيّة، والتهديدات الأمنيّة اللاّتماثليّة، وبالتالي فهي تهدف إلى التغلب على التحديات القائمة وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال وضع مجموعة من التوجيهات التي ترسم المسار الصحيح للقارة من أجل بلوغ رؤية الاتحاد الإفريقي.
- أهداف التنمية المستدامة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة والسياسيّة والأمنيّة التي جاءت بها أجندة 2063، من شأنها تحفيز الدول الإفريقيّة والمجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة والاتحاد الإفريقي، على تبني سياسات واستراتيجيّات تنمويّة شاملة، وتحويل إفريقيا إلى قارة موحّدة، متطوّرة، مستقلة وآمنة، وبالتالي تحسين مكانتها في المجتمع الدولي.
- توفّر المداخل النظرية الثلاثة (البنائي–الوظيفي، الاقتصادي، النفسي–الاجتماعي) رؤى مختلفة لتفسير وتحقيق التنمية المستدامة خاصّة في الدول النامية.

الفصل الثاني:

ميكانيزمات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا وفقا لأجندة 2063

لتاريخ القارة الإفريقية نتائج وتداعيات سلبيّة تؤثّر على واقعها اليوم، حيث مثّل القرن الخامس عشر العصر الذي فقدت فيه القارة استقلاليتها، وأصبحت مطمعا ونهبا للقوى الأوروبية المختلفة التي أخذت واستمرت في سلب خيراتها واستقلاليتها وحريتها، ومع حلول القرن التاسع عشر تحوّلت إفريقيا إلى أرض خصبة للاستعمار الأوروبي، الذي أضحى يقرّر مصائر الشعوب الافريقيّة في المؤتمرات الأوروبيّة.

وعلى الرغم من السّنوات الاستعمارية الطويلة التي عاشتها القارة الإفريقية، إلاّ أنها ركّزت جهودها على إنهاء الاستعمار، والنّضال ضد التمييز العنصري وتحقيق الاستقلال السياسي، ومن ثمّ إعادة بناء القارة على أسس صحيحة هدفها تحقيق تنمية شاملة يقودها مواطنوها.

ولتحقيق هذا الهدف، جاءت أجندة الاتحاد الإفريقي 2063؛ التي تعدّ بمثابة الإطار القاري أو خطّة العمل الاستراتيجية، التي عكست التجسيد الواقعي لإرادة القادة الأفارقة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في إفريقيا، ونهوضهم بالقارّة وأخذ مكانة لها في المجتمع الدولي. ولهذا، فقد كانت الطرق الموضوعة لتنفيذ الأجندة منظّمة بشكل يخدم تطلعاتها وأهدافها، وهو ما اتضح بعدما أعدّت مفوضية الاتحاد الافريقي الخطة التنفيذية للعشرية الأولى لأجندة 2063 (2014-2023)، بالإضافة إلى مجموعة من التدابير القاريّة والإقليميّة، التي تعكس دور الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة، والموجّهة لتحقيق نتائج رئيسية في مجالات مختلفة تتماشى مع أهداف أجندة 2063 لتحقيق التنمية المستدامة. وهو ما سيتمّ توضيحه من خلال هذا الفصل بشكل أكثر تحديدا عبر المباحث التالية:

المبحث الأوّل: خطة تنفيذ العشريّة الأولى بين التصور المفاهيمي والتطبيق العملي

المبحث الثاني: جهود الاتحاد الإفريقي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063

المبحث الثالث: جهود المجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063

المبحث الأوّل: خطّة تنفيذ العشريّة الأولى بين التصوّر المفاهيمي والتطبيق العملي

منذ اعتماد أجندة 2063، برزت الحاجة الملحّة لتحقيق الرؤية الإفريقية المتمثّلة في بناء قارة متكاملة ومزدهرة وسلميّة، يقودها مواطنوها وتمثّل قوّة ديناميكية على السّاحة الدوليّة. ولتحقيق هذه الرؤية، تمّ اعتماد الخطّة العشريّة التنفيذيّة الأولى كأداة استراتيجية تهدف إلى ترجمة التطلعات والأهداف إلى خطوات عمليّة وملموسة تعزّز تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأوّل: خطة تنفيذ العشريّة الأولى: تحديد الأهداف والمجالات ذات الاولوية

إنّ اعتماد الاتحاد الإفريقي لأجندة 2063 يتطلب التفكير في كيفية وآليّة تنفيذها، لذلك كان من الضروري وضع استراتيجيات تنفيذية تسهّل وتنظّم هذه العملية، وكانت أولى هذه الاستراتيجيات هي الخطة التنفيذيّة العشريّة الأولى، التي تركّز على تحقيق أهداف الأجندة بشكل مرحلي خلال السنوات العشر الأولى. وبالتالي، سنحاول من خلال هذا المطلب الإحاطة بماهية هذه الخطة.

1- تعريف خطة تنفيذ العشريّة الأولى (FTYIP):

بعد اعتماد الاتحاد الإفريقي أجندة 2063 إفريقيا التي نريدها، كمخطّط لخمسين عاما من التحوّل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القاري، التي تحتاج بدورها إلى التنفيذ والنتائج والأثر كسمات رئيسيّة تدل على تفعيلها، جاءت خطة التنفيذ العشرية الأولىFTYIP (2014-2023) في سلسلة من خمس مراحل، يغلب عليها الطابع الاقتصادي وتمّ اعتمادها في جوان 2015، كتخطيط موجز، هادف، وملموس يركّز على أولويات أجندة 2063. تسعى هذه الخطة إلى تسريع التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي في إفريقيا، مع الاستمرار في دفع عجلة الوحدة الإفريقية من أجل تقرير المصير، والحرية، والتقدم، والازدهار الجماعي. ولذلك، تعتبر خطوة أولى في سبيل تحقيق أهداف الأجندة[1].

إنّ الهدف من وضع وتطوير الخطط العشرية بصفة عامّة هو: تحديد المجالات ذات الأولويّة، ووضع أهداف واستراتيجيات محّددة، وتدابير السياسة اللاّزمة لتنظيم التنفيذ المستمر والمتواصل للأجندة، كما تشكّل الأساس لإطار الرّصد والتقييم كجزء لا يتجزّأ من خطّة وأدوات تنفيذ أجندة 2063، ومن هذا المنطلق فإنّ الخطّة التنفيذية العشرية تعمل على:

[1] African Union, **Agenda 2063: first ten year implementation plan 2014 – 2023 M&E Framework Document,** Addis Ababa, March 2017, p8.

- ترجمة الأهداف الرئيسيّة والمجالات ذات الأولويّة لأجندة 2063 إلى خطوات عمليّة قابلة للتنفيذ على مدى العشر سنوات الأولى.
- تنفيذ البرامج والمبادرات السّريعة المبيّنة في قرارات مالابو للاتحاد الإفريقي لتوفير دفعة كبيرة للتحول الاقتصادي والاجتماعي في إفريقيا وبالتالي تحقيق المجالات ذات الأولويّة.
- تقديم معلومات إلى جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية بشأن النتائج المتوقعة للسنوات العشر الأولى من الخطة، وإسناد المسؤوليات إلى جميع أصحاب المصلحة لتنفيذها ورصدها وتقييمها.
- تحديد الاستراتيجيات اللاّزمة لضمان توافر الموارد والقدرات مع مشاركة المواطنين في تنفيذ الخطة العشرية الأولى[1].

2- المجالات ذات الأولويّة في خطة تنفيذ العشريّة الأولى:

عمل الاتحاد الإفريقي على تحديد المجالات ذات الأولويّة من أهداف أجندة 2063؛ وهي أهم النّقاط التي يجب التركيز عليها من قبل الدول الأعضاء كخطوة أولى من شأنها تسريع تحقيق التنمية التي تصبو إليها الأجندة، وهو ما يوضّحه الجدول التالي:

الجدول رقم 01: يوضح المجالات ذات الأولوية في خطة تنفيذ العشريّة الأولى من أجندة 2063

التطلعات	الأهداف	المجالات ذات الاولويّة
إفريقيا مزدهرة قائمة على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة	مستوى عال المعيشة وجودة نوعية الحياة والرفاه لجميع المواطنين	الدخل، الوظائف والعمل اللاّئق
		الفقر، عدم المساواة، والجوع
		الضمان الاجتماعي والحماية، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة
		الموائل الحديثة والصالحة للعيش والخدمات الأساسية عالية الجودة
	التعليم الجيد للمواطنين وتعزيز ثورة المهارات بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	ثورة مدفوعة بمهارات التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار
	تمتع المواطنين بالصحة والتغذية الجيدة	الصحة والتغذية
	تحول الاقتصادات وفرص	النمو الاقتصادي المستدام والشامل

[1] African Union Commission, **Agenda 2063: The Africa We Want, first ten- year implementation plan 2014 – 2023,** Addis ababa, September 2015,p11.

	العمل	التصنيع المدفوع بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وإضافة القيمة
		تنويع الاقتصاد والمرونة
		الضيافة والسياحة
	الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاج والإنتاجية	الإنتاج الزراعي والانتاجية
	الاقتصاد الأزرق/ المحيطي لتسريع النمو	الموارد البحريّة والطاقة
		عمليات الموانئ والنقل البحري
	الاقتصادات والمجتمعات المحلية المستدامة بيئيّا والقادرة على التكيّف مع تغير المناخ	الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحفظ التنوع البيولوجي
		أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
		الأمن المائي
		القدرة على التكيف مع المناخ والتأهب للكوارث الطبيعية والوقاية منها
		الطاقة المتجددة
قارة متكاملة وموحدة سياسيا على أساس المثل العليا للوحدة الإفريقية الشاملة	الولايات المتحدة الإفريقية فيدرالية/كونفدرالية	الأطر والمؤسسات من أجل إفريقيا متحدة
	المؤسسات المالية والنقدية القارية	المؤسّسات المالية والنقدية
	البنية التحتية ذات المستوى العالمي الشاملة لكل إفريقيا	الاتصالات وربط البنية التحتية
إفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديموقراطية وحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون	ترسيخ القيم والممارسات الديموقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الانسان والعدالة وسيادة القانون	الديمقراطية والحكم الرشيد
		حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون
	المؤسّسات القادرة والقيادة التحويليّة على جميع المستويات	المؤسسات والقيادة
		التنمية التشاركية والحكم المحلي
إفريقيا تنعم بالسّلم والأمن	المحافظة على السّلم والأمن والاستقرار	صيانة واستعادة السّلام والأمن
	إفريقيا مستقرة وسلميّة	الهيكل المؤسسي لصكوك (أدوات) الاتحاد الأفريقي بشأن السّلام والأمن
	إنشاء الهيكل الإفريقي للسلام والأمن APSA	ركائز APSA تعمل بكامل طاقتها ووظيفتها، قدرة قوات الأمن الإفريقية
	بروز النهضة الثقافية الإفريقية	القيم والمثل العليا للوحدة الإفريقية
		القيم الثقافية والنهضة الأفريقية

إفريقيا ذات الهوية الثقافية والقيم والمثل الأخلاقية		التراث الثقافي والفنون الإبداعية والأعمال التجارية
إفريقيا التي يقود تنميتها شعوبها بالاعتماد على الإمكانيات المتاحة لدى الأفارقة، خاصة الشباب والنساء وتهتم برعاية الأطفال	المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة	تمكين المرأة والفتيات
		العنف والتمييز ضد النساء والفتيات
	إشراك وتمكين الشباب والأطفال	تمكين الشباب والأطفال
إفريقيا كشريك ولاعب عالمي قوي ومؤثر	إفريقيا كشريك رئيسي في الشؤون الدولية والتعايش السلمي	مكانة أفريقيا في الشؤون العالمية
		الشراكة
	إفريقيا تتحمّل المسؤوليّة الكاملة في تمويل تنميتها	السوق المالية الأفريقية
		النظام المالي وإيرادات القطاع العام
		المساعدات التنموية

المصدر: African Union, Goals and Priority Areas of Agenda 2063, in : https://au.int/en/agenda2063/goals date2.2.2024 at 14:27.

أجندة 2063 هي وثيقة استراتيجية مدّتها 50 عاما، تهدف إلى تحقيق تحوّل شامل ومستدام في إفريقيا، وبالتالي كان لا بدّ من تحديد الأولويّات ضمنها لخطّة تنفيذ العشريّة الأولى، وهو ما يمثّله هذا الجدول، الذي من خلاله نلاحظ أنّ الاتحاد الإفريقي قد عمل على تقسيم كل هدف من أهداف أجندة 2063 إلى مجموعة من المجالات ذات الأولوية، التي ينبغي على الدول الأعضاء التركيز عليها وتحقيقها خلال الفترة التنفيذية الأولى. هذا النهج يعكس رغبة الاتحاد الإفريقي في تنظيم وتقسيم المسار التنفيذي للأجندة بشكل منظّم.

من الضروري الإشارة إلى أنّ هذه المجالات ليست مجالات جديدة منفصلة، بل هي تفصيل للأهداف الرئيسية لأجندة 2063 لتوجيه العمل بصفة عامّة، وتوجيه الخطّة خلال العقد الأول بصفة خاصّة. تعكس هذه المجالات الجوانب المختلفة التي يجب التركيز عليها لتحقيق الأهداف الرئيسيّة لأجندة 2063.

كما تؤكّد دراستنا على أنّ تنفيذ المجالات ذات الأولوية يتمّ على مراحل، حيث تركّز الخطّة العشريّة الأولى (2014–2023) على تحقيق الأهداف والمجالات ذات الأولوية التي يمكن تنفيذها خلال هذه الفترة الزمنية، وهي خطّة تعطي الأولوية للجانب الاقتصادي، حيث يتمثّل هدفها الأساسي في التحوّل من الاعتماد

على السّلع الأساسيّة إلى التصنيع وإضافة القيمة والمشاركة بفعاليّة في سلسلة القيمة العالمية. بينما يتمّ وضع أسس لتحقيق الاهداف الأخرى في الفترات الزمنية اللاّحقة.

المطلب الثّاني: الأطر المحدّدة للأهداف والمجالات ذات الاولويّة

بعد تحديد الأولويّات التي تضمّنتها الخطة التنفيذيّة العشريّة الأولى، كان لابدّ من الإشارة إلى أنّ الأهداف والمجالات ذات الأولوية تأثرت إلى حدّ كبير بأربعة عوامل رئيسيّة، سنحاول توضيحها من خلال هذا المطلب.

1. المشاريع الرئيسيّة لأجندة الاتحاد الإفريقي 2063:

في قمّة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في مالابو، غينيا الاستوائية، عام 2014، كلّف المجلس التنفيذي مفوضيّة الاتحاد الإفريقي بمواصلة استكشاف وإعداد إجراءات ملموسة لتنفيذ برامج ومبادرات المسار السريع. وقد أكد الاتحاد الإفريقي على أنّ جميع المشاريع التي تمتد حتى عام 2025 مرشحة تلقائيا لإدراجها في الخطة التنفيذية العشرية الأولى، وفيما يلي عرض للمشاريع ذات الأولوية في أجندة 2063.

أ- شبكة السّكك الحديدية الإفريقية المتكاملة عالية السرعة (AIHSRN):

هو مشروع لبناء شبكة نقل متقدّمة تشمل سكك حديدية عالية السّرعة، يتم تنفيذه بطريقة مرحلية؛ يشمل خطط التنمية على المدى القصير (2015-2025)، المدى المتوسط (2025-2045)، والمدى الطويل (2045-2065) على مدى 50 عاما، ممّا يسهم في تطوير اتصالات سريعة وذكية وفعّالة بين مراكز التنمية المختلفة. يهدف هذا المشروع إلى تحقيق رؤية إفريقيا مترابطة ومزدهرة بدون حدود، من خلال ربط جميع العواصم الإفريقية والمراكز الصناعية والتجارية والمواقع السياحية الرئيسية في جميع انحاء القارة باستخدام تكنولوجيا السكك الحديدية عالية السرعة والمناسبة[1].

يهدف مشروع السّكك الحديدية فائقة السرعة إلى دعم اقتصاد إفريقيا الصحّي والمنافس من خلال:

- تسهيل حركة السّلع والأشخاص ورؤوس الأموال؛ من خلال تقليل التكاليف وتخفيف الازدحام في وسائل النقل الحالية والمستقبلية، ممّا يؤدي إلى تشكيل أسواق إفريقية كبيرة وتنافسيّة.
- دعم التصنيع في إفريقيا، وتعزيز التجارة داخل القارة، وزيادة فرص التوظيف، وجعل إفريقيا وجهة سياحية رئيسية.

[1] Aurecon Amel Ltd, ILF Consulting Engineers, "Detailed Scoping Study (DSS) for Vision 2063 Africa Integrated High Speed Railway Network and Masterplan", **CPCS Transcom Limited**, Canada, 2019, p5.

- دعم وتسريع التكامل الإقليمي ومشاركة إفريقيا في سلسلة القيمة العالمية.
- جذب وتوليد تكنولوجيا السّكك الحديديّة والاستثمارات إلى القارة، وبناء القدرة داخل إفريقيا؛ وبالتالي دعم التحول الاقتصادي والتكنولوجي.
- تساعد مبادرة القطار فائق السرعة المتكامل في إفريقيا في تحقيق هدف البنية التحتية الذي تصبو إليه أجندة 2063.
- المساهمة في تحقيق الأطر أو المبادرات القارية مثل تعزيز التجارة داخل القارة الإفريقية(BIAT) ، ومنطقة التجارة الحرة القارية (CFTA)، وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة(CAADP) ، وتسريع التنمية الصناعية لإفريقيا(AIDA) ، ورؤية التعدين الإفريقية(AMV) ، وبالتالي تسريع تحقيق النمو الاقتصادي.
- تحفيز تحقيق الاستقرار السياسي والسّلام والأمن في القارة[1].

ب- استراتيجية السّلع الإفريقية:

جاءت هذه الاستراتيجية بعد إطلاق العديد من المبادرات القاريّة التي عملت على مواجهة المشاكل المتعلّقة بالسّلع أهمّها؛ معاهدة أبوجا (1991)، رؤية التعدين لإفريقيا (2009) وغيرها. تنطوي هذه المبادرة على تطوير استراتيجية السّلع الإفريقية استنادا إلى أفضل الممارسات، ممّا يؤدّي إلى استعادة إفريقيا السيطرة على أسعار السّلع الأساسيّة التي تعدّ المنتج الأوّل والرئيسي لها؛ وتوفير حماية ضد تقلبات الأسعار والعملات في تداول هذه السلع، والاندماج في سلاسل القيمة العالميّة، وعليه، ضمان التنمية الاقتصادية للأفارقة؛ من خلال نقل اقتصادات إفريقيا من مصدّرة للمنتجات الأوليّة فقط، إلى مصدّرة للسّلع المصنعة وشبه المصنعة، وبالتالي، تعزيز القدرات الاقتصادية لإفريقيا من خلال تحسين إدارة السّلع الأساسية والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي.

تسعى استراتيجيّة السّلع الإفريقيّة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسيّة، هي :

- تمكين الدول الإفريقية من إضافة القيمة لسلعها، واستخلاص عوائد أعلى منها، والاندماج في سلاسل القيم العالمية، وتعزيز التنويع الرأسي والأفقي المرتكز على إضافة القيمة وتطوير الإنتاج المحلي، كجزء من مجموعة السياسات الشاملة لتعزيز تطوير قطاع السّلع بشكل ديناميكي مستدام اجتماعيا وبيئيّا.

[1]African Union Commission**,** Agenda 2063: The Africa We Want, first ten- year implementation plan 2014 – 2023**, Op,Cit**, pp 95, 97.

- اقتراح تدابير سياسية وآليات مؤسّسية (على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري) لمعالجة تقلبات الأسعار، وضمان دخل مرتفع وأكثر استقرارا لمنتجي السّلع الأساسيّة الإفريقية.
- تطوير نهج تحسين التشاور على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعميق أسواق السلع الإقليمية، بما يتماشى مع ولايات وأولويات الكتل الاقتصادية الإقليمية، فضلا عن أهداف أجندة 2063[1].

ج- إنشاء منطقة التجارة الحرة القاريّة (Afcfta):

إنّ اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القاريّة، هي دليل واضح على تصميم الموقّعين على إنشاء إطار يفضي إلى تعميق التكامل والتعاون الاجتماعي والاقتصادي، لتحفيز التجارة والاستثمار وتنقل الأشخاص، يتمثّل هدفها العام في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، عبر سعيها إلى تسريع نمو التبادلات التجارية بين دول إفريقيا، وتعزيز مكانتها في السّوق العالميّة، من خلال استخدام التجارة بشكل أكثر فعاليّة كمحرك للنمو والتنمية المستدامة، كما هدفت منطقة التجارة الحرة القارية إلى مضاعفة التجارة بين الدول الإفريقيّة بحلول عام 2022، وتعزيز الصوت المشترك لإفريقيا وإعطائها مكانة سياسية في المفاوضات التجارية العالمية، وإنشاء المؤسسات المالية خلال الإطار الزمني المتفق عليه. أكّدت أجندة 2063 على أنّ إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية وتسريع عمليّة تأسيسها، هو أمر حيوي ومهم نتيجة عدة أسباب أهمّها:

- تسريع نمو التجارة؛ من المتوقع أن يؤدّي تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية إلى زيادة كبيرة في التجارة البينية الإفريقية، فمثلا أدى إنشاء منطقة التجارة الحرة للكوميسا إلى زيادة حجم التجارة داخل المنطقة بستة أضعاف بين عامي 2000 و2010. وبالتالي، سيكون لها الفضل في تمكين إفريقيا من المشاركة في التجارة العالمية كشريك فعّال وذو مكانة.
- تقليل التحجيم التجاري وتسهيل التجارة؛ يعاني ثلثي الدول الإفريقية من التحجيم التجاري عموما، أو يواجهون شروطا أكثر تقييدا لدخول الأسواق، يمكن لمنطقة التجارة الحرة القاريّة أن تقدم مكاسب اقتصاديّة واجتماعيّة هامّة، على سبيل المثال، تواجه التجارة بين الدول الإفريقية في قطاع الزراعة معدّلات عالية من التحجيم التجاري، حيث تفرض معظم الدول رسوما جمركية أعلى على واردات السلع الزراعية من الدول الإفريقيّة الأخرى، وعليه تقدّم منطقة التجارة الحرة القارية فرصة للحفاظ على الأمن الغذائي وتعزيز التجارة في المنتجات الزراعية.
- تعزيز النمو الاقتصادي الشّامل؛ تساعد منطقة التجارة الحرة القارية على الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير لتحقيق النمو المستدام؛ حيث تتيح للدول الإفريقية إنتاج وتوزيع السّلع بكميات كبيرة

[1] **Ibid**, pp 97-100.

ممّا يقلّل التكاليف ويزيد الكفاءة، وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الصّدمات الاقتصاديّة العالميّة المستقبليّة، وزيادة عمق واتساع التنويع من خلال التخصص القائم على أساس جغرافي وتحويل قدرة القارة على تلبية احتياجاتها من الواردات من داخل إفريقيا.[1]

- توفير المزيد من آفاق النمو للشّركات والمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تساعد بشكل فعّال في زيادة فرص العمل للعمالة الماهرة وغير الماهرة، والمساهمة أيضا في الحدّ من العمالة غير الرسميّة المنتشرة على نطاق واسع في إفريقيا، وهو ما سيكون له تأثير كبير على مستويات الدخل والفقر في القارة[2].

إنّ قدرة القارة على تحقيق منطقة التجارة الحرة بشكل كامل، تعتمد على عدّة عناصر أهمّها: درجة التكامل الإقليمي، السياسات والتدابير التي تضعها الدول بهدف تسهيل الاستغلال الفعّال للمنطقة، بالإضافة إلى ذلك، يتعيّن على إفريقيا أن تعمل على تحسين مؤسّساتها، وتنفيذ إصلاحات هيكليّة لتعظيم مساهمة التكامل الإقليمي في تحقيق أهداف أجندة 2063.

د- الجامعة الإفريقية الافتراضية الإلكترونية (PAVEU):

إنّ الهدف من إنشاء هذه الجامعة هو تسريع تطوير رأس المال البشري والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، من خلال زيادة الوصول إلى التعليم الجامعي والتعليم المستمر في إفريقيا، عن طريق الاستفادة من الثورة الرقميّة والمعرفة العالميّة، ومنه الوصول إلى أعداد كبيرة من الطلاب والمهنيّين في عدّة مواقع بشكل متزامن، من خلال تطوير مناهج دراسيّة ذات جودة عالية وذات صلة، وضمان وصول الطالب الإفريقي إلى الجامعة من أي مكان في العالم وفي أي وقت، وإلى الدول التي يختارها عبر موارد التعليم المفتوح، والرقمي ذو الصلة وعالي الجودة[3].

تتصوّر أجندة 2063 تطوير رأس المال البشري ليصل إلى الطراز العالمي، من خلال الوصول الشامل إلى التعليم ذو الجودة في كل المراحل التعليمية، الذي من شأنه تحقيق التحول الاقتصادي والتكنولوجي في إفريقيا. ومن أهم الأسباب التي جاء من أجلها هذا المشروع:

- تطوير البنية التحتية والدعم البشري والمالي، لتيسير الاستخدام الفعّال للتعلّم عن بُعد والتعلّم الإلكتروني في المناطق الريفية والحضرية المحرومة.

---

[1] **Ibid**, 101,102.
[2] Conférence des Nations Unies Sur le Commerce et le Développement, **La contribution potentielle de la Zone de libre-échange continentale africaine à une croissance inclusive**, 2021, p14
[3] African Union, Flagship Projects of Agenda 2063, in : https://au.int/agenda2063/flagship-projects date 20.2.2024 at 3 :55

- تعزيز القدرات البحثية للمؤسّسات التعليميّة العالية في إفريقيا.
- رفع مكانة الجامعة الإفريقية عالميّا، وبناء شراكات مستدامة مع المؤسّسات التي يمكن أن تدعم مهمّة الجامعة الافتراضية الإفريقية، كما سيتم ضمان ملائمة المناهج الدراسيّة وقابليتها للتكيّف مع أجندة 2063 إلى أقصى حد ممكن[1].

و- جواز السّفر الإفريقي وحرية تنقل الأشخاص:

يعتبر أحد أركان التكامل الإفريقي والنمو المتسارع للتجارة الإفريقية الداخلية، يهدف هذا البرنامج إلى تحويل قوانين إفريقيا التي لا تزال مقيّدة عموما فيما يتعلق بحركة الأشخاص، على الرغم من الالتزامات السياسية للتخلص من الحدود من خلال إلغاء متطلبات التأشيرة، وتشجيع إصدار تأشيرة واحدة من قبل الدول الأعضاء لتعزيز حرية الحركة لجميع المواطنين الأفارقة في جميع الدول الإفريقية بحلول عام 2018. إنّ تنفيذ هذا المشروع على أرض الواقع يسمح ب: تحقيق التنقل المنظّم للعمالة وتنظيم تدفقات الهجرة وضمان حقوق المهاجرين، نشر التبادل الثقافي والاجتماعي، مساعدة وتطوير الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة من قبل اقتصاديات الحجم الكبير. يسعى هذا المشروع إلى تحقيق ما يلي:

- القضاء على متطلبات التأشيرة ابتداء من عام 2016.
- وضع جواز سفر إفريقي موحّد يُصدر من جميع الدول الأعضاء بحلول عام 2025، مع السّعي إلى تطوير جوازات سفر فرعيّة موحّدة للتحالفات الفرعية الإفريقية، كما هو الحال في تجمع (ECOWAS) كخطوة تمهيدية نحو مواطنة موحدة.
- وضع وتطوير إطار للحوكمة، بما في ذلك آليات المراقبة لإدارة حرية تنقل الأفارقة.

ز- إسكات البنادق بحلول عام 2020:

إنّ إسكات الأسلحة شرط أساسي لخلق إفريقيا سالمة وآمنة، وهو ضروري لتحقيق التنمية المستدامة بشكل أسرع، حيث يمكن تحقيق السّلام والأمن المستدامين من خلال وقف جميع الصراعات المسلحة بشكل منهجي واستراتيجي ومعالجة أسبابها وعواقبها؛ بما في ذلك الحكم الرشيد، تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، القضاء على الجوع والحرمان والعنف الجسدي، التخفيف من التهديدات البيئية مثل الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وتغيّر المناخ.

[1] African Union Commission**,** Agenda 2063: The Africa We Want, first ten- year implementation plan 2014 – 2023, **Op,Cit**, pp 102-104.

تعهّد قادة الدول في الاتحاد الإفريقي بعدم ترك عبء الصراعات للجيل القادم من الأفارقة، وإنهاء جميع الحروب في إفريقيا بحلول عام 2020، وتحرير القارة من انتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الإنسانيّة، والصراعات العنيفة، ومنع الإبادة الجماعية، عبر اتباع التدابير التالية:

- تنفيذ هيكل الحكم الإفريقي (AGA)؛ تعزيز الحوكمة الديمقراطية، سيادة القانون، تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية، رفض التغييرات غير الدستورية في الحكومة، تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في إدارة الشؤون العامة، تعزيز القيادة التي تلتزم بمصالح الشعب، وضمان المساءلة والشفافية.
- تنفيذ الهيكل الإفريقي للسّلام والأمن؛ ضمان منع الصراع وإعادة الإعمار في حالة حدوثه، تطوير التدخلات الاستراتيجية والتنموية التي تهدف إلى إسكات الأسلحة في إفريقيا بحلول عام 2020 مرتكزة على أنظمة الحوكمة الشاملة والقويّة والفعّالة[1].

ح- مشروع سد إنجا الكبير للطاقة الكهرومائيّة:

يهدف هذا المشروع إلى تحويل إفريقيا من مصادر الطاقة التقليدية إلى مصادر الطاقة الحديثة، وضمان وصول جميع الأفارقة إلى كهرباء نظيفة وبأسعار معقولة، والمساهمة في تشغيل مجمعات الطاقة الإقليمية القارية. يمكن لسد إنجا الكبير الذي يستطيع توليد 43.5 جيجاواط أن يساعد ليس فقط في حل مشكلة نقص الكهرباء في القارة، بل يمكنه أيضا توفير طاقة موثوقة ونظيفة للتصنيع وتحقيق التنمية في إفريقيا[2]، لذلك تركّز أجندة 2063 وبرنامج البنية التحتية للطاقة على مشاريع الطاقة الكهرومائية الكبرى لتلبية الطلب المتزايد عليها، نظرا للملف الطاقوي في إفريقيا الذي يتميّز بالإنتاج والاستهلاك المنخفض، وارتفاع الاعتماد على الطاقة الحيوية التقليدية في ظل وجود ثروة هائلة من الموارد الطاقويّة غير المستغلة، بما في ذلك أكثر من 1.1 مليون جيجاواط من القدرة الكهرومائية القابلة للاستغلال، ولا يتمّ استغلال سوى نسبة صغيرة منها فقط.

ط- إنشاء المنتدى الاقتصادي الإفريقي السّنوي:

يعمل المنتدى الإفريقي السّنوي على جمع القيادة السياسية الإفريقية، والقطاع الخاص، والأكاديميين، والمجتمع المدني، والنساء، والشباب، ووسائل الإعلام مرة واحدة في السّنة للتفكير في كيفية تسريع تحول اقتصاد إفريقيا واستغلال مواردها الهائلة لتعزيز تنمية شعوبها، ومناقشة التطورات والعوائق والتدابير التي يجب اتخاذها لتحقيق أجندة 2063، تتمثّل أهداف هذا المنتدى في:

[1] **Ibid**, 104-107.
[2] African Union Commission, **Aganda 2063 The Africa We Want : First Ten Year Implementation Plan**, Addis Ababa, 2015, p5.

- بناء الوعي بين القطاعات المختلفة وتعزيز فهم أعمق لدور مواطني إفريقيا في تنفيذ أجندة 2063 على جميع المستويات.
- مناقشة واتخاذ إجراءات بشأن التقارير المرحليّة حول تقدم أجندة 2063، فضلا عن مناقشة القضايا الجديدة والناشئة التي تؤثر على تنفيذها، في ضوء عالم سريع الحركة ومترابط للغاية يطرح تحديا وفرصا غير مسبوقة للنّمو.
- المحافظة على الالتزام السياسي والدعم العام لأجندة 2063.
- تحديد أفضل الممارسات المحتملة لتسريع تنفيذ أجندة 2063[1].

ي- الشبكة الإلكترونية الإفريقيّة:

تتضمّن الشبكة الإفريقيّة الشاملة للإلكترونيات مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وتتصوّر وضع سياسات واستراتيجيات تؤدي إلى تطبيقات وخدمات إلكترونية تحويلية في إفريقيا؛ أي تحسين البنية التحتية المادية، خاصّة البنية التحتية الأرضية ذات النطاق العريض فيما بين الدول الإفريقية، والأمن السبيراني، ممّا يجعل ثورة المعلومات الأساس لتقديم الخدمات في الصناعات الحيوية وصناعات تكنولوجيا النانو، ومن ثمّ تحوّل إفريقيا إلى مجتمع إلكتروني.

ك- استراتيجية الفضاء الخارجي لإفريقيا:

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز استخدام إفريقيا للفضاء الخارجي لدفع تنميتها، وممّا لا شك فيه يعدّ الفضاء الخارجي ذو أهمية حيوية في كل المجالات التنمويّة: الزراعة، إدارة الكوارث، الاستشعار عن بعد، التنبؤ بالمناخ، والخدمات المصرفيّة والماليّة، فضلا عن الدّفاع والأمن، ومن شأن التطورات الجديدة في مجال تكنولوجيات الأقمار الصناعية أن تسهّل وصول هذه التكنولوجيات والمنتجات إلى الدول الإفريقية بشكل أكبر، ومع ذلك، فإنّ وجود سياسات واستراتيجيات مناسبة من أجل تطوير سوق إقليميّة للمنتجات الفضائيّة في إفريقيا، هي ضرورة أكّد عليها اجتماع برازافيل حول تكنولوجيات الفضاء الجوي[2].

ل- إنشاء المؤسّسات المالية الإفريقيّة:

من المعلوم أنّ للمؤسّسات الماليّة أهميّة واسعة وقدرة قويّة، من شأنها تسريع عمليّة التكامل والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للقارة، خاصّة عندما يتعلق الأمر بتعبئة الموارد وإدارة القطاع المالي. ومن بين أهم المؤسّسات التي يرى فيها الاتحاد الإفريقي القدرة على تعزيز التكامل الاقتصادي، ومن ثمّ المساعدة على

[1]African Union Commission**,** Agenda 2063: The Africa We Want, first ten- year implementation plan 2014 – 2023, **Op,Cit**, pp 107,111.
[2] African Union, Flagship Projects of Agenda 2063, **Op,Cit**.

تحقيق أهداف أجندته هي: البنك الإفريقي للاستثمار والبورصة الإفريقيّة الكبرى، وصندوق النقد الإفريقي والبنك المركزي الإفريقي[1].

م- إنشاء سوق إفريقي واحد للنقل الجوي (SAATM):

جاء هذا المشروع لضمان تحقيق الاتصال الإقليمي بين عواصم الدول الإفريقية، فإنشاء سوق نقل جوي موحّد في إفريقيا من شأنه توفير التحرير الكامل لخدمات النقل الجوي بين الدول الإفريقية، من حيث الوصول إلى الأسواق، وحقوق المرور للخدمات الجوية المجدولة، وخدمات الشحن من قبل شركات الطيران المؤهّلة، وبالتالي تحسين اتصال الخدمات الجوية وكفاءة شركات النّقل الجوي، وهو ما يعتبر قوّة دافعة للتكامل الاقتصادي والنّمو في القارة، كونه يزيل القيود المفروضة على الملكيّة ويؤكّد على التحرير الكامل للتعريفات، كما يوفّر معايير الأهليّة لشركات النقل التابعة للجماعة الإفريقية، ومعايير السّلامة والأمن، وآليات المنافسة العادلة.

ن- تعزيز الأمن السيبراني:

إنّ قرار اعتماد الأمن السيبراني كبرنامج مهم أُدرج في أجندة 2063، يسترشد باتفاقية الاتحاد الإفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصيّة التي تمّ تبنيها في غينيا الاستوائية عام 2014؛ هو مؤشر واضح على أنّ إفريقيا فضلا عن حاجتها إلى دمج التغييرات السّريعة التي أحدثتها التقنيات الناشئة في خططها الإنمائية، فهي بحاجة أيضا لضمان استخدام هذه التقنيات لصالح الأفراد أو المؤسّسات أو الدول الإفريقية من خلال ضمان حماية البيانات وسلامتها عبر الإنترنت. ولتحقيق ذلك يجب التركيز على عدّة شروط أساسيّة أهمّها:

- العمل على تطوير الأطر القانونيّة والتنظيميّة: من خلال اعتماد وتنفيذ قوانين وتشريعات وطنيّة وإقليمية تتماشى مع الاتفاقيات القاريّة.
- التدريب وبناء القدرات: رفع كفاءة الكوادر البشرية في مجال الأمن السيبراني من خلال توفير برامج تدريبية متخصّصة، وضمان مواكبتها لأحدث التقنيات والتطوّرات.
- تعزيز البنية التحتيّة الرقميّة: تطوير بنية تحتية تقنيّة قويّة وآمنة، تضمن حماية الشّبكات والمعلومات الحسّاسة.

[1] African Union Commission, Aganda 2063 The Africa We Want : First Ten Year Implementation Plan, **Op,Cit**, p5.

- تنظيم حملات توعوية لزيادة الوعي العام بأهميّة موضوع الأمن السيبراني، وسبل الوقاية من المخاطر الإلكترونيّة.

س- متحف إفريقيا الكبير:

يهدف مشروع المتحف الإفريقي الكبير إلى خلق الوعي حول القطع الأثرية الثقافية الواسعة والمتنوّعة في إفريقيا، والتأثير الذي كان لإفريقيا ولايزال على ثقافات العالم المختلفة في مجالات مثل؛ الفن والموسيقى واللّغة والعلوم وما إلى ذلك، وسيكون المتحف الإفريقي الكبير مركزا محوريّا للحفاظ على التّراث الثقافي الإفريقي وتعزيزه، وهو ما جاء نتيجة اعتراف الميثاق الإفريقي للنهضة الثقافية الإفريقية، بالدور المهم الذي تلعبه الثقافة في تعبئة وتوحيد النّاس حول المثل العليا المشتركة، وتعزيز الثقافة الإفريقية لبناء الوحدة الإفريقية.

ع- الموسوعة الإفريقيّة:

تقدّم هذه الموسوعة نظرة إفريقيّة حول الشّعب والثقافة والأدب والتاريخ في إفريقيا للعالم، وهي أداة رئيسية تعمل على وضع السجلاّت في مكانها الصّحيح، مباشرة فيما يتعلق بتاريخ وثقافة ومساهمات الشعوب الإفريقية في جميع أنحاء العالم، وعليه تهدف الموسوعة الإفريقية إلى توفير مورد موثوق عن التاريخ الأصيل لإفريقيا والحياة الإفريقية، كما توفر مجموعة من الحقائق لإرشادهم وتوحيدهم في تنميتهم وفي جميع جوانب الحياة الإفريقية، بما في ذلك التاريخ والقانون والاقتصاد والدّين والهندسة المعمارية والتعليم وكذلك أنظمة وممارسات المجتمعات الإفريقية[1].

2- أولويات التنمية الوطنيّة والإقليميّة على المدى القريب:

إنّ أجندة 2063 لا تنظر فقط في تطلّعات النمو القاري لإفريقيا، بل تدرك أنه لتحقيق رؤيتها وأهدافها، يجب أن تعتمد على المستويات الوطنية والإقليمية، وعلى هذا الأساس، تمّت مراجعة خطط التنمية الوطنيّة للدول الأعضاء، فضلا عن الخطط الاستراتيجية للجماعات الاقتصاديّة الإقليميّة، ولضمان أن تتلاقى أولوياتها في الأجل القريب مع المجالات ذات الأولوية الواردة في الوثيقة الإطارية لمدة 50 عاما، فقد تمّ إدراج أولوياتها الإنمائيّة والتركيز عليها في خطة تنفيذ العشريّة الأولى.

تشمل المجالات ذات الأولويّة الوطنيّة والإقليميّة ما يلي: النمو الاقتصادي المستدام والشامل، تنمية رأس المال البشري، الزراعة؛ القيمة المضافة وتنمية الأعمال التجارية الزراعية، توليد فرص العمل ولا سيما

[1] African Union, Flagship Projects of Agenda 2063, **Op,Cit.**

الشّباب والإناث، الحماية الاجتماعية، النوع الاجتماعي (تنمية المرأة وتمكين الشباب)، الحكم الرشيد بما في ذلك المؤسسات القادرة، تطوير البنية التحتية، العلوم والتكنولوجيا والابتكار، التركيز على التصنيع، تحقيق السّلام والأمن، الثقافة والفنون والرياضة[1].

3- الأطر القاريّة:

قامت اللّجنة الإفريقية للاتحاد بتطوير عدة إطارات قارّية لمعالجة تطور القطاعات الرئيسيّة مثل، الزراعة والتجارة والنقل والطاقة والتعدين، باعتبارها قطاعات مفتاحية لها القدرة على تمكين الدول الأعضاء في الاتحاد من تحقيق أهداف التنمية لديها، ولضمان التناغم والتسلسل في تنفيذ الأجندة، تم تضمين هذه الإطارات في المجالات ذات الأولوية للخطة التنفيذية للعشر سنوات الأولى والتي تشمل ما يلي:

- برنامج التنمية الزراعيّة الإفريقيّة الشاملة (CAADP): هو مبادرة قارية لتنفيذ أجندة 2063، يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقودها الزراعة، من أجل مساعدة الدول الإفريقية للقضاء على الجوع والحدّ من الفقر. وجدير بالذكر، أنّ إفريقيا قد نفّذت بالفعل هذا البرنامج في الفترة الممتدة من 2003-2013، أين تم تحقيق تقدم كبير في بناء الأنظمة والقدرات اللازمة للتخطيط، وتحديد الأولويات وصياغة برامج الاستثمار في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى التزام الدول بمبادئ وأهداف (CAADP). في عام 2014، خلال قمة الاتحاد الإفريقي في مالابو، تم إعادة الالتزام بمبادئ وأهداف البرنامج، وتحديد مجموعة من الأهداف والغايات، التي تعرف بأهداف النمو والتحول الزراعي المعجّل لعام 2025، ويوضح الإعلان سبعة التزامات تهدف إلى تعزيز النمو والتحوّل الزراعي، هي:

  - إعادة الالتزام بمبادئ وقيم عملية (CAADP).
  - إعادة الالتزام بتعزيز تمويل الاستثمار في الزراعة: من خلال الحفاظ على هدف الانفاق العام بنسبة 10% وتشغيل بنك الاستثمار الإفريقي.
  - الالتزام بالقضاء على الجوع بحلوم عام 2025: بالتركيز على مضاعفة الإنتاجية، تقليل الفاقد في الحصاد على الأقل بنسبة 50%، تقليل نسبة التقزم إلى 10%.
  - الالتزام بخفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام 2025، من خلال النمو الزراعي الشامل والتحول: عن طريق الحفاظ على نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لا تقل عن 6%، إنشاء وتعزيز الشراكات العامة والخاصة الشاملة لسلاسل قيمة خمس سلع زراعية ذات أولوية على

[1] African Union Comission, Aganda 2063 The Africa We Want : First Ten Year Implementation Plan, **Op,Cit**, p6.

الأقل مع روابط قوية للزراعة الصغيرة، خلق فرص عمل ل 30% من الشباب في سلاسل القيمة الزراعية، السّماح بمشاركة النساء والشباب في الأعمال الزراعية المربحة.

- الالتزام بتعزيز التجارة داخل إفريقيا في السّلع والخدمات الزراعية: بالعمل على مضاعفة التجارة في السلع الزراعية ثلاث مرات، تسريع منطقة التجارة الحرة القارية والانتقال إلى التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة القارية.
- الالتزام بتعزيز مرونة سبل العيش ونظم الإنتاج لمواجهة التغيرات المناخية والأزمات الأخرى: يتحقق ذلك من خلال؛ ضمان أن يكون 30% من الأسر الزراعية والرعوية على الأقل قادرة على الصمود في مواجهة الأزمات بحلول عام 2025[1].
- الالتزام بالمساءلة المتبادلة للإجراءات والنتائج: من خلال إطار نتائج (CAADP)، وإجراء عملية مراجعة زراعية نصف سنوية

نتيجة لتفعيل هذا البرنامج، وافقت الحكومات الإفريقية على تخصيص ما لا يقل عن 10% من الميزانيات الوطنية للتنمية الزراعية الريفيّة، وتحقيق معدّلات نمو زراعي لا تقل عن 6% سنويا، حيث تهدف هذه الالتزامات الاستثمارية إلى الحد من ظاهرة الفقر وسوء التغذية، وتحسين استدامة الإنتاج الزراعي واستخدام الموارد الطبيعية. يعمل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا على دعم الدول لتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة تقّلبات المناخ، من خلال تطوير سياسات واستراتيجيات التأهب للكوارث، وأنظمة الاستجابة للإنذار المبكّر، وشبكات الأمان الاجتماعي.

يركّز البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا، على أربعة مجالات ذات أولوية بغية الوصول إلى أهدافه، وهي:

- توسيع المساحة المخصّصة للإدارة المستدامة للأراضي وأنظمة التحكم في المياه (الإدارة المستدامة للأراضي والمياه).
- تحسين البنية التحتية الريفية والقدرات المتعلقة بالتجارة للوصول إلى الأسواق.
- زيادة الإمدادات الغذائية والحد من الجوع، وتحسين الاستجابة للأزمات الغذائية الطارئة.
- تحسين البحوث الزراعيّة ونشر التكنولوجيا واعتمادها[2].

[1]African Union Commission, NEPAD Planning and Coordinating Agency, **The CAADP Results Framework 2015-2025 "Going for results and impacts**", August 2016 , p1,2

[2] African Union, The Comprehensive African Agricultural Development Programme, February 2021, in: https://au.int/en/articles/comprehensive-african-agricultural-development-programme Date 5.2.2024 at 23:02.

يركّز برنامج التنمية الزراعيّة الإفريقيّة الشاملة، على أن يتولى الأفارقة قيادة وتحديد جدول أعمال الزراعة وإحداث التغيير في هذا المجال، كما يهدف إلى أن يكون الأفارقة هم المسؤولين عن إدارة وتنفيذ البرنامج، بدلا من الاعتماد على المانحين أو الشركاء الدوليين. لذلك، يعتبر (CAADP) إطارا سياسيّا محليا، حيث يمكن للقادة الأفارقة الذين يدعمونه في دولهم التأثير على نظرائهم لدفع التحول الزراعي.

- برنامج تطوير البنية التحتيّة في إفريقيا(PIDA) :

إنّ الافتقار إلى البنية التحتية يؤثر على الإنتاجية ويزيد من تكاليف الإنتاج والمعاملات، ممّا يعيق النمو من خلال تقويض قدرة الشركات على المنافسة وقدرة الحكومات على تحقيق التنمية. وبالتالي، فإن العجز في البنية التحتية في إفريقيا يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة. لمواجهة هذا التحدي، اعتمد رؤساء الدول والحكومات الإفريقية برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا (PIDA) في جانفي 2012. يهدف البرنامج إلى وضع رؤية مشتركة وشراكة عالمية لإقامة بنية تحتية إقليمية شاملة وفعالة من حيث التكلفة، ومستدامة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة والتكامل مع الاقتصاد العالمي. إنّ الهدف الاستراتيجي الشامل للبرنامج، هو تسريع التكامل الإقليمي لإفريقيا ومعالجة العجز في البنية التحتية الذي يعيق بشدة تنافسية إفريقيا في السوق العالمية، مما يسهم في تحقيق رؤية الاتحاد الإفريقي.

على الرغم من أنّ برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا كإطار عمل من المقرّر أن يستمر حتى سنة 2040، إلاّ أنّ خطط العمل ذات الأولوية لهذا البرنامج توضّح بالتفصيل الطريقة المباشرة والإجراءات المحدّدة التي يجب اتخاذها. وفقا لذلك، تضمّنت أوّل خطّة عمل ذات أولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا 51 برنامجا عبر الحدود، تمّ تقسيمها إلى أكثر من 400 مشروع فردي في قطاعات النقل، الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمياه العابرة للحدود، وهي خطّة تمّ وضعها للتنفيذ حتى عام 2020[1].

في نفس السياق، ولتحقيق رؤية الاتحاد الافريقي التي دعت بموجب أجندة 2063 إلى "بنية تحتية شاملة ومستدامة وعالمية"، تمّت صياغة وتخطيط برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا– خطة العمل ذات الأولوية الثانية، من خلال نهج يركّز على البنية التحتية الشاملة والمستدامة، حيث عملت هياكل الاتحاد الإفريقي عام 2019على الإسراع من أجل تطوير هذه الخطة (PIDA-PAP2)(2021–2030)

[1] الاتحاد الإفريقي، **نهج الممرات المتكامل" إطار التخطيط الشامل للبنية التحتية–لإنشاء برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا–خطة العمل ذات الأولوية 2**"،أديس أبابا، فيفري 2020، ص ص 1،2.

من برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا، وهو ما تمّ اعتماده من قبل رؤساء الدول والحكومات في قمّة الاتحاد الإفريقي عام 2021، كخطة تحدّد أولويات تطوير البنية التحتية القاريّة للعقد القادم[1]

- رؤية التعدين الإفريقية(AMV) :

تم اعتمادها من قبل رؤساء الدول في قمة الاتحاد الإفريقي في فيفري 2009، بعد اجتماع أكتوبر 2008 لوزراء الموارد المعدنية الأفارقة، وهي استجابة إفريقية لمواجهة المفارقة بين الثروة المعدنية الكبيرة والفقر المنتشر في القارة. تدعو رؤية التعدين الإفريقية إلى استغلال الموارد المعدنية بشكل شفاف وعادل وأمثل لدعم النمو المستدام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. لتحقيق ذلك، تسعى هذه الرؤية إلى دمج التعدين بشكل أفضل في السياسات التنموية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

- محليا: تعني الرؤية التفكير في كيفية مساهمة التعدين في التنمية، من خلال ضمان أن يستفيد العمال والمجتمعات المحلية بشكل حقيقي من عمليات التعدين الكبيرة.
- وطنيا: تركّز الرؤية على التأكّد من قدرة الدول على التفاوض من أجل عقود عادلة مع الشركات التعدينية متعددة الجنسيات، لتوليد عوائد مناسبة وتحديد المدخلات المحلية للعمليات.
- إقليميا: تهدف الرؤية إلى دمج التعدين في السياسات الصناعية والتجارية، لضمان تحقيق تنمية متكاملة ومستدامة.

والأهم من ذلك، تسعى الرؤية إلى تجاوز حالة العزلة التقليديّة للتعدين، ممّا يمكّن إفريقيا من التحول من كونها مُصدّرة للمواد الخام الرخيصة إلى مصنّعة ومزوّدة للخدمات القائمة على المعرفة[2]. وعليه، تتصوّر هذه الرؤية قطاع التعدين الإفريقي على النحو التالي:

- جزء رئيسي من اقتصاد إفريقي متنوّع ونشط ومنافس على المستوى العالمي.
- مدفوع بالمعرفة، مستدام ومُدار بشكل جيّد ويستغل ويوظّف الإيرادات بشكل فعّال، ويكون آمن وصحّي وشامل للجنسين، وصديق للبيئة، ومسؤول اجتماعيا ومُقدَر من قبل المجتمعات المحيطة.
- يساهم في إنشاء منصة بنية تحتية إفريقية تنافسية، من خلال تعظيم روابطه الاقتصادية المحلية والإقليمية الدافعة.

[1] **المرجع نفسه**، ص 2.

[2] Economic Commission For Africa, Africa Mining Vision, in : https://www.africaminingvision.org/about.html date 20.6.2024 at 17:57.

- يستفيد إلى أقصى حد من ثروات إفريقيا من الموارد المعدنية المتنوعة، مدمجا كل من المعادن الثمينة عالية القيمة والمعادن الصناعية ذات القيمة المنخفضة على مستويات تجارية مختلفة.
- يستغل إمكانيات التعدين الحرفي وضيّق النطاق لتحفيز ريادة الأعمال المحلية والوطنية، وتحسين سبل العيش، وتقدّم التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة المتكاملة للمناطق الريفيّة[1].
- تعزيز التجارة داخل إفريقيا(BIAT) :

أيّدت قمة الاتحاد الإفريقي خطّة العمل حول تعزيز التجارة البينيّة الإفريقيّة في جانفي 2012، والتي يتمثّل هدفها في تعميق التكامل السّوقي في إفريقيا، واستخدام التجارة كأداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة والمستدامة، من خلال التركيز على المجالات الأساسية (كل من العرض والطلب). يتماشى هذا القرار مع الأهداف العامة التي وضعها مؤسسو الاتحاد الإفريقي والمتمثّلة في: تسريع عملية تنفيذ معاهدة إنشاء المجتمع الاقتصادي الإفريقي؛ لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا ومواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى تكامل الاقتصاديات الإفريقية. ومن ثمّ فقد ركّزت هذه الخطّة على سبعة مجالات هي: السياسة التجارية، وتيسير التجارة البينية، القدرة الإنتاجية، البنية التحتية المتعلقة بالتجارة، تمويل التجارة، المعلومات التجارية، تكامل عوامل السّوق، كل ذلك لمواجهة التحديّات التي تعيق التجارة بين الدول الإفريقيّة، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام[2].

- خطّة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعيّة في إفريقيا (AIDA):

تشكّل هذه الخطّة برنامجا لعموم إفريقيا، وضعته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام 2008 بناء على طلب الاتحاد الإفريقي، بالتعاون مع الحكومات الإفريقية والقطاع الخاص، حيث توفر الخطة إطارا قاريّا لمعالجة الأسباب الجذرية لتخلف التنمية الصناعية في إفريقيا، مع الأخذ بعين الاعتبار التجارب السابقة للقارة في مجال التصنيع، والثروة الوفيرة التي تملكها في الموارد الطبيعية خاصة الزراعية منها، بالإضافة إلى بعض المبادرات الحديثة التي تهدف إلى تعزيز التنمية الصناعية. وعليه هدفت هذه الاستراتيجية إلى:

[1] African Union, Continental Frameworks, in: https://au.int/agenda2063/continental-frameworks date 28.2.2024 at 22:40.

[2] Economic Commission For Africa, African Union Commission, **Boosting Intra-African Trade : Issues Affecting Intra-African Trade, Proposed Action Plan for boosting Intra-African Trade and Framework for the fast tracking of a Continental Free Trade Area,** Addis Ababa, 2012, pp 31-42.

- تعبئة الموارد الماليّة وغير الماليّة وتعزيز الأداء الصناعي في إفريقيا.
- دفع عملية دمج الصناعة في سياسات التنمية الوطنيّة، خاصّة في استراتيجيّات التخفيف من الفقر.
- تطوير وتنفيذ سياسة صناعيّة تعطي الأولوية لتعظيم استخدام القدرات الإنتاجية المحلية، من خلال استغلال الموارد الطبيعية الوفيرة في القارة.
- السّعي إلى دعم تطوير الصناعات الصغيرة والريفيّة، وكذلك الصناعات المتوسطة ذات الروابط الوثيقة بقطاعات أخرى من الاقتصاد كمصدر محتمل لخلق فرص العمل.
- تحسين قوانين الاستثمار والتعدين لدعم تصنيع الموارد المعدنيّة محليا.
- تشجيع الدول على الاستثمار في مشاريع التنوع الاقتصادي والاستفادة من شراكات إفريقيا، خاصة مع القوى الناشئة، لتطوير ونقل التكنولوجيا، وإنشاء مشاريع صناعية مشتركة في القارة، وتحقيق دخول أكبر إلى الأسواق للمنتجات المصنّعة في إفريقيا[1].

وجدير بالذكر، أنّ هناك عدد من الأولويات الرئيسية التي يتعيّن التركيز عليها ومعالجتها على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والدولية لتعزيز التنمية الصناعية المتكاملة في إفريقيا، ومن أبرز هذه الأولويات نجد: سياسة التنويع في المنتجات والتصدير، إدارة وتنمية الموارد الطبيعية، تطوير البنية التحتية، تنمية رأس المال البشري وضمان استدامته وتعزيز الابتكار، والعلوم والتكنولوجيا، تطوير المعايير، تنمية الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي، تعبئة الموارد للتنمية الصناعية.

استنادا إلى ما سبق، يمكن القول أنّ الهدف من هذه الخطّة هو تطوير محركات النمو المحلية، من خلال استخدام ثروات إفريقيا ومواردها الطبيعية، ممّا سيمكّن القارة من تحقيق الاعتماد على الذات تدريجيا عبر التصنيع الشامل والمستدام[2].

4- إطار نتائج أجندة الاتحاد الإفريقي 2063:

يجب تضمين جميع الأهداف المحدّدة في وثيقة الإطار لمدة 50 عاما والتي يتعيّن تحقيقها بحلول عام 2023 ضمن الخطة العشرية الأولى. من بين هذه الأهداف قرارات وتوجيهات الاتحاد الإفريقي وخطط العمل والاستراتيجيات والمعاهدات ذات الصّلة.

[1]African Union, Continental Frameworks, **Op,Cit**
[2]African Union, **Action Plan For The Accelerated Industrial Development Of Africa**, Addis ababa, (n.d), p2.

المطلب الثالث: إجراءات تنفيذ الخطة التنفيذيّة العشريّة الأولى: الرّصد والتقييم

لغرض متابعة وتقييم الأداء في تحقيق الأهداف المحدّدة ضمن الخطة العشريّة الأولى، تمّ تحديد أدوار كل أصحاب المصلحة المشاركين في تنفيذ هذه الخطّة بدقّة، هذا يشمل توضيح دور الهيئات الوطنيّة والمجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة والقاريّة، خاصّة أجهزة الاتحاد الإفريقي، في تنفيذ ورصد وتقييم هذه الخطّة، وهو ما سيتم توضيحه في هذا المطلب.

1. آليّات تنفيذ ومتابعة وتقييم الخطة التنفيذيّة العشريّة الأولى:

أ- دور الدول الأعضاء:

- دمج أجندة 2063 والخطّة العشريّة المرتبطة بها ضمن الخطط الوطنيّة التنمويّة للدول الأعضاء.
- استغلال أنظمة التخطيط الوطنيّة في تنفيذ الأهداف القاريّة الكليّة.
- يتعين على الدول الأعضاء استخدام أنظمتها الوطنية لاستلام التعليقات من المواطنين من خلال عملية تشاركيّة وتقديمها إلى مفوضيّة الاتحاد الإفريقي؛ لضمان أن تكون عملية تنفيذ الأجندة شاملة وتعكس اهتمامات واحتياجات المواطنين.
- العمل على إشراك أطراف مختلفة مثل؛ القطاع الخاص، المجتمع المدني، المراكز البحثية، المواطنين، وسائل الإعلام، والمغتربين في عمليات التنفيذ والتقييم فيما يخص الخطة العشرية الأولى[1].
- اعتماد السلطة التشريعيّة للدول الإفريقيّة لأجندة 2063 والخطة العشرية كأساس لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا للسّنوات الخمسين المقبلة.
- تشجيع الأحزاب السياسيّة على اعتماد أجندة 2063 كمرجعية في إعداد برامجهم الانتخابية.

ب-دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

- اعتماد أجندة 2063 وخطة الاتحاد الإفريقي كأساس لتطوير الرؤى والاستراتيجيات الإقليمية.
- العمل كنقاط محورية لتسهيل تنفيذ ومراقبة وتقييم جميع الأطر القارية المتعلقة بأجندة 2063 من قبل الدول الأعضاء؛ أي ستعمل هذه المجموعات كوسيط بين الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء، ممّا يساعد في تنسيق الجهود وضمان التزام الدول بالأهداف المشتركة لأجندة 2063 وتحقيقها.
- العمل على تنظيم منتديات سنوية لمراجعة الأداء التنفيذي الإقليمي فيما يخص الأجندة[2].

[1] African Union Commission**,** Agenda 2063: The Africa We Want, first ten- year implementation plan 2014 – 2023, **Op,Cit**, p 113.
[2] African Union Comission, Aganda 2063 The Africa We Want : First Ten Year Implementation Plan, **Op,Cit**, pp13,14

- تقديم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي حول التنفيذ الإقليمي ومراقبة وتقييم الخطة العشرية الأولى.
- دعم مبادرات تعزيز الموارد وتطوير القدرات للدول الأعضاء، من أجل تسهيل تنفيذ الخطة العشرية الأولى.

ج- دور هياكل الاتحاد الإفريقي:

- المفوضية الإفريقية هي الهيئة المسؤولة عن صياغة ومتابعة واعتماد كل ما يتعلق بالأجندة؛ أجندة الخمسين، الخطط التنفيذية العشرية، تقديم توجيهات بشأن التنفيذ والرصد والتقييم.
- ستعمل المفوضية على تنظيم اجتماعات تشاورية سنوية، تجمع بين أجهزة الاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لدراسة مستجدات تنفيذ الأجندة.
- ستضمن مفوضية الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) صياغة السياسات والأطر، لتقييم قدرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على تنفيذ أجندة 2063 عند بداية كل خطة عشرية ومراجعتها في منتصف المدة.
- توفير منصة قارية من قبل المفوضية لتعبئة وحشد الموارد لتسهيل تنفيذ الخطة العشرية من قبل الدول الأعضاء.
- عقد برلمان عموم إفريقيا (PAP) مشاورات سنوية مع الهيئات التشريعيّة الوطنيّة حول التقدّم المحرز في تنفيذ أجندة 2063.
- العمل على عقد اجتماعات تشاوريّة نصف سنويّة تجمع بين اللّجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة (ECOSOCC) والدول الأعضاء فيما يخص الاجندة.
- متابعة تنفيذ البرامج والمبادرات والمشروعات القاريّة من قبل الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ووكالة التنسيق التابعة لمفوضيّة الاتحاد الإفريقي[1].

د- دور استراتيجيّة الاتصال:

كان من بين التحديات الكبرى التي واجهتها الاستراتيجيّات والأطر القاريّة السّابقة، هو عدم الاستخدام الفعّال لأدوات الاتصال. لذلك، ولضمان التنفيذ الناجح لأجندة 2063، تم تطوير استراتيجية اتصال جديدة.

تهدف استراتيجية الاتصال لأجندة 2063 إلى زيادة الوعي العام؛ أي تعزيز معرفة الجمهور بأهداف أجندة 2063 وأهميتها، وتشجيع المشاركة والدعم، وتعزيز شعور الملكية والانتماء لدى الشعب الإفريقي تجاه الأجندة وتنفيذها، ستضمن هذه الاستراتيجية وصولا واسع النطاق إلى معلومات محدثة ودقيقة، حيث

[1] **Ibid,** pp 14,15.

ترتبط باستراتيجية الاتصال العامة للاتحاد الإفريقي، وتستهدف الدول الأعضاء فيه، وموظفيه، وأجهزته ووكالاته، بالإضافة إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية، المواطنين الأفارقة داخل القارة وفي الشتات ومؤسّساتهم، بما في ذلك القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وكذلك شركاء الاتحاد الإفريقي.

تماشيا مع ما سبق ذكره، تؤكّد الدراسة على أنّ تبني الاتحاد الإفريقي الخطة التنفيذيّة العشريّة الأولى جاء على اعتبار أنّ هذه السّنوات هي التي تضع الأساس لقدرة إفريقيا التنافسية، وتحوّلها من الاعتماد على السّلع الأساسية إلى التصنيع وإضافة القيمة، والمشاركة بفعاليّة في سلسلة القيمة العالميّة، وعليه تتحمّل الدول الأعضاء المسؤوليّة الأكبر في التنفيذ من خلال دمج الخطّة في استراتيجياتها التنموية كما ذكر سابقا، وضمان الالتزام الجماعي بفرضيّة مفادها أنّ ترتيبات التنفيذ الفعليّة خاصّة بكل بلد وفريدة من نوعها محليّا؛ فملكيّة الموارد والوصاية على تنفيذ القرارات هي في المقام الاوّل مسؤوليّة الدولة، التي لكلّ منها خصوصيّة تسهّل أو تصعّب عمليّة التنفيذ[1].

بالإضافة إلى ذلك، أكّد الاتحاد الإفريقي على أنّ نجاح التنفيذ يتوقّف على مساهمة جميع الدول الأعضاء في سياق قدراتها وإمكانياتها، ويتجلى أيضا في دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي يجدر بها وضع رؤاها واستراتيجياتها، بالاستناد إلى أجندة الاتحاد الإفريقي وخطته لتنفيذ الأهداف المتّفق عليها إقليميا، وينطبق الأمر ذاته على المستوى القاري. نتيجة لذلك، تتكامل الإجراءات الوطنية والإقليمية والقارية مع بعضها لتحقيق أهداف أجندة 2063 وخطتها العشرية التنفيذية الأولى، ومن المهم التأكيد على أنّ من بين الأهداف الرئيسية المنتظرة مقابل هذا الجهد هو قدرة إفريقيا على التفاوض في القضايا والمجالات التي تهمّها[2].

2. تمويل الخطّة التنفيذيّة العشريّة الأولى:

لا يمكن الحديث عن تنفيذ أي خطة سواء كانت وطنيّة، إقليميّة أو قاريّة دون الإشارة إلى مصادر تمويلها. وعليه، فقد حدّد الاتحاد الإفريقي عددا من المصادر والإجراءات التي يمكن الاعتماد عليها في تمويل الخطة التنفيذيّة العشريّة الأولى، من بين أهم هذه المصادر نجد: الزيادة في ميزانية الحكومات الوطنية للدول الإفريقية، وهو مصدر يثير الشكوك نظرا للفقر والتخلف الذي تعاني منه القارة الإفريقية. بالإضافة إلى ذلك، يشمل التمويل أيضا مساهمة القطاع الخاص وأسواق رأس المال، ومحاولة الحصول على القروض

[1] African Union Commission, Agenda 2063 the Africa We Want : First Ten-Year Implementation Plan2014-2023, **Op,Cit,** p 68
[2] African Union, Agenda 2063: first ten year implementation plan 2014 – 2023 M&E Framework Document, **Op,Cit**, p8

الميسّرة والقروض التجارية، كما ركّز الاتحاد على الاستثمار الأجنبي المباشر وأعطى أهمية خاصة لحشد وتعبئة الموارد المحلية، التي من المفترض أن تساهم بما لا يقل عن 75% إلى 90% من تمويل أجندة 2063 في المتوسط لكل بلد.

أكّدت أجندة الاتحاد الإفريقي على ضرورة توجيه مصادر وقنوات التمويل نحو السّبل الفعّالة والشاملة؛ فهي لا تركّز على حشد الموارد المحليّة، بقدر ما تركّز على خلق وتفعيل وسائل وآليات لتوجيه هذه الموارد بما في ذلك؛ المؤسسات والأسواق المالية، الأدوات المالية والخدمات المالية. لذا ينبغي رفع مستوى أدوات الوساطة التجارية والمالية الموجودة* واستحداث أدوات جديدة، وآليات تسهّل الوصول إلى التمويل ودعم المشاريع الناجحة التي من شأنها المساهمة في تنفيذ أجندة 2063، كما تؤكّد هذه الأخيرة على الدور المهم للشراكات الاستراتيجية لإفريقيا التي تجمعها مع الولايات المتحدة الامريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، روسيا، الهند، تركيا، كوريا الجنوبية، دول أمريكا الجنوبية، جامعة الدول العربيّة والجامعة الإفريقيّة، فتحقيق النتائج المرجوّة من هذه الشراكات يخدم المشروعات الرّائدة لأجندة 2063 وخططها العشريّة، وبالتالي دعم العمليّة التنمويّة في إفريقيا[1].

3. النتائج المرجوّة بحلول عام 2023:

تحدّد أجندة 2063 العديد من النتائج الأساسيّة التي من المتوقع أن تظهر على أرض الواقع بعد تنفيذ البرامج المحدّدة في إطار التنمية الاستراتيجية في خطة تنفيذ العشريّة الأولى، فتجسيد ما تتضمّنه هذه الأخيرة من أهداف ومجالات ذات أولويّة، بالإضافة إلى الاستراتيجيّات القارية والأولويات الإنمائية الوطنيّة والإقليميّة ذات المدى القريب، من شأنه إحداث تغييرات إيجابية عام 2023 في خمسة مجالات رئيسيّة هي:

- مستويات المعيشة: من خلال تحقيق الزيادة في مستوى دخل الفرد بمقدار الثلث، تراجع معدّل

الجوع وسوء التغذية إلى 20%، توفير فرص العمل، تحسين مستوى الالتحاق بالمدارس، خفض معدّل وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة إلى النصف، تراجع معدّل انتشار الأمراض المعدية إلى النصف،

* For mor details : African Union Comission, Aganda 2063 The Africa We Want : First Ten Year Implementation Plan, **Op,Cit**, p17.

[1] باسم رزق عدلي مرزوق،" الإطار الفكري لأجندة الاتحاد الإفريقي 2063"، **معهد البحوث والدراسات الإفريقية–جامعة القاهرة**، (د،ع،ن)، (د،ت،ن)، ص 7.

زيادة إمدادات الكهرباء والإنترنت بنسبة 50%، زيادة القدرة على الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.

- الاقتصادات المتحوّلة والشّاملة والمستدامة: يتحقق ذلك من خلال، نمو الناتج المحلي الإجمالي

بنسبة 7%، تحقيق التصنيع كثيف العمالة ومضاعفة إجمالي إنتاجية العوامل الزراعية، ظهور القيمة المضافة لمجال الاقتصاد الأزرق، مساهمة الصناعات الإبداعية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بضعف مساهمتها الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي، توسيع القاعدة الصناعيّة الإقليمية، التوجه أكثر للعمل وفق أنظمة إنتاجية مقاومة للتغير المناخي[1].

- إفريقيا المتكاملة: ويتحقق ذلك من خلال، حرية حركة السّلع والأشخاص ورؤوس الأموال، زيادة

حجم التجارة البينية لثلاثة أضعاف خاصة في المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة، تفعيل الاتحاد الجمركي الإفريقي والسوق الافريقية المشتركة والاتحاد النقدي الافريقي، تجاوز مشروع شبكة القطارات السريعة الافريقية مرحلة البداية ونقلها للركاب بين مدينتين متصلتين، تفعيل السّوق الافريقي الواحد للنقل الجوي بالإضافة إلى سد إنجا، اعتماد نظام تعليمي مشترك وترك الخيار للشباب للدراسة في أي جامعة والعمل في أي مكان في القارة.

- تمكين النساء والشباب والأطفال: عبر إزالة كل العقبات التي تعيق عمل المرأة وخفض جميع أشكال

العنف ضدها بمقدار الثلث، دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أجهزة الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، انتهاء الأعراف الاجتماعية والعادات الضارة، تراجع نسبة البطالة بين الشباب بمقدار الربع، حيث ستكون 15% من الأعمال الجديدة ناتجة عن مواهبهم، والقضاء على كل مظاهر عمالة واستغلال الأطفال.

- الحكم الرّشيد والسّلام والتركيز على الثقافة الإفريقية في السياق العالمي: من خلال نشر وترسيخ

القيم والثقافة الديموقراطية، اعتراف معظم شعوب الدول الأعضاء في الاتحاد بنزاهة الانتخابات والمؤسّسات الديموقراطيّة واستقلاليّة القضاء والسّلطة التشريعيّة، إسكات جميع الأسلحة، امتلاك كل الدول الأعضاء آليات محلية ووطنية لمنع وحل النزاع، إطلاق الموسوعة الإفريقيّة، استرداد مالا يقل عن 30% من التراث الثقافي، انشاء منصة افريقيّة عالميّة بحلول عام 2017 تساهم في زيادة حصّة صادرات إفريقيا في

[1] African Union Comission, Aganda 2063 The Africa We Want : First Ten Year Implementation Plan, **Op,Cit**, pp 10,11.

الصادرات العالمية بنسبة 20%، انشاء وتشغيل بنك الاستثمار الافريقي وبورصتين إقليميتين وعدّة مؤسّسات ماليّة أخرى، مساهمة الأسواق المالية الوطنية بنسبة 10% من تمويل التنمية[1].

بالإضافة إلى ما تمّ تناوله، يتبيّن أنّ الاتحاد الإفريقي قد اتخذ أيضا عددا من المبادرات الرئيسيّة، التي تهدف للتصدي للتحديات التنمويّة التي تواجه القارة، وتحقيق التنمية المستدامة استنادا إلى الأهداف المحدّدة في أجندة 2063. تسعى هذه المبادرات إلى إثبات مكانة إفريقيا في الاقتصاد والسياسة العالميّة، والمطالبة بالقرن الواحد والعشرين لشعوب القارة. وهو ما ستبحثه الدراسة في المبحث الموالي.

[1] **Ibid**, pp 11-13.

المبحث الثاني: جهود الاتحاد الإفريقي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063

إنّ الحديث عن أجندة الاتحاد الافريقي 2063، يترتّب عليه الوقوف عند أهمّ الاستراتيجيّات والتدابير التي اتخذها هذا التكتل القاري، للنهوض بواقع التنمية في إفريقيا على مستويات مختلفة، بما يتماشى وخصوصيتها، حيث يتضمّن كل مستوى عدد معيّن من الأهداف ذات المجال المشترك. وبالتالي ستحاول الدراسة من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أبرز الاستراتيجيّات التي اتبعها الاتحاد الإفريقي لتحقيق أهدافه التنمويّة.

المطلب الأوّل: دور الاتحاد الإفريقي على المستوى الاقتصادي والسوسيوثقافي

تؤكّد أفكار قادة الدول الإفريقيّة على أنّ التنمية الاقتصادية تحتل الأولويّة مقارنة بالأبعاد الأخرى للتنمية، وذلك استنادا إلى واقع الشعوب الإفريقية مقارنة مع ما تمتلكه القارة من ثروات، وبما أنّ للتنمية الاقتصادية علاقة مباشرة بالقدرة على تحسين الوضع الاجتماعي، انعكست هذه الأهمية في مضامين أجندة 2063.

1- استراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية في إفريقيا:

- تعزيز نمو المشاريع الناشئة في إفريقيا: في إطار الجهود المبذولة لدعم النمو الاقتصادي والتحوّل

في القارة، تمّ تطوير استراتيجية الاتحاد الإفريقي للشّركات الصّغيرة والمتوسطة، واعتمادها عام 2019، ثمّ الموافقة عليها من قبل رؤساء الدول والحكومات الإفريقية عام 2022. جاءت هذه الاستراتيجية بعد إدراك الاتحاد الإفريقي بأهمية هذا النوع من المشاريع كمحرك للنمو الاقتصادي، ويتمثل هدفها الرئيسي في تطوير اقتصادات تنافسية على قطاعات ديناميكية وصناعية قادرة على توليد فرص العمل، والحد من الفقر، وتعزيز الاندماج الاجتماعي[1]، فالشّركات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة (MSMEs) هي عمود الاقتصاد الإفريقي، حيث تشكل ما بين 80-90% من جميع الأعمال التجارية، وتوفر فرص عمل لنسبة كبيرة من القوى العاملة في القارة. كما أنّها المحرك والدافع وراء الابتكار، حيث تلعب دورا هامّا في تطوير التقنيات والمنتجات والخدمات الجديدة.

وبما أنّ هذه المشاريع تمثل أكثر من 90٪ من إجمالي العمالة، و30٪ من الصادرات في إفريقيا، فإنّ هناك حاجة لا يمكن إنكارها إلى سياسات شاملة لدعم نموها، وهو ما حاول القيام به المنتدى السّنوي

[1] African Union, Micro, Small, and Medium-sized Enterprises Day, June 2023, in : https://au.int/en/newsevents/20230627/micro-small-and-medium-sized-enterprises-day date 22.6.2024 at 9:47.

للمشروعات المتناهية الصّغر والصغيرة والمتوسطة في إفريقيا لعام 2023، الذي نظّمه قسم التنمية الاقتصادية والتجارة والسياحة والصناعة والمعادن (ETTIM)، والذي يجمع بدوره أصحاب المصلحة الرئيسيين من جميع أنحاء القارة، والملتزمين بقيادة هدف أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 المتمثّل في "إفريقيا مزدهرة على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة". وعليه، يتمثّل هدف هذا المنتدى في:

- تعزيز السياسات الرامية إلى تطوير الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إفريقيا.
- تقديم الدعم الفني من خلال الدورات التدريبية حول التجارة الإلكترونية، التسويق الرقمي وغيرها.
- العمل على تسهيل تبادل المعرفة، تعزيز أطُر السياسات، وبناء وتعزيز التعاون[1].

في نفس السياق، أطلقت وكالة تنمية الاتحاد الإفريقي الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (AUDA-NEPAD) في سبتمبر 2019 حملة "100 ألف شركة صغيرة ومتوسطة" لتوفير وظائف بحلول عام 2021 للشّباب الأفارقة؛ أي التركيز بشكل خاص على تسخير العائد الديموغرافي للشباب في إفريقيا، تماشيا مع مبادرة رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي المليون بحلول عام 2021. تهدف هذه المبادرة إلى مساعدة الشباب لإنجاز مشاريعهم، وعلى الرغم من استمرار التحديات، إلاّ انّ سهولة ممارسة وإنجاز المشاريع في جميع أنحاء القارة تنمو بشكل مطّرد[2].

- تعزيز الاتحاد الإفريقي للتنمية الصناعيّة والتنوّع الاقتصادي لتحقيق أجندة 2063: مع تزايد القلق

بشأن التقدم البطيء في تحقيق التنمية الصناعية، وتنفيذ الاستراتيجيات والأطر القارية التي تمّ تضمينها في المجالات ذات الأولوية للخطة التنفيذية للعشر سنوات الأولى، على غرار خطة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعية (AIDA)، وتعزيز التجارة داخل إفريقيا (BIAT) لتحقيق أهداف أجندة 2063، التزم القادة الأفارقة في القمّة الاستثنائية الأخيرة حول التصنيع والتنويع الاقتصادي، باتخاذ خطوات مهمة للنهوض بالقطاع الصناعي، أبرز النقاط التي تمّ تناولها تشمل:

- تسريع التصنيع القائم على السّلع كآليّة للنمو، وتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال سلاسل القيمة الإقليميّة.

[1] African Union Commission, Information and Communication Directorate, **African Union intensifies efforts to foster growth of start-up ventures in Africa,** Addis, Ababa, Ethiopia, 2023, p1.
[2] African Union Development Agency, Launch of 100,000 SME's for 1 Million Jobs by 2021 Campaign, September,30, 2019, in: https://www.nepad.org/news/launch-of-100000-smes-1-million-jobs-2021-campaign date: 7.2.2024, 23:21.

- زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة لتقليل تكاليف الإنتاج وتعزيز تنافسيّة الاقتصادات الإفريقيّة.
- تحقيق تمويل مستدام: من خلال نسبة تتراوح بين 5- 10% من الميزانيّة الوطنيّة للتنمية الصناعيّة.
- تطوير مناطق اقتصادية خاصة ومستدامة.
- ضمان التصنيع الشامل والمستدام؛ من خلال تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص.
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز الاقتصاد المحلي؛ من خلال تخصيص نسبة لا تقل عن 10% من المشتريات العامة للمؤسّسات المحلية.
- برنامج الروابط الاجتماعية: تعزيز الروابط بين النظام التعليمي وسوق العمل على المستوى الوطني لتطوير المهارات اللازمة للتصنيع، وتعزيز تنافسية القطاع الخاص[1].

▪ استراتيجيّة التحوّل الرقمي لإفريقيا (2020-2030): تمّ اعتماد هذه الاستراتيجية في فيفري 2020، إدراكا من الاتحاد الإفريقي بأنّ التحول الرقمي أصبح القوة الدافعة لتحقيق نمو مبتكر وشامل ومستدام، يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063. وبناء على رؤية القادة الأفارقة، فإن الدول الإفريقية كانت على استعداد لتطبيق استراتيجية تحوّل رقمي شاملة وجني فوائد الثورة الصناعية الرابعة. تهدف هذه الاستراتيجية إلى استغلال التكنولوجيا الرقمية والابتكار لتحويل الاقتصادات والمجتمعات الإفريقية، بهدف تعزيز التكامل في القارة، وخلق النمو الاقتصادي الشامل، وتحفيز توفير فرص العمل، والقضاء على الفجوة الرقمية، والحد من الفقر، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا، وضمان امتلاكها للأدوات الحديثة للإدارة الرقميّة.

تعتمد استراتيجيّة التحوّل الرقمي لإفريقيا على الأطر القائمة، مثل المبادرة السياسيّة والتنظيميّة لإفريقيا الرقمية (PRIDA)، وبرنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا(PIDA)، ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA)، والمؤسّسات المالية للاتحاد الإفريقي، وسوق النقل الجوي الإفريقي الموحّد (SAATM)، وحرية

[1] African Union Commission, Information and Communication Directorate, **Africa must industrialize: 10 key points that African leaders committed to at the just concluded summit on industrialization and economic diversification**, Niamey, Novomber 2022, pp1,2.

تنقل الأشخاص، لدعم تطوير سوق رقميّة موحّدة في القارة، كجزء من أولويات النمو الاقتصادي والتكامل للاتحاد الإفريقي[1].

- استراتيجيّة الاقتصاد الأزرق في إفريقيا: إنّ المياه الإقليميّة والمناطق الاقتصاديّة الخالصة

الخاضعة لولاية الدول الساحليّة الإفريقية (39 دولة من أصل 54 في إفريقيا هي دول ساحليّة وجزرية) واسعة النطاق، حيث تبلغ مساحتها حوالي 13 مليون كلم مربع، كما يحيط بالقارة مساحات شاسعة من المحيطات (الأطلسي والهندي) وبحرين شبه مغلقين؛ البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، تعد القارة أيضا موطنا لثاني أكبر وأطول الأنهار والمناطق المائية في العالم (نهر النيل والكونغو)، وتشكل منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية 27% من المياه العذبة السطحية، وهي أكبر نسبة في العالم. بالإضافة إلى المياه، تتمتع إفريقيا بمجموعة متنوعة من الموارد الطبيعية الأخرى؛ بما في ذلك النباتات، الأرصدة السمكية والمعادن والهيدروكربونات، وتقدّر الثروة التي يمكن توليدها من المحيطات بـ4 تريليون دولار، [2] وعليه، من أجل استغلال الموارد المائية للقارة تمّ اعتماد استراتيجية الاقتصاد الأزرق الإفريقي (ABES) عام 2019، ثمّ وضع خطّة التنفيذ التي تعتمد على خمسة مجالات مهمّة وهي:

- الصيد البحري، الحفاظ على الثروة السّمكية والنظم البيئية المائية المستدامة.
- الشحن، التجارة، الموانئ، الأمان البحري، السلامة، وتنفيذ القوانين.
- السياحة الساحليّة والبحريّة، تغيّر المناخ، المرونة، البيئة، والبنية التحتية.
- الطاقة المستدامة والموارد المعدنية والصناعات المبتكرة.
- السياسات، والمؤسّسات والحوكمة، والتوظيف، والقضاء على الفقر، والتمويل المبتكر.

على اعتبار أنّ الاقتصاد الأزرق هو ذلك النوع من الاقتصاد الذي يعطي الأولوية لجميع الركائز الثلاث للاستدامة؛ البيئيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ونظرا للأهمية التي بات يحظى بها هذا المجال، قامت مفوضيّة الاتحاد الإفريقي بعد الإصلاح المؤسسي لعام 2019 في ترتيبات الحوكمة الخاصة بها، بإضفاء الطابع المؤسّسي على قسم الاقتصاد الأزرق الذي تمّ انشاؤه في ماي 2021 بهدف أساسي، وهو تنفيذ

[1] الاتحاد الإفريقي، **مشروع استراتيجية التحول الرقمي لإفريقيا (2020-2030)**، أديس أبابا، 2020، ص 2.

[2] United Nations, Economic Commission for Africa, **Africa's Bleu Economy : Opportunities and challenges to bolster sustainable development and socioeconomic transformation, Issues Paper**, November 2018, p6.

الاستراتيجية السّابقة والمساهمة في أجندة 2063، وبالتالي يهدف القسم إلى تحقيق أربع مجموعات من النتائج الرئيسيّة التي توجّه سير عمله:

- السياسات والحوكمة: اعتماد سياسات شاملة تمكّن الاقتصاد الأزرق، تُفهم وتُروّج في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والمجتمعات الاقتصاديّة الإقليميّة، والعمل على تطوير الأطر التي تضمن استدامة وأمان وانتاجيّة الموارد المائيّة، والالتزام بنشر آليّات التقارير والرّصد والتقييم.
- النتائج الاجتماعيّة والاقتصاديّة: يتمّ تحقيقها عبر تحسين القطاعات الحاليّة للاقتصاد الأزرق، وفتح قطاعات جديدة للمساهمة في النمو الاقتصادي، وتعزيز الابتكار والإنتاج العلمي، وخلق الفرص الاقتصادية وجودة الحياة والأمن الغذائي للمجتمعات، ومحاولة تمكين النّساء والشّباب من خلال الاقتصاد الأزرق.
- النتائج البيئيّة: العمل على فهم الموارد البحرية (البيولوجية، الطاقيّة، المعدنيّة) والمياه العذبة وتعزيزها وحمايتها، ودمج الاعتبارات البيئية في السياسات والإنتاج الاقتصادي.
- مشاركة أصحاب المصلحة (الأطراف المعنية): تمّ توضيح أولويات إفريقيا بشأن الاقتصاد الأزرق على المستوى الدولي، حيث تمّ تطوير المواقف الإفريقيّة المشتركة من خلال مشاركة مختلف أصحاب المصلحة، كما يتمّ أيضا التّعميم والتأكيد على اعتبارات النوع الاجتماعي والشّباب والسّكان الأصليين في سياسات ومشاريع الاقتصاد الأزرق[1].

▪ الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا 2050 (AIM Strategy 2050)

هي إطار عمل شامل وضعه الاتحاد الإفريقي، لمواجهة التحديات البحرية التي تعيق إفريقيا في تحقيق التنمية المستدامة والقدرة التنافسية، تتكوّن من خطط شاملة ومنسقة من شأنها تحقيق أهداف الاتحاد الإفريقي لتعزيز السلامة البحرية من أجل إفريقيا مزدهرة. تسعى هذه الاستراتيجية إلى تعزيز تكوين المزيد من الثروات، من المحيطات والبحار وممرّات المياه الداخليّة في إفريقيا، من خلال تطوير اقتصاد بحري مزدهر وتحقيق الإمكانات الكاملة للأنشطة البحرية بطريقة مستدامة بيئيا[2]. تمّ اعتمادها من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في جانفي 2014، وبدأت عملية التنفيذ تدريجيا بعد ذلك. في عام 2015، تم

[1]African Union, Sustainable Environment and Blue Economy (SEBE) Directorate, in: https://au.int/en/directorates/sustainable-environment date 5.2.2024, 14:57.
[2] African Union Commission, **2050 Africa's Integrated Maritime Strategy**, Addis Ababa, 2012, p10.

إطلاق عقد البحار والمحيطات الإفريقية (2015-2025) كجزء من الجهود لتعزيز الوعي والتعاون في مجال الاقتصاد الأزرق في إفريقيا. كما تمّ تحديد يوم 25 جويلية للاحتفال بيوم إفريقيا للبحار والمحيطات لرفع الوعي بأهمية القضايا البحرية وتعزيز التعاون بين الدول الإفريقية في هذا المجال[1].

2- استراتيجيات تحقيق التنمية الاجتماعية في إفريقيا:

- شبكات الأمان الاجتماعي كآلية للحد من الفقر في إفريقيا: على الرغم من الاجراءات والخطط

التي يقوم بها الاتحاد الافريقي وهياكله كمحاولة لتحسين الوضع العام في إفريقيا، لا يزال الفقر ظاهرة منتشرة ومعقّدة في القارة خاصّة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، ومنه فقد كان إطلاق برامج شبكات الأمان الاجتماعي* جزء من أجندة معالجة الفقر في السنوات الأخيرة في إفريقيا، وهو ما كان مغيّب سابقا، حيث توسّع عددها بشكل كبير في العديد من الدول، مع الاستثمار في الأدوات السياسية لهذه الأنظمة الوطنية، مثل أنظمة الاستهداف والسجلّات الاجتماعية، وآليّات الدفع التي عزّزت الأنظمة تدريجيا ورفعت كفاءتها.

وتشير التقارير إلى أنّ هذه البرامج يمكن أن تساهم بشكل فعّال في الحد من الفقر، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز الفرص بين الفئات الأشد فقرا، وتحقيق العدالة، ما يؤدي بدوره إلى زيادة دخل الأسر الفقيرة الآن ولصالح الأجيال القادمة؛ وهو ما يتوافق والتعريف العام للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تعزيز استمرار تعليم الأطفال في إفريقيا، وهو ما نلمسه من خلال زيادة معدّلات الالتحاق بالمدارس، الذي يترتب عليه انخفاض عمالة الأطفال، وزواج القصّر إلى حدّ ما، ونفس الأمر ينطبق على الرعاية الصحيّة أيضا؛ أي محاولة حماية الفقراء من الأمراض وتقديم العلاج اللاّزم لهم، وبالتالي محاولة الاستثمار في رأس المال البشري. لذلك، لا بدّ من توسيع نطاق هذه البرامج واستدامتها[2].

إنّ متوسط عدد برامج شبكات الأمان الاجتماعي الجديدة في إفريقيا يتزايد كل عام، ليبلغ متوسّطها

---

[1] African Union, **Decision on the adoption and implementation of the 2050 Africa's Integrated Maritime Strategy (2050 AIM Strategy)**, Addis Ababa, 2013, p2.

* شبكات الأمان الاجتماعي: تسمّى أيضا برامج المساعدة الاجتماعية؛ هي سياسات وبرامج تساعد الأفراد والأسر على إدارة المخاطر والتقلبات، وحمايتهم من الفقر وعدم المساواة، كما تساعدهم على الوصول إلى الفرص الاقتصادية. تقدم هذه البرامج مزايا غير قائمة على الاشتراكات يتمّ تقديمها إمّا نقدا أوعينا. أنظر: The World Bank, Safety Nets, https://www.worldbank.org/en/topic/safetynets date 5.2.2024 at 12:19.

[2] World Bank Group, **Realizing the Full Potential of Social Safety Nets in Africa**, Africa Development Forum, Washington, 2018, pp1-14.

في كل بلد 15 برنامجا، حيث يتراوح من برنامجين في جمهوريّة الكونغو والغابون، إلى 56 برنامجا في بوركينافاسو، و54 برنامجا في تشاد، وبحلول عام 2015 كانت كل دولة قد نفّذت برنامجا واحدا على الأقل لشبكة الأمان الاجتماعي، أمّا في عام 2017 فقد وضعت 32 دولة إفريقية استراتيجيّات أو سياسات وطنيّة للحماية الاجتماعيّة؛ التي تشمل شبكات الأمان الاجتماعي كركيزة أساسيّة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الدول الافريقية تنفق ما متوسّطه 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي على شبكات الأمان الاجتماعي[1].

الجدول رقم 02: يوضح شبكات الأمان الاجتماعي في بعض الدول الإفريقية

الدولة	برنامج الحماية الاجتماعية	النتائج
أنغولا	مشروع كويندا: برنامج التحويلات النقدية الجديد في أنغولا	سجّل المشروع نحو 600 ألف أسرة 60% منها تعولها النّساء استفادوا من التحويلات النقديّة، بهدف الوصول إلى 1.6 مليون أسرة.
جمهورية الكونغو الديموقراطية	مشروع استقرار شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية من أجل السّلام	يهدف إلى دعم الفقراء، وشملت النتائج التي حقّقها تحسين قدرة 530 ألف مستفيد من تسهيل سبل العيش عبر عدّة طرق: التحويلات النقدية، المال مقابل العمل... ساهم المشروع في تحديث منشآت البنى التحتيّة(2185منشأة): المدارس، العيادات
ليبيريا	مشروع شبكات الأمان الاجتماعي	قدّم تحويلات نقديّة طارئة لما يقرب من 15 ألف أسرة تعيش في مناطق خطيرة، 70%من المستفيدين نساء
الصومال	برنامج باكسنانو	استفادت نحو 200 ألف أسرة من التحويلات النقديّة الشاملة المرتبطة بالتغذية، وتلّقت نحو 100 ألف أسرة حماية لسبل كسب عيشها؛ من خلال التحويلات النقدية الإلكترونية الشهريّة
جنوب السّودان	مشروع شبكة الأمان	حسّن سبل كسب العيش لآلاف الأشخاص، وقوّى قدرتهم على الصمود، حيث وفّر فرص دخل مؤقتة ل 423100 أسرة في المقاطعات العشر في السّودان.
مصر	برنامج تكافل وكرامة	يغطي البرنامج 2,26 مليون أسرة؛ 88% من المستفيدين نساء، حيث يمنح جزء تكافل من البرنامج معاشات شهرية مشروطة للأسر، بينما يمنح جزء كرامة معاشات غير مشروطة

[1] **Ibid,** pp 5,6.

		للمواطنين الفقراء الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة، والمواطنين ذوي الإعاقة الشديدة والأيتام.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: The World Bank, Safety Nets, **Op,Cit**.

بناء على البرامج المذكورة في الدول السّابقة، يظهر أنّ هناك التزاما جادّا من قبل الدول لتحسين الأوضاع الاجتماعية للأسر الفقيرة والمعوزة، من خلال تقديم التحويلات النقدية ودعم سبل العيش، حيث تسعى هذه البرامج إلى تحقيق تأثير إيجابي على حياة المستفيدين، خاصّة النساء اللّواتي يمثّلن نسبة كبيرة منهم.

وعليه، تعكس هذه المبادرات الجهود الشاملة للحكومات لتحسين الظروف المعيشيّة في المناطق المتضرّرة، وتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة، فبالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها هذه الدول، إلاّ أنّ الاستثمار في برامج شبكات الأمان الاجتماعي يعدّ ضروريا لتحقيق نوع من الاستقرار.

- استراتيجيّة التغذية لمنطقة إفريقيا (ARNS) للفترة (2015-2025): تحدّد هذه الاستراتيجية دور

الاتحاد الإفريقي والمفوضية في القضاء على الجوع وسوء التغذية، حيث تستند إلى الخطة الاستراتيجية للاتحاد الإفريقي (2014-2017)، وتعكس رؤيته للخمسين عاما المقبلة.[1]

تبنّت جميع الدول الإفريقيّة الأهداف العالميّة لتحسين التغذية، كما اتفقت عليها جمعيّة الصحّة العالميّة عام 2011. وبناء على ذلك، تمّ اعتماد هذه الأهداف كما هو موضّح أدناه، كأهداف تأثير لاستراتيجيّة التغذية لمنطقة إفريقيا (2015-2025)، كونها تؤثّر على سياسات وبرامج التغذية في الدول الإفريقية لتحسين الوضع التغذوي في القارة، وتشمل:

- تقليل عدد الأطفال الأفارقة الذين يعانون من التقزّم بنسبة 40% بحلول عام 2025.
- تخفيض نسبة فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب بنسبة 50% بحلول عام 2025.
- تقليل انخفاض الوزن عند الولادة بنسبة 30% بحلول عام 2025.
- عدم زيادة معدّل السّمنة بين الأطفال الأفارقة دون سن الخامسة بحلول عام 2025.
- زيادة معدّلات الرضاعة الطبيعيّة الحصريّة خلال السّتة أشهر الأولى لتصل إلى 50% بحلول عام 2025.
- الحدّ من الهزال لدى الأطفال في إفريقيا والحفاظ عليه إلى أقل من 5% بحلول عام 2025[2].

[1] African Union Commission, **Africa Regional Nutrition Strategy 2015–2025**, Addis Ababa, 2015, p1.
[2] **Ibid**, p13.

تجدر الإشارة إلى أنّ استراتيجيّة التغذيّة في إفريقيا تسعى إلى تنفيذ هذه الأهداف، انطلاقا من مجموعة من البرامج والسياسات التي تركّز على تعزيز الزراعة الموجّهة للتغذية، تطوير الحماية الاجتماعية، وتحسين الصّرف الصحي، ودعم التعليم، وتعزيز التجارة والصّناعة.

- موضوع الاتحاد الإفريقي عن الشّباب لعام 2017: من المعلوم أنّ إفريقيا هي القارة الأكثر شبابا

في العالم، حيث يبلغ عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما أكثر من 226 مليون شخص، ومن المتوقع أيضا أن تكون موطنا لواحد من كل خمسة من شباب العالم. نتيجة لهذا الوضع، فإنّ استثمار مواهب الشباب هو فرصة غير مسبوقة للتنمية الاقتصاديّة والتماسك الاجتماعي في إفريقيا، وهو ما عمل الاتحاد الإفريقي على تحقيقه من خلال هذه المبادرة.

خصّص الاتحاد الإفريقي موضوع عام 2017 للشباب "**تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب**"، تجسيدا للهدف الثامن عشر في الأجندة والمتمثّل في" إشراك وتمكين الشباب"، ويرافق هذا الموضوع خريطة طريق تتضمّن الإنجازات والمعالم الرئيسيّة، التي من شأنها أن توجّه الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة بشأن الإجراءات الملموسة التي يتعيّن اتخاذها بدءا من عام 2017، حيث سيكون للاستثمار في الشباب تأثير واضح على تنفيذ ونجاح أجندة 2063.

تؤثّر خريطة عمل الاتحاد الافريقي لعام 2017 على الركائز الأربعة الرئيسية للعائد الديموغرافي وهي: التوظيف وريادة الأعمال، التعليم وتنمية المهارات، الصحّة والرفاهية، التمكين والحوكمة بهدف تهيئة بيئة مواتية للشّباب الإفريقي للحصول على مستقبل مستدام[1].

وسعيا لتنفيذ هذه المبادرة، دعا الاتحاد الأفريقي إلى تبنيها على المستوى القطري، من خلال

إدماج تعزيز تنمية الشباب والعائد الديموغرافي في سياسات وبرامج قطاعات التنمية الرئيسية، كما أكد على أهمية الاستثمار السّريع في الشباب من خلال التزامهم بتنفيذ هذه المبادرات، مدركا أن استغلال هذا الموضوع يمكن أن يُسرّع من تقدّم إفريقيا نحو تحقيق أجندة 2063. نتيجة لتنفيذ هذه المبادرة، تمّ إنشاء صناديق تنمية الشّباب في إفريقيا، واستجاب عدد كبير من رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، من خلال جعل الشباب ولا سيما الفتيات، محورا أساسيّا في تدخلاتهم واستراتيجياتهم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر تمكينهم والاستجابة للممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال، وتعزيز حق الجميع في التعليم. ومع ذلك،

[1]African Union, **Second Meeting of the African Union Specialized Technical Committee on Health, Population and Drug Control, "Youth, Health and Development: Overcoming the Challenges towards harnessing the Demographic Dividend"**, Addis Ababa, March 2017, p2.

لا يمكن تحقيق الأهداف المطلوبة إلا من خلال إدماج هذه الخطط في سياسات واستراتيجيات جميع الدول، بالإضافة إلى تعزيز تبادل تجارب الدول الأعضاء فيما بينها للاستفادة منها[1].

- البرنامج التدريبي الرقمي الرائد حول الترميز من أجل التوظيف: جاء كجزء من جهود البنك التنموي

الإفريقي لتحقيق هدف أجندة 2063 المتمثّل في تحسين نوعية حياة الأفارقة، أطلق البرنامج 14 مركزا للتميز، وقام بتدريب أكثر من 90 ألف شاب إفريقي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يهدف البنك إلى توسيع البرنامج على مدى السنوات العشر المقبلة ليشمل 130 مركزا للتميز في جميع أنحاء القارة، مما يخلق تسعة ملايين فرصة عمل جديدة، ويُمكّن الشباب من أن يصبحوا مبتكرين في الاقتصاد الرقمي ويساهم في القضاء على عمالة الأطفال[2]. بشكل عام، يجمع هذا البرنامج بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز التمكين الاجتماعي، والوعي التكنولوجي وثقافة الابتكار في إفريقيا.

- استراتيجيّة الاتحاد الإفريقي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (GEWE) (2018-2028):

أُطلقت خلال قمة الاتحاد الأفريقي في فيفري 2019، وهي وثيقة إطاريّة تهدف إلى تعزيز دور المرأة في إفريقيا، وضمان إيصال أصوات النساء ومعالجة اهتماماتهنّ بشكل شامل، من خلال التنفيذ الفعّال للتشريعات والتمويل المناسب للعمل في مجال المساواة بين الجنسين، كما تُعدّ أيضا وثيقة توجيهيّة بشأن تنفيذ التزامات الاتحاد الإفريقي فيما يخص هذا الموضوع، فهي تهدف إلى التخفيف إن لم يكن القضاء على القيود الرئيسيّة التي تُعيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بحيث تتمكّن النّساء والفتيات من المشاركة الكاملة في الأنشطة الاقتصاديّة والشؤون السياسيّة والمساعي الاجتماعيّة[3].

- مرصد الاتحاد الإفريقي للنوع الاجتماعي (AUGO) : على الرغم من التقدّم الجدير بالثناء الذي

حقّقته القارة الإفريقية في جمع البيانات وتحليلها ونشرها واستخدامها، إلاّ أنّ هناك نقصا في عمليات الرصد والإبلاغ في الدول الأعضاء بشكل عام، حيث لوحظت محدودية التقارير عن التقدّم المحرز في الالتزامات القارية والعالمية. ونظرا لأنّ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يعتبر عاملا حاسما لتنفيذ أجندة 2063، أنشأت مديرية المرأة والنوع الاجتماعي والشباب (WGYD) التابعة لمفوضية الاتحاد الإفريقي،

[1] African Union**, Unga High Level Event on The African Union Theme For The Year 2017**, Addis Ababa, (n.d), pp1,2.
[2] African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063 **Op,Cit**, p 46.
[3] African Union, AU Strategy for Gender Equality and Women's Empowerment, in: https://au.int/en/articles/au-strategy-gender-equality-and-womens-empowerment date 22.6.2024 at 17:07.

مرصد الاتحاد الأفريقي للنوع الاجتماعي(AUGO) عام 2019، كمنصة لإدارة المعرفة عبر الإنترنت، يُستخدم لمراقبة تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية والقارية، بما في ذلك أجندة 2063، وتعمل مراصد النوع الاجتماعي أيضا كآلية لرصد المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق المرأة، كما تهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات ومعارف تسمح لأصحاب المصلحة برصد التقدم والتحديات التي تواجه النهوض بحقوق المرأة في إفريقيا[1].

3- استراتيجيات تحقيق التنمية الثقافيّة في إفريقيا:

إنّ التزام الاتحاد الإفريقي بتنفيذ أجندة 2063، التي تعترف بالعلم والتكنولوجيا والابتكار كأدوات متعدّدة الوظائف، وعوامل تمكينيّة لتحقيق الأهداف التنمويّة القاريّة، يتطلّب صياغة وتنفيذ استراتيجيات من شأنها النهوض بالبنية التحتية التعليميّة، وتعزيز البحث والابتكار، وقدرات المؤسّسات العلميّة والتكنولوجيّة، لضمان تحقيق تقدّم مستدام وشامل على مستوى القارة الأفريقيّة، وهو ما سيتمّ تناوله فيما يلي:

- استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لإفريقيا (STISA): هي استراتيجية عشرية (2014-2024) تمّ تطويرها خلال فترة مهمّة، وهي فترة خطّة تنفيذ العشرية الأولى. تُعد هذه الاستراتيجية الأولى من بين استراتيجيات التنفيذ المرحلي التدريجي، التي تضع العلوم والتكنولوجيا والابتكار في قلب التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة لإفريقيا، بغية التأثير على القطاعات الحيوية مثل الزراعة، الطاقة، البيئة، الصحة، تطوير البنية التحتية، التعدين، الأمن، والمياه وغيرها، تهدف هذه الاستراتيجية إلى الاعتماد على الابتكار لتغيير واقع القارة الإفريقية، كما ينصب تركيزها على معالجة التطلعات المحدّدة في إطار أجندة 2063، والمساهمة في تحقيق رؤية الاتحاد الافريقي عبر تنفيذ مهمّتها المتمثلة في تسريع انتقال إفريقيا إلى اقتصاد قائم على الابتكار والمعرفة (انظر الشكل)[2].

[1] African Union Gender Observatory, What is The African Union Gender Observatory, in : https://au-genderobservatory.org/about-augo/ date 22.6.2024 at 18 :53.
[2] African Union Commission, **Science, Technology and Innovation Strategy for Africa 2024 (STISA 2024),** , Addis Ababa, (n.d), pp 10,11.

الشكل رقم06: يمثل دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق رؤية الاتحاد الإفريقي

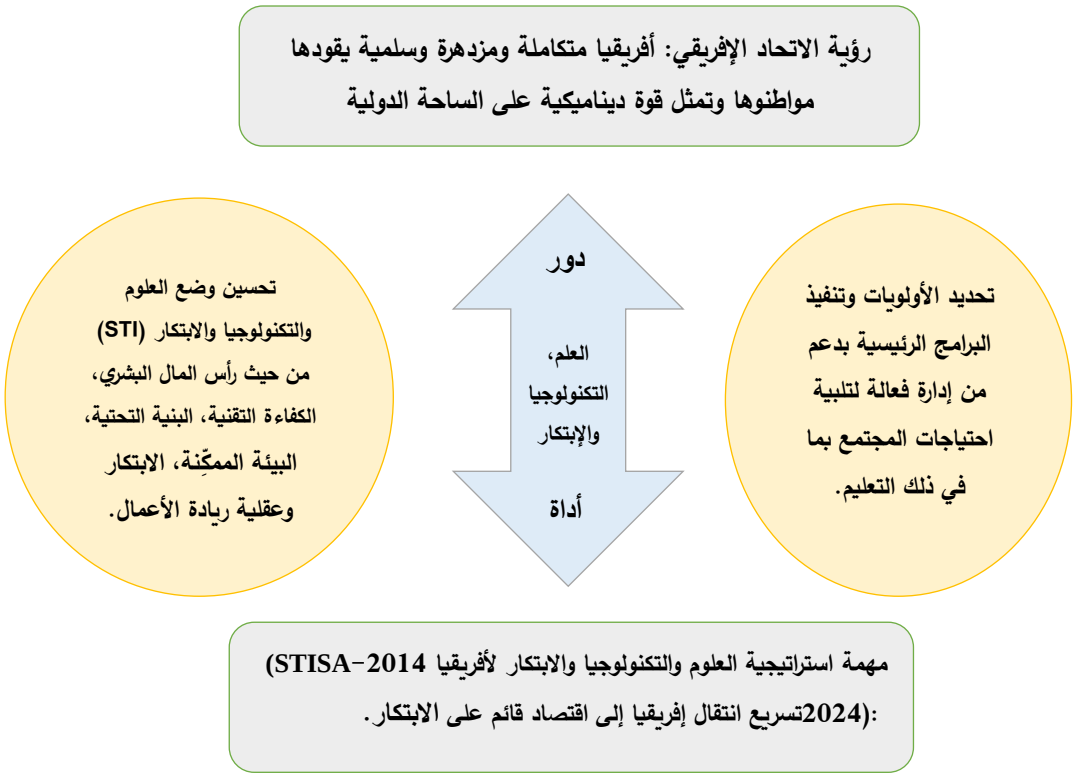

المصدر: African Union Commission, Science, Technology and Innovation Strategy for Africa 2024 (STISA 2024), **Op,Cit**, p12.

بالإضافة إلى ذلك، تركز هذه الاستراتيجية بشدة على ستّة مجالات ذات أولوية، كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم03: يمثّل المجالات ذات الأولوية لاستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لإفريقيا (STISA)

المجالات ذات الأولويّة	مجالات البحث والابتكار
القضاء على الجوع وتحقيق الامن الغذائي	الزراعة: فيما يتعلق بتقنيات الزراعة، والبذور، والتربة، والمناخ السلسلة الصناعية: فيما يتعلق بالحفاظ على البنية التحتية وتقنيات التحويل والتوزيع
الوقاية من الأمراض ومكافحتها	فهم أفضل للأمراض المتوطنة – مثل الإيدز، والملاريا، واضطرابات الهيموغلوبين صحة الأم والطفل، الطب التقليدي
التواصل المادي والفكري	التواصل المادي من حيث الطرق البرية والجوية والبحرية، وتجهيزات البنية التحتية والطاقة المتعلقة بها، الترويج للمواد المحلية، التواصل الفكري فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

حماية القارة الإفريقية	حماية البيئة بما في ذلك دراسات تغير المناخ، التنوع البيولوجي وفيزياء الغلاف الجوي، تكنولوجيات الفضاء واستكشاف البحار والمسطحات المائية، معرفة دورة المياه وأنظمة الأنهار وإدارة أحواضها.
العيش معا، وبناء المجتمع	المواطنة والتاريخ والقيم المشتركة، الوحدة الإفريقية والتكامل الإقليمي، الحوكمة والديمقراطية، إدارة المدن، والتنقل، إدارة النفايات الحضرية.
خلق الثروة	التعليم وتنمية الموارد البشرية، استغلال وإدارة الموارد المعدنية والغابات وغيرها، إدارة الموارد المائية

المصدر: African Union Commission, Science, Technology and Innovation Strategy for Africa 2024 (STISA 2024), **Op,Cit,** p24

يُظهر الجدول المقدّم أعلاه، سعي إفريقيا إلى تحقيق المجالات ذات الأولوية من خلال التركيز على البحث والابتكار في مجالات فرعيّة عديدة، يتناول كلٌ منها جوانب محدّدة لتحقيق التنمية فيها. وعليه، تتركّز الجهود حول تحسين الأمن الغذائي والصّحي، وتعزيز البنية التحتية، وحماية البيئة، وبناء مجتمع متكامل، بالإضافة إلى خلق الثروة من خلال التعليم واستغلال الموارد الطبيعيّة، وذلك بهدف تحقيق تقدّم شامل ومستدام، يُسهم في رفع مستوى معيشة سكّان القارة ويضمن مستقبلا أفضل للأجيال القادمة.

تماشيا مع ما سبق، تحدّد استراتيجية الاتحاد الإفريقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار أربع ركائز تكمّل بعضها البعض، وتعدّ شروطا أساسيّة لنجاحها في تنفيذ مجالاتها ذات الأولوية وهي: بناء أو تحديث البنى التحتية البحثية، تعزيز الكفاءات المهنية والتقنية الأساسية، تشجيع ريادة الأعمال والابتكار، وتوفير بيئة تمكينيّة لتنمية العلم والتكنولوجيا والابتكار في القارة الإفريقية[1].

أمّا إذا تمّ التوجّه إلى الجانب التنفيذي للاستراتيجيّة، فسيُلاحظ أنّها تطبّق على عدّة مراحل وعلى ثلاث مستويات؛ على المستوى الوطني، يتعيّن على الدول الأعضاء دمج هذه الاستراتيجيّة في خطط التنمية الوطنية الخاصّة بها، وعلى المستوى الإقليمي، ينبغي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومؤسسات البحث الإقليمية وغيرها، الاستفادة من الاستراتيجية في تصميم المبادرات وتنسيقها، أمّا على المستوى القاري، فينبغي لمفوضية الاتحاد الإفريقي ووكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا وشركائهما الدعوة وخلق الوعي، وتعبئة الموارد المؤسسيّة والبشرية والمالية اللّازمة وتتبّع التقدّم المحرز ومراقبة التنفيذ[2].

[1] African Union Commission, **Op,Cit**, p10.
[2] **Ibidem.**

في نفس السياق، ومن أجل تحقيق الطموح الأول من أجندة 2063 المتمثّل في "إفريقيا مزدهرة تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة" وتحديدا الهدف الثاني الذي يركّز بدوره على "التعليم الجيّد للمواطنين وتعزيز ثورة المهارات بالعلم والتكنولوجيا"، قام الاتحاد الإفريقي بوضع استراتيجيات من شأنها توليد أفراد يملكون من المواقف والقيم والمعرفة والمهارات المناسبة، ما يؤهّلهم لتحقيق رؤية إفريقيا، وبالتالي وضعها بثبات في قلب الاقتصاد المعرفي العالمي، من أهم هذه الاستراتيجيات نجد:

- استراتيجيّة التعليم القاري لإفريقيا (CESA) : هي استراتيجيّة عشريّة (2016–2025) اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، تقوم على الرغبة في إعادة توجيه أنظمة التعليم والتدريب من أجل تزويد القارة بموارد بشرية تتميّز بالكفاءة والمهارة والابتكار، والإبداع المطلوب لتعزيز القيم الأساسية الإفريقية، وتحقيق التنمية المستدامة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والقارية بما يتماشى وأجندة 2063. تستند هذه الاستراتيجية على ركائز توجيهية ضرورية لتنفيذها، وهي:

  - توفّر إرادة سياسيّة قويّة لإصلاح قطاع التعليم والتدريب.
  - توفّر بيئة آمنة.
  - المساواة بين الجنسين في كل أنظمة التعليم والتدريب.
  - الحكم الرشيد والشّفافيّة والمساءلة.
  - شراكات قويّة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
  - التطوّر المستمر لبيئة التعليم.[1]

تسعى استراتيجية التعليم الإفريقيّة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عالية المستوى، بحلول عام 2025، من أجل إعادة توجيه أنظمة التعليم والتدريب الإفريقية بشكل كامل نحو تحقيق رؤية الاتحاد الإفريقي. وتتمثل هذه الأهداف في:

- تنشيط مهنة التدريس لضمان الجودة والملاءمة على جميع المستويات: من خلال توظيف وتدريب المعلمين المؤهّلين تأهيلا جيّدا، وتوفير ظروف عمل ومعيشة جيّدة لهم من أجل تعزيز مكانتهم في المجتمع، تطوير مواد تعليمية عالية الجودة وذات صلة، تعزيز المناهج الدراسيّة لتشمل مهارات الحياة وبرامج رئيسيّة أخرى، ومكافأة المعلّمين المبتكرين.

[1] African Union, **Continental Education Strategy For Africa 2016-2025,** Addis ababa, (n.d), pp21,22.

- بناء البنية التحتية التعليميّة والمحافظة عليها، ووضع السياسات التي تضمن بيئة تعليميّة دائمة

وصحيّة وملائمة في جميع القطاعات الفرعيّة لبلوغ التعليم الجيّد: يتمّ تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها؛ وضع آليّات إداريّة وتشريعيّة كفيلة بالمحافظة على البنية التحتية التعليميّة، توسيع البنية التحتيّة ومرافق التعليم والتدريب لتشمل المناطق الريفية وغيرها من المناطق النائية والمحرومة، ضمان الوصول إلى الكتب وأدوات التدريس، صياغة سياسات من شأنها التركيز بشكل خاص على مستويات التعليم، بداية من التعليم المبكّر وصولا إلى التعليم العالي.

- تسخير قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الوصول إلى التعليم، وجودة وإدارة الأنظمة

التعليميّة والتدريبيّة: ويتم ذلك من خلال؛ بناء قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الطلّاب والمعلمين والمدراء والإداريين، للاستفادة الكاملة من إمكانات التكنولوجيا في التخطيط والتنفيذ والمراقبة والاستراتيجيات والبرامج.

- إطلاق حملات محو أميّة شاملة وفعالة للقضاء عليها في جميع أنحاء القارة: من خلال توسيع

حملات محو الأميّة الحالية وزيادة نسبة ميزانية التعليم المخصّصة للصندوق الوطني لتدريب المعلمين إلى 10% على الأقل، بالإضافة إلى حشد الطلاب أثناء فترات الرّاحة لتدريس فصول محو الأمية وتوجيه الطلاب في مستوى التعليم الابتدائي.

- تعزيز مناهج العلوم والرياضيات ونشر المعرفة العلميّة وثقافة العلم في المجتمع الإفريقي: عن

طريق تقديم العلوم في مرحلة مبكرة من التعليم، وإنشاء مناهج مبتكرة وممتعة خارج المنهج مثل مجمعات العلوم والنوادي ومكافأة المبتكرين[1].

- توسيع فرص التعليم والتدريب التقني والمهني على المستويين الثانوي والجامعي وتعزيز الروابط بين

عالم العمل وأنظمة التعليم والتدريب: ويتم ذلك من خلال انشاء وتعزيز أنظمة معلومات سوق العمل لتحديد احتياجات المهارات والكفاءات، بناء شراكات مربحة للجانبين بين مؤسّسات التعليم العالي ومؤسّسات التدريب المهني، وتقديم حوافز لمؤسّسات التدريب والقطاع الخاص المعنيّة بتطبيق الحلول المبتكرة وتشجيع الشباب.

- تنشيط وتوسيع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار للتصدّي للتحديات القارية وتعزيز القدرة

[1] **Ibid,** pp22-24.

التنافسية العالمية: ويتحقق ذلك من خلال؛ احترام الالتزام الوطني بتخصيص 1% من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والابتكار، ربط البحث بتنمية المجالات ذات الأولوية، توفير بنية تحتية وموارد كافية من أجل خلق بيئة مواتية للبحث.

- تعزيز التثقيف في مجال السّلام ومنع نشوب النزاعات وحلها على جميع مستويات التعليم ولجميع الفئات العمريّة: يتحقّق ذلك عبر التركيز على تطوير ونشر مواد تعليميّة حول السّلام، وتنظيم دورات تدريبيّة في المدارس ومؤسّسات التدريب والجامعات، الاستفادة من التجارب الابتكارية الجارية في مجال بناء السلام في مختلف الدول والشبكات الإفريقية، ونشر الدروس المستفادة، وصياغة سياسات وطنيّة للتعليم من أجل السّلام تشمل الوزارات ذات الصّلة بالإضافة إلى ممثلي المجتمعات المدنيّة[1].

- جهود الاتحاد الإفريقي في الحفاظ على الهوية الثقافية: إنّ الاستنزاف الهوياتي، وتزييف التاريخ، والهجوم الممنهج على القيم الإفريقية، ومحاولة استبدال لغات القارة بلغات المستعمرين خلال فترة الاستعمار، ترتّب عليه ضعف وحدة الشعوب الإفريقيّة، ولذلك فالاتحاد الإفريقي مدرك تماما للدور الذي تلعبه الفنون، والثّقافة والتراث كمحفّزات للتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتكامل في القارة، ولذلك فإنّ الحفاظ على الممتلكات الإفريقيّة القيّمة، مثل المباني التاريخيّة والأعمال الفنيّة، والمخطوطات وغيرها من المصنوعات اليدويّة التي تمّ تناقلها عبر الأجيال، قد أخذ مكانة مركزيّة، حيث سعى الاتحاد الإفريقي لدعم هذه القيم من خلال تكريس عام 2021 لموضوع " الفنون والثقافة والتراث: روافع لبناء إفريقيا التي نريد".

وجدير بالذكر، أنّ الاتحاد الإفريقي لم يكتف بوضع الثقافة على رأس كل أجنداته وخططه التنمويّة، بل اعتمد أيضا على العديد من الأدوات للحفاظ عليها، بما في ذلك؛ النظام الأساسي للّجنة السمعيّة والبصريّة والسينمائية الإفريقيّة 2019، والقانون النموذجي للاتحاد الإفريقي لحماية الممتلكات الثقافيّة والتراث 2018[2]، ما يؤكّد على أنّ أنشطة الاتحاد الإفريقي في مجال الفنون مستمرة، وقد شكّل اعتماد ميثاق النهضة الثقافيّة الإفريقية ودخوله حيز التنفيذ في أكتوبر 2020 خطوة بالغة الأهميّة، بعد استلام المفوضيّة الإفريقيّة التصديق الخامس عشر، وهو وثيقة هامة على مستوى القارة تهدف إلى تعزيز الهويّة

[1] **Ibid**, pp25,26.

[2] الاتحاد الإفريقي، إدارة الاعلام والاتصال، **قمة الاتحاد الإفريقي الرابعة والثلاثون تسعى للاستفادة من الفنون والثقافة والتراث الإفريقي وإثراءها**، أديس أبابا، 2021، ص ص1،2.

الأفريقيّة والقيم المشتركة، وتطوير الاقتصاد الإبداعي في أفريقيا، وصيانة التراث الأفريقي، وتعزيز دور الثقافة في ترسيخ السّلام ودعم الحوكمة الرشيدة[1]

المطلب الثاني: دور الاتحاد الإفريقي على المستوى الصحّي والبيئي

تتأثّر صحّة الإنسان، الذي يعدّ عنصرا جوهريّا في عمليّة التنمية بشكل مباشر بتغيّر المناخ، لما يشكّله من تهديد كبير للنظم البيئيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ممّا يعرّض مكاسب التنمية للخطر. لذا، فمن غير الممكن الحديث عن التنمية المستدامة دون مراعاة هذين المستويين.

1- استراتيجيّات تحقيق التنمية الصحيّة في إفريقيا:

إدراكا من الاتحاد الافريقي لحقيقة التهديدات التي تشكّلها الأمراض والأوبئة ومستوى الرعاية الصحيّة، على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للقارة، قام بوضع تدابير من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائيّة في مجال الصحّة المتضمّنة في أجندة 2063 وخطتها العشريّة التنفيذيّة الأولى.

- استراتيجية الصحّة في إفريقيا(AHS) (2016-2030): هي وثيقة شاملة تستند إلى التزامات

صحيّة قاريّة وعالمية، تهدف إلى تقديم توجيهات استراتيجية لجهود الدول الأعضاء في إفريقيا لتحسين أداء قطاعات الصحّة، والاعتراف بالالتزامات القارية الحالية، ومعالجة التحديات الرئيسيّة التي تواجه تقليل عبء المرض في القارة، مستندة إلى الدروس المستفادة والاستفادة من الفرص القائمة. وفي ضوء ذلك، تسعى الاستراتيجيّة الصحيّة إلى إكمال جدول الأعمال غير المكتمل، وتعديل المسار بناء على الدروس المستفادة من تنفيذ الاستراتيجيّة الصحيّة (2007-2015)[2].

تسعى الاستراتيجيّة الصحيّة في إفريقيا إلى تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في، ضمان حياة طويلة وصحيّة وتعزيز الرفاهية للجميع في إفريقيا في سياق أجندة 2063: إفريقيا التي نريدها، وأهداف التنمية المستدامة، من خلال تحقيق تغطية صحيّة شاملة بحلول عام 2030. يتم ذلك عبر تعزيز الأنظمة الصحيّة وتحسين المحدّدات الاجتماعية للصحة، وخفض معدّلات الإصابة بالأمراض المعدية وغير المعدية والأمراض الأخرى بحلول عام 2030. ولتحقيق ذلك، تمّ وضع الأساليب الاستراتيجيّة التالية: تحسين أداء

[1] UNESCO, Regional Perspectives: Africa, in: https://www.unesco.org/en/articles/regional-perspectives-africa-11 date 28.2.2024 at 9:13.
[2] African Union Commission, **Africa Health Strategy 2016-2030**, Addis Ababa, 2016, pp 11,12.

النّظام الصحّي، القيادة والحوكمة الجيّدة، تمويل الصحة، توسيع الحماية الاجتماعية، الشراكات متعدّدة القطاعات[1].

تستند هذه الاستراتيجيّة إلى الدروس المستفادة من الاستراتيجيّات الصحيّة السّابقة، وتدعو إلى تعاون متعدد الأطراف لتحقيق تحسينات مستدامة في القطاع الصحي.

- المراكز الإفريقيّة لمكافحة الأمراض والوقاية منها (Africa CDC): هي وكالة صحيّة قاريّة مستقلة تابعة للاتحاد الإفريقي، تأسّست في جانفي 2016 بموجب الجمعية العامّة العادية السادسة والعشرين لرؤساء الدول والحكومات، وتمّ إطلاقها رسميّا في جانفي 2017، تستند هذه الوكالة الإفريقية الصحيّة إلى مبادئ القيادة والمصداقيّة والسّلطة المفوضة، ونشر المعلومات في الوقت المناسب والشفافيّة في تنفيذ أنشطتها اليوميّة، كما تعمل كمنصة للدول الأعضاء من أجل تبادل المعرفة والدروس المستفادة من التدخلات الصحيّة العامّة*. أُنشأت المراكز الإفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها لهدف أساسي وهو تقديم الدّعم لمبادرات الصحّة العامّة للدول الأعضاء، وتعزيز قدرة مؤسّسات الصحّة لديها على اكتشاف تهديدات الأمراض والوقاية منها ومكافحتها والاستجابة لها بسرعة وفعاليّة، من خلال توفير حلول منسّقة ومتكاملة لأوجه القصور في البنية التحتيّة للصحة العامة، وقدرات الموارد البشرية، ومراقبة الأمراض، والتشخيص المختبري، والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث الصحيّة.

تعمل هذه المراكز على محاولة تحسين الوضع الصحي في إفريقيا من خلال تركيزها على مجموعة من الأهداف، أهمها:

- دعم تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض من خلال تقوية النظم الصحيّة، والتصدي للأمراض المعدية وغير المعدية والأمراض المدارية المهملة والوقاية منها لتحقيق نتائج صحيّة إيجابية.
- تعزيز الشراكة والتعاون بين الدول الأعضاء من أجل التصدي للأمراض الناشئة والمتوطّنة وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة.
- توحيد سياسات مكافحة الأمراض والوقاية منها وأنظمة المراقبة في الدول الأعضاء.

[1] **Ibid,** pp 19,20.

* For more details : Statute Of the Africa Centres For Disease Control and Prevention (Africa CDC), pp 1-4, in : https://au.int/sites/default/files/documents/30730-docafrica_centre_for_disease_control_validated_and_clean.pdf date 2.2.2024.at 22 :48

- دعم الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها بمجال الصحّة العامة، من خلال برامج التدريب الميداني والمختبري المتوسطة وطويلة الأجل.
- إنشاء منصات للإنذار المبكر ومراقبة الاستجابة لمواجهة كافة التهديدات الصحية والكوارث الطبيعية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.
- مساعدة الدول الأعضاء على معالجة الثغرات في القدرات المطلوبة للامتثال للوائح الصحيّة الدولية.
- دعم إجراء رسم خرائط للمخاطر وتقييماتها على المستوى الإقليمي والقطري للدول الأعضاء.
- دعم الدول الأعضاء في استجاباتها لحالات الطوارئ الصحيّة، لا سيما تلك التي تمّ إعلانها حالة طوارئ صحيّة عامّة تثير قلقا دوليا[1]*.

وتجدر الإشارة هنا إلى انّ المراكز الإفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها قد نجحت في إطلاق العديد من المبادرات المهمة:

- مبادرة الجينوم المسبّبة للأمراض في إفريقيا (Africa PGI): تمّ إطلاق هذه المبادرة التابعة

لمراكز السيطرة على الأمراض في أفريقيا في أكتوبر 2020، تتمثّل رؤيتها في دمج علم الجينوم المسبّب للأمراض في أنظمة المراقبة الصحيّة العامّة الروتينيّة، لضمان الاستجابة السريعة والفورية للتهديدات الناتجة عن الأمراض المعدية في أفريقيا، من خلال الوصول إلى تكنولوجيا علم الجينوم المسبّب للأمراض والخبرات ومشاركة البيانات بشكل مسؤول، وفي الوقت المناسب.[2]

- مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في إفريقيا لتنمية القوى العاملة (IWD): يعمل على

تعزيز القوى العاملة في مجال الصحّة العامّة في إفريقيا من خلال تدريب المتخصصين في هذا المجال؛ الذين يعملون بالفعل في المعاهد الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي، عن طريق تقديم دورات عبر الانترنت أو من قبل هيئة تدريس مختارة بعناية أو غيرها من الأساليب.[3]

- إطار عمل: نظام جديد للصحّة العامّة لإفريقيا: في عام 2022، أطلق الاتحاد الإفريقي من خلال

[1] Centres for Disease Control and Prevention, in : https://africacdc.org/about-us/ date 3.2.2024 at 12 :01
* For more details : Centres for Disease Control and Prevention, Strategic Pillars, in : https://africacdc.org/programme/surveillance-disease-intelligence/ date 3.2.2024 at 01 :01
[2] Paris Peace Forum, Africa Pathogen Genomics Initiative, in: https://parispeaceforum.org/projects/africa-pathogen-genomics-initiative/ date 3.2.2024 at 13:21.
[3] Centres for Disease Control and Prevention, Africa CDC Institute for Workforce Development, in: https://africacdc.org/institutes/africa-cdc-institute-for-workforce-development/ date 3.2.2024 at 13:30

مراكز مكافحة الأمراض في إفريقيا (Africa CDC)، إطار عمل بعنوان "نظام جديد للصحة العامّة لإفريقيا" مع خمس ركائز استراتيجيّة وهي: تعزيز مؤسّسات الصحة العامّة، تعزيز القوى العاملة في مجال الصحة العامّة، التوسّع في تصنيع اللّقاحات ووسائل التشخيص والعلاجات، زيادة الموارد المحليةّ المخصّصة للأمن الصحي، إقامة شراكات محترمة موجّهة للعمل.

يهدف هذا الإطار إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي لأنظمة الصحة العامّة الإفريقيّة ومعالجة الاختلالات الحاليّة، من خلال تقوية الصّوت الجماعي لإفريقيا في مسائل الصحة العالميّة وتعزيز كفاءتها في الاستجابة لتهديدات الأمراض، حيث يعتبر الاستثمار في النظم الصحيّة الإفريقيّة أمر ضروري لتحقيق طموحات التنمية الخاصة بالقارّة على النحو المبين في أجندة 2063[1].

- مبادرة إنقاذ الأرواح وسبل العيش: تمّ إطلاقها في جوان 2021 تعدّ بمثابة محطّة هامّة في تعزيز استخدام اللّقاحات في إفريقيا، وهي أكبر شراكة صحيّة عامّة بين مراكز مكافحة الأمراض في إفريقيا (Africa CDC) ومؤسسة ماستركارد، تهدف إلى تسريع تنفيذ حملة التطعيم ضد فيروس كورونا في القارة، بغرض تحقيق تغطية 70% في نهاية فترة تنفيذ المشروع، خصّصت المبادرة على مدى ثلاث سنوات 1.5 مليار دولار للتدخل المستهدف في المجالات الحيوية، لإنقاذ حياة وسبل العيش لملايين الأشخاص في أفريقيا وتسريع الانتعاش الاقتصادي للقارة من تداعيات جائحة كورونا[2].

في نفس السياق، أدّى التنسيق الحاسم لمواجهة وباء كورونا على المستوى القاري بقيادة الاتحاد الافريقي، من خلال المراكز الافريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، إلى تعزيز أهمية آليّات الأمن الصحي الإقليمي، لمعالجة قضايا الصحة العالميّة بطريقة جيّدة، وعليه فقد تمّ انشاء وتشغيل العديد من الآليات القاريّة غير المسبوقة في السّنوات الماضية مثل:

- الاستراتيجيّة الإفريقيّة المشتركة لمكافحة وباء كورونا.
- فريق العمل الإفريقي لاقتناء اللّقاحات (AVATT)
- منصّة الامدادات الطبيّة الافريقيّة (AMSP)
- الشراكة من أجل المبادرة الإفريقيّة لتصنيع اللّقاحات (PAVM)

[1] Centres for Disease Control and Prevention, African Union Comission, **Call To Action : Adrica's New Public Health Order**, Addis Ababa, 2022, pp2,3.
[2]Centres for Disease Control and Prevention, Saving Lives and Livelihoods, in: https://africacdc.org/saving-lives-and-livelihoods/ date 3.2.2024 at 8:53

- الشّراكة لتسريع اختبارات وباء كورونا[1](PACT)

2- استراتيجيات تحقيق التنمية البيئيّة في إفريقيا:

رغم أنّ إفريقيا تساهم بأقل من 4% من انبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى العالمي، غير أنّها واحدة من المناطق الأكثر عرضة لتقلّب المناخ، ويرجع ذلك للتركيبة البيوفيزيائيّة للقارة، بالإضافة إلى العديد من نقاط الضعف الاقتصاديّة والاجتماعيّة؛ كاعتمادها الكبير على قطاع الزراعة والقطاعات القائمة على الموارد الطبيعية، وضعف القارة في التكيّف مع آثار التغيرات المناخيّة. ونتيجة لذلك، تعتبر إفريقيا القارة الأكثر تباطؤا في تحقيق التنمية المستدامة. كل هذه الأسباب دفعت بالاتحاد الإفريقي إلى وضع استراتيجيات خاصّة لمواجهة التغير المناخي[2].

- الاستراتيجية الإفريقية لتغيّر المناخ 2014: بعد أن أثبتت التقارير الصادرة عن الهيئة الحكوميّة

الدوليّة المعنية بتغير المناخ، أنّ هذا الأخير أصبح واقعا، وأظهرت أنّ إفريقيا هي القارة الأكثر عرضة لخطر الظواهر الجويّة والمناخيّة المتطرفة، مثل الجفاف والفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر والعواصف والانهيارات الأرضيّة، ما يؤدّي إلى تراجع مستوى الأمن والسّلم في إفريقيا، من خلال تدمير البنية التحتية وإلحاق أضرار وخسائر اقتصادية واجتماعية، لذا كان من الضروري وضع استراتيجية خاصّة لمواجهة هذه التحديات، تمثّلت في الاستراتيجية الافريقيّة لتغير المناخ[3]، التي من المتوقع أن يمتدّ نطاقها الزمني من 2015 إلى 2035، يتمّ مراجعتها كل خمس سنوات استنادا إلى دورات التخطيط الخاصة بالاتحاد الافريقي.

تعتبر هذه الاستراتيجيّة ركيزة أساسيّة في السياسة البيئيّة للاتحاد الإفريقي، يتمثّل هدفها الرئيسي في تمكين القارة من تحقيق تنمية اجتماعيّة واقتصاديّة صديقة للبيئة، من خلال توجيه الدول الإفريقية نحو تعزيز قدرتها على التكيف مع تغير المناخ للحد من ضعفها، والتركيز على الاعتماد على مبادئ الاقتصاد الأخضر لتقليل انبعاثات الكربون[4]، وذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية لأجندة 2063. بشكل عام، تعتمد هذه الاستراتيجية على أربعة أسس موضوعيّة لتنفيذها؛ وهي تشجيع البحث والتعليم والوعي والإرشاد، إدارة تغير المناخ، دمج جوانب تغير المناخ في التخطيط والميزانية وعمليات التنمية، وتعزيز التعاون الوطني والإقليمي

[1] Centres for Disease Control and Prevention, The New Public Health Order: Africa's health security Agenda, in: https://africacdc.org/news-item/the-new-public-health-order-africas-health-security-agenda/ date 3.2.2024 at 8:59.

[2] African Union, **African Union Climate Change and Resilient Development Strategy and Action Plan (2022-2032)**, Addis Ababa, February 2023, P3.

[3] Union Africaine, **Stratégie Africaine sur les changements climatiques**, Mai 2014, p21.

[4] خديجة سلمى ميرود، "جهود الاتحاد الإفريقي لمواجهة آثار التغيرات المناخية في إفريقيا"، **مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 4، العدد 2، جوان 2022، ص 8.

والدولي. ومن الضروري الإشارة إلى أنّه لا يمكن تحقيق ما سبق ذكره إلاّ من خلال تطوير التشريعات والسياسات والأطر المؤسسيّة والإداريّة على المستويات القاريّة والإقليميّة والوطنيّة.

ومن أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية سعى الاتحاد الإفريقي إلى تفعيل مجموعة من الإجراءات، أهمّها؛ إنشاء مؤسّسات وبرامج ذات صلة تعمل كفريق واحد وتتحدث بصوت واحد بهدف معالجة آثار التغيّرات المناخية على جميع المستويات لتطوير الموقف الإفريقي المشترك[1]، والقيام بالعديد من المبادرات الافريقية للتكيف مع تغير المناخ نذكر منها: مبادرة التكيف الإفريقية(AAI)* والمبادرة الإفريقية للطّاقة المتجدّدة (AREI)** ، وفي نفس الصّدد، عمل الاتحاد الافريقي على دمج تدابير التخفيف والتكيّف مع تغيّر المناخ في خطط التنمية، للعمل على التصدي للتحديات البيئيّة وضمان التنمية المستدامة[2].

- نتائج المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة (AMCEN): تمّ عقد الجزء الوزاري من الدورة

العادية السادسة عشرة لمؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي المعني بالبيئة في ليبرفيل في الفترة من 15 إلى 16 جوان 2017، وكانت الدورة تحت عنوان "الاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063 في إفريقيا"، حيث تمثّل الهدف الرئيسي لهذه الدورة في إتاحة الفرصة للوزراء للتداول بشأن الكيفيّة التي يمكن بها للبيئة من خلال استراتيجيات وخطط واستثمارات عمليّة، أن تساهم في التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063.

تمثّلت مخرجات الدورة العادية السادسة عشر لمؤتمر وزراء الاتحاد الإفريقي المعني بالبيئة في:

- إعلان ليبرفيل بشأن الاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة: الذي دعا بدوره إلى اتخاذ تدابير لتعزيز

---

[1] Union Africaine, Stratégie Africaine sur les changements climatiques**, Op,Cit**, pp23-26.

* مبادرة التكيف الإفريقية (AAI): تمّ إطلاق هذه المبادرة في باريس خلال المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف COP الذي عقد في ديسمبر 2015، وتمثّل خطوة جريئة ومبتكرة من جانب إفريقيا، لحشد الدعم اللّازم والإجراءات بشكل كبير لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ في القارة، مع التركيز الاولي على تعزيز العمل في فترة ما قبل عام 2020. أنظر، Africa Adaptation Initiative, in : AAI (africaadaptationinitiative.org) date 10.2.2024 at 11 :49.

** المبادرة الإفريقيّة للطاقة المتجدّدة (AREI): هي مبادرة تحويلية شاملة تقودها إفريقيا لتسريع وتوسيع نطاق تسخير إمكانات الطاقة المتجددة الهائلة في القارة، تركّز على تطوير حلول متكاملة للوصول إلى خدمات الطاقة النظيفة، ووضع الدول الإفريقية على طريق مستدام صديق للبيئة. هدفت المبادرة إلى تحقيق مالا يقل عن 10 جيجاواط من القدرة الجديدة والإضافية لتوليد الطاقة المتجدّدة بحلول عام 2020، وتعبئة الإمكانات الإفريقيّة لتوليد مالا يقل عن 30 جيجاواط بحلول عام 2030. أنظر : Africa Renewable Energy Initiative ; in : AREI | Africa Renewable Energy Initiative - Official Website date 10.2.2024 at 12 :04.

[2] خديجة سلمى ميرود، **مرجع سابق**، ص 10.

التدخلات المبتكرة والاستثمار فيها، بغية التحسين المستدام لإنتاجيّة رأس المال الطبيعي للدول الإفريقية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063، وتشجيع تخصيص نسبة مئوية كافية من الإيرادات الوطنية أو دون الوطنية المتأتية من الأصول الرأسمالية الطبيعية، في إعادة الاستثمار في مجال الحلول البيئية المبتكرة، كما يدعو الإعلان إلى تعزيز وتوسيع نطاق الاقتصاد الدائري، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الأزرق واستراتيجيات التكافل الصناعي* في الدول الإفريقية[1].

- المقرّرات: تمّ أثناء الاجتماع اعتماد أربعة مقرّرات بشأن المسائل البيئية الرئيسيّة.

أشار المقرّر الأوّل إلى ضرورة الاستثمار في الحلول البيئية الابتكارية، من أجل التعجيل بتنفيذ

الأهداف الإنمائية المستدامة وأجندة 2063 في إفريقيا؛ ولتحقيق ذلك، سلّط الضوء على الحاجة لتعزيز التنمية والشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي والأطراف الأخرى ذات الصلة. أمّا المقرر الثاني فقد تضمّن ستة أقسام هي: آليات الحوكمة للإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية للمحيطات في إفريقيا، إدارة التلوث في إفريقيا (التصحر، والأراضي، والتدهور، والجفاف)، استضافة الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في مصر، الحياة البرية: الإدارة والتجارة غير المشروعة، والطاقة المتجددة المستدامة. ثمّ جاء المقرّر الثالث ليؤكّد على مشاركة إفريقيا في الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة؛ حيث تضمّن أهمية إيجاد حلول لمواجهة التلوث في القارة وتحقيق التنمية، وبالتالي إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر ، كما يؤكّد على أنّ نتائج الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، ينبغي أن تُوجّه نحو توفير الدعم التكنولوجي والمالي وبناء القدرات، من أجل تعزيز جهود إفريقيا في التغلب على التغيرات المناخية، وكفالة الإدارة البيئية السليمة لها، في حين أنّ أهم ما جاء به المقرّر الرابع الذي تناول موضوع تغير المناخ، هو التأكيد من جديد على التزام الدول الإفريقية باتفاق باريس التاريخي ودعم تنفيذه، وضمان التكافؤ بين التخفيف والتكيف[2].

---

* التكافل الصناعي: استعمل اوّل مرة سنة 1989 لوصف مختلف أشكال التعاون بين الشركات الدنماركيّة، وهو مفهوم نسبي يشمل مجموعة من الأشكال والهياكل. عرّفته هيئة التنمية المستدامة سنة 1996 بأنه نظام صناعي لتبادل المواد والطاقة بصورة مخطط لها؛ تتطلب تقليل الطاقة والمواد الأوليّة واستعمالاتها، وتقليل النفايات، وبناء علاقات اجتماعية، وايكولوجيّة، واقتصادية مستدامة، باختصار يشير إلى؛ عملية إدارة مشتركة للنفايات، أنظر: فاطمة بكدي، "التكافل الصناعي كآلية مبتكرة لتفعيل الاقتصاد الدائري"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد81، جوان 2020 ص ص63،64.

[1] الاتحاد الإفريقي، **تقرير المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة**، الغابون، جوان 2017، ص ص 1-4.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 4-7.

- خطة العمل الإفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود: تعتبر

النظم الإيكولوجية البريّة والبحريّة وتنوّعها البيولوجي الأساس للنمو الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي، والتنمية المستدامة في إفريقيا، غير أنّ الكثير منها يواجه تدهورا شديدا يترتب عليه تدهور التنوع البيولوجي، وبالتالي يهدّد قدرة القارة على تحقيق أهداف أجندة 2063، ومنه جاءت هذه الخطّة التي تغطي فترة عمل مدتها 12عاما (2019–2030)، للحفاظ على التنوع البيولوجي الذي يؤدي الاستعمال المنصف والمستدام له إلى القضاء على الفقر في القارة[1].

يرتكز الهدف الشامل لهذه الخطة، على تشجيع وتيسير المبادرات الإقليمية والوطنيّة لاسترجاع النظم الإيكولوجية عبر إفريقيا، من خلال مواجهة الكوارث الطبيعيّة ومحاولة التغلب عليها عبر تدابير التخفيف والتكيف، وتعزيز القدرة على الصمود، ومن بين هذه المبادرات نجد؛ المبادرة الإفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات (AFR100)، ومبادرة الجدار الأخضر الكبير للصحاري والساحل، ومبادرة استعادة النظم الإيكولوجية للغابات (FERI)، وبرنامج الاتحاد الإفريقي بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي، ومبادرة الغابات في إفريقيا الوسطى، وبرنامج رأس مال المنغروف في إفريقيا، ومبادرة الإدارة المتكاملة لحوض البحيرات (LBMI)، بالإضافة إلى ذلك تعمل هذه الخطّة على مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي من خلال:

- تقديم الدعم الكافي لتسريع الإجراءات التنفيذية الخاصة بأنشطة استعادة النظم الإيكولوجية على جميع المستويات، لتحقيق الالتزامات المتفق عليها.
- اتّخاذ تدابير من شأنها الحد أو التخفيف من الأسباب المباشرة الضارة بالنظم الإيكولوجية.
- تعميم استراتيجيّات استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية في السياسات القطاعية والبرامج ذات الصّلة[2].

أمّا على المستوى التنفيذي، فسيتمّ تطبيقها من قبل جميع الدول الإفريقية بتوجيه من الاتحاد الإفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا(NEPAD) ، بصفتها المؤسّسة الرائدة في رصد وتقييم وتنفيذ خطة العمل، بالتعاون مع الجماعات الاقتصاديّة الإقليميّة وغيرها من المؤسّسات. تجدر الإشارة إلى أنّ التنفيذ سيتم عبر ثلاثة مراحل:

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، اتفاقية التنوع البيولوجي، **مرجع سابق**، ص1.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 8،9.

- المرحلة الأولى (2019–2020): ركّزت على دعم وتوحيد الأنشطة الجارية والمبادرات المقترحة في الاستراتيجيّات، وخطط العمل الوطنيّة للتنوّع البيولوجي.
- المرحلة الثانية (2021–2025): تركّز على إطلاق وتنفيذ سلسلة من المشاريع والبرامج الطموحة لاستعادة النظم الإيكولوجيّة في جميع الدول الإفريقية.
- المرحلة الثالثة(2026–2030): ستركّز على الإجراءات التي ينتج عنها نتائج طويلة الأجل، مثل إنشاء صندوق استئماني إقليمي لاستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجيّة، تعزيز نظم المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجيّة، وإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص لمشاريع استعادة النظم الإيكولوجيّة وغيرها من الإجراءات.[1]

- استراتيجيّة وخطة عمل الاتحاد الافريقي بشأن تغير المناخ والتنمية القادرة على الصمود (2022–2032): هي عبارة عن وثيقة تخطيط استراتيجية مدّتها 10 سنوات تحدّد الأولويات الرئيسيّة ومجالات التدخل، ومجالات العمل المطلوبة لبناء القدرات المرنة للتكيف واستغلال إمكانات التخفيف في القارة، وهي وثيقة حيّة تمّ تصميمها لمواكبة أحدث التطورات العلميّة والتكنولوجيّة، وغيرها من التطوّرات العالميّة والقاريّة.

توضّح أجندة 2063، أنّ المجتمعات القادرة على الصمود في وجه التغير المناخي، تشكّل جزء لا يتجزأ من الرؤية القارية "لإفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلميّة يقودها مواطنوها وتمثّل قوّة ديناميكية على السّاحة الدوليّة"، وبالتالي فإنّ استراتيجية وخطة عمل الاتحاد الافريقي بشأن تغير المناخ والتنمية القادرة على الصّمود، من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائيّة التي تتناول هذا الموضوع؛ ففضلا عن تخطيطها لمستقبل القارة ذو الانبعاثات الغازية المنخفضة والقادرة على التكيّف مع المناخ، توفّر أيضا مخطّطا عريضا للإجراءات المنسّقة، عبر تحديدها للمعايير والأولويات الرئيسيّة لبناء القدرات الإفريقية بطريقة تجعلها قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية، من خلال:

- تعزيز القدرة التكيفيّة للمجتمعات المتضرّرة.
- اتّباع مسارات إنمائيّة قادرة على مواجهة التغيّر المناخي وتحقيق التنمية البيئيّة.
- تعزيز قدرة إفريقيا في الحصول على التكنولوجيا البيئية وتطويرها.

[1] **المرجع نفسه.**

- تحديد المؤسّسات والقرارات المتعلّقة بإدارة مخاطر تقلبات المناخ، وتنفيذها وجعلها جزء متكامل ودائم من تحقيق التنمية المستدامة على النحو المحدّد في أجندة 2063[1].

في إطار تنفيذ هذه الاستراتيجية، يسعى الاتحاد الإفريقي إلى تجسيد الموقف القاري المشترك من خلال المشاورات المستمرّة على المستوى الوطني، ومع المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة والمجموعة الإفريقيّة للمفاوضين، تقدّم نتائج هذه المشاورات للموافقة عليها من قبل المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة (AMCEN)، ثمّ اعتمادها من قبل مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي (CAHOSCC). يهدف هذا النهج إلى استجابة أقوى لتغيّر المناخ وإيصال صوت القارّة الموحّد، ومن المسلّم به في هذا الخصوص أنّ كل دولة عضو ستستجيب بطريقة خاصّة بناء على ظروفها وقدراتها الوطنيّة[2].

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أنّ وجود قيادة قويّة ذات إرادة ثابتة في إفريقيا، يقوّي القدرة على الانتقال إلى اقتصاد نظيف خال من التلوّث، من خلال تبني مسار جديد وواعد للتنمية النظيفة التي تركّز على البيئة أوّلا، عبر مواجهة التغيرات المناخيّة التي من شأنها تدمير البنية التحتية، وبالتالي تهديد الأمن في إفريقيا بمختلف أبعاده، إلاّ أنّ الملاحظ من بعض الإجراءات والسياسات الإفريقيّة المتعلقة بتغير المناخ أنّها غير ملزمة قانونيّا، وهو ما يترك الدول تحت رحمة قناعاتها الأخلاقيّة وتوجهات قياداتها السياسيّة.

[1] African Union, African Union Climate Change and Resilient Development Strategy and Action Plan (2022-2032**), Op,Cit,** pp2-7.
[2] **Ibid,** p5.

المطلب الثالث: دور الاتحاد الإفريقي على المستوى السياسي والأمني

يعدّ السّعي نحو تحقيق الإصلاح السياسي في الدولة من أهم خطوات تحقيق الأمن، هذا الأخير الذي يتماشى مع قرارات وجهود النظام السياسي في نشر الديموقراطية وحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، كشروط مسبقة وضروريّة لنشر ثقافة الأمن والسّلم.

1- استراتيجيّات تحقيق التنمية السياسيّة في إفريقيا:

من بين أهم الجوانب التي ركّز الاتحاد الإفريقي على تعديلها لتحقيق أجندة 2063، والتي ترجمت في الهدف الثاني عشر من الأجندة، هي عملية الإصلاح المؤسّسي، ولتحقيق ذلك، قام الاتحاد الإفريقي في عام 2016 بتعيين الرئيس الرواندي بول كاغامي لقيادة هذه العملية، التي ركّزت على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكليّة الهادفة إلى تحسين فعالية الاتحاد ورفع كفاءته، تضمّنت هذه الإصلاحات خمس أولويّات رئيسيّة هي[1]:

- مراجعة وتعزيز أجهزة ووكالات الاتحاد الإفريقي: شملت هذه الأولويّة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا(NEPAD) ، الآليّة الإفريقية لمراجعة النظراء، البرلمان الإفريقي، مجلس السّلام والأمن، والمؤسّسات القضائيّة.
- التركيز على الأولويات الرئيسيّة: أكّد الرئيس كاغامي على ضرورة تعميق تركيز الاتحاد الإفريقي على أربعة أولويات استراتيجية رئيسية هي: الشؤون السياسيّة، السّلام والأمن، التكامل الاقتصادي، وتمثيل إفريقيا وإيصال صوتها على المستوى العالمي.
- ربط الاتحاد الإفريقي بمواطنيه: تهدف هذه الأولويّة إلى تعزيز التواصل مع المواطنين من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين، تقديم جواز السّفر الإفريقي، وتعزيز حريّة تنقل الأشخاص عبر منطقة التجارة الحرّة القاريّة.
- إدارة أعمال الاتحاد بكفاءة: تشمل هذه الأولوية تحسين الكفاءة الإدارية والسياسية للاتحاد الإفريقي، لضمان تنفيذ سياساته وبرامجه بفعالية أكبر.
- تأمين التمويل المستدام: لتحقيق الاستقلال المالي، أُدخلت إصلاحات لفرض ضريبة بنسبة 0.2% على جميع السّلع المستوردة إلى الاتحاد الإفريقي لتمويله، ممّا يقلل الاعتماد على التمويل الخارجي،

[1] Yayew Genet Chekol, "African Union Institutional Reform: Rationales, Challenges and Prospects", **Insight on Africa**, Vol (12), No(1), 2020, pp35-37.

ويعزّز الاستقلال المالي للمنظمة، وبالتالي توفير التمويل الذاتي لدعم المبادرات التنموية الإفريقية. ومع ذلك، فقد طبقت 24 دولة فقط هذه الضريبة.

تعكس هذه الإصلاحات التزام الاتحاد الإفريقي بمحاولة تحقيق تحوّل هيكلي يمكّنه من تنفيذ برامجه التنمويّة بفعاليّة، وتحقيق رؤية أجندة 2063.

إضافة إلى ذلك، اتخذ الاتحاد الإفريقي بعد عام 2014 ومع بدء تنفيذ أجندة 2063، عدّة استراتيجيات ومبادرات لتعزيز الديمقراطيّة ومكافحة الفساد، من أبرزها:

- بروتوكول مالابو 2014:

تمّ اعتماد بروتوكول مالابو من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في جوان 2014، وهو أداة قانونيّة حاسمة تهدف إلى توسيع نطاق اختصاص محكمة العدل وحقوق الانسان الإفريقيّة، لتشمل الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، والجرائم الوطنيّة العابرة للحدود، بما في ذلك الفساد والتغيير غير الدستوري للحكومات. يسعى البروتوكول إلى تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة ومنع الإفلات من العقاب[1].

- تعزيز آلية مراجعة النظراء الإفريقية (APRM):

تمّ تعزيز دور الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء لتشمل مراجعات دوريّة موسّعة لأداء الحكومات في مجالات الحكم الرشيد والديمقراطيّة، عبر دراسة القضايا المتعلّقة بالتغييرات غير الدستوريّة للحكومات الإفريقية، ومحاولة إصلاح أنظمة العقوبات المتعلقة بها، يتم تقديم توصيات للدول الأعضاء بناء على هذه المراجعات لتحسين سياساتها وإجراءاتها[2].

- الخطّة الاستراتيجيّة للمجلس الاستشاري للاتحاد الإفريقي المعني بالفساد (2018-2022):

هي إطار يقدّم التوجيه لمبادرات أعضاء مجلس الإدارة والأمانة العامة لتحقيق رؤية المجلس على المدى القصير، وتتمثّل هذه الرؤية بحلول عام 2020؛ في منظمة فعالة تقدّم الدعم المناسب للدول الأعضاء في التنفيذ المستدام لاتفاقية الاتحاد الإفريقي ومكافحة الفساد في إفريقيا[3].

---

[1] African Peer Review Mechanism, **Unconstitutional changes Of Government In Africa**, **Africa Governace Report 2023**, South Africa, 2023, p23.

[2] Ibid, pp 97,98.

[3] African Union Advisory Board Against Corruption, African Union Advisory Board Against Corruption (AUABC) 2018 - 2022 Strategic Plan, May 2019, in: https://anticorruption.au.int/en/news/announcements/2019-03-12/african-union-advisory-board-again-corruption-auabc-2018-2022 date 23.6.2024 at 22:39

- تطبيق العقوبات والجزاءات:

أكّد الاتحاد الإفريقي على ضرورة وضع آليات لتطبيق العقوبات والجزاءات ضد الأفراد، أو المجموعات، أو الشّركات، أو المؤسّسات، أو الحكومات بعد انتهاك القانون ومبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية. يشمل ذلك فرض عقوبات اقتصادية، حظر السّفر، مراقبة النقل، تجميد الأصول، بالإضافة إلى العقوبات الدبلوماسيّة على المتورطين، جاءت هذه العقوبات لضمان إجراء الانتخابات، ودعم جهود السّلام، وبالتالي تعزيز التداول السّلمي على السّلطة[1].

- مبادرة المليون بحلول عام 2021: تفعيلا للتطلع السادس لأجندة 2063 "إفريقيا التي يقود تنميتها شعوبها بالاعتماد على الإمكانيات المتاحة لدى الأفارقة، خاصّة الشباب والنساء وتهتم برعاية الأطفال" ، تمّ إطلاق هذه المبادرة في أفريل 2019، لتحفيز العمل من أجل دمج وتمكين وتنمية الشباب في إفريقيا، حيث تقوم مفوضية الاتحاد الافريقي بذلك من خلال، تسهيل الاتصالات بين الدول الأعضاء والشركات وشركاء التنمية لتشجيع الاستثمار في الشباب الإفريقي، وتهدف إلى زيادة دمج وتمكين الشّباب والتركيز على تحقيق هدف المساواة الكاملة بين الجنسين وفي جميع المجالات؛ الذي يرمي إلى مشاركة كل المواطنين بنشاط في صنع القرار في جميع الجوانب دون إهمال او استبعاد أي طفل او امرأة أو رجل، على أساس الجنس أو الانتماء السياسي أو العرقي أو الديني أو عوامل أخرى. علاوة على ذلك، تعمل المبادرة على خلق مليون فرصة جديدة للشباب في مجالات التعليم، التوظيف وريادة الأعمال والمشاركة.

من أجل تنفيذ هذه المبادرة عقدت شبكة القيادات النسائية الإفريقية (*AWLM)، أوّل اجتماع بين الأجيال لمشاركة ومناقشة الأفكار، جمع بين كبار النّساء في المناصب القياديّة والشابات في جميع أنحاء القارة، حيث ركّز الاجتماع على بناء هيكل توجيهي مستدام ومبتكر موجّه للأجيال من شأنه تعزيز قيادة نسائيّة أكثر تركيزا وشموليّة في القارة، وفي حين رحّب الاجتماع بالمبادرات الفعّالة المتعدّدة لضمان القضاء على العنف ضدّ النساء، وتمتعهنّ بجميع حقوقهنّ الأساسيّة، من خلال تعزيز قيادتهنّ ومشاركتهنّ في عمليات اتخاذ القرار. وفي نفس الوقت، تمّت الإشارة أيضا إلى أنّ النساء لا يزلن يواجهن العديد من العقبات

[1] African Peer Review Mechanism, **Op,Cit**, p99.

* شبكة القيادات النسائيّة الإفريقيّة (AWLN): هي شبكة نابضة بالحياة من القيادات النسائيّة الإفريقية البارعة ذات المسارات المتميزة في المجالات السياسية والتجارية والأكاديمية والعلوم والقيادة العامة، بالإضافة إلى مجموعة من القادة والمهنيين الشباب البارعين والموهوبين، أطلقت سنة 2017 بدعم من مفوضيّة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة تسعى إلى تعزيز قيادة المرأة والمساهمة في تحويل إفريقيا والتركيز على السلام والأمن والتنمية المستدامة. أنظر: African Women Leaders Network,in : Awln | African Women Leaders Network (awlnafrica.net) date 30.6.2024 at 13 :36.

للمساهمة في التنمية والاستفادة منها، ومن أمثلة ذلك نجد؛ الأحداث في شمال نيجيريا والسّودان، حيث تتولى النساء من جميع الأعمار أدوارا بارزة وحاسمة لمنع النزاع والدعوة إلى تحقيق السّلام المستدام، إلا أنّه عندما يتم إضفاء الطابع الرسمي على المفاوضات أو بدأ التحوّلات، يتم غالبا طرد النّساء من الصورة، وتكميم أصواتهن، وتقليل مساهماتهن. ولذلك، أكّد الاجتماع على ضرورة تخصيص مساحة لجميع النّساء في المناصب القياديّة ودعا إلى "نموذج قيادة زيبرا" حيث يتم تعيين امرأة كنائبة لكل رجل يتولى منصب قيادة والعكس[1].

2- استراتيجيات تحقيق الأمن في إفريقيا:

يعمل الاتحاد الإفريقي على تعزيز ثقافة السّلام والتسامح، خاصّة تلك التي تتّم رعايتها لدى الشّباب في إفريقيا، من خلال تعميم السّلام، ويأتي ذلك تطبيقا للتطلع الرابع من أجندة 2063 الذي يطمح إلى إفريقيا سلميّة وآمنة.

- مبادرة الشّباب من أجل السّلام (Y4P): كجزء من الجهود المبذولة لتعزيز أجندة الشباب، أطلقت

إدارة الشؤون السياسيّة والسلام والأمن (PAPS) التابعة لمفوضية الاتحاد الإفريقي (AUC) هذه المبادرة في سبتمبر 2018، التي يتمثّل هدفها الرئيسي في تسهيل المشاركة الفعالة للشباب الإفريقي في جميع مجالات السلام والأمن، وإبعادهم عن العنف. ولتحقيق ذلك، تمّ تعيين أعضاء برنامج سفراء الشباب الإفريقي من أجل السّلام (AYAPs) تحت الإشراف المباشر لقيادة إدارة الشؤون السياسية والسّلام والأمن، بناء على توصية مجلس السّلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي لفترة غير قابلة للتجديد مدّتها سنتان، تستند في عملها إلى المادة 17 من ميثاق الشّباب الإفريقي، وقرارات مجلس الأمن التّابع للأمم المتحدة.

يهدف البرنامج، من خلال خطة استراتيجية خماسيّة للفترة (2020-2024)، إلى تسهيل التنفيذ

على المستويات القاريّة والإقليميّة والوطنيّة استنادا إلى الأولويات المنعكسة في هذا الإطار، ممّا يسهم في تغيير النظرة السلبيّة تجاه الشّباب. كما يعمل أعضاء البرنامج على تحقيق الأولويات الخمس لإطار العمل القاري للشباب والسّلام والأمن. وفيما يلي أهم المهام الأساسية التي يعمل هذا البرنامج على تحقيقها:

- الدعوة إلى تعزيز حقوق الشّباب على مستوى الإقليم.

[1] African Union, Placing women and girls at the centre of Africa's development agenda, in: https://au.int/en/articles/placing-women-and-girls-centre-africas-development-agenda?page=1 date: 7.2.2024, 12:25.

- الترويج للإطار القاري للاتحاد الافريقي بشأن السّلام والأمن بين الشّباب، وخطة تنفيذ العشريّة الأولى في المنطقة.
- تشجيع ودعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في المنطقة بالتنسيق مع برنامج (Y4P)، لتعزيز تطوير خطط العمل الوطنيّة وتنفيذها في المنطقة.
- تنفيذ أنشطة الشباب الإقليميّة التي تغطي الأولويات الخمس للإطار القاري للشّباب والسّلام والأمن وهي: المشاركة، الوقاية، الحماية، الشراكات والتنسيق، فك الارتباط وإعادة التأهيل.
- تمثيل إدارة الشؤون السياسيّة والسّلام والأمن للاتحاد الإفريقي في الاجتماعات والدورات التدريبيّة وورشات العمل عند الحاجة[1].

▪ برنامج النّوع الاجتماعي، والسّلام والأمن (2015–2020): بالإضافة إلى نظام الإنذار المبكر القاري (CEWS)، وصندوق السّلام الذي أُعيد تنشيطه عام 2018 بعد ما يقرب من ثلاثة عقود من إنشائه عام 1993، الذي يعتبر أداة أساسيّة لتعزيز جهود الاتحاد الإفريقي في مجال الوقاية من النزاعات، وإدارة الأزمات، وبناء السّلام في القارة، وفضلا عن، القوة الاحتياطية الإفريقية (ASF) التي تقدّم استجابة عسكريّة سريعة للأزمات في إفريقيا في إطار الهيكل الإفريقي للسّلام والأمن (APSA) ، أطلقت أيضا إدارة السّلام والأمن (PSD) في إطار تنفيذ أجندة 2063 وخطّتها العشريّة التنفيذيّة الأولى، برنامج النوع الاجتماعي والسّلام والأمن (2015–2020)؛ الذي يهدف إلى تطوير استراتيجيات فعّالة تأخذ في الاعتبار تجارب وإمكانات الرجال والنّساء في بناء مجتمعات آمنة ومستقرّة.

يساهم البرنامج في تعزيز مراعاة المنظور الجنساني، والنقاش وتطوير السياسات في مجال المرأة، والنوع الاجتماعي، والسّلام والأمن، ممّا يعزز الحوار حول المشاركة الفعّالة للنساء في تحقيق الأمن في إفريقيا، وحمايتهنّ في أوقات النّزاع، والاعتراف بدورهنّ في مرحلة ما بعد النزاع. لتعزيز ما سبق، أكّد البرنامج على ضرورة العمل على تطوير شراكات لتنفيذ برامج مشتركة، وتعزيز التنسيق وصياغة السياسات في هذا المجال من قبل مفوضية الاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة، والمجتمعات الاقتصاديّة الإقليميّة والآليّات والمنظمات غير الحكوميّة الدوليّة، ومنظمات المجتمع المدني، وشركاء آخرين متعدّدين الأطراف وثنائيين يعملون على هذه القضايا في إفريقيا. بالإضافة إلى تطوير المعرفة والبحث لإعداد استراتيجيّات

[1] African Union, **African Youth Ambassadors for Peace (AYAP)**, Addis Ababa, 2023, pp 1-3.

وآليّات طويلة الأمد لمعالجة أولويّات الاتحاد الإفريقي كما هو مبيّن في الخطط الاستراتيجيّة والأطر السياسيّة للاتحاد الإفريقي[1].

ولا بُدّ أن يُنوّه إلى الدور الحاسم الذي يلعبه المجتمع الديني في التأثير على السّلام والأمن والتنمية في إفريقيا، حيث يمكن أن يساهم الدين في خلق الصراعات أو تأجيجها؛ نتيجة التفسيرات الدينيّة المتطرّفة، استخدام الدين لأغراض سياسيّة، التحريض الديني، التشدّد الديني ونقص التعليم الديني السّليم. ولذلك جاءت مجموعة من المبادرات أهمها:

- الحوار بين الأديان حول التطرف العنيف (iDove) : هي مبادرة مشتركة من قبل مديرية المواطنين ومنظمات المغتربين التابعة لمفوضية الاتحاد الإفريقي، والوكالة الألمانيّة للتعاون الدولي، تمّ إطلاقها في فيفري 2017، تعتقد هذه المبادرة أن العمل الوقائي الفعّال يتطلب نهج القوة النّاعمة الشامل، الذي يركز على أسباب الجذور بدلا من أعراض التطرّف العنيف، وبالتالي تهدف إلى:

  - توفير نهج مبتكر بقيادة الشباب لمنع التطرف العنيف من خلال الاعتماد على الدين.
  - تعزيز الاحترام المتبادل والفهم الذي يستند إلى القيم الداخلية وبين الأديان وبين الثقافات كمبادئ أساسية.
  - تسهيل الحوار بين الأديان كأداة سلمية للتحول السياسي في أفريقيا.
  - إنشاء منصة للتبادل والتعلم للشباب العاملين في منع التطرف العنيف[2].
  - دعم مكافحة تجنيد الشباب في مجموعات التطرف العنيف.

من بين الأنشطة الرئيسيّة لمبادرة الحوار بين الأديان حول التطرف العنيف نجد، تنظيم منتديات سنويّة للشّباب عبر القارات قائمة على موضوع معيّن من أجل تبادل الخبرات حول استراتيجيّات منع التطرف العنيف، وتنفيذ مشاريع صغيرة من قبل المشاركين، وتدريب المدربين لتمكين الشّباب من المشاركة في مبادرات محلية لمنع التطرف العنيف[3].

[1] African Union : Effective Governance , Peace Dividends, Programme on Women, Gender, Peace and Security, November 2021, in: https://www.peaceau.org/en/page/80-women-gender-peace-and-security-1 date 15.2.2024at 21:44.

[2] Paris Peace Forum, Interfaith Dialogue on Violent Extremism (iDove), 2018, in: https://parispeaceforum.org/projects/interfaith-dialogue-on-violent-extremism-idove/ date 24.6.2024 at 13:06.

[3] African Union Commission, **Continental Framework for Youth, Peace and Security**, Addis Ababa, (n.d), p9.

في الختام، تجدر الإشارة إلى أنّ كافة المبادرات والاستراتيجيات تُنفّذ على المستويين الإقليمي والوطني، بالتنسيق الوثيق بين المؤسّسات القارية التابعة للاتحاد الإفريقي، والمجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة، والدول الأعضاء، لتعزيز فعاليّة التنفيذ.

المبحث الثالث: جهود المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063

تناقش الدراسة في هذا المبحث مدى التزام أبرز المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة بتنفيذ أهداف أجندة 2063، من خلال تسليط الضوء على أهم البرامج والمبادرات والاستراتيجيّات المتنوّعة والشّاملة التي قامت بها هذه المجموعات بما يتوافق وأهداف الأجندة، من أجل تغيير الواقع الإقليمي وتحقيق التنمية المستدامة، إذ سيتعرّض المبحث لدور كل مجموعة اقتصاديّة إقليميّة على حده في مستويات مختلفة، كمحاولة لفهم وإدراك الجهود التي يتمّ بذلها لتنفيذ أهداف أجندة 2063.

المطلب الأوّل: دور المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة على المستوى الاقتصادي والسوسيوثقافي

ستحاول الدراسة من خلال هذا المطلب التركيز على أهم البرامج والاستراتيجيات التي اعتمدتها أبرز المجموعات الاقتصادية الإقليمية*، وتحاول من خلالها تحقيق التنمية على المستويين الاقتصادي والسوسيوثقافي تنفيذا للأهداف ذات الصّلة في أجندة 2063، وهي في مجملها جهود تسعى لتحقيق التكامل والنمو الاقتصادي المستدام الذي ينعكس إيجابيا على حياة الأفراد في الدول الأعضاء.

1- على المستوى الاقتصادي:

أ- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS):

- برنامج التعريفة الجمركية الخارجيّة (CET): من أجل إقامة اتحاد اقتصادي أنشأت رؤساء دول

وحكومات إيكواس اتحادا جمركيّا يستلزم صياغة تعريفة خارجيّة مشتركة، بهدف تسهيل الإجراءات الجمركيّة والتقليل من التأخيرات الحدوديّة، وهو حجر الأساس لتحقيق هذا الاتحاد، وأداة رئيسية لتنسيق دول إيكواس وتعزيز السّوق المشتركة. في عام 2006، تمّ اعتماد قرار انشاء (CET) لإيكواس الذي يستند إلى التعريفة الجمركيّة الخارجيّة المشتركة الأساسيّة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA). في عام 2013، اعتمدت الدول الأعضاء في إيكواس التعريفة الخارجيّة المشتركة (CET) مع هيكل يتكون من خمسة نطاقات تعريفيّة كما يلي[1]:

* هناك ثماني مجموعات اقتصادية إقليمية يعترف بها الاتحاد الافريقي وهي: الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS)، مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية(SADC)، السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(COMESA)، مجموعة شرق إفريقيا(EAC)، الجماعة الاقتصادية لدول السّاحل والصحراء(SEN-SAD)، الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)، اتحاد المغرب العربي (UMA) والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS).

الجدول رقم04: يوضح هيكل التعريفة الخارجية الجمركية (CET) لإيكواس

وصف البضائع	نسبة الرسوم الجمركية
السّلع الأساسيّة	0%
المواد الخام والسّلع الاستثماريّة	5%
السّلع الوسيطة	10%
السّلع تامّة الصّنع	20%
السّلع المحدّدة للتنمية الاقتصاديّة	35%

المصدر: Ecowas Trade Information System(ECOTIS), **Op,Cit**.

يعكس الجدول المقدّم أعلاه استراتيجيّة واضحة لدعم التكامل الاقتصادي وحماية الصّناعات المحليّة داخل إيكواس، حيث نلاحظ:

- اعفاء السّلع الأساسيّة من الرسوم الجمركيّة: لضمان توفرها بأسعار معقولة، ممّا يدعم رفاهية المواطنين ويُلبي الاحتياجات الأساسية مثل الأدوية والأغذية الأساسية.
- فرض 5% على المواد الخام والسّلع الاستثمارية: تخفيض الرسوم على هذه السّلع بهدف تشجيع الصناعات المحلية على استراد المواد الخام اللاّزمة للإنتاج.
- فرض 10% على السّلع الوسيطة: هي رسوم معتدلة لتشجيع عمليات التصنيع المحليّة التي تستخدم هذه المدخلات في انتاج سلع نهائيّة، ممّا يعزّز القيمة المضافة في السّلع المحليّة.
- فرض 20% على السّلع تامّة الصنع: تمّ فرض رسوم أعلى على السّلع الجاهزة لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الخارجيّة، وتشجيع المستهلكين على شراء المنتجات المحليّة.
- فرض 35% على السّلع المحددة للتنمية الاقتصادية: هذه النسبة العالية تهدف إلى حماية الصناعات الناشئة والاستراتيجيات التي تُسهم في التنمية الاقتصادية الكبرى، مثل مشاريع البنية التحتيّة أو التكنولوجيا المتقدّمة، وتقليل الاعتماد على الواردات الخارجيّة لهذه السّلع.

وعليه، تسعى هذه النّسب إلى تحقيق التوازن بين تشجيع الإنتاج المحلي، حماية الصّناعات الناشئة، وتوفير السّلع الأساسيّة بأسعار معقولة، ممّا يعزز التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة داخل إيكواس.

[1] Ecowas Trade Information System(ECOTIS), ECOWAS Common External Tariff (CET), in: https://ecotis.ecowas.int/?page_id=24111 . Date 30.7.2024 at 23:17

تجدر الإشارة إلى أنّ هناك بعض البرامج التي تمّ تنفيذها قبل الإعلان عن أجندة 2063، لكنّها لا تزال تلعب دورا هامّا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعد اعتماد الأجندة، ينطبق ذلك على الاتحاد الجمركي للإكواس؛ حيث تعمل الجماعة الاقتصادية على تعزيز تنفيذه وتطوير نتائجه لضمان استمرارية التكامل الإقليمي، هذا الاندماج يعزّز التجارة البينيّة ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وهو ما يتماشى بشكل مباشر مع رؤية وأهداف أجندة 2063.

- خطّة تعزيز القطاع الخاص والمشاريع في الجماعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) (2015-2020): تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتكامل الإقليمي من خلال دعم القطاع الخاص، وفيما يلي أهم التدابير التي وضعتها هذه الخطة للدول الأعضاء لتحقيق ذلك:

- وضع وتنفيذ سياسات ملائمة تدعم هذا القطاع بما في ذلك؛ سياسات الاقتصاد الكلي، سياسات التجارة والاستثمار وإصلاحات الحوكمة.
- بناء القدرات المؤسسيّة التي تدعم القطاع الخاص، مثل الجمعيات التجاريّة، والمؤسّسات العامّة التي تساهم في تسهيل التجارة والاستثمار.
- تعزيز الشّراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير البنية التحتيّة والمشاريع الكبيرة.
- ضرورة مكافحة الفساد وتعزيز الشفافيّة لضمان بيئة أعمال مستدامة وجاذبة للاستثمار.
- تركيز الجهود للتغلّب على التحديات التي تواجه البنية التحتيّة، وإيجاد حلول لتكاليف التشغيل مرتفعة الأسعار.
- دعم الشّركات الصغيرة والمتوسّطة وتعزيز الابتكار والمنافسة[1].

بشكل عام، تسعى هذه الخطة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص ودعمه، إلى تحقيق اقتصاد مستدام وزيادة التنافسيّة الإقليميّة.

- سياسة التصنيع المشتركة لغرب إفريقيا (WACIP): هي خطّة طويلة المدى تمتد حتى عام 2030، تهدف بشكل أساسي إلى تسريع عمليّة التصنيع وتنمية القطاع الخاص في منطقة غرب إفريقيا، ولتفعيل هذه الخطّة تمّ وضع استراتيجية تنفيذية للفترة (2015-2020)، تهدف إلى إنشاء إطار صناعي إقليمي يسهّل تحقيق الهدف العام. تضمّنت هذه الاستراتيجية مجموعة من الأهداف الفرعيّة التي ينبغي الوصول إليها بحلول عام 2020 وتشمل؛ تعزيز سياسة الصناعة الوطنيّة والتعاون الإقليمي، تعزيز فرص

[1] ECOWAS Commission, **ECOWAS Strategic Framework For Private Sector And Interprise Promotion 2015-2020**, Abuja, 2016, pp 2-12.

السّوق الإقليميّة في الوصول إلى الأسواق الدوليّة، دعم التنافسيّة، تشجيع التطوير والاستثمار في القطاعات الرئيسيّة. أمّا بالنسبة للقطاعات ذات الأولوية التي ركّزت عليها الاستراتيجية التنفيذية فتمثّلت في: صناعة الأغذية والزراعة، صناعة الأدوية، صناعة مواد البناء، صناعة تجميع السيارات والآلات[1].

أسفرت الجهود المبذولة ضمن هذه الخطّة عن تفعيل بعض المشاريع وهي:

- تنفيذ البنية التحتيّة الإقليميّة للجودة.
- اعتماد وتنفيذ استراتيجيّة الصناعة الزراعيّة الإقليميّة.
- اعتماد وتنفيذ سياسة واستراتيجيّة السيّارات الإقليميّة.
- تنفيذ خطط الأدوية الإقليميّة للإنتاج المحلي والسّوق.
- إنشاء صناديق استثماريّة للصناعة الزراعيّة.
- تنظيم معرض الصّناعة الإقليميّة عام 2017[2].

▪ تعزيز التعاون لتحسين إدارة الموارد السّمكية في غرب إفريقيا: وقّعت الجماعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) اتفاقية تعاون مع لجنة مصايد الأسماك لغرب وسط خليج غينيا(CPCO)، ولجنة مصايد الأسماك شبه الإقليميّة (CSRP) عام 2022، لتحقيق هدف رئيسي وهو تعزيز التعاون بينهم لتحسين إدارة الموارد السّمكيّة في المنطقة. بعد عام من التشاور والتخطيط، تمكّنت المنظمتان من وضع خطة عمل لمدّة عامين(2023–2024) لتنفيذ هذه الاتفاقيّة بالتعاون مع (ECOWAS)، تتضمّن خطّة العمل إجراءات لتعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة الصيد غير القانوني، وتحسين الأمن البحري، ودعم الإدارة المشتركة للمخزونات السمكية، وتعزيز سبل العيش المستدامة لمجتمعات الصيد، وتطوير تربية الأحياء المائية[3].

ولا بدّ من الإشارة إلى وجود العديد من المبادرات والاستراتيجيّات الأخرى في نفس المجال، والتي كانت تعتمد على التمويل الخارجي؛ على غرار برنامج تحسين حوكمة مصايد الأسماك الإقليميةّ في غرب إفريقيا (PESCA)الممول من طرف الاتحاد الأوروبي، وإطار العمل الاستراتيجي للاقتصاد الأزرق (ECOBESF).

[1] ECOWAS Commission, **Public Hearing of European Parliament's Committee on International Trade: Africa Rising**, Brussels : July 13, 2016, pp 11-15.
[2] **Ibid,** p 17.
[3] Le Comité des pêches du Centre-Ouest du Golf de Guineé, Pêche, Economie bleue, et Souveraineté Alimentaire : Vers un Plan d'Action Conjoint pour un Quart des Citoyens Africains, 2023, in: Pêche, Economie bleue, et Souveraineté Alimentaire : Vers un Plan d'Action Conjoint pour un Quart des Citoyens Africains – Comité des Pêches du Centre Ouest du Golfe de Guinée (fcwc-fish.org) date 1.7.2024 at 14:26.

ب-مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبيّة (SADC):

- استراتيجيّة التصنيع وخارطة الطريق لسادك (2015-2063): تمّت صياغة هذه الاستراتيجية في أوت 2014 في زيمبابوي، بتوجه أساسي يتمثّل في ضرورة التحوّل الهيكلي للمنطقة عن طريق التصنيع والتحديث والتكامل الإقليمي. إنّ الرؤية طويلة المدى للاستراتيجّية تتماشى مع أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، وتغطي الفترة من 2015 إلى 2063.[1] خلال هذه الفترة، تسعى اقتصادات سادك إلى التغلب على قيود التنمية الخاصة بها، والتحرك تدريجيا من اقتصاد يعتمد على العوامل الأساسيّة، إلى اقتصاد يعتمد على الاستثمار، وصولا إلى اقتصاد يعتمد على الكفاءة، وأخيرا إلى مسار نمو عالي يعتمد على المعرفة والابتكار.

من المتوقع أنّه بحلول عام 2063، ستتحوّل منطقة سادك بالكامل لتكون لاعبا مهمّا على السّاحة القاريّة والعالميّة، وذلك استنادا إلى المراحل الثلاث للنمو:

- المرحلة الأولى (2015-2020): تركّز على النهوض النّشط بالصناعة وتكامل السّوق، ودعم البنية التحتيّة والخدمات المتعلقة بالتصنيع، من أجل تحقيق نمو في دخل الفرد بنسبة 6% سنويا للوصول إلى مستوى دخل 2000 دولار.
- المرحلة الثانية (2021-2050): تركّز على التنويع وتعزيز الإنتاجيّة والتنافسيّة، بهدف الوصول إلى 9000 دولار كمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بحلول عام 2050، ونمو دخل الفرد بنسبة 8% سنويا.
- المرحلة الثّالثة (2051-2063): تركّز على الانتقال إلى مرحلة الابتكار، مع التركيز على التكنولوجيا المتقدمة وتعقيد الأعمال، لرفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 9000 دولار في عام 2051 إلى 17000 دولار بحلول عام 2063.[2]

بشكل عام، تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق تحوّل هيكلي في الاقتصاد يعتمد على الابتكار والاستثمار والكفاءة العالية. وبالتالي، خلق اقتصاد مستدام قادر على المنافسة في الأسواق العالمية.

- خطة التنمية الاستراتيجيّة الإرشاديّة الإقليميّة (2020-2030) (RISDP) : تعتمد خطّة التحوّل

[1] Southeren African Development Community (SADC)**, SADC Industrialization Strategy And Roadmap 2015-2063**, Botswana, 2015, p2.
[2] **Ibid,** p1.

وتطوير اقتصاد الجماعة الإنمائيّة للجنوب الإفريقي (SADC) على إنشاء منطقة صناعيّة متكاملة قويّة، تزيد فيها التجارة البينية وتترابط أسواق الدول الأعضاء الستة عشر بشكل وثيق. وفي هذا الصّدد يتمّ توجيه الركيزة الأولى لهذه الخطّة إلى تطوير الصناعة وتكامل السوق لتحقيق اقتصاد إقليمي صناعي يستغل موارده الطبيعية بشكل مستدام، من خلال التركيز على التنمية المستدامة للاقتصادات الخضراء والزرقاء المتكاملة التي ستولّد الإيرادات وفرص العمل، كما تستهدف (RISDP) مواصلة تعميق الجهود نحو حريّة حركة السّلع والخدمات والمهارات، مع زيادة الاهتمام بتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في قطاع السياحة.

بالإضافة إلى ما سبق، تركّز الخطة جهودها على تحقيق أولويّة رئيسيّة وهي ضمان التقارب الاقتصادي الكلي، وزيادة التكامل المالي، والتعاون النقدي، والاستثمار، حيث تركّز التدخلات على تعميق التكامل والشمول المالي بشكل أكبر، جنبا إلى جنب مع زيادة التعاون النقدي، ممّا سيؤدّي بلا شك إلى زيادة الاستثمار المحلي والإقليمي.

- استراتيجيّة الشمول المالي لسادك وتمويل الشّركات الصغيرة والمتوسّطة (2016-2020): تمّت الموافقة على هذه الاستراتيجية في عام 2016. حتى ديسمبر 2020، تمّ شمول 68% من البالغين في المنطقة ماليا، أي حوالي 97 مليون فرد. من حيث توزيع الجنس كان 67% من الإناث و70% من الذكور مشمولين ماليّا، وبالتالي تعمل هذه الاستراتيجية على تمكين الشباب والنساء من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية عبر المنطقة[1].

ممّا سبق يتّضح أنّ مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC) قد أعطت الأولوية للتصنيع، بسبب فشل الجهود السّابقة في زيادة التجارة الإقليميّة، التي أعاقتها القدرة المحدودة للدول الأعضاء على إنتاج السّلع التي يمكن تداولها داخل المنطقة.

أمّا فيما يخص الاقتصاد الأزرق، فقد وضعت مجموعة (SADC) خطط وتدابير لاستغلال الموارد البحريّة والحفاظ عليها، باعتبار أنّ ثماني دول من المجموعة هي دول ساحليّة، من بين هذه الخطط نجد: قمّة الاقتصاد الأزرق التي قادتها سيشل عام 2014، والتي جمعت العديد من الدول السّاحليّة والمحيطيّة

[1] Southeren African Development Community, Industrial Development & Market Integration, in: Industrial Development & Market Integration | SADC date 1.7.2024 at 10 :04

لمناقشة كيفية الاستفادة من الاقتصاد الأزرق كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول. وفيما يلي نستعرض أهم برنامج قامت به المجموعة في هذا المجال:

- برنامج تحسين إدارة مصائد الأسماك وممرّات تجارة الاقتصاد الأزرق(ProFishBlue) :

تمّ إطلاق برنامج (ProFishBlue) لتعزيز الإدارة المستدامة لموارد مصائد الأسماك ضمن سياق الاقتصاد الأزرق عام 2022، مدعوم بمنحة قدرها 9,2 مليون دولار من البنك الإفريقي للتنمية (AFDB) لدعم تنفيذ أفضل للممارسات العامّة في مجال الاقتصاد الأزرق في المنطقة، يهدف المشروع إلى تعزيز الإدارة المستدامة لموارد مصائد الأسماك؛ عبر تنظيم الصيد، الحد من الصيد الجائر، وإدارة النظم البيئية البحرية بشكل يحافظ على التنوع الحيوي، لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي، وخلق فرص العمل من خلال أنشطة سلسلة القيمة، وتسهيل التجارة البينية، وبناء القدرة على التكيّف. يتماشى المشروع مع خطة التنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية (2020–2030) (RISDP)، حيث يظل الاقتصاد الأزرق وأجندة مصائد الأسماك محورين أساسيّن في رؤية وأهداف التكامل الإقليمي[1].

ج– السّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA):

- برنامج الرقمنة الجمركيّة وتعميق التجارة داخل الكوميسا: هو مبادرة تهدف إلى تسهيل وتبسيط

إجراءات الجمارك باستخدام التكنولوجيا الرقميّة، يشمل البرنامج مجموعة من الأنشطة التي تتضمّن التحول من المعاملات الورقيّة إلى المعاملات الإلكترونيّة، اعتماد الدفع الإلكتروني، والتعاون بين الوكالات المختلفة عبر الحدود، وتنفيذ نقاط حدوديّة واحدة، ومعالجة البضائع قبل وصولها، وإدارة المخاطر. الهدف من هذه التدابير هو تعزيز أمان وسلاسة حركة البضائع عند الحدود، ممّا يؤدي إلى تقليل تكاليف المعاملات وزيادة الكفاءة في التجارة داخل منطقة كوميسا. تجدر الإشارة إلى أنه في عام 2021، كانت قد انضمت 13 دولة من دول المنطقة إلى هذا البرنامج[2].

في الجانب الصناعي، وإدراكا للدور الذي تلعبه التنمية الصناعيّة في تعزيز التنمية المستدامة حسب ما نصت عليه أجندة 2063، حاولت الكوميسا التأكيد على قطاع التصنيع من خلال:

- استراتيجيّة التصنيع في الكوميسا (2017–2027): تعتبر استراتيجيّة التصنيع في السّوق المشتركة

[1] Southeren African Development Community, SADC, AfDB and Partners launch ProFishBlue programme for the SADC Region, 2022, in: https://www.sadc.int/pillars/industrial-development-market-integration date 1.7.2024 at 11:36

[2] Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA), **Customs Digitalization And Deepening Intra-COMESA Trade,** Lusaka, 2021, pp 1,3.

لشرق وجنوب إفريقيا، مبادرة هامة تهدف إلى تحقيق التحول الهيكلي للاقتصادات الإقليميّة من خلال التصنيع المستدام والشامل. تمّ اعتماد هذه الاستراتيجية في سبتمبر 2017، وبدأ تنفيذها رسميّا بعد الموافقة على خطة العمل في جوان 2019، خلال اجتماع وزراء الصناعة في نيروبي. تهدف استراتيجيّة التصنيع إلى تعزيز التنمية الصناعية وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الإقليمية، مع التركيز على تسعة مجالات ذات أولوية تشمل: التصنيع الزراعي، الطاقة، النسيج والملابس، الجلود ومنتجاتها، الاستفادة من المعادن، الأدوية، الكيماويّات والكيماويّات الزراعيّة، الهندسة الخفيفة، والاقتصاد الأزرق. بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام للدول الأعضاء في الكوميسا.

تجمع الاستراتيجيّة بين نهجي التصنيع؛ التصنيع القائم على استغلال الموارد الطبيعية، والتصنيع القائم على استثمار الموارد البشرية، مع التركيز على تحويل الموارد الغنية (الطبيعية والبشرية) إلى محرك قوي للتحوّل الاقتصادي وتقليل الفقر، تعتمد الاستراتيجية أيضا على السياسات والاستراتيجيّات الصناعيّة الوطنية، وتستفيد من أفضل الممارسات الإقليمية والدوليّة. تتمثل رؤية الاستراتيجية في قطاع صناعي تنافسي عالمي وصديق للبيئة ومتنوّع، يعتمد على الابتكار والتصنيع كأدوات لتحويل الموارد الإقليمية إلى ثروة مستدامة، ولتحقيق هذه الرؤية، تسعى الاستراتيجيّة إلى زيادة المنتجات ذات القيمة المضافة، وزيادة حصّة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز الصادرات المصنّعة داخل المنطقة[1].

بناء على ما سبق، تتماشى استراتيجية التصنيع في الكوميسا مع الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية لأجندة 2063، من خلال تعزيز التنمية الصناعية المستدامة، ممّا يساهم في توفير فرص العمل وتحسين الوضع المعيشي عبر تحويل الموارد الإقليميّة إلى ثروة مستدامة.

- استراتيجيّة الاقتصاد الأزرق: قامت السّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA) بتطوير

استراتيجيّة مسودة للاقتصاد الأزرق، بهدف تعزيز التنمية المستدامة المعتمدة على المحيطات والموارد المائيّة في الدول الأعضاء، تمّ تقديم هذه الاستراتيجية في اجتماع عُقد في لوساكا، أفريل 2022، أين تمّت مراجعتها والمصادقة عليها[2].

تشمل استراتيجية الاقتصاد الأزرق عدّة مجالات؛ مثل مصايد الأسماك، تربية الاحياء المائية، السياحة، النقل، بناء السّفن، الطاقة والتعدين تحت الماء، كما تهدف إلى تحسين جمع البيانات والإحصاءات، تعزيز

[1] Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA), **COMESA Industrialization Strategy 2017-2026**, Lusaka, September 2017, pp 6,7.
[2] Interafrican Bureau For Animal Resources, **Consultative Workshop For The Validation Of Draft Blue : Economy Strategy For Comesa**, Lusaka, April 2022, p1.

البحث والابتكار، وضع أهداف واستراتيجيّات واضحة، وتطوير آليّات تمويل مبتكرة لضمان تنفيذ الاستراتيجيّة بنجاح. بالإضافة إلى سعيها نحو تعزيز التنسيق على المستويات الوطنيّة والإقليميّة لتحقيق نتائج فعالة وشاملة[1]. من الضروري الإشارة هنا، إلى أنّ هذه الاستراتيجية تستند إلى التوجيهات والأهداف المحدّدة في أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، التي تركّز على تعزيز الاستفادة من الموارد البحريّة والمائيّة بشكل مستدام.

د- مجموعة شرق إفريقيا (EAC):

اعتمدت مجموعة شرق إفريقيا (EAC) في عام 2015 رؤية 2050، كاستراتيجيةّ شاملة ووسيلة تستخدمها لتنفيذ أهداف أجندة 2063، حيث تتماشى هذه الرؤية في مضمونها مع الأجندة، وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة المستدامة في المنطقة. في المجال الاقتصادي حدّدت رؤية 2050 مجموعة من السياسات أهمّها:

- سياسة التصنيع لشرق إفريقيا (2012-2032): طوّرت المنطقة سياسة التصنيع لتحويل القطاع الصناعي وجعله محرّكا رئيسيّا للنمو من خلال:
- تعزيز الإنتاجيّة الصناعّية وتسريع التحول الهيكلي لاقتصادات المنطقة لخلق الثروة المستدامة، وتحسين الدخل، ورفع مستوى المعيشة للمجتمع.
- زيادة مساهمة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي ليبلغ 25% بحلول عام 2032.
- تنويع قاعدة التصنيع وزيادة محتوى القيمة المضافة المحليّة للصادرات المصنعة.
- زيادة حصة الصادرات المصنعة في المنطقة مقارنة بالواردات إلى حوالي 25%.
- تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة لتكون مساهما رئيسيا في الاقتصاد، وجعلها مسؤولة عن 50% من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي وزيادة فرص التوظيف.
- تطوير الروابط بين الصناعات المختلفة مثل صناعة الجلود والسيارات والنسيج والغذاء، وذلك لخلق فرص عمل وتحفيز نقل التكنولوجيا وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تطوير القطاعات الاستراتيجيّة التي تتمتّع فيها المنطقة بميزة تنافسية وهي: معالجة خام الحديد والمعادن، الأسمدة والمواد الكيماويّة الزراعيّة، المستحضرات الصيدلانية، البتروكيماويات ومعالجة الغاز، معالجة المنتجات الزراعيّة، والطاقة والوقود الحيوي، كما تركّز على تنمية قطاع الأغذية

[1] **Ibid,** p11.

الزراعيّة باعتباره أكبر موظّف مباشر في المنطقة، وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المعدنيّة المتاحة[1].

- تعزيز الاقتصاد الأزرق: تسعى رؤية 2050 لمنطقة شرق إفريقيا إلى استغلال الاقتصاد الأزرق

لتعزيز التنمية في المنطقة؛ وهو الذي يشير إلى الاستفادة المستدامة من الموارد البحريّة والمائيّة لتحقيق النمو الاقتصادي، وفي هذا السياق، تهدف الرؤية إلى:

- الاستثمار في المعادن البحريّة العميقة والمحيطات: تماشيا مع اتفاقيّة الأمم المتحدة لقانون البحار، تسعى دول المنطقة للاستثمار في استغلال المعادن البحريّة العميقة خارج المناطق الاقتصاديّة الحصريّة.
- السّعي لتطوير استراتيجيّات وسياسات أخرى من شأنها تحقيق استدامة الاقتصاد الأزرق.
- الحصول على تراخيص الاستكشاف: التقديم من اجل الحصول على هذه التراخيص من الهيئة الدوليّة لقاع البحار للاستفادة من الموارد البحريّة العميقة.
- الشّراكات الدولية: تحقيق الاستثمارات في هذا المجال من خلال إقامة شراكات مع دول متقدّمة أخرى.
- إعادة استثمار الإرادات: الارادات المحقّقة من هذه الاستثمارات، سيتمّ إعادة استثمارها في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمنطقة[2].

2- على المستوى السوسيوثقافي:

أ- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS):

- السياسة الزراعيّة لغرب إفريقيا (ECOWAP): تتماشى هذه السياسة مع برنامج التنمية الزراعيّة

الإفريقيّة الشّاملة (CAADP) التابع للاتحاد الإفريقي، والذي بعد عشر سنوات من تنفيذه أعاد رؤساء الدول الإفريقيّة الالتزام بأهدافه في إعلان مالابو لعام 2014، محدّدين أهدافا للفترة من 2015 إلى 2025. على مستوى الاكواس، تمّ تقييم عشر سنوات من السياسة الزراعيّة لغرب إفريقيا، في عام 2015 ثمّ تحديد المجالات الاستراتيجية للفترة الجديدة (2015-2025).

يتبنّى (ECOWAP) أهداف التنمية المستدامة المتمثلة في تقليل الفقر والجوع، من خلال السّعي لتحقيق أهداف إعلان مالابو، بما في ذلك القضاء على الجوع وتقليل الفقر إلى النّصف في إفريقيا بحلول عام

[1] East African Community, **East African Community Vision 2050,** Tanzania, 2016, pp63,64
[2] **Ibid,** p73.

2025، كما تتضمّن الأهداف تحقيق نمو سنوي بنسبة 6% في الزراعة، وتخصيص 10% من الميزانيات الوطنية للقطاع. وبالتالي تعد السياسة الزراعيّة لغرب إفريقيا (ECOWAP) بمثابة التجلّي الإقليمي لبرنامج التنمية الزراعيّة الإفريقيّة الشّاملة (CAADP)، من أجل:

- تعزيز التكامل الإقليمي من خلال تنسيق السياسات الزراعيّة الوطنيّة؛ بحيث يمكن استغلال التكامل الطبيعي بين الدول في المنطقة.
- استكمال الاستراتيجيّات الزراعيّة الوطنيّة للدول الأعضاء، من خلال معالجة عدّة عوامل لتطوير الزراعة في غرب إفريقيا، التي يمكن التعامل معها بشكل أكثر فعاليّة على المستوى الإقليمي بدلا من المستوى الوطني.

أصبحت السياسة الزراعيّة الإقليميّة التي اعتمدتها الاكواس، الإطار المشترك الذي يُتسند إليه في وضع البرامج الزراعيّة في المنطقة، غير أنّ تنفيذه يعتمد على ثلاث آليّات تكامليّة، هي:

- وضع خطط الاستثمار الزراعي الوطنيّة في كل الدول الأعضاء.
- الاعتماد على خطة الاستثمار الزراعي الإقليمي التي تهدف إلى تحقيق أهداف (ECOWAP) من خلال البرامج الإقليميّة
- السياسات والأدوات السياسيّة الإقليميّة المحدّدة التي تهدف إلى توجيه العمليّات في القطاع[1].

بناء على ما سبق ذكره، يُصبح من السّهل توفير إطار مشترك يعزز العمل الفعّال والمتناسق، بهدف توحيد ودمج الأهداف المرجوّة عبر استراتيجيّات وبرامج متنوعة تنفّذها الدول والمنظمات الحكوميّة الدوليّة في المنطقة الفرعيّة، يسعى هذا التكامل التدريجي إلى تجنّب تكرار الجهود داخل منطقة الإكواس. وبهذا، يحقّق (ECOWAP) هدفه العام المتمثّل في زراعة حديثة ومستدامة تضمن الأمن الغذائي، زيادة الإنتاجية والتنافسيّة في الأسواق، وتأمين دخل لائق للعاملين فيها، وتقليل الفقر في الدول الأعضاء، وبالتالي تقليل الفوارق الحاليّة بين الأقاليم والمناطق والدول، ومن ثمّ تحقيق مبدأ السيادة الغذائيّة الإقليميّة من خلال التكامل الإقليمي العالي[2].

[1] ECOWAP Web Based Monitoring and Evaluation System, ECOWAP, The ECOWAS Regional Agriculture Policy,in: ECOWAP | Homepage (ecowas.int) date 7.7.2024 at 15:19.
[2] **Ibidem.**

تجدر الإشارة إلى أنّ كل المجموعات الاقتصادية الإقليمية قد عملت على اعتماد وتنفيذ مبادئ وأهداف برنامج التنمية الزراعية الإفريقية الشاملة (CAADP) حسب احتياجاتها وظروفها الخاصّة، كما تمّ وضع خطط وطنيّة وإقليميّة للاستثمار الزراعي لتحقيق أهداف التنمية الزراعيّة المستدامة.

- استراتيجيات تحسين قطاع التعليم في الإكواس: تقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

(ECOWAS) تطبيقا لأجندة 2063 بدمج أعمالها التعليميّة في السياسات التعليميّة الرئيسية للاتحاد الإفريقي، مثل استراتيجية التعليم القاري الحالية لإفريقيا (CESA, 2016–2025) واستراتيجية التعليم والتدريب الفني والمهني (TVET) لتعزيز توظيف الشباب.

كما ورد في التقرير السّنوي للإكواس لعام 2016 في مجال التعليم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا، أنّه قد تمّ بالفعل تطوير إطار أو استراتيجية لتوحيد التعليم الأساسي بهدف نهائي يتمثّل في ضمان التعليم الشامل والعادل والجيد في منطقة الإكواس، وهو ما يتقاطع مع الهدف الثاني من أجندة 2063. وعليه، ركّز الإطار على: السياسات والاستراتيجيّات والتخطيط في مجال التعليم، إثراء المناهج الدراسيّة، الترويج النشط للغات الدولية الثانية (الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية)، وبناء القدرات لتحسين جودة التعليم، كما يغطّي الإطار تمكين السّكان الذين هم خارج المدرسة وتقديم فرص تعليميّة لهم، ومعالجة أزمة التعليم من خلال الرصد الدوري للإنجازات لتقييم مستوى تحصيل الطلاب، وتعبئة الموارد الداخليّة والخارجيّة لتحقيق أهداف الإطار، وتنفيذ اتفاقيّة الإكواس للاعتراف المتبادل بالشّهادات.

منذ سبتمبر 2017، يعمل الخبراء في قطاعات التعليم في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا، على استراتيجيّات وسياسات تهدف إلى توحيد الأنظمة التعليميّة ومعادلة الشّهادات، في محاولة لزيادة رأس المال البشري في المنطقة، من خلال التعليم غير النظامي وغير الرسمي، حيث يمكّن تنظيم هذه السياسات من تحسين قابليّة التوظيف للأفراد، كما يُمكن أن تساعد عروض التعليم والتدريب الرسميّة وغير الرسميّة في حصول الأفراد على مؤهّلات في جميع المستويات[1].

- استراتيجيّة التعليم والتدريب الفني والمهني (TVET) والتعليم العالي في الإيكواس: على المستوى

الإقليمي للإكواس، يكتسب التعليم العالي والتعليم والتدريب الفني والمهني اهتماما متزايدا، دفع بالمجموعة إلى وضع سياسات في هذين القطاعين، وبالتالي يمكن الأخذ في الاعتبار نهجين لتحقيق إطار إقليمي: الأول؛ هو توحيد الأنظمة الحالية للمؤهّلات على المستوى الإقليمي بناء على تصميم مشترك للمناهج ذات

[1] Economic Community of West African States (ECOWAS), **African Continental Qualifications Framework ACQF Mapping Study**, Abuja, 2020, pp8,9.

الصلة؛ ما يساعد على جعل المؤهّلات معترف بها ومتساوية بين الدول الأعضاء، والثاني؛ يتعلّق بإنشاء نظام لوصف وتصنيف المهارات المهنيّة، للسّماح بمقارنة المؤهلات مع مؤهلات الدول الأخرى من أجل تسهيل حركة الأفراد. أمّا فيما يتعلّق بالآفاق الإقليمية، فنجد أنّ تجربة كادونا في نيجيريا، التي تقودها وكالة التعليم الفني والمهني الوطنيّة (NBET)، تهدف إلى إنشاء شبكة من مراكز التمّيز في مجال التعليم الفني والمهني في منطقة الإكواس، هذه الشّبكة ستسمح بتبادل المناهج الدراسية والمعلومات ومواد التعليم بين هذه المراكز[1].

ب-مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC):

- استراتيجيّة الأمن الغذائي والتغذوي (FNSS) للفترة (2015-2025): تمّ تطوير هذه الاستراتيجيّة

لتنفيذ مجموعة واسعة من سياسات وبرامج سادك، التي تهدف إلى معالجة قضايا الأمن الغذائي والتغذوي من منظور متعدّد القطاعات، وبشكل أكثر تحديدا تطبّق (FNSS) جوانب الغذاء والتغذيّة من السياسة الزراعية الإقليمية لسادك (RAP)، وإطار سياسة الصحّة، واستراتيجيّة الأيتام والأطفال والشّباب المعرضين للخطر (OVCY) وغيرها، كما تأخذ في الاعتبار استراتيجية التغذية الإقليمية الافريقية للاتحاد الإفريقي (2005-2015) وسياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي والتغذوي الوطنية للدول الأعضاء[2]. تتمثّل الرؤية العامّة للاستراتيجية في تحقيق الوصول الشامل المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى الغذاء الآمن والصحي، لضمان الرفاهية الاقتصادية لجميع شعوب جنوب إفريقيا، وفي نفس الوقت فهي تسعى لتحقيق هدفها الرئيسي المتمثّل في تقليل انعدام الامن الغذائي والتغذوي في المنطقة بشكل كبير بحلول عام 2025.

اعتمدت استراتيجيّة الأمن الغذائي والتغذوي (FNSS) على مجموعة أهداف استراتيجيّة، وحدّدت مجالات التدخّل ذات الأوليّة، لتحقيق أمنها الغذائي، وهي:

- تعزيز توافر الغذاء من خلال تحسين الإنتاجيّة والقدرة التنافسيّة: تمّ تحديد مجالات التدخل ذات

الأولوية في هذا الهدف وتشمل؛ تحسين إنتاجيّة الأغذية المتنوعة والآمنة والمغذيّة، تحسين الوصول إلى الأراضي والمياه للزراعة، تقليل خسائر ما بعد الحصاد، التكيّف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على البيئة، تحسين الوصول إلى الائتمان والتمويل، تحسين الوصول إلى الأسواق[3].

- تحسين فرص الحصول على الغذاء الكافي والمناسب من حيث النوعيّة والكميّة: تمثّلت مجالات

[1] **Ibid**, pp9,10.
[2] Southeren African Development Community, **Food And Nutrition Security Strategy 2015-2025**, Gaborone, 2014, p2.
[3] **Ibid,** pp 16-18.

التدخل ذات الأولوية لهذا الهدف في؛ تحسين الوصول إلى أسواق الغذاء لأصحاب المشاريع الكبيرة التقليدية، زيادة الوصول إلى مصادر الدخل، تحسين الوصول إلى تقنيات توفير العمالة.

- تحسين استخدام الأغذية المغذيّة والصحية والمتنوعة والآمنة للاستهلاك، في ظل بيئة ملائمة مع رعاية صحيّة مناسبة: تمثّلت مجالات التدخل ذات الأولويّة في؛ تعزيز وحماية رفاهيّة النساء والمراهقين، تغذية الرضّع والأطفال الصغار، الحد من انتشار نقص المغذيّات الدقيقة، تحسين معايير سلامة الأغذية، تحسين المياه والصرف الصحي والنظافة، تحسين تحديد وعلاج وإدارة سوء التغذية، تعزيز الاستثمار في التغذية[1].
- ضمان توفّر الغذاء بشكل مستقر ومستدام، والوصول إليه واستخدامه عند الحاجة: جاءت مجالات

التدخل ذات الأولوية في هذا المجال كالآتي؛ تعزيز الالتزام الكامل من جانب الدول الأعضاء لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، تعزيز آليات التمويل المستدامة لتنفيذ الاستراتيجيّة على المستويين الإقليمي والوطني، تطوير ومراجعة وسن وتنفيذ القوانين والسياسات التي تضمن وتحمي الغذاء كحق من حقوق الإنسان[2].

أمّا على المستوى الثقافي، فتعكس خطّة التنمية الاستراتيجيّة الإرشادية الإقليمية (RISDP) للفترة (2020–2030) التزام مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC) بتحسين الوصول الجيّد إلى التعليم وأهميّته في المنطقة، وهو ما يتضح أيضا من بروتوكول التعليم والتدريب الذي تمّ إنشاؤه في عام 1997، والمصادقة عليه في عام 2000. من خلال الخطة الإقليميّة، تمّ تحديد الهدف الاستراتيجي الرامي إلى زيادة الوصول إلى التعليم الجيّد والملائم وتطوير المهارات، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا لمواطني المنطقة، والذي من المتوقع أن يؤدّي إلى تحسين الوصول المتساوي إلى التعليم الجيّد والملائم وتعزيز تطوير المهارات من أجل التصنيع.

بعد اعتماد أجندة 2063، عملت مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبيّة على تحقيق التقدّم في مجالات متنوّعة استنادا إلى بروتوكول التعليم والتدريب، وتتمثّل هذه المجالات فيما يلي:

- إطار مؤهّلات سادك (SADCQF): تمّ إحراز تقدّم على مستوى هذا الإطار، الذي يسهّل تطوير

[1] **Ibid,** pp18-23.
[2] **Ibid,** p23.

الموارد البشرية ويوفّر أفرادا متعلّمين ومهرة بشكل كبير من خلال أنظمة التعليم والتدريب، قامت معظم الدول بمراجعة أطر مؤهّلاتها الوطنيّة لتتوافق مع الإطار الإقليمي، وقد تمّ تحقيق تقدّم مطّرد من حيث التوافق.

- معاملة طلاّب المنطقة كطلاب محليّين، فيما يتعلّق بالرسوم الدراسيّة ورسوم التقديم والامتحانات

في الجامعات العامّة في معظم الدول الأعضاء، ممّا أدّى إلى اقتراح إدخال تأشيرة إقليميّة للطلاّب والأكاديميّين والباحثين والعلماء، وإعفاءات ضريبيّة وجمركيّة على الأدوات والمعدّات التعليميّة في المنطقة.

- جامعة سادك للتحوّل (SUT): بعد الموافقة على إنشاء هذه الجامعة، تمّ في عام 2021 تشكيل

فريق عمل تقني للعمل على تفعيل الجامعة وتسريع العملية. وفي نفس السياق، تمّت الموافقة على إرشادات تحديد مراكز التميّز ومراكز التخصّص، ومن المتوقّع أن تدعم هذه الإرشادات تعزيز البحث والابتكار وتطوير البرامج الدراسية التي ستقدمها جامعة (SUT).

- تدريب وتطوير المعلمين: تمّ تطوير واعتماد معايير وكفاءات للمعلمين، بالإضافة إلى إطار التنمية

المهنيّة المستمرة، من أجل تعزيز مهنيّة التعليم، وتحقيق الجودة في هذا القطاع.

- أنظمة إدارة المعلومات التعليميّة (EMIS): تمّ تطوير المعايير والأنظمة الإقليمية لإدارة معلومات

التعليم، وفي عام 2021 أصدرت الأمانة العامّة تقريرا حول التقدّم الذي أحرزته الدول الأعضاء في سادك نحو تحقيق هذا الهدف. يعدّ انتاج البيانات أمرا حيويا لأنه يعزّز من فعالية السياسات، وتعمل الأمانة حاليا مع الاتحاد الإفريقي على توحيد معايير وأنظمة (EMIS) القاريّة.

- التدريب التقني والمهني: تمّ تطوير إطار واستراتيجية للتعليم والتدريب التقني والمهني (TVTE)

للفترة (2018-2027)، كما تمّ تطوير العديد من المبادرات المتعلّقة بالمهارات الخضراء، بالإضافة إلى وضع إطار جديد للرّصد والتقييم يرافق الخطّة الاستراتيجية وإطار التنفيذ[1].

- زيادة الوصول وتقليل معدّلات التسرّب في أنظمة التعليم: تمّ تطوير إطار سياسة سادك للرعاية

والدّعم للتدريس والتعلم (CSTL)، الذي يعالج العوائق التي تواجه التعليم، من خلال تعزيز أنظمة التعليم وتسهيل الوصول إلى خدمات الدعم للأطفال والشّباب المعرّضين للخطر في المدارس. كما تمّ تطوير إطار

[1] Southeren African Development Community, Education & Skills Development, in: https://www.sadc.int/pillars/education-skills-development date 7.7.2024 at 13:43.

سياسة سادك للتعلّم عن بعد والتعليم المفتوح لتعزيز التقدّم التكنولوجي والتعلم الافتراضي، لزيادة الوصول إلى فرص التعليم والتدريب الملائمة وذات الجودة.

- تمّ إنشاء مركز سادك للتعلم عن بعد، لتعزيز تدريب المعلمين في مجال التعلّم عن بعد والتعليم المفتوح (ODL)[1].

بناء على ما سبق، يمكن القول بأنّ التدابير والخطط التي وضعتها سادك استنادا إلى بروتوكول التعليم والتدريب متوافقة مع الهدف الثاني من أهداف أجندة 2063.

ج- السّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA):

- الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي: تعمل السّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا على تطبيق مجموعة من السياسات لتحقيق الأمن الغذائي، وهي:

- تنسيق ودعم تطوير السياسات والبرامج الزراعيّة لتحقيق التكامل والاستدامة في البرامج الوطنيّة، لضمان النمو الزراعي والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في المنطقة.
- إعداد سياسات ولوائح زراعيّة إقليميّة تتوافق مع المعايير القاريّة الدوليّة، لدعم تطوير السياسات والخطط الزراعيّة الوطنيّة بشكل منسّق.
- العمل على مساعدة الدول الأعضاء في تطوير وتنفيذ، والمراقبة والإبلاغ عن الخطط الاستثماريّة الوطنيّة للزراعة والأمن الغذائي، التي تتماشى مع الأطر الإقليمية والقارية.
- التعاون مع المنظمات التنمويّة لحشد الموارد الفنيّة والماليّة لدعم تنفيذ خطة الاستثمار الزراعي للكوميسا، وخطط الاستثمار الوطني للدول الأعضاء.
- التعاون مع مؤسّسات البحث الزراعي الإقليميّة لتقديم الدّعم اللاّزم للأبحاث الزراعيّة المشتركة، ونشر المعلومات حول التقنيات والابتكارات الزراعيّة لأصحاب المصلحة في القطاع الزراعي[2].

- الميثاق الاجتماعي للكوميسا: تمّت المصادقة عليه من قبل رؤساء الدول والحكومات في فيفري 2014، يحتوي الميثاق على حقوق اجتماعيّة أساسيّة تضمن عدم إهمال البعد الاجتماعي للتنمية الإقليميّة في عمل الكوميسا، بهدف تحقيق التكامل الإقليمي الكامل الذي يسعى إلى تحسين مستويات المعيشة للنّساء والرجال والشّباب والأطفال.

[1] **Ibid.**

[2] Common Market for Eastern and Southern Africa, Industry and Agriculture,in : Industry & Agriculture – Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) date 9.7.2024 at 19 :09.

- برنامج الشّباب للكوميسا: تمّ اعتماده عام 2015، يهدف إلى تمكين الشّباب في منطقة الكوميسا، من خلال تعزيز خلق فرص عمل لائقة ومنتجة لهم في القطاع الخاص، وتعزيز المشاركة السياسيّة والمدنيّة للشّباب، والانخراط الفعّال في عمليّة التكامل الإقليمي؛ من خلال مشاركتهم النّشطة والمنتجة في جميع الأنشطة والمبادرات الهادفة إلى تعزيز التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء في المنطقة[1].

- برنامج الماجستير الخاص بالكوميسا: هو برنامج دراسات عليا افتراضي اعتُمد في أكتوبر 2016، يتمّ تنفيذه من خلال تعاون يشمل 22 جامعة في منطقة السّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، يتميّز هذا البرنامج الجامعي بأنّه الوحيد في المنطقة المصمّم لتعزيز التكامل الإقليمي، باعتباره يقدّم دورات مخصّصة تتناسب بشكل مثالي مع التدريب المفاهيمي والسياسي والعملي السّليم، لتعزيز جميع مجالات التكامل في المنطقة، وبالتالي توسيع فرص الوصول إلى البحث والتعليم العالي في مجال التكامل في منطقة كوميسا.

يغطّي البرنامج مجموعة من المجالات من بينها الاقتصاد، التجارة، القانون، الاقتصاد السياسي، الحوكمة، الماليّة، تكنولوجيا المعلومات والابتكار، تأخذ مدّة الدراسة في برنامج الماجستير سنتين، مكوّنة من أربع فصول دراسية؛ ثلاثة فصول من العمل الدراسي والامتحانات، والفصل الأخير مخصّص لكتابة الرسالة بالإضافة إلى التدريب العملي في مؤسّسات الكوميسا.

إضافة إلى ما سبق، لابدّ من الإشارة إلى أنّ استحداث هذا البرنامج كان ضروريّا، من أجل معالجة سبب بطء تقدّم التكامل الإقليمي في المنطقة، وهو نقص المهارات والقدرات المؤسّسيّة، فزيادة عدد الخبراء المحلّلين في مختلف المجالات لن يحل فقط عدم قدرة الدول على تنفيذ العديد من البروتوكولات والقرارات والقوانين، بل سيعزّز أيضا تنفيذ الالتزامات المختلفة في الدول الأعضاء في الكوميسا[2].

د- مجموعة شرق إفريقيا (EAC):

- مبادرة تشجيع توظيف الشّباب في الزراعة: تعدّ هذه المبادرة أولويّة قصوى في إطار التزام إعلان مالابو الذي يهدف إلى تقليل الفقر إلى النّصف بحلول عام 2025، تشمل أهداف المبادرة خلق فرص عمل لما لا يقل عن 30% من الشّباب في سلاسل القيمة الزراعية ودعم مشاركة النّساء والشّباب في الأعمال الزراعيّة المربحة.

[1]Common Market for Eastern and Southern Africa, Programme Activities: Cross Cutting Programmes, in: Programme Activities: Cross Cutting Programmes – Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) date 10.7.2024 at 13 :06.

[2] Common Market for Eastern and Southern Africa, "COMESA Master's Degree Programme on Regional Integration", **The Kenya Yearbook Editorial Board**, Nairobi, 2021, pp 2-4.

منذ بدء المشروع في عام 2017، تم تحقيق العديد من الإنجازات، وهي:

- تطوير طريقة توثيق لنماذج الأعمال الزراعيّة التي يقودها الشباب.
- اختيار ودعم 18 شابّا رائدا في مجال الزراعة من دول مجموعة شرق إفريقيا (EAC) للمشاركة في تدريب حضوري في بنين.
- إعداد تقرير شامل يقدّم نماذج ناجحة يمكن للحكومات والشركاء في التنمية الاستفادة منها.
- لاستدامة تنفيذ المشروع تمّ تحديد أربعة مجالات برنامجية لدعم توظيف الشباب في الزراعة، وهي:
  - إنشاء قاعدة بيانات إقليمية للشباب في الزراعة.
  - إنشاء مركز تدريب مخصّص في سلاسل القيمة الزراعيّة.
  - إنشاء مرفق منح لدعم الشّباب في الزراعة.
  - إنشاء برنامج تكريم لتحفيز ودعم الشّباب الرائد في تطوير الزراعة.

بناء على ما سبق، يؤدّي تدريب الشباب على ممارسات الزراعة المستدامة وتقديم الدعم المالي إلى تعزيز مشاركتهم في الزراعة، وبناء قدراتهم، وتشجيعهم على البقاء في المناطق الريفيّة والعمل فيها بدلا من الهجرة، ما يساهم في تقليل الفقر الريفي في مجموعة شرق إفريقيا[1].

- خطّة العمل لأمن الغذاء والتغذية (FNSAP) (2019–2023): هي إطار شامل خاص بمجموعة شرق إفريقيا (EAC) يهدف إلى توجيه وتنفيذ الأهداف الإقليميّة المتعلّقة بأمن الغذاء والتغذية في المنطقة. تمّ إعداد هذه الخطة استجابة لتوجيهات قمّة رؤساء دول مجموعة شرق إفريقيا، وهي تمثّل المرحلة الثانية بعد خطّة العمل السّابقة للفترة (2011–2015).

تهدف خطة العمل لأمن الغذاء والتغذية، إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في المساهمة في القضاء على الجوع وسوء التغذية والفقر المدقع في المنطقة بحلول عام 2023، من خلال ثلاثة أهداف مترابطة وستّة نتائج متوسطة أو مرحليّة كما يلي:

- تحسين الإنتاج الزراعي المستدام والشامل، وإنتاجية وتجارة المحاصيل والموارد الحيوانيّة ومصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية: النتائج المرحلية الخاصّة بهذا الهدف هي؛ تحسين الإنتاج الزراعي

[1] East African Community, Promoting Youth Employment in Agriculture, in: Youth Employment in Agriculture (eac.int) date 2.7.2024 at 16:12.

والإنتاجيّة والدخل، تحسين التجارة والوصول إلى الأسواق، زيادة المشاريع الزراعيّة وغير الزراعيّة وفرص العمل للشّباب والنّساء.

- تعزيز القدرة على الصّمود بين الأسر والمجتمعات المحليّة ونظم سبل العيش: النتائج المرحليّة هي؛ تعزيز التأهب لإدارة الكوارث واستدامة استخدام الموارد الطبيعيّة، والمحافظة على البيئة في ظل التغير المناخي، تحسين التعامل مع ما بعد الحصاد، والتصنيع الزراعي، وإضافة القيمة.
- تحسين الوصول إلى الأغذية الصحيّة المتنوعة والآمنة: تتضمّن النتائج المرحلية؛ تحسين الحوكمة والسياسات والفعاليّة المؤسّسية، زيادة الاستثمارات في مجال التغذيّة[1].

▪ مبادرة التعليم لمجموعة شرق إفريقيا (EAC): تدرك مجموعة شرق إفريقيا أهميّة التعاون بين الدول في مجال التعليم، خاصّة في عصر المعرفة غير المحدودة الذي نعيشه اليوم، انطلاقا من هذا الوعي، قامت المجموعة بخطوة هامة وهي تجاوز الحدود لتحقيق التكامل في قطاع التعليم؛ وهو عملية تنسيق سياسات وأنظمة وهياكل ومناهج التعليم عبر الحدود لتعزيز تبادل المعرفة بين الدول الأعضاء، من خلال مبادرة التعليم التابعة لمجموعة شرق إفريقيا.

تسعى هذه المبادرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمّها: تعزيز فرص التعليم، تحسين المعايير والجودة، تعزيز المنح الدراسيّة وبرامج التبادل بين الدول، وتسهيل تبادل الأفكار والخبرات بين الطلاب والمعلمين والمؤسّسات داخل المنطقة؛ حيث تسهّل المبادرة التنقل عبر الحدود للطلاّب ممّا يوسّع من فرص التعليم العالي ويعزّز التبادل الثقافي، كما تتيح للمعلّمين تبادل طرق التدريس المبتكرة، ممّا يسهم في تحسين أنظمة وجودة التعليم[2].

بناء على ما سبق، تؤكّد الدراسة على الدور البارز والجهود الكبيرة التي قامت بها المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة على المستويين الاقتصادي والسوسيوثقافي، ممّا يعكس الأهميّة الكبيرة التي تحظى بها أجندة 2063 في خطط التنمية الإقليميّة. في سعيها لتحقيق أهداف الأجندة، قامت هذه المجموعات بتطوير تدابير لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التكامل الإقليمي، إضافة إلى تحقيق التنمية الاجتماعيّة من خلال تمهيد الطريق نحو الأمن الغذائي المستدام والقضاء على الفقر، مع مراعاة تحسين جودة الحياة وتعزيز التماسك الاجتماعي، كما أولت المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة اهتماما كبيرا بالجانب الثقافي،

[1] East African Community, **The East African Community Food And Nutrition Security Action Plan 2019-2023,** Arusha, 2019, pp1,2.
[2] The Eac Education Initiative, in : https://fastercapital.com/topics/the-eac-education-initiative.html date 2.7.2024 at 22:06.

فنلاحظ تركيزها على العلم والاستثمار في الفرد، من خلال محاولة توحيد الأنظمة التعليميّة، تحسين جودتها، وتشجيع التبادل الطلابي لتوسيع الأفق الثقافي وتحسين المهارات.

المطلب الثاني: دور المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة على المستوى الصحّي والبيئي

تلعب المجموعات الاقتصادية الإقليميّة دورا حيويّا في تعزيز الصحّة العامة وحماية البيئة في دولها الأعضاء، من خلال التعاون والتنسيق الإقليمي، تسعى هذه المجموعات إلى مواجهة التحديات الصحيّة والبيئيّة المشتركة، وتحسين جودة الحياة لسكان المنطقة. يتناول هذا المطلب أهم الجهود والمبادرات التي تبنّتها المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة لتعزيز الأنظمة الصحيّة، مكافحة الأمراض، الحفاظ على البيئة، والتكيّف مع التغيرات المناخيّة لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

1- على المستوى الصحّي:

أ- الجماعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا (ECOWAS):

- مركز المراقبة ومكافحة الأمراض (RCSDC): تمّت الموافقة على إنشاء المركز الإقليمي للمراقبة

ومكافحة الأمراض التابع للجماعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا (ECOWAS-RCSDC) في ماي 2015، بعد الدروس المستفادة من تفشي وباء إيبولا بين عامي 2014 و2015، الذي أثّر على دول غرب إفريقيا. تمّ تشغيل المركز رسميّا في فيفري 2018 في أبوجا، نيجيريا، وتندرج هذه المؤسّسة في إطار مبادرة الاتحاد الإفريقي لإنشاء شبكة من مراكز مكافحة الامراض والوقاية منها في جميع أنحاء إفريقيا.

يعمل المركز الإقليمي للمراقبة ومكافحة الأمراض كوكالة متخصّصة من الإكواس تحت سلطة منظّمة الصحّة لغرب إفريقيا (WAHO)[1]، يتمثّل هدفه الرئيسي في تعزيز الأمن الصحّي الإقليمي، وزيادة قدرة المنطقة على الوقاية من الأوبئة، واكتشافها والسيطرة عليها من خلال:

- المراقبة والتحذير المبكّر: توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن تفشي الأمراض والتهديدات الصحيّة.
- بناء القدرات: تحسين قدرة الدول الأعضاء على الاستجابة بفعاليّة لحالات الطوارئ العامّة.
- البحث والتطوير: تعزيز وتسهيل البحث في مجال مكافحة الأمراض والوقاية منها داخل المنطقة[2].

[1] Economic Community of West African States, Center for Surveillance & Disease Control(RCSDC), in: https://www.ecowas.int/special_agency/regional-center-for-surveillance-and-disease-control-rcsdc/ date 4.7.2024 at 00:44.

[2]West African Health Organization, About As, in : About Us - ECOWAS - RCSDC (ecowasrcsdc.org) date 4.7.2024 at 00 :48.

- منتدى أفضل الممارسات في الصحّة للجماعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا (ECOWAS):

اعتمدت جمعيّة وزراء الصحّة في أفريل 2014، قرارا بإنشاء هذا المنتدى، الذي يهدف إلى تعزيز ونشر أفضل الممارسات في الصحّة العامّة، ممّا يسرّع من التنفيذ الفعّال للبرامج ذات الأولوية في الدول الأعضاء في المجموعة، كما يعمل المنتدى كمنصة لتحديد القضايا الاستراتيجية الرئيسية، والمناهج المبتكرة والواعدة لتحسين قطاع الصحّة.

منذ اعتماد هذا القرار، نظّمت منظمة الصحّة لغرب إفريقيا (WAHO) أربع منتديات، استهدف المنتدى الأول والثاني اللّذان عقدا في عامي 2015 و2016 على الترتيب، أفضل الممارسات التي تؤثّر إيجابيّا على صحّة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال والمراهقين والشّباب، نتيجة لهذه المنتديات تمّ إعداد واعتماد قرار حول نقل ومشاركة المهام، والذي يهدف إلى معالجة فجوات الموارد البشرية في الصحّة، ومكّنت الدول من اتخاذ خطوة لنسخ أو توسيع نطاق بعض أفضل الممارسات التي تمّ نشرها في المنتديات.

وبالنسبة للمنتدى الثالث الذي عُقد في عام 2018 في غانا، فقد كان الهدف الرئيسي منه هو تعزيز ممارسات الحوكمة والاستدامة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتكنولوجيا المعلومات، والأمراض غير المعدية، والطب التقليدي الذي يؤثّر على صحّة الأمهات والمواليد والأطفال والمراهقين والشّباب[1].

أمّا المنتدى الرابع الذي عُقد في عام 2021 في الرأس الأخضر، فقد ركّز على مناقشة الابتكارات وأفضل الممارسات التي تساهم في تحقيق تغطية صحيّة شاملة وتحسين أنظمة الصحة في الدول الأعضاء[2].

من الضروري الإشارة إلى أنّ منظمة الصحّة لغرب إفريقيا قد قامت من خلال برامجها الاستراتيجية باتخاذ تدابير لمكافحة الملاريا، سوء التغذية، فيروس نقص المناعة البشرية، وفيات الأمهات والرضّع، من خلال تسهيل الوصول إلى الأدوية واللّقاحات والمراقبة الوبائيّة، وكذلك التدريب وإدارة المعلومات الصحيّة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المنظمة بتنفيذ توجّهات استراتيجيّة تهدف إلى دعم تحسين جودة أنظمة الصحة، ودعم تطوير التمويل المستدام للصحة في منطقة غرب إفريقيا، ويتمّ تنفيذ ذلك عبر برامج مختلفة[3].

[1] West African Health Organization**, 3rd ECOWAS Forum On Best Practices In Health**, Accra, October 2018, p4.
[2] West African Health Organization, Announcement And Call For Abstracts, in : Announcement and call for abstracts | West African Health Organization (wahooas.org) date 5.7.2024 at 15 :06.
[3] West African Health Organization, in : West African Health Organisation (WAHO) | Economic Community of West African States (ECOWAS) date 5.7.2024 at 15 :54.

ب–مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC):

- الخطّة الاستراتيجيّة للقوى العاملة الصحيّة (2020–2030): تحدّد الخطّة الاستراتيجيّة للقوة العاملة الصحيّة أولوياتها الرئيسيّة وإجراءاتها المحدّدة ونهج التنفيذ وإطار الرّصد، وتهدف إلى تسريع وتيرة الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي نحو تحقيق أهدافها الصحيّة طويلة الأجل، من خلال السياسات وخيارات الاستثمار التي من شأنها أن تساعد في بناء قدرات وإمكانات القوى العاملة الصحيّة المستدامة المطلوبة، أمّا الهدف الرئيسي للخطّة فيتمثّل في دفع الاستثمارات في القوى العاملة الصحية، وتوفير العمل اللاّئق كحافز للتغطية الصحيّة الشاملة والنمو الاقتصادي، وتعزيز التأهّب في مجال الصحّة العامّة[1].

تركّز هذه الخطّة على خمسة مجالات استراتيجيّة أساسيّة وهي:

– الاستثمار في وظائف العاملين في مجال الصحّة والعمل اللاّئق: من خلال عمل الدول الأعضاء على توسيع الحيّز المالي للاستثمار في التعليم وتنمية المهارات والوظائف بنسبة 40% على الأقل بحلول عام 2023، تنفيذ استراتيجيّات تعميم المساواة وتحسين ظروف العمل بحلول عام 2025، زيادة العاملين في مجال الصحة إلى 4.45 لكل 1000 بحلول 2030.

– تنسيق التعليم والتدريب والتطوير: يُتوقّع من الدول الأعضاء أن تقوم بوضع خطّة لتنمية القوى العاملة الصحيّة بحلول عام 2025، تحديد مراكز التدريب للتميّز بحلول عام 2050، وضع سياسات بشأن الوصول إلى فرص التعليم وتحقيق المساواة فيها بحلول عام 2027.

– تحقيق أفضل الممارسات في القيادة والإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية: من خلال عمل الدول الأعضاء على اتباع الإجراءات التالية؛ وضع آليّة للمساءلة ودعم الأقران بحلول عام 2024، والقدرة على تحليل سوق العمل الصحّي والتخطيط والتطوير والإدارة بحلول عام 2026، إنشاء آليّات الحوار الاجتماعي ومأسستها بحلول عام 2027.

– تعزيز حوكمة القوى العاملة الصحيّة وتنظيمها: من خلال قيام الدول الأعضاء بوضع ضمانات

[1] Southeren African Development Community, **Health Workforce Strategic Plan 2020-2030**, Gaborone, 2021, p1.

الحفاظ على المعايير المهنيّة والسّلامة العامّة بحلول عام 2021، وضع إطار للاعتراف المتبادل بتعليم ومؤهّلات المهن الصحيّة بحلول عام 2027، إنشاء مراكز تعاونيّة متعدّدة القطاعات بشأن الموارد البشريّة الصحيّة بحلول عام 2027.

- أنظمة موثوقة لرصد وتقييم البيانات: يتحقّق ذلك من خلال عمل الدول الأعضاء على إعداد تقارير سنوية عن حسابات القوى العاملة الصحيّة الوطنية بحلول عام 2022، اعتماد سجل القوى العاملة الصحيّة لتتبّع توزيع العاملين والمخزون بحلول عام 2023، اعتماد مؤشّرات السّلامة المتكاملة للعاملين في القطاع الصحي بحلول عام 2026[1].

تؤكّد استراتيجية القوى العاملة الصحيّة، على أنّ اتخاذ إجراءات فوريّة والقيام باستثمارات استراتيجيّة في جميع أنحاء المنطقة، يمكن أن يمكّن الدول الأعضاء من تجنّب النقص الخطير في القوى العاملة الصحيّة، ممّا يُسهم في تحسين وضع الأنظمة الصحيّة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذا المجال، بالإضافة إلى خلق فرص العمل التي تشتدّ الحاجة إليها لمعالجة البطالة بين الشّباب وتعزيز مشاركة المرأة في العمل. ولتحقيق ذلك، لابدّ من تضافر جهود الدول الأعضاء لتكييف وتنفيذ هذه الخطة ضمن استراتيجياتها المتعلقة بالصحة البشريّة والتنمية الوطنيّة[2].

- تطوير استراتيجيّات للوقاية والسّيطرة على الأمراض ذات الأهميّة للصحّة العامّة: ساعدت خطّة التنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية (2020–2030) (RISDP) في توجيه الدول الأعضاء لتطوير استراتيجيّاتها الوطنّية الخاصّة، التي تستهدف فيروس نقص المناعة البشريّة والأمراض المعدية، ممّا سمح بتحسين جمع المعلومات ومن ثمّ مراقبة الاستجابة الإقليميّة، كما تمّ تطوير واعتماد الاستراتيجيّة الإقليميّة للعلاج والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، بالإضافة إلى تطوير معايير موحّدة للوقاية والعلاج وإدارة السّل في المنطقة لتعزيز الصحّة من خلال دعم السيطرة على الأمراض المعدية، والاستعداد والمراقبة، والاستجابة اثناء الطوارئ. نتيجة لذلك، تمّ دمج فيروس نقص المناعة البشريّة بالإضافة إلى السّل والملاريا في القطاعات الرئيسية للسادك.

جدير بالذكر، أنّ المجموعة الإنمائيّة للجنوب الإفريقي تعتمد في نهجها على برامج لمكافحة الأمراض، مع تحديثات وخطط استراتيجيّة مستمرة كل فترة، لتحسين الصحّة العامة والتخفيف من تأثير الأمراض المعدية الرئيسية المنتشرة في المنطقة. في السنوات الأخيرة، تمّ تعبئة موارد كبيرة لدعم تنفيذ الدول الأعضاء

[1] **Ibid,** pp 2,3.
[2] **Ibid,** p1.

لبرامج مكافحة الملاريا من خلال الشّراكات مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسّل والملاريا، وتحالف قادة إفريقيا أيضا لمكافحة الملاريا، ممّا أسفر عن تسجيل تقدم كبير في مكافحة هذا المرض ووضع الأساس للقضاء عليه بحلول عام 2030.

- تمّ إنشاء نظام خدمات المشتريات المشتركة (SPPS) لسادك للأدوية والإمدادات الطبيّة، يستضيفه

قسم المستودعات الطبيّة في تنزانيا، الذي بمجرد تشغيله سيسهل تجميع المشتريات الصيدلانيّة، ويساعد الدول الأعضاء في تبادل المعلومات حول التسعير والموردين، ممّا يمكّنهم من التفاوض على أسعار أفضل للأدوية عالية الجودة من الموردين[1].

ج- السّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA):

- إطار عمل الصحّة للكوميسا (CHF) (2016-2030): جاء إطار العمل هذا استجابة للأولويات

الواردة في الأطر السياسيّة الإقليميّة والقاريّة والدوليّة ذات الصلة، من أجل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في معالجة التحديات الحالية، وكذلك تعزيز الاستعداد لأي أوبئة مستقبلية. على المستوى الإقليمي، تشمل الأطر السياسة التي استندت إليها: معاهدة الكوميسا، ميثاق الكوميسا الاجتماعي، سياسة الكوميسا للنوع الاجتماعي، التزام شرق وجنوب إفريقيا بالتعليم الشامل حول الصحّة الجنسيّة. على المستوى القاري، استند إطار عمل الصحة للكوميسا إلى بروتوكول مابوتو، أجندة 2063، الإطار التحفيزي للقضاء على الإيدز والسّل والملاريا بحلول عام 2030، الإطار القاري للصحّة والحقوق الصحيّة والإنجابيّة، خطّة عمل مابوتو (2016-2030)، وخطّة التصنيع الدوائي لإفريقيا، وأطر سياسة أخرى.

يسعى إطار عمل الصحة للكوميسا إلى تحقيق رؤيته المتمثّلة في، منطقة خالية من تهديدات الأمراض المعدية وغير المعدية التي يمكن الوقاية منها، وبالتحديد يهدف إلى:

- تعزيز النظم الصحيّة والبنية التحتيّة الوطنيّة والإقليميّة، وضمان أن تكون السياسات الصحيّة على المستويين مطوّرة من منظور حقوق الإنسان؛
  - ضمان الوصول إلى الخدمات الصحيّة للجميع.
  - تقليل العبء المرضي في المنطقة، والحدّ من الوفيات الناجمة عن الامراض التي يمكن الوقاية منها.
  - إنشاء آليات لتبادل المعلومات الصحيّة.

[1] Southeren African Development Community, **SADC Regional Indicative Strategic Development Plan (RISP) 2020–2030**, Gaborone, 2020, p35.

- إنشاء قدرات للبحث والتطوير الصحي وإنتاج الأدوية والمستلزمات.
- بناء القدرات للتنسيق والرصد والتقييم للسياسات والبرامج الصحيّة والإقليمية[1].
- سياسة الكوميسا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية: هي دليل للدول الأعضاء وأصحاب

المصلحة الآخرين في المنطقة حول الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشريّة، تمّت الموافقة عليها في عام 2015، تعالج السياسة من بين أمور أخرى، التحديات المتعلقة بصحة الأم، والصحّة الجنسيّة والإنجابيّة، وصحة الشباب الجنسية والإنجابية، وفيروس نقص المناعة البشرية عند الأطفال، كما تعالج التحديات الصحيّة المتعلّقة بعمالة الأطفال وتزويجهم. على المستوى الوطني، تملك جميع الدول الأعضاء في الكوميسا سياسات وقوانين متعلّقة بالصحة توفّر أطُرا لإنتاج وتوزيع واستهلاك الأدوية[2].

تهدف سياسة الكوميسا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، إلى تحرير المنطقة من التهديد الذي يسبّبه هذا الفيروس، تماشيا مع أهداف الإطار التحفيزي للاتحاد الإفريقي للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والسّل والملاريا بحلول عام 2030، وأهداف استراتيجية برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، وتتمثّل هذه الأهداف في: القضاء على التمييز المرتبط بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع المجالات بحلول عام 2030، القضاء على الإصابات الجديدة لنفس الفيروس بين جميع الفئات بحلول عام 2030، وإنهاء الوفيات المرتبطة بالفيروس بحلول عام 2030[3].

د- مجموعة شرق إفريقيا (EAC)

- تطوير خطة استراتيجيّة صحيّة إقليميّة لتعزيز الصحة في شرق إفريقيا (2015-2020): طوّرت

أمانة مجموعة شرق إفريقيا (EAC) هذه الخطة، التي تتضمّن برامج ومبادرات تهدف إلى تحسين الصحّة في المنطقة، من بين هذه المبادرات نجد؛ مبادرة الصحّة المفتوحة، وبرنامج توحيد تنظيم الأدوية في شرق إفريقيا، وبرنامج صحّة السّكان والبيئة، وبرنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) والّسل (TB) والأمراض المنقولة جنسيا (STI)، على الرغم من الجهود المبذولة في تنفيذ هذه المبادرات، إلاّ أنّ هناك نقص في المعرفة بها بين صنّاع السياسات والجمهور وأصحاب المصلحة الآخرين.

يؤثّر هذا النقص في المعلومات على قدرة صنّاع السياسات، والممارسين الصحيّين، ومصنّعي الأدوية، في تنفيذ القرارات والاستفادة من الأسواق الناشئة. لذلك، تمّ تنظيم ورشات عمل توعويّة لصناع السياسات لتسهيل تنفيذ البرامج الصحيّة، تتضمّن هذه الورشات زيارات ميدانية وجلسات توعويّة تهدف إلى تقديم رسائل

[1] Common Market for Eastern and Southern Africa, **COMESA Health Framework,** Lusaka, 2016, pp 10-13.
[2] **Ibid,** p40.
[3] Common Market for Eastern and Southern Africa, **COMESA HIV and AIDS Policy,** Lusaka, 2016, p 10.

محدّدة وتعزيز فهم البرامج الصحيّة المستمرة في (EAC)، ممّا يساهم في تحقيق الفوائد الصحيّة المرجوّة في المنطقة[1].

- خطة الاستثمار في القطاع الصحّي الإقليمي (2018–2028): اعتمد رؤساء دول مجموعة شرق إفريقيا (EAC) هذه الخطة في فيفري 2018، والتي تتكوّن من تسع أولويّات استثماريّة لقطاع الصحة الإقليمي، تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الصحّة، وتحسين جودة الرعاية الصحيّة في المنطقة، وتشمل:

- توسيع الوصول إلى الرعاية الصحيّة المتخصصة والخدمات الصحيّة عبر الحدود: من خلال توسيع قدرات مراكز التميّز لشرق إفريقيا للتعليم الطبي العالي، الخدمات الصحيّة، والبحوث.
- تعزيز شبكة المختبرات الطبيّة المركزية وآلية الاستجابة السريعة الإقليميّة: عبر إنشاء سبعة مراكز تشخيص طبية إقليمية، وتأسيس آليّة استجابة سريعة لتعزيز قدرة المنطقة على مواجهة التهديدات الصحيّة كالأوبئة.
- توسيع القدرة على إنتاج قوّة عاملة صحيّة ماهرة: من خلال التركيز على تحديث مستشفيات التعليم الجامعي، والمستشفيات الوطنيّة في المنطقة من حيث البنية التحتيّة، وتدريب القوى العاملة في المجال في جميع الدول الأعضاء.
- زيادة الوصول إلى الأدوية واللّقاحات والتقنيات الصحيّة الآمنة والفعّالة بأسعار معقولة: عبر توفير حوافز لتصنيع الأدوية واللقاحات محليّا.
- توفير البنية التحتيّة الصحيّة والمعدات في المرافق الصحيّة الوطنيّة والإقليمية: عن طريق إعادة تأهيل المستشفيات، وتطوير بنية تحتية للصحة الإلكترونية لتسهيل تقديم الخدمات الطبية عن بعد.
- إنشاء خدمة صحية أولية ومجتمعية قوية: من خلال تعزيز التدخلات المتكاملة للوقاية والسيطرة على الأمراض المعدية وغير المعدية.
- توسيع تغطية التأمين الصحي والحماية الاجتماعيّة الصحيّة: من خلال توسيع خطط التأمين الصحي الوطنيّة، وإنشاء نظام يسمح بنقل الاستفادة من خدمات التأمين الصحي والحماية الاجتماعيّة بين الدول الأعضاء.

[1] East African Community, EAC Secretariat organises Dissemination Workshop on EAC Health Projects and Programmes for Health Sector Stakeholders in Kenya, 2016, in: EAC Secretariat organises Dissemination Workshop on EAC Health Projects and Programmes for Health Sector Stakeholders in Kenya date3.7.2024 at 11:42.

- تحسين جودة الرعاية الصحية وكفاءة القطاع الصحي والإحصاءات الصحيّة: من خلال العمل على إجراء دراسات كفاءة القطاع الصحي كل سنتين، وتعزيز نظم المعلومات الصحيّة والإحصاءات.
- تعزيز البحث والتطوير في مجال الصحة: يتحقق ذلك بإنشاء آليّة لتسهيل البحث والتطوير الصحي الإقليمي، والاستثمار في التكنولوجيا الصحيّة الرقميّة لتحسين الخدمات الصحيّة[1].

استنادا إلى ما سبق، يمكن القول أنّ التنفيذ الصحيح للاستراتيجيات في المجال الصحّي يمكّن المجموعات الاقتصادية الإقليمية من تحقيق الهدف الثالث من أجندة 2063، المتعلّق بتمتّع المواطنين بالصحّة الجيّدة.

2- على المستوى البيئي:

أ- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)

- الاستراتيجيّة الإقليميّة لتغيّر المناخ للإكواس (2022-2030): هي أوّل استراتيجيّة مناخيّة إقليميّة

صاغتها الجماعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا لتحديد أهداف التخفيف والتكيّف الإقليميّة لعام 2030، تساهم هذه الاستراتيجية في تنفيذ استراتيجية الاتحاد الإفريقي لتغيّر المناخ والتنمية المرنة وخطة العمل للفترة (2022-2032)، والتي توفر إطارا هيكليا لتوجيه أعمال الدول الإفريقيّة والمنظمات الإقليميّة نحو نموذج تنمية منخفض الكربون، من خلال التركيز على النمو الأخضر وبالأخص النمو المرن، وتعزيز القدرات التكيفية لاقتصادات ونظم البيئة الإفريقيّة.

في إطار هذه الاستراتيجية الإقليمية، تعتزم الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تنفيذ إجراءات في مجالات العمل الثلاثة التالية:

- منظمة الإكواس: الحد من تأثير الكربون للمنشآت الثابتة أو المتنقلة، وتعزيز قدرات التكيّف للأنظمة

والبنى التحتية الواقعة ضمن النطاق التنظيمي لمؤسّسات ووكالات المجموعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا، يندرج هذا المجال ضمن المسؤولية البيئية والاجتماعية للمجموعة، من خلال استهداف الإجراءات التي تتعلق بكيفية عمل المنظمة وأصولها وسلوك موظفيها، بجعلهم أكثر وعيا بالمسؤوليّات البيئيّة، بهدف التحسين المستمر لأدائها الاجتماعي والبيئي والمجتمعي.

[1] East African Community, **EAC regional health sector investment priorities (2018-2028)**, Uganda, 2018, pp 2,3.

- مجالات اختصاص مفوضية الإكواس: تحسين التدابير والبرامج الإقليميّة للجماعة بهدف جعلها

أكثر توافقا مع المناخ وأكثر كفاءة، من خلال دمج أهداف التخفيف والتكيف بشكل منهجي، وتحديد أهداف قطاعيّة (على مستوى كل قطاع) لتوجيه الجهود وتحقيق نتائج ملموسة في تلك المجالات.

- الحوار السياسي مع الدول الأعضاء: يهدف هذا المجال إلى تعزيز الحوار السياسي لدعم زيادة

تدريجيّة في طموحات الدول الأعضاء، من خلال مساهماتها المحدّدة وطنيّا وخطط تنفيذها، يشمل هذا الجهد العمل بروح من التضامن والتعاون، وتوحيد أصوات الدول الأعضاء، والمشاركة النشطة في المفاوضات الدوليّة حول المناخ، وذلك عبر المجموعة الاستشاريّة الإقليميّة لمفاوضات المناخ الدولية-RAG) (CLIN التي أنشأتها مفوضية الإكواس عام 2021[1].

- استراتيجيّة الوصول إلى تمويل المناخ والتعبئة للدول الأعضاء في الإكواس (2022–2031): هي

خطّة عمل إقليميّة تهدف إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا، على الوصول إلى تمويل المناخ وتعبئة الموارد اللاّزمة لتحقيق أهدافها المناخية. تمّ تبني هذه الاستراتيجية في أفريل 2022، وهي نتيجة مشروع تمويل قائم على الاحتياجات (NBF) بالتعاون مع التحالف الإفريقي للأسواق الكربونيّة وتمويل المناخ (WAACMCF) بدعم من أمانة اتفاقيّة الأمم المتحدة الاطاريّة بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC)[2].

تتضمّن الاستراتيجيّة خمسة مجالات مهمّة لتعزيز الوصول إلى تمويل المناخ وتعبئة الموارد، وهي:

- تعزيز البيئة المواتية لجذب الاستثمارات.
- تعزيز القدرات الفنيّة لتطوير وتنفيذ مشاريع التخفيف والتكيف.
- تعزيز القدرات المؤسّسية والآليات على المستويات الوطنيّة والإقليميّة.
- تحديد وتعبئة التمويل الفعّال والمبتكر والملائم للعمل المناخي ذو الأولويّة.
- تعزيز وتطوير نظم الإبلاغ والتحقّق لوسائل التنفيذ[3].

تلعب هذه المجالات الاستراتيجيّة الخمسة دورا حيويا في تعزيز الوصول إلى تمويل المناخ، من خلال تحسين البيئة الاستثماريّة، بناء القدرات الفنيّة، تعزيز التنسيق المؤسّسي، تطوير أدوات ماليّة مبتكرة، وضمان

[1] ECOWAS Commission, **Ecowas Regional Climate Strategy (RCS) and Action Plan (2022-2030)**, Abuja, 2022, pp56-58.
[2] Economic Community of West African States, **Climate Finance Access And Mobilization Strategy For ECOWAS Member Countries (2022-2031)**, Abuja, 2022, p 2.
[3] **Ibid,** pp4-8.

الشفافيّة والمساءلة في استخدام التمويل. هذه الجهود مجتمعة تزيد من فرص الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا في الحصول على التمويل اللاّزم لتنفيذ مشاريعها المناخيّة وتحقيق أهدافها البيئيّة والتنمويّة.

ب-مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC):

- الاستراتيجيّة الإقليميّة لتغيّر المناخ: قامت أمانة المجموعة الإنمائيّة للجنوب الإفريقي بتطوير

استراتيجيّة وخطّة عمل تغير المناخ (CCSAP)، التي اعتُمدت من قبل الوزراء المسؤولين عن البيئة والموارد الطبيعيّة عام 2015، من أجل توفير إطار عام للإجراءات الإقليميّة والوطنيّة المتناسقة لمعالجة والاستجابة لتأثيرات تغيّر المناخ. تتماشى استراتيجيّة (CCSAP) مع الأهداف العالمية والقارية وتسعى لتحقيقها كما حدّدتها اتفاقية الأمم المتحدة (UNFCCC) ومفوضية الاتحاد الإفريقي، وأجندة التنمية الإقليميّة. وبالتالي تعمل الاستراتيجيّة على:

- تشجيع إنشاء نافذة مخصّصة لتمويل المناخ ضمن صندوق التنمية الإقليمي (RDF) التابع لسادك، للاستفادة من التمويل الدولي الخاص بالمناخ وجذبه.
- الاستمرار في الضغط من أجل تقليل الشروط المرتبطة بالحصول على تمويل تغيّر المناخ للدول الأعضاء في سادك من خلال مفاوضيها.
- تشجيع إنشاء نظام تداول الانبعاثات الذي يتمّ التحكم فيه إقليميا، للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.
- تعزيز قدرة تعبئة الموارد على مستوى الأمانة والدول الأعضاء.

تماشيا مع ما سبق، عملت المجموعة الإنمائيّة للجنوب الإفريقي على تطوير خارطة طريق لمراجعة هذه الاستراتيجية في أفريل 2019، وجعلها متناسقة أكثر مع المتطلبات العالميّة والقاريّة، وقد تضمّنت؛ تقييم للفجوات المؤسّسيّة والتكنولوجيّة، تطوير اتفاقيّات شراكة لخطة تغير المناخ، موائمة الاستراتيجيّة مع أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، وإدراج إطار التمويل والبيانات كأولوية[1].

من الضروري الإشارة، إلى أنّه يوجد على المستوى الإقليمي للمنطقة عدد من السياسات والاستراتيجّيات ذات الصلة، كاستراتيجية التكيف مع تغيّر المناخ في قطاع المياه التابعة للجماعة، والبرنامج الإقليمي لتغير المناخ، والاستراتيجيّات الخاصّة بقطاعات محدّدة والتي تدعم القدرة على التكيّف في المنطقة. علاوة على ذلك، نجد أنّ خطّة التنمية الاستراتيجية الإرشادية لسادك (2020-2030) قد ركّزت في مضمونها على

[1] Southeren African Development Community, SADC Secretariat, **SADC Climate Change Strategy and Action Plan,** Gaborone, (n.d), pp 3-8.

موضوع التغيّر المناخي، من خلال وضعها لمجموعة من الأهداف الاستراتيجيّة أهمها؛ تعزيز التكيّف مع تغير المناخ والتّقليل من آثاره، تحسين إدارة مخاطر الكوارث لدعم القدرة الإقليميّة، والاستغلال المستدام والحفاظ على الموارد الطبيعية والإدارة الفعّالة للبيئة[1].

ج- السّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA):

- الإطار الإقليمي للمرونة: جاء تطوير هذا الإطار نتيجة لزيادة ضعف الدول الأعضاء أمام التغيّرات

المناخيّة مثل الفيضانات، والانهيارات الأرضيّة، والأعاصير، وموجات الحرارة، وهو ما يتناقض مع أهداف أجندة 2063 في هذا المجال، ويدل على أنّ التدابير والاستراتيجيات التي تمّ اعتمادها سابقا في منطقة الكوميسا لإدارة المخاطر والصّدمات المناخية لم تكن كافية لتحقيق الغرض المطلوب، حيث شهدت المنطقة في منتصف عام 2019 إعصار إيداي وكينيث المدمرين اللذين أثّرا على ملاوي وزيمبابوي وموزمبيق، ونتج عنهما خسائر بشرية تمثّلت في وفاة أكثر من 1000 شخص وخسائر مادية كبيرة.

تمّ إطلاق إطار المرونة الإقليمي للكوميسا ودخوله حيّز التنفيذ، بهدف معالجة النّهج المتجزّئ والعشوائي لإدارة المخاطر، الذي أثّر على قدرة الدول الأعضاء على الصّمود أمام تأثيرات التغيّرات المناخيّة والكوارث الطبيعيّة، كما تمّ التأكيد على أهميته من خلال اجتماع عُقد بين الدول الأعضاء والخبراء في الكوميسا في عام 2021، ناقشوا خلاله الإطار وخطّة تعبئة الموارد[2].

- بوابة إدارة المعرفة الافتراضيّة حول التغيّر المناخي: طوّرت أمانة الكوميسا من خلال برنامج

التغيّر المناخي بوابة إدارة المعرفة الافتراضية، التي تهدف إلى تعزيز تبادل المعلومات على المستويين الوطني والإقليمي، حول الأنشطة المختلفة المتعلّقة بالعمل المناخي والتي يتمّ تنفيذها في المنطقة. تمّ تفعيل البوابة في جويلية 2021، حيث تسعى الدول الأعضاء من خلالها إلى تحقيق الوصول لفهم أكبر وأعمق للقضايا الحرجة المتعلّقة بالتغيّر المناخي، وتوفير مركز معرفي واسع لتعزيز التعاون بين المنظمات التقنيّة والدول الأعضاء، والاستجابة لبرامج الزراعة الذكيّة مناخيّا (CSA) التي تنسّقها الكوميسا، والتي تقدّم الدعم للدول في مناطق إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ لإدارة تحديات التغيّر المناخي التي تعيق التنمية[3].

[1] For more Details : Southeren African Development Community, SADC Regional Indicative Strategic Development Plan (RISP) 2020–2030, **Op,Cit**, pp 55-57.

[2]Mwangi Gakunga, Regional Climate Change Resilience Framework Developed, COMESA, November 2019, in: Regional Climate Change Resilience Framework Developed – Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) date 11.7.2024 at 12:42.

[3] Mwangi Gakunga, COMESA Develops a Virtual Knowledge Management Portal on Climate Change, COMESA, July 2021, in: COMESA Develops a Virtual Knowledge Management Portal on Climate Change – Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) date 11.7.2024 at 12:46.

- مشروع بناء القدرات للمؤسّسات التقنية المعنية بتعليم وتدريب وبحث التغير المناخي (CapCET):

تمّ وضع هذا المشروع إدراكا لأهمية التعليم والتدريب والبحث في مجال المناخ على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، الذي يعدّ شرطا أساسيا لتحسين تنفيذ استراتيجيات التخفيف من آثار التغيّر المناخي والتكيّف معه التي تركز على الطلب[1]، تمّ اعتماده وبدء تنفيذه في جانفي 2021 بتمويل من أمانة الكوميسا.

يعترف مشروع (CapCET) بأنّ الحلول الموحّدة في هذا المجال لا تصلح للجميع، حيث تختلف احتياجات الدول والأفراد على مستويات مختلفة، ما يصلح لبلد ما قد لا يصلح لآخر، لذلك يعدّ تقييم احتياجات الدول والأفراد مفتاحا لحلول تستند إلى الطلب. نتيجة لذلك، يستهدف المشروع تعزيز قدرات مؤسّسات التعليم والتدريب والبحث في مجال التغيّر المناخي في المنطقة، ويشمل أنشطة رئيسية هي:

- تقييم الاحتياجات وتحديد الفجوات في التعليم والتدريب والبحث في مجال تغّير المناخ.
- تطوير مناهج مخصّصة بناء على تقييم الاحتياجات.
- تسليم المناهج المطوّرة للمؤسّسات المستهدفة.
- تقديم خدمات العمل المناخي لدعم الأنشطة المناخيّة في المنطقة.
- إنتاج ونشر المخرجات الرئيسيّة لتوعية المجتمعات والمؤسّسات.
- تطوير إطار استدامة لضمان استمراريّة المشروع حتى بعد انتهائه[2].

د- مجموعة شرق إفريقيا (EAC)

- تعزيز مرونة المجتمعات والاقتصادات في مواجهة تغيّر المناخ حسب رؤية 2050 لجماعة شرق

إفريقيا: أكّدت رؤية 2050 لجماعة شرق إفريقيا (EAC) على ضرورة بناء مرونة المجتمعات والاقتصادات، من خلال تعزيز القدرة على التكيف مع التأثيرات السلبية لتغير المناخ، مثل الجفاف المستمر والطقس المتطرف وارتفاع مستوى سطح البحر. تطرّقت الرؤية إلى الحاجة الملحّة لتعاون واسع بين دول المجموعة لتطبيق التعليمات التالية:

- بذل الجهود نحو تنفيذ اتفاقيّات المناخ الدولية على غرار، اتفاقية الأمم المتحدة الإطاريّة بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، ونظام المناخ لما بعد 2020، لتعزيز الاستجابة الإقليميّة لتغير المناخ.

[1] African Centre for Technology Studies, The capacity building of technical institutions in the provision of climate education, training, and research (CapCET), in: https://www.acts-net.org/research/projects/capcet-project date11.7.2024 at 15:32

[2] African Centre for Technology Studies (ACTS) – Graduate Intern (Nairobi), January 2021, in: African Centre for Technology Studies (ACTS) - Graduate Intern (Nairobi). - Career Associated date 11.7.2024 at 15:49.

- التركيز على تمويل المناخ، بهدف تعبئة الموارد الماليّة من مصادر متعددة؛ تشمل العامة والخاصة، الثنائية والمتعدّدة الأطراف، ومصادر التمويل المبتكرة لدعم الإجراءات التخفيفيّة المناسبة ووسائل التكيّف.

- العمل على تفعيل صندوق تغيّر المناخ الإقليمي، والوصول إلى صندوق المناخ الأخضر (GCF) الذي أنشئ لمعالجة التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من حدّته[1].

- زيادة الاستثمار في الزراعة الذكيّة مناخيّا والطاقة المتجدّدة: اتفق رؤساء دول قمّة جماعة شرق

إفريقيا في نوفمبر 2023 على زيادة الاستثمار في الزراعة الذكيّة مناخيا، والطّاقة المتجدّدة لمواجهة تغير المناخ وتعزيز الأمن الغذائي، كما شدّدوا على أهمية تحسين حصاد مياه الأمطار، وتقليل الفاقد بعد الحصاد باستخدام التقنيات الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، اتفق القادة على حماية الغابات وزيادة الغطاء الحرجي لتعزيز فرص التجارة الكربونيّة وتمويل المناخ، وأكدوا على ضرورة التحرّك ككتلة واحدة في قمّة المناخ (COP28) وإنشاء منصّة لتبادل الخبرات حول الاستدامة البيئيّة وإدارة الكوارث والموارد الطبيعيّة عبر الحدود[2].

تماشيا مع ما سبق، تعدّ الزراعة الذكيّة نهجا حديثا يُستخدم لتعزيز الإنتاجيّة الزراعيّة بطريقة ذكيّة، من خلال توظيف التكنولوجيا والبيانات لمواجهة مختلف التحديات، وبالتالي فهي تسعى إلى زيادة الإنتاج والقدرة على التكيّف والحد من تأثيرات التغيّر المناخي؛ عبر توفير بيانات في الوقت الصحيح عن الطقس ممّا يسمح للمزارعين باتخاذ تدابير وقائيّة، بالإضافة إلى دورها في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعيّة؛ كتقليل استهلاك المياه عبر أنظمة الري الذكيّة، وتحسين الاقتصاد الزراعي؛ من خلال خفض التكاليف التشغيليّة وزيادة الأرباح، وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة؛ عبر تقليل استخدام الآلات الزراعيّة التقليديّة التي تعمل بالوقود الأحفوري، وهو ما يجعلها أداة لتحقيق الأمن الغذائي.

إدراكا لتأثيرات التغيّرات المناخيّة على مختلف المستويات، تقوم المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة بتنفيذ مشروع لدعم الزراعة الذكيّة مناخيّا وتحسين الاستثمارات في هذا المجال[3].

[1] East African Community, East African Community Vision 2050, **Op,Cit**, p73.
[2] Staff Reporter, EAC backs climate-smart agriculture, renewable energy for climate change mitigation and food security, 2023, in :EAC backs climate-smart agriculture, renewable energy for climate change (farmersreviewafrica.com) date 3.7.2024 at 19:00.
[3] East African Community, Climate-Smart Agriculture, in: https://www.eac.int/environment/climate-change/63-sector/agriculture-food-security/136-158-159-climate-smart-agriculture date 3.7.2024 at 19:04.

تؤكّد الدراسة من خلال ما تمّ تناوله، على أنّ التزام المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة بتنفيذ أهم التدابير الأساسيّة للحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعيّة، وتعزيز القدرة على الصمود أمام التغيرات المناخية، وتبني الزراعة الذكيّة كأسلوب بديل يتماشى مع الاستدامة البيئية، هو مفتاح لتحقيق الهدف التنموي السّابع من أهداف أجندة 2063، الذي يؤكّد على بناء اقتصادات ومجتمعات محليّة مستدامة بيئيا وقادرة على التكيّف مع تغيّر المناخ.

المطلب الثالث: دور المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة على المستوى السياسي والأمني

تؤدّي المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة دورا محوريّا من خلال محاولتها لتعزيز الحكم الرشيد، ونشر ثقافة الديموقراطيّة، بالإضافة إلى السّعي لتحقيق بيئة آمنة، ويتمّ ذلك من خلال وضع خطط وتدابير استراتيجيّة تُسهم في تحقيق الأهداف التنموية ذات الصلة لأجندة 2063، ممّا يساعد على بناء أساس قوي للاستقرار السياسي والسّلام الدائم، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

1- على المستوى السياسي:

أ- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS):

تتركّز جهود الإكواس في محاولة تحقيقها للحكم الرشيد، على البروتوكول التكميلي بشأن الديموقراطيّة والحكم الرشيد 2001، الذي يحدّد معايير ومبادئ الحكم الديموقراطي وحسن الإدارة في الدول الأعضاء.

- اعتماد أكاديمية مكافحة الفساد في نيجيريا كمركز تميّز: بالإضافة إلى بروتوكول 2001، توجد

خطة لاعتماد مفوضيّة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) أكاديمية مكافحة الفساد في نيجيريا (ACAN)، الذراع التدريبي والبحثي للجنة الممارسات الفاسدة والجرائم ذات الصّلة المستقلة (ICPC) كمركز تميّز في دراسات الفساد، خاصة في مجال تقييم مخاطر الفساد (CRA). جاءت هذه الفكرة كجزء من القرارات التي تمّ التوصل إليها في نهاية الاجتماع التشاوري لشبكة مؤسّسات الفساد في غرب إفريقيا (NACIWA)، من أجل تطوير كليّات للتدريب على تقييم مخاطر الفساد[1].

ب-مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC):

- استراتيجيّات مكافحة الفساد: تعتمد الجماعة الإنمائيّة للجنوب الإفريقي في نهجها لمكافحة الفساد

[1] Independent Corrupt Practices and Other Related Offences Commission, Ecowas to Adopt ICPC Academy as Centre Of Excellence for Corruption Studies, Press Release, April 30, 2019, in: ECOWAS to adopt ICPC Academy as Centre of Excellence for Corruption Studies – ICPC date 6.7.2024 at 12:01.

على بروتوكول سادك لمكافحة الفساد، الذي تمّ إنشاؤه في عام 2001 ودخل حيّز التنفيذ عام 2005، تُشرف على تنفيذه لجنة مكافحة الفساد التابعة للجماعة (SACC)، التي تمّ إنشاؤها بموجب المادة 11 من البروتوكول؛ والتي تنص على أن تقوم لجنة سادك من بين مسؤوليّاتها الأخرى بتقييم البرامج التي سيتم وضعها وبرامج التعاون لتنفيذ البروتوكول. في عام 2018، اعتمدت اللّجنة الوزارية للهيئة (MCO) خطّة العمل الاستراتيجيّة الإقليميّة لمكافحة الفساد (2018–2022)، والتي توفّر الإطار لتفعيل بروتوكول سادك لمكافحة الفساد[1]، تضمّنت خطّة العمل أنشطة وجب تنفيذها لتعزيز التعاون الإقليمي ضد الفساد، وحدّدت أربع أنشطة استراتيجيّة بارزة وهي؛ التقييم الإقليمي، الرصد والتقييم الإقليمي، تطوير منهج إقليمي موحّد، إنشاء مركز إقليمي لتبادل المعلومات[2].

بالإضافة إلى ما سبق، أكّدت لجنة مكافحة الفساد (SACC) أنّها تهدف إلى تعزيز الجهود لتنفيذ خطّة العمل الاستراتيجيّة الثانية لمكافحة الفساد (2023–2027) في منطقة الجماعة الإنمائيّة للجنوب الإفريقي، وتعزيز الشراكات في استعادة الأصول، وتحسين التنسيق بين أمانة سادك والدول الأعضاء من خلال وكالات مكافحة الفساد.

- المجلس الاستشاري الانتخابي لسادك (SAEC): تمّ إنشاء هذا المجلس في عام 2005، لمراقبة

الانتخابات وضمان شفافيتها، ومنع النزاعات المتعلقة بالانتخابات في منطقة جماعة التنمية لإفريقيا الجنوبية. يتمثّل هدف المجلس في تعزيز الديموقراطية والحوكمة الجيّدة في المنطقة، من خلال تقديم المشورة الفنيّة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالعمليات الانتخابية[3].

بعد اعتماد أجندة 2063، واصل المجلس الاستشاري الانتخابي عمله، بتنفيذ عدد من الأنشطة والإجراءات لتعزيز الديموقراطيّة والحوكمة الجيّدة في المنطقة، تطبيقا لأهداف التنمية المستدامة ذات الصّلة في الأجندة، فنجد:

- في عام 2016، عقد المجلس الاستشاري الانتخابي لسادك في زامبيا ندوة وطنيّة لأصحاب

[1] Southeren African Development Community, **German International Cooperation, Recruitment of a short-term contractor to review the SADC anticorruption strategic action plan (2018-2022**), Gaborone,(n.d).p1.
[2] Southeren African Development Community,SADC Secretariat Hosts Anti-Corruption Sub-Committee, 2019, in: https://www.sadc.int/latest-news/sadc-secretariat-hosts-anti-corruption-sub-committee date 8.7.2024 at 21:00.
[3]Southeren African Development Community, SADC Electoral Advisory Council, in: https://www.sadc.int/services-and-centres/sadc-electoral-advisory-council date 8.7.2024 at 22:54.

المصلحة في الانتخابات، حول المبادئ والإرشادات المنقّحة لسادك لعام 2015، والتي تحكم الانتخابات الديموقراطيّة. هدفت النّدوة إلى زيادة الوعي وتعزيز الفهم لدى المشاركين حول هذه المبادئ والإرشادات[1].

- في ديسمبر 2018، زار المجلس الاستشاري الانتخابي لسادك جمهورية الكونغو الديموقراطية

لإجراء مراجعة ما بعد الانتخابات، والتي تهدف إلى تقييم تنفيذ توصيات اللّجنة الانتخابيّة لسادك، نتج عن هذه الزيارة مجموعة توصيات قدّمتها قمّة سادك للدولة بشأن الإصلاح الانتخابي في مناطق معيّنة[2].

- انطلاقا من أنّ المبادئ التي تحكم الانتخابات الديموقراطية في سادك تؤكّد على ضرورة أن يقوم

المجلس بمهمّة تقييم النوايا قبل الانتخابات التي ستقام في الدولة العضو، قاد المجلس هذه المهمّة قبل الانتخابات العامّة في زيمبابوي لعام 2023، والتي تضمّنت أيضا: تقييم ما إذا كانت الأوضاع السياسيّة والأمنيّة في البلاد مواتية لعقد انتخابات حرة، ونزيهة، وشفّافة، وذات مصداقيّة بما يتماشى مع المبادئ والإرشادات المنقّحة لسادك، تقييم الإطار القانوني الذي يحكم الانتخابات العامة لعام 2023 في زيمبابوي، تقييم مدى استعداد وجاهزية لجنة الانتخابات الزيمبابويّة لإجراء الانتخابات العامّة[3].

ج- السّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(COMESA) :

- تطوير نموذج قانون الامتثال لمكافحة الفساد: أعلنت الكوميسا في فيفري 2019 عن تطوير نموذج

إقليمي لقانون الامتثال لمكافحة الفساد، وهو نموذج يهدف إلى مساعدة الشركات في منطقة الكوميسا على تحسين بيئة الأعمال من خلال تعزيز الشفافيّة والمساءلة، كما أنّه جزء من مشروع النزاهة لمجلس أعمال الكوميسا (CBC) الذي يتمّ بالشّراكة مع مركز المشروعات الخاصّة الدوليّة (CIPE). تهدف هذه المبادرة إلى بناء قدرات القطاع الخاص للحد من الفساد، وتعزيز مشاركتهم في مبادرات الشفافيّة والإصلاح، وبالتالي تحقيق بيئة عمل جيّدة ومواتية.

كجزء من هذه المبادرة التي تجمع بين الجانبين الاقتصادي والسياسي، تمّ تنفيذ برنامج تدريبي لمكافحة الفساد في عدّة دول أعضاء في الكوميسا، منها إثيوبيا ورواندا وموريشيوس وزامبيا، حيث يستهدف التدريب

[1]Southeren African Development Community,SEAC Holds a National Seminar for Electoral Stakeholders in Zambia, 2016, in: SEAC Holds a National Seminar for Electoral Stakeholders in Zambia | SADC date 8.7.2024 at 23:18

[2] Southeren African Development Community,SEAC conducts a post-election review mission to the Democratic Republic of the Congo, 2022, in: SEAC conducts a post-election review mission to the Democratic Republic of the Congo | SADC date 8.4.2024 at23:37.

[3] Southeren African Development Community, SADC Electoral Advisory Council Pre-election Goodwill Assessment Mission to the Republic of Zimbabwe, 2023, in: SADC Electoral Advisory Council Pre-election Goodwill Assessment Mission to the Republic of Zimbabwe | SADC date 9.7.2024 at 00:10.

المسؤولون بما في ذلك الإدارة، والتمويل، وموظفي المبيعات، لتزويدهم بالمعرفة اللاّزمة لإنشاء أنظمة امتثال لمكافحة الفساد داخل مؤسّساتهم، وبالتالي التقليل من نسبة الفساد المرتفعة في القارة الإفريقيّة، والتي تُفقدها سنويا حوالي 15 مليار دولار حسب تقديرات الاتحاد الإفريقي[1].

د- جماعة شرق إفريقيا (EAC):

- الحكم الرشيد في شرق إفريقيا ضمن رؤية 2050: وضعت رؤية 2050 تماشيا مع أجندة 2063،

هدف ترسيخ القيم الديموقراطية وحقوق الانسان، والوصول إلى العدالة وسيادة القانون في جميع دول شرق إفريقيا، إدراكا منها بأنّ الحكم الرشيد هو حجر الأساس للنّمو والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، والذي يعتمد على التفاعل الناجح بين المؤسّسات الحكوميّة الرئيسيّة، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لضمان التماسك الاجتماعي.

ومن أجل أن تلعب جماعة شرق إفريقيا دورا حيويا في تعزيز الحكم الرشيد، يجب أن تركّز خلال فترة الرؤية على معالجة قضايا التمويل غير المشروع، والمخدرات غير المشروعة، وغسيل الأموال بشكل منهجي ومشترك. بالإضافة إلى ذلك، تسعى المنطقة إلى تطوير آليّة مشتركة للتحقيق في الأعمال التجاريّة، أو الأفراد قبل توقيع عقود كبيرة مع أي دولة شريكة، لاستبعاد غير الملتزمين. وبالتالي ستساعد هذه الآليّة على ضمان الامتثال للقوانين الدوليّة والمحليّة في المنطقة، بما في ذلك تلك التي تحكم التجارة غير المشروعة.

ستساهم هذه الجهود في تعزيز سيادة القانون وضمان الالتزام به، مكافحة الفساد، تعزيز المشاركة والشموليّة في عمليات التخطيط والميزانيّة، ممّا يُعزز التماسك الاجتماعي. تماشيا مع أجندة 2063، تسعى الرؤية إلى توفير الوصول إلى محاكم مستقلة تقدم العدالة بشكل منصف، ومعاقبة الفساد بشدة، وتعزيز مشاركة المواطنين في جميع جوانب التنمية، وتعزيز القيادة التحويليّة لتحقيق التنمية المستدامة[2].

2- على المستوى الأمني:

أ- الجماعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا (ECOWAS):

[1] Mwangi Gakunga, COMESA To Develop a Regional Code on Anti-Corruption Compliance, February 2019, in: https://www.comesa.int/coming-soon-a-regional-code-on-anti-corruption-compliance/#:~:text=The%20objective%20of%20this%20initiative,good%20and%20enabling%20business%20environment. date 11.7.2024 at 23:15.

[2] East African Community, East African Community Vision 2050, **Op,Cit**, p79.

تتركّز جهود الإكواس في هذا المجال على تنفيذ إطار منع الصراعات التابع للجماعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا 2008، بحيث لا يزال فعّالا وحيويّا في معالجة النزاعات وتعزيز الاستقرار في المنطقة، ولذلك فالاستمرار على الاعتماد على هذا الإطار وتحديثه لمواكبة التحديات الجديدة، يشكّل ركيزة أساسيّة ضمن استراتيجيات الإكواس للحفاظ على السّلم والأمن في المنطقة، أمّا من بين أهم الجهود الجديدة التي تتماشى مع أجندة 2063 في هذا المجال نجد:

- مشروع دعم بنية السّلام والأمن في الإكواس وعملياتها(EPSAO): أُطلق في فيفري 2019، يهدف إلى دعم مفوضية الإكواس في مهمّتها لمنع وإدارة النزاعات والتهديدات الأمنيّة في غرب إفريقيا، ويسعى إلى تحقيق ثلاث أهداف محدّدة وهي:

– تعزيز آليات الإكواس للحفاظ على السّلام والأمن: يشمل دعم قوّة الاحتياط التابعة للإكواس(ESF) بالتعاون مع مراكز التدريب الإقليمية للتميز ، ومؤسّسات التدريب، ودعم التواصل المستمر والتنسيق والشراكة بين الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة الأخرى، والآليّات الإقليميّة فيما يتعلق بعمليّات السّلام.

– تمكين الإكواس من منع وإدارة النزاعات النّاشئة أو القائمة: يشمل دعم تعزيز قدرات الإنذار المبكّر والاستجابة الوطنيّة، دعم تعزيز دور المجتمع المدني في منع النزاعات وبناء السّلام، دعم الوساطة للأكواس، تعزيز دور المرأة في السّلام والأمن، دعم تنفيذ إطار عمل للإكواس لمنع النزاعات.

– المساهمة في خلق بيئة آمنة ومستقرّة في فترة ما بعد النزاع: يشمل دعم تنفيذ إطار عمل إصلاح قطاع الأمن والحكم للإكواس (SSRG)[1].

ب–مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبيّة (SADC):

تمّ اعتماد بروتوكول التعاون في مجال السياسة والدفاع والأمن في عام 2001، لتحديد هيكل هيئة السياسة والدفاع والتعاون الأمني لسادك، وقد تمّ تفعيله من خلال الخطّة الاستراتيجيّة الإرشادية المنقّحة (SIPOII)، والتي تمثّل هدفُها في خلق بيئة سياسيّة وأمنيّة مستقرة، تتيح تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التكامل الإقليمي، انتهت صلاحية الخطة في عام 2021، أين تمّ دمج الأولويات

[1] European Union :External Action, Support to ECOWAS Peace and Security Architecture and Operations (EPSAO), July 2019, in: https://www.eeas.europa.eu/node/56232_en date 6.7.2024 at 15:24.

الرئيسيّة المتعلّقة بالسّلم والأمن في الخطة الاستراتيجيّة الإرشاديّة الإقليميّة (2020–2030)،[1] هته الأخيرة أعطت أهميّة خاصّة لتنفيذ هذه الأولويات المتمثّلة في:

- تعزيز الديموقراطيّة والحكم الشّامل في المنطقة.
- تعزيز الأطر الإقليميّة لمواجهة الجريمة المنظّمة العابرة للحدود.
- تعزيز الأمن الإنساني في الدول الأعضاء، لاسيما للفئات الأكثر ضعفا وتهميشا.
- تعزيز القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي[2].

تماشيا مع ما سبق، تهدف سادك من خلال اعتمادها على الخطّة الاستراتيجيّة الإرشاديّة الإقليميّة (2020–2030) (RISDP) ورؤية 2050، إلى تعزيز آليّات منع النزاعات وإدارتها وحلّها عبر: إنشاء نظام إنذار مبكّر قادر على تتبّع ورصد التهديدات السياسيّة والأمنيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، بهدف تحقيق بعض النتائج على غرار؛ تحسين قدراتها في التوسّط لحل النزاعات ومنعها، وتطبيق الدبلوماسية الوقائيّة لدعم الدول الأعضاء، تحقيق تفاعل منظّم مع المجتمع المدني، ووضع تدابير واستراتيجيّات إقليميّة لمواجهة الجريمة المنظّمة العابرة للحدود.

- برنامج دعم السّلام والأمن (SPSS): أطلقت أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في أفريل 2019 هذا البرنامج، تنفيذا لأهداف التنمية المستدامة في أجندة 2063 ذات الصّلة بهذا المجال، وهو مصمّم لتعزيز قدرة هيئة السياسة والدفاع والتعاون الأمني في سادك، على تحقيق السّلام والأمن والديموقراطيّة في جميع أنحاء المنطقة، بما يتماشى مع معاهدة سادك وبروتوكول السياسة والدفاع والتعاون الأمني لعام 2001[3]. وبشكل أكثر تحديدا يقدّم البرنامج دعمه من خلال:

– تقديم المساعدة الفنيّة في صياغة الاستراتيجيّات والتشريعات وخطط العمل والمبادئ التوجيهيّة، لضمان الإجراءات المنسّقة مع بروتوكولات الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي والبروتوكولات الدوليّة.

[1] Southeren African Development Community,SADC-EU Support to Peace and Security Programme (SPSS), in: SADC-EU Support to Peace and Security Programme (SPSS) | SADC date 9.7.2024 at 19:02.
[2] Southeren African Development Community, Peace, Security and Good Governance, in: Peace, Security & Good Governance | SADC date 9.7.2024 at 22:40.
[3] ReliefWeb, SADC, EU Jointly launch €15 million Support to Peace and Security in the SADC Region (SPSS) Programme, in: https://reliefweb.int/report/world/sadc-eu-jointly-launch-15-million-support-peace-and-security-sadc-region-spss-programme date 9.7.2024 at 21:08.

- المساعدة في بناء القدرات من خلال تدريب الجهات الفاعلة الحكوميّة وغير الحكوميّة في الدول الأعضاء، لتنفيذ هذه الاستراتيجيّات وخطط العمل والإرشادات وتقوية آليّات الاستجابة.
- زيادة الوعي بالمبادئ والإرشادات المنقّحة لسادك التي تحكم الانتخابات الديموقراطيّة، وتعزيز تنفيذها في الدول الأعضاء، وكذلك تنفيذ استراتيجيّة مجلس سادك الاستشاري للانتخابات (SEAC) لمنع النزاعات المتعلّقة بالانتخابات.
- زيادة الوعي ببروتوكول سادك حول النوع الاجتماعي والتنمية، مع التركيز بشكل خاص على بنود العنف القائم على النوع الاجتماعي، وكذلك استراتيجية وإطار عمل سادك الإقليمي لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي (2018-2030).
- تقوية المؤسّسات الوطنية التي تتعامل مع منع وإدارة النزاعات لضمان الاستقرار داخل الدول، والأمن الإنساني، حيث قدّم الدعم في تنفيذ استراتيجيّة سادك الإقليميّة حول المرأة والسّلام والأمن (2018-2022) على المستويين الإقليمي والوطني.
- تطوير وتعزيز تنفيذ استراتيجيّة مكافحة الجريمة المنظّمة العابرة للحدود، بما في ذلك دعم العمليّات المشتركة للكشف والتحقيق والمقاضاة للجريمة المنظّمة العابرة للحدود بين الدول الأعضاء[1].

ج- السّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA):

بشكل عام، تُعتبر برامج واستراتيجيّات ومبادرات السّلام والأمن التي تطبّقها الكوميسا غير جديدة، بل هي جزء من استراتيجيّات طويلة الأمد تهدف إلى السّلام والاستقرار في المنطقة كبرنامج الحكم والسّلام والأمن (GPS) وبرنامج التجارة من أجل السّلم. ومع ذلك، تحاول الكوميسا مجاراة الأحداث المتغيّرة والتحديات الجديدة بوضع استراتيجيات جديدة، أهمها:

- استراتيجيّة الوساطة للكوميسا (2023-2030): تعدّ هذه الاستراتيجية بمثابة وثيقة عامّة تهدف

إلى دمج مبادرات الوساطة للكوميسا ضمن أهدافها وتفويضها ومهمّتها ورؤيتها وبيئتها التشغيليّة، تتناول الاستراتيجية قرارات أجهزة السياسة المتعلّقة بالوساطة، وتُوفّر إطارا لتنفيذ هذه القرارات.

يتمّ اتخاذ القرارات والتوجيهات السياسيّة بشأن السّلام والأمن، من قبل وزراء خارجية الكوميسا لضمان بيئة سلميّة وآمنة، ممّا يُسهّل تحقيق الأهداف الأوسع للمنظمة ومعالجة قضايا السّلام والأمن في البيئة الديناميكيّة التي تتميّز بها المنطقة. لتنفيذ هذه التوجيهات بفعاليّة، تركّز الاستراتيجيّة على نهج الوساطة

[1] Southeren African Development Community, SADC-EU Support to Peace and Security Programme (SPSS), in: SADC-EU Support to Peace and Security Programme (SPSS) | SADC date 9.7.2024 at 23:21.

الذي تتبعه الكوميسا[1]، حيث تتمثّل رؤيتها في أن تصبح مجتمعا اقتصاديّا إقليميّا متكاملا ومزدهرا، مسترشدة برؤية الاتحاد الإفريقي في إسكات البنادق. لذلك، تركّز الاستراتيجيّة على ستّة مجالات رئيسيّة لتحقيق أهدافها وهي:

- توجيه عمل لجنة الحكماء بالكوميسا، وتعزيز مكانتها ووجودها في جهود الوساطة في المنطقة.
- تقوية الروابط والتعاون بين لجنة الحكماء وهياكل الوساطة التابعة للاتحاد الإفريقي، والممثّلين المعتمدين للوساطة.
- ربط عمليات الوساطة التي تقودها لجنة الحكماء بالبنى التحتيّة الوطنيّة والمحليّة للسّلام.
- تعزيز التعاون والشراكة بين لجنة الحكماء وهياكل الوساطة الإقليميّة الأخرى.
- نشر أدوات وكتب الوساطة للكوميسا لتعزيز الفهم المشترك لعمليات الوساطة بين الفاعلين فيها.
- ضمان توافر الموارد الماليّة الكافية للبرامج والأنشطة التي تنفّذها لجنة الحكماء في المنطقة[2].

د- جماعة شرق إفريقيا (EAC):

- سياسات السّلام والأمن في رؤية شرق إفريقيا 2050: بهدف تحقيق بيئة مستقرة وآمنة، مواتية

لازدهار المكاسب الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، أكّدت رؤية 2050 على مجموعة من السّياسات التي يجب على جماعة شرق إفريقيا الالتزام بها في مجال الدّفاع والسّلام والأمن، وهي:

- إبرام وتنفيذ اتفاقية عدم الاعتداء والدفاع المشترك: بموجب بروتوكول التعاون في مسائل الدفاع لضمان الأمن ضد العدوان الخارجي وضمان الأمن الإقليمي.
- تعزيز القدرات الإقليميّة للاستجابة للكوارث والتصدّي للتهديدات اللاّتماثلية، التي تتطلّب استجابة متعدّدة الأبعاد.
- إنشاء قدرات إقليميّة لمعالجة قضايا اللاّجئين والنّازحين داخليّا.
- تعزيز النهج الجماعي نحو التطوّر العلمي والتكنولوجي: بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج المعدّات الدفاعيّة لتلبية احتياجات الأمن الإقليمي.
- بناء آليّات فعّالة لمنع وحل النزاعات بشكل سلمي على جميع المستويات، والقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي، والاتّجار بالبشر، وأشكال أخرى من الشّبكات الإجراميّة.

[1] Common Market for Eastern and Southern Africa, **COMESA Mediation Strategy (2023 – 2030)**, Lusaka, 2024, p4.
[2] **Ibid**, pp 6,7.

- تطوير القدرات الجنائيّة لدعم التحقيقات المستندة إلى العلوم، وتحقيق التشغيل الكامل لعشرة مراكز إقليميّة للتميّز في مختلف تخصّصات الشرطة.
- مركزيّة تبادل المعلومات ومواءمة الممارسات عبر جميع القطاعات الفرعية لتعزيز الأمن الإقليمي.
- تنسيق الإجراءات والممارسات عبر المنطقة داخل قطاعي الشّرطة والسّجون[1].

▪ استراتيجيّة الشّباب للسّلام والأمن: تبنّت جماعة شرق إفريقيا استراتيجية وخطة تنفيذيّة للفترة (2021–2026)، تهدف إلى إشراك الشّباب في قضايا السّلام والأمن في المنطقة. تركّز الاستراتيجية على تطوير آليّة لرسم خرائط المناطق التي تحتاج إلى تدخّل الشباب لتعزيز الأمن والاستقرار.[2]

إنّ تنفيذ هذه السياسات بفعاليّة مع التركيز على التنسيق بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة واستراتيجيّات الدول الأعضاء*، سيُسهم بشكل كبير في تحويل بيئة الأقاليم الأفريقية؛ من بيئة يغلب عليها الفساد وعدم الاستقرار السياسي وتنامي التهديدات اللاّتماثليّة، إلى بيئة تتميّز بالديموقراطية والحكم الرشيد، وتكون أكثر أمانا واستقرارا للمواطنين. هذا التحوّل من شأنه أن يساعد على الوصول إلى مستويات أخرى من التنمية، ممّا يحقّق الأهداف الطموحة لأجندة 2063.

[1] East African Community, East African Community Vision 2050, **Op,Cit**, p78.

[2] East African Community, EAC Joint Sectoral Council on Defence, Inter-State Security and Foreign Policy Coordination adopts framework involving youth in peace and security, in: EAC Joint Sectoral Council on Defence, Inter-State Security and Foreign Policy Coordination adopts framework involving youth in peace and security date 3.7.2024 at 00:34

* لتفاصيل أكثر أنظر الملحق رقم (01) ص ص 294–297.

من خلال ما ورد في هذا الفصل، نستنتج ما يلي:

التزام الاتحاد الإفريقي بدوره القيادي كتكتّل قاري يسعى للنهوض بالقارة الإفريقيّة ومحاولة تحقيق التنمية المستدامة، يتجسّد من خلال:

- بذل الجهود لتغيير واقع القارة على جميع المستويات، وتحسين جودة الحياة للمواطن الإفريقي، من خلال اعتماد أجندة 2063 كخارطة طريق تستند إليها الدول والمجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة، بالتعاون والتناسق مع الاتحاد الإفريقي لتحقيق الأهداف التنموية المرجوّة.
- التأكيد على التنفيذ المنظّم والممنهج للأجندة، دفع بالاتحاد الإفريقي إلى وضع تخطيط استراتيجي تمثّل في الخطّة العشريّة التنفيذيّة الأولى، التي توفّر إطار زمنيّا محدّدا ومنظّما لتحقيق الأهداف خلال عشر سنوات، مع مراقبة التقدّم المحرز بشكل دوري، وهو ما يترتّب عليه تسهيل عمليّة التنفيذ، تنظيم الجهود، وتوجيه الموارد بفعاليّة.
- تفعيل مجموعة من المبادرات والاستراتيجيّات في مجالات مختلفة، تُلامس في مضمونها ما جاءت به أجندة 2063 وخطّتها العشريّة التنفيذيّة الأولى من أهداف تنمويّة مختلفة، يتمّ تنفيذها عن طريق التعاون وتنسيق الجهود بشكل متكامل على المستويات الوطنيّة والإقليميّة والقاريّة، عبر تبادل المعلومات، وتطوير سياسات مشتركة. وعلى الرغم من أنّ هذه المبادرات غير ملزمة قانونيّا، إلاّ أنّها تُعدّ توجيهات هامّة تسعى الدول الأعضاء إلى تبنّيها وتنفيذها لتحقيق التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى الإلتزام القاري الذي تُرجم في بذل جهود واضحة لتنفيذ أهداف أجندة 2063 وخطّتها العشريّة التنفيذيّة الأولى على مستويات مختلفة، يُلاحظ أيضا على الجانب الإقليمي ما يلي:

- إلتزام المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة بتطبيق المبادرات والاستراتيجيّات القاريّة بالتنسيق مع الإتحاد الإفريقي يعكس تكاملا واضحا بين الجهود القاريّة والإقليمية، ممّا يعزز من تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حدّدتها أجندة 2063.
- حرص المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة على تأكيد دورها في تنفيذ أهداف الخطّة العشريّة الأولى من أجندة 2063 على الصّعيد الإقليمي، من خلال وضع برامج ومبادرات واستراتيجيّات مميّزة تستهدف مختلف المستويات لتطبيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، تعكس هذه الجهود التزاما سياسيّا واضحا بالسّعي نحو تحقيق غايات أجندة 2063.

الفصل الثالث:

تحليل الأداء الإفريقي في تنفيذ أهداف أجندة 2063: تقييم التقدّم وتحديات التنفيذ

من المعلوم أنّ القارة الإفريقيّة تزخر بثروات كبيرة ومتنوعة، التي من المفترض أن تجعل تحقيق التنمية المستدامة وفقا لأهداف أجندة 2063، هدفا يسهل تحقيقه على أرض الواقع، إلاّ أنّ الاستفادة الفعليّة من هذه الثروات لم تكن من نصيب الشعوب الإفريقيّة، إذ وُجّهت لخدمة مصالح خارجيّة، نتيجة لمجموعة من التحديات الداخليّة والخارجيّة التي تعرقل مسار التنمية على الرغم من الجهود المبذولة. وقد كانت خطوة صياغة الاتحاد الإفريقي لأجندة 2063 ووضعها موضع التنفيذ، إلى جانب الخطط التنفيذيّة المنظمة، مشروعا طموحا يهدف إلى نقل القارة من حالة التخلف إلى التقدم والازدهار.

في ضوء ذلك، وبعد اعتماد الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة على مجموعة من التدابير والإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة، ستحاول الدراسة في هذا الفصل تقييم مدى نجاح هذه الآليات في تحقيق نتائج تنمويّة من خلال جهودها في تنفيذ أهداف أجندة 2063 وخطتها العشريّة التنفيذيّة الأولى. سيتم ذلك عبر عرض الأداء القاري والإقليمي فيما يتعلق بنتائج التنفيذ، مع التركيز على المؤشّرات المختلفة التي تقع في صلب المجالات التي تناولتها الأجندة، في ختام هذا الفصل، سيتمّ توضيح أهم التحديات التي تواجه القارة في تحقيق أهداف أجندة 2063، والتي لا تزال تشكّل عائقا يعقّد عملية تحقيق التنمية المستدامة فيها. سيتم تناول هذه النقاط عبر ثلاثة مباحث رئيسيّة.

المبحث الأوّل: الأداء القاري في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063

المبحث الثاني: الأداء الإقليمي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063

المبحث الثالث: تحديات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063

المبحث الأوّل: الأداء القاري في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063

تشكّل أجندة 2063 رؤية استراتيجيّة بعيدة المدى تهدف إلى تحقيق النمو المستدام والتنمية الشاملة في قارة إفريقيا. تسعى الدول الإفريقيّة من خلال هذه الأجندة إلى تلبية تطلعاتها في مجالات متعدّدة، تشمل الاقتصاد، الصحّة، التعليم، البنية التحتية وغيرها، وذلك بهدف تحسين مستوى معيشة مواطنيها وأخذ مكانة لها في الساحة الدولية. ولذلك، سيتم في هذا المبحث عرض الأداء القاري في إطار أجندة 2063، من خلال تحليل مدى التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأوّل: الأداء القاري على مستوى تطلعات أجندة 2063 والمشاريع الرئيسيّة الكبرى

تعتبر تطلعات أجندة 2063 محرّكا رئيسيّا لتحقيق التنمية المستدامة والشّاملة في إفريقيا، والتي يتطلب تنفيذها بذل جهود مكثّفة على المستوى القاري لضمان تحقيق الأهداف المرجوة. في هذا المطلب، ستستعرض الدراسة الأداء القاري في تنفيذ تطلعات أجندة 2063، مع التركيز على مدى التقدّم المحرز والإنجازات المحقّقة في مختلف المجالات، بالإضافة إلى تقييم حالة تنفيذ مشاريعها الرئيسيّة.

1- على مستوى تطلعات أجندة 2063:

- التطلع الأول: إفريقيا مزدهرة قائمة على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة

حقّقت إفريقيا أداءً محدودا بالنسبة للتطلع الأوّل بنتيجة إجمالية قدرها 37%، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى المحدوديّة في نسبة تنفيذ الأهداف الفرعيّة، خاصّة تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي منها؛ حيث انخفض نصيب الفرد الافريقي من الناتج المحلي الإجمالي من 3,170 دولار عام 2019 إلى 2,910 دولار عام 2021، كما سجّلت انخفاضا في فرص العمل والعمل اللائق وفي مجالات الحد من الفقر وعدم المساواة والجوع؛ ويفسّر هذا النمط في الأداء عددا من العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة وتأثير جائحة كورونا على مختلف مجالات التنمية. على الرغم من الأداء المحدود الخاص بهذا التطلّع إلاّ أنّ إفريقيا أحرزت تقدم جدير بالذكر في مجال الوصول إلى الكهرباء والانترنت، ضف إلى ذلك التقدّم الكبير في تحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة الناتجة عن تحسين النظام الصحّي، بما في ذلك زيادة الوصول إلى الخدمات الصحيّة الجنسيّة وخفض نسبة وفيات الأمّهات[1].

- التطلع الثاني: قارة متكاملة وموحّدة سياسيا على أساس المثل العليا للوحدة الإفريقية الشاملة

[1] African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063**, Op,Cit**, 2022, p1.

أحرزت إفريقيا أداء قويا فيما يخص هذا التطلع بنسبة 84%، نتيجة توقيعها ومصادقتها على اتفاقية التجارة الحرّة القارية الافريقية التي دخلت حيّز التنفيذ في جانفي 2021، وإنشاء وتفعيل أمانة اتفاقية التجارة الحرة القاريّة الافريقيّة التي تعمل بشكل جيّد في العاصمة أكرا (غانا) ، وخلال الفترة الحاليّة هناك تحسّن كبير ومستمر في هذا المجال، يتجلّى من خلال التطور في شبكات الطرق والنقل الجوي والكهرباء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].

- التطلع الثالث: إفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديموقراطية وحقوق الانسان والعدالة وسيادة القانون

نلمس من خلال هذا التطلع الأداء المقبول نوعا ما لإفريقيا الذي بلغ نسبة 42%، ويعود ذلك إلى الإنجاز المرضي للدول الأعضاء، الذين أفادوا بالتقدّم المحرز في تعزيز الحكم الراشد والقيم والممارسات الديموقراطية، بما في ذلك دمج الميثاق الإفريقي للديموقراطية والحوكمة والانتخابات في استراتيجياتهم الوطنيّة، ومن جهة أخرى حقّقت القارة درجات ضعيفة على مستوى المؤسّسات القادرة والقيادة التحويليّة على جميع المستويات، ما حال دون تسجيل أداء جيد للقارة بالنسبة لهذا التطلع.

- التطلع الرابع: إفريقيا تنعم بالسّلم والأمن

سجّلت القارة تقدما جيّدا في تنفيذ التطلع الرابع بأداء عام بلغ 63%، وفي هذا الطموح تضع إفريقيا السّلام كشرط مسبق للنمو والتنمية، على الرغم من تباين الأداء بين الدول، فإنّ بعضها يتمتّع بمستوى من السّلم والاستقرار، في حين لا تزال دول أخرى تعاني من الحروب باختلاف أنواعها، ودول سجّلت انخفاض كبير وملحوظ في عدد الوفيات الناتجة عن النزاعات المسلحة والخلافات العرقية وعدم التسامح، ما يعني أنّ الأوضاع الأمنيّة التي تعيشها الدول الافريقيّة هي التي تحدّد النسبة التي سيؤول إليها هذا التطلع.

- التطلع الخامس: قارة إفريقية بهوية ثقافيّة وقيم وأخلاقيات قوية

سُجّل أداء معتدل بنسبة 45% فيما يخص هذا التطلع، وهو ما يعود بدرجة كبيرة إلى ضعف التكامل بالنسبة للثقافة الإفريقية الأصليّة، وعدم التأكيد على ضروريتها في المناهج التربوية على كل المستويات، التي تعتبر اللّبنة الأولى في بروز النهضة الثقافيّة الإفريقية، ومن ثمّ تحقيق الوحدة الإفريقيّة الشاملة.

- التطلع السّادس: التنمية الإفريقية القائمة على الشعوب، والتي تعتمد بشكل خاص على إمكانات النساء والشباب وتهتم برعاية الأطفال

[1] **Ibid**, p2.

حقّقت إفريقيا تقدّما كبيرا بنسبة 67% فيما يخصّ هذا التطلع، حيث سجّلت القارة زيادة في نسبة النّساء اللّواتي لديهنّ ملكيّة، أو حقوق مضمونة في الأراضي الزراعيّة من بين السّكان الزراعيين، فضلا عن الزيادة في نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنيّة والهيئات المحليّة والإقليميّة (التمكين السياسي والمساواة بين الجنسين)، غير أنّ إفريقيا لم تحقّق الأهداف المتعلقة بالشباب (كفالة المشاركة والتمكين للشباب) حيث سجّلت انخفاض طفيف فقط في معدّلات البطالة. وإلى جانب ذلك، فإنّ عدم قدرة القارة الإفريقيّة على تجاوز النسبة المحقّقة في هذا التطلع تعود إلى زيادة معدّلات عمالة الأطفال وزواج القصّر، مع عدم القدرة على إيجاد حلول دائمة لهذا الموضوع.

- التطلع السّابع: إفريقيا كفاعل وشريك قوي ومؤثر على السّاحة العالمية

في سعيها لبلوغ التطلع السّابع، حقّقت إفريقيا أداء إجماليّا جيّدا بلغ نسبة 58%؛ يتّضح من نسبة ميزانية القطاع العام المموّلة من أسواق رأس المال الوطنيّة، بالإضافة إلى نسبة المساعدة الانمائيّة الرسميّة (ODA) في الميزانيات الوطنية، ومع ذلك، فإن القارة لم تحقق هدفها لعام 2021، والذي تمثّل في زيادة إجمالي الإيرادات الضريبيّة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لضمان تحمّل إفريقيا المسؤوليّة الكاملة في تمويل تنميتها[1].

الجدول رقم 05: يمثّل مقارنة في الأداء القاري على مستوى تطلعات أجندة 2063 بين عامي 2019 و2021

التطلعات	التطلع 01	التطلع 02	التطلع 03	التطلع 04	التطلع 05	التطلع 06	التطلع 07	النسبة الإجمالية
الأداء القاري لسنة 2019	29%	44%	16%	48%	12%	38%	26%	%33
الأداء القاري لسنة 2021	37%	84%	42%	63%	45%	67%	58%	%51
نسبة الزيادة بين السنتين	**27.6%**	**90.9 %**	**162.5 %**	**31.25 %**	**275 %**	**76.3 %**	**123 %**	112.22 %

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على Agenda 2063, in : https://www.nepad.org/agenda-dashboard date 20.12.2023 at 00:30. و African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063, **Op,Cit.**

[1] **Ibid**, p1.

يتّضح من خلال الجدول المقدّم، أنّ إفريقيا قد سجّلت اتجاها تصاعديّا إيجابيا فيما يتعلق بجميع التطلعات، ممّا يعكس الجديّة والاستمراريّة في تطبيق رؤية أجندة 2063 على المستوى القاري، حيث قدّرت النسبة الاجماليّة للأداء في عام 2019 ب 33%، وارتفعت في عام 2021 إلى 51% أين سجّلت القارة أفضل أداء لها في التطلع الثاني 84% والتطلع الرابع 63% والتطلع السادس 67%. أمّا إذا أجرينا مقارنة بين عامي 2019 و2021 من خلال نسبة الزيادة لفهم مقدار التغيّر بينها، نجد أنّ التطلع الخامس " قارة إفريقية بهوية ثقافية وقيم وأخلاقيات قوية " حقّق أعلى نسبة زيادة بلغت 275%، بينما سجّل التطلع الأوّل " إفريقيا مزدهرة على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة " أقل نسبة زيادة بواقع 27.6% ، أمّا فيما يتعلق بباقي التطلعات تراوحت نسبة الزيادة فيها بين 31% و162% وهي نسب جيّدة تنمّ على التطور المستمر في الأداء القاري على مستوى تطلعات أجندة 2063.

2- على مستوى المشاريع الرئيسيّة في أجندة 2063:

كما أُشير سابقا، فإنّ هذه المشاريع تمثل برامج ومبادرات تحويليّة على مستوى القارة، وتهدف إلى تسريع النمو الاقتصادي في إفريقيا. لذا، سنحاول من خلال هذا العنصر الوقوف على التقدم المحرز في تنفيذ هذه المشاريع.

- شبكة السّكك الحديديّة الإفريقيّة عالية السّرعة: تمّ تطوير الخطّة التنفيذية للعشر سنوات الأولى لهذه

الشبكة في إفريقيا، والتي تتضمّن بدورها 14 مشروعا تجريبيّا و3 مشاريع تجريبية مسرّعة تمّ تحديدها، ولغرض تقييم استعداد الدول والمجموعات الاقتصادية الإقليمية المشاركة في المشروع، تمّ إنشاء ورش عمل إقليمية، بالإضافة إلى ذلك، تمّ تدريب الدول الإفريقية على بروتوكول (لوكسومبورغ) واتفاقية كيب تاون بشأن المصالح الدوليّة في المعدّات المنقولة؛ الهادفة إلى توحيد المعاملات التي تنطوي على الممتلكات المنقولة، وهي معاهدة عالميّة رائدة من شأنها تسهيل عمل القطاع الخاص لتمويل معدّات السّكك الحديديّة على مستوى العالم. على الرغم من إحراز بعض التقدم، إلاّ أنّ المشروع يواجه عدة تحديات أساسية أعاقته على إكمال تنفيذ المرحلة قصيرة الأجل، على غرار تأثيرات جائحة كورونا على سلاسل التوريد العالمية، الحاجة إلى شراكات دولية واسعة، والتعقيدات المرتبطة بتمويل المشاريع، ولذلك لا يزال المشروع بحاجة إلى مزيد من الجهود لتحقيق التنفيذ الكامل للمرحلة قصيرة الأجل والمراحل اللاحقة[1].

[1] African Union Development Agency, **Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063**, Addis Ababa, February 2022, pp 54,55.

- استراتيجية السّلع الإفريقية: تمّ اعتماد هذه الاستراتيجية وخطّة عملها في 3 سبتمبر 2021، كما

جرى تعيين فريق تنسيق لتنفيذها، وتشمل المبادرات التي يقوم بها الاتحاد الإفريقي لمعالجة السّلع الأساسية في إفريقيا، تطوير التصنيع الزراعي (تطوير تجهيز المنتجات الزراعية) وسلسلة القيمة في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعيّة (CAADP) وتسخير اقتصاد المحيط الأزرق.

- منطقة التجارة الحرة القاريّة (AfCFTA): حتى الآن،

- وقّعت 54 دولة عضو على اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، بينما صادقت عليها 42 دولة، وأودعت 39 منها صكوك التصديق الخاصة بها، ما يدل على مستوى عال من الالتزام السياسي لتحقيق التّكامل على مستوى السّوق الإفريقيّة.
- تعهّدت الدول بتحرير التجارة في السّلع بشكل كبير من خلال إلغاء التعريفات الجمركية على 97% من خطوط التعريفات الجمركية خلال فترة معينة، وعليه قدمت 43 دولة بالإضافة إلى أربعة اتحادات جمركية عروض الرسوم الجمركية الخاصة بها.
- تمّ الاتفاق على حوالي 87% من خطوط التعريفة الجمركية فيما يتعلّق بمفاوضات قواعد المنشأ*.
- سُجّل تقدّم معتبر فيما يتعلّق بالتجارة في الخدمات؛ حيث تلقّت الأمانة 42 تقريرا أوليّا من الدول الأعضاء وغير الدول (المجموعات الاقتصادية الإقليمية) تغطي القطاعات الخمسة ذات الأولوية وعروض موحّدة كجزء من هذه العملية.
- إنشاء لجنة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لمديري الجمارك، بالإضافة إلى اللّجنة الفرعيّة للتعاون الجمركي وتسهيل التجارة والمرور.
- بدء العمل على تفعيل آليّة تسوية المنازعات، لمرافقة بدء التداول بموجب اتفاقيّة التجارة الحرّة القاريّة الإفريقيّة، علاوة على ذلك، تمّ إنشاء الهيئة الاستئنافيّة كهيئة قضائيّة دائمة للنظر في الاستئنافات من القضايا التي تمّت المحاكمة فيها من قبل اللّجان، حيث تعتبر هيئة حل المنازعات جزءا هامّا من الاتفاقية، فهي ترسل إشارة قوية جدّا للمستثمرين بأن إفريقيا ملتزمة بتطبيق القانون والامتثال لقواعد هذه الاتفاقية[1].

* قواعد المنشأ: هي جواز مرور يمكّن السّلع من العبور دون رسوم جمركية داخل منطقة التجارة الحرة مادامت تستوفي الشروط المتمثّلة في أنّ منشأها يوجد داخل منطقة التجارة الحرة.

[1]African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063 **Op,Cit**, pp 52-55.

- إطلاق منتدى الاستثمار الاقتصادي في 3 أوت 2021؛ الذي يهدف إلى توسيع العلاقات التجارية ثنائية الاتجاه من خلال تعزيز الاستثمار المتبادل والشّراكات المكمّلة بين البلدين.

▪ الجامعة الافريقية الافتراضية الإلكترونية (PAVEU): تمّ تطوير 10 دورات دراسيّة عبر الإنترنت، فضلا عن شراء معدّات تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى ذلك عملت اللّجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية التابعة للجنة الممثلين الدائمين على مراجعة تكلفة وهيكل(PAVEU)، ولذلك فمن المتوقع أن يتمّ اعتماده. وعليه، يمكن القول أنّ تنفيذ هذا المشروع يتقدم بثبات في تطوير بنيته التحتية التعليميّة من خلال إنشاء الدورات الإلكترونيّة وتوفير التكنولوجيا اللاّزمة.

▪ جواز السّفر الإفريقي وحريّة تنقل الأشخاص: اعتمد رؤساء الدول الإفريقية بروتوكول المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية المتعلق بحرية تنقل الأشخاص، وحق الدخول، والإقامة والاستقرار، ومن أجل تحقيق التصديقات الخمسة عشر المطلوبة كشرط لدخوله حيّز التنفيذ، تمّ تعميم البروتوكول بين الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ما نتج عنه توقيع 33 دولة ومصادقة 4 دول فقط. ممّا يعني أن تنفيذه لا يزال يواجه تحديات فيما يتعلق بالتصديقات اللازمة.

▪ إسكات البنادق بحلول عام 2020:

- اعتمد رؤساء الدول والحكومات تدابير الاتحاد الإفريقي بشأن إسكات الأسلحة في إفريقيا بهدف التصدي لمختلف التهديدات الأمنيّة وتحقيق السّلام والأمن في القارة، ولذلك فمنذ الإعلان الرسمي لعام 2013، ومن خلال الوساطة التي يقودها الاتحاد، تمّ حل عدد من الأزمات لاستعادة الاستقرار السياسي وهو ما حدث في؛ بوركينافاسو، بوروندي، إفريقيا الوسطى، السّودان، الكونغو الديموقراطية، غامبيا، مالي وغيرها من الدول.
- تمّ تعيين ممثّل رفيع المستوى لمبادرة إسكات الأسلحة لحشد جهود جميع أصحاب المصلحة، كما تمّ تنشيط صندوق السّلام التابع للاتحاد الإفريقي اعتبارا من أوت 2021.
- في مجال مكافحة الإرهاب؛ من بين عمليات دعم السّلام التابعة للاتحاد الإفريقي نجد: القوة المشتركة متعدّدة الجنسيات لمحاربة بوكوحرام، والقوّة المشتركة لمجموعة الخمس في منطقة السّاحل[1].

[1] **Ibid,** pp 57,58.

- تمّ تعزيز القدرة المؤسسيّة للاتحاد الإفريقي لمواجهة التهديدات الأمنيّة الجديدة، ويشمل ذلك؛ منظمة الشرطة الجنائية الإفريقية في الجزائر، مركز الاتحاد الافريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع (AUC PCRD) في مصر، وبرنامج حدود الاتحاد الإفريقي (AUBP).
- إنشاء الأطر والبرامج المرتبطة بالنساء والشّباب، كبرنامج (Fem-Wise) وبرنامج الشّباب من أجل السّلام، لتعزيز مساهمتهم وإبراز دورهم في تحقيق السّلام والأمن.

▪ مشروع سد إنجا الكبير للطاقة الكهرومائية: تمّ اعتماد قانون إنجا لتسهيل تنفيذ المشروع وهو في انتظار المصادقة عليه، كما تمّ وضع خارطة طريق تتضمّن المعالم الرئيسية للتنفيذ، ضف إلى ذلك التوقيع على مذكرة تفاهم بين حكومة جمهورية الكونغو الديموقراطية واثنين من مقدمي الخدمات فيما يتعلق بالإطارات القانونية والتشغيلية لمشروع سد إنجا للطاقة الكهرومائية.[1] على الرغم من أن هذا المشروع يقع ضمن أولويات الأجندة إلاّ أنّ الاتحاد الإفريقي لم يتمكن من تجسيده بعد، وهو ما يُفسّر بوجود تحديات معينة تعيق جهود التنفيذ.

▪ المنصة الاقتصاديّة الإفريقيّة: سجّل هذا المشروع تقدّما بطيئا، حيث عُقد المنتدى الأخير عام 2017، ومن بين أهم الأمور التي ركّز عليها هي: التنمية الإفريقية والتحول الاقتصادي، والتصنيع وحرية حركة الأشخاص والسّلع كأساسيات في تنفيذ أجندة 2063.[2]

▪ الشبكة الإلكترونية الإفريقية: تمّ وضع واعتماد خطّة عمل من أجل استدامة الشّبكة الإلكترونيّة الإفريقيّة التي وقّعت عليها 48 دولة. حتى الآن؛ تمّ تركيب محطة أرضية مركزيّة للأقمار الصناعيّة في داكار، وما يصل إلى 150 قطعة من معدّات (VSAT)؛ التي هي عبارة عن نظام تواصل فضائي يستخدم للاتصالات عبر الأقمار الصناعية، وهي جاهزة للعمل بكامل طاقتها، كما تمّ تركيب الشبكة في جميع الدول الموقّعة وحقّقت الإنجازات التالية: حصل 22000 طالب على درجات علمية في مختلف التخصصات الجامعية والدراسات العليا، إجراء 770 استشارة طبية عن بعد سنويا، وعقدت 6000 جلسة للتعليم الطبي المستمر.[3]

[1] **Ibid,** p56.
[2] **Ibid**, p59.
[3] **Ibid**, p54.

- استراتيجيّة الفضاء الخارجي لإفريقيا:

- تمّ من خلال برنامج الرصد العالمي للبيئة والأمن (GMES) وبرنامج إفريقيا، تعزيز النظام الإفريقي لرصد الأرض (EO) من أجل تحسين إدارة البيئة.
- تمّ إجراء مسح بيئي لتحديد المجالات المشتركة والمتداخلة بين القطاعات الفضائيّة الأربعة (الاتصالات الفضائية، الملاحة وتحديد المواقع، علم الفلك، علوم الفضاء).
- تمّ تدريب 2000 شخص على مراقبة الأرض، والملاحة وتحديد المواقع، وعلوم الفضاء وعلم الفلك، والاتصالات عبر الأقمار الصناعية، والأنظمة التنظيمية الفضائية.
- عملت اللّجنة الفرعية المعنية بالإصلاحات الهيكلية التابعة للجنة الممثلين الدائمين (PRC) على مراجعة هيكل وكالة الفضاء الإفريقية (AFSA) وآثارها من حيث التكلفة.

من خلال ما ورد، من المتوقع أن يتمّ اعتماد هيكل استراتيجية الفضاء الخارجي لإفريقيا.

- إنشاء المؤسّسات المالية الإفريقية:

- البنك المركزي الإفريقي (ACB): تمّت مواءمة معايير التقارب الاقتصادي الكلّي مع برنامج التعاون النقدي الإفريقي، حيث تمّ اعتماد التقرير خلال اجتماع مجلس حكّام البنوك المركزية.
- بنك الاستثمار الإفريقي (AIB) وصندوق النقد الإفريقي (AMF): تمّ تعيين رئيس جمهورية غانا في فيفري 2020 كمنسّق لإنشاء هذه المؤسّسات الماليّة.
- البورصة الإفريقيّة: انتهى الاتحاد الإفريقي من المفاوضات بشأن مذكرة التفاهم بينه وبين الرابطة الإفريقيّة لبورصات الأوراق المالية (ASEA)، ولغرض تسريع تنفيذ البورصة الإفريقية فإن الاتحاد الإفريقي يواصل إشراك أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا[1].

- السّوق الإفريقي الموحّد للنقل الجوي (SAATM): في سبيل تنفيذ هذا المشروع، تمّ الانتهاء من الصكوك التنظيمية المتمثّلة في لوائح حماية المستهلك، ولوائح المنافسة والقواعد الإجرائية للوكالة المنفذة؛ التي ستقوم في وقت لاحق بإضفاء الطابع المحلي على هذه الصكوك في الدول الأعضاء، حيث وقّعت 35 دولة عضو في الاتحاد والتي تشكل 89% من الحركة الجوية داخل القارة، على الالتزام الرسمي بدعم التشغيل الكامل لهذا المشروع، غير أنّ تنفيذه قد سجّل تقدّما بطيئا على مدار العامين الماضيين بسبب جائحة كورونا، ولذلك لا نجد هناك تدابير ملموسة منفّذة بشكل كامل سوى في 19 دولة[2].

[1] **Ibid**, pp 59,60.
[2] **Ibid**, p 56.

- الأمن السيبراني:

- حتى عام 2021 صادقت 11 دولة عضو على اتفاقية مالابو بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية.
- تمّ تطوير المبادئ التوجيهية لحماية البيانات، والعمل على تنمية استراتيجية قارية للأمن السيبراني.
- في عام 2019، تمّ إنشاء فريق خبراء للأمن السيبراني في إفريقيا، يتكوّن من عشرة أعضاء؛ اثنان من كل إقليم من الأقاليم الإفريقية الخمسة.

- متحف إفريقيا الكبير: بعد الانتهاء من إعداد وثيقة المشروع الشّامل لمتحف إفريقيا الكبير، ومن الاستعدادات لإطلاق الموقع المؤقت للمتحف والمعرض القاري الأول، تمّ تقديم المشروع إلى مكتب المستشار القانوني للاتحاد الإفريقي للموافقة عليه، كما تمّ تقديم مسودّة اتفاقية الاستضافة بين الاتحاد الإفريقي والجزائر إلى المستشار القانوني للتصديق قبل توقيعها.

- الموسوعة الإفريقية: تم نشر ثلاثة مجلّدات من الموسوعة الإفريقية بنجاح[1].

[1] **Ibid,** pp 61,62.

المطلب الثاني: الأداء القاري على مستوى أهداف أجندة 2063

تسعى الدراسة من خلال هذا المطلب، إلى تقييم مدى فعاليّة الجهود التي بذلها الاتحاد الإفريقي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063، من خلال التركيز على أهم مؤشّرات قياس التنمية لتحديد الإنجازات والإخفاقات في مختلف القطاعات، وتسليط الضوء على التقدّم الذي أحرزته القارة نحو تحقيق رؤيتها المستقبلية.

- الهدف01: مستوى عال المعيشة، وجودة نوعية الحياة والرفاه لجميع المواطنين:

سجّل الأداء العام للقارة فيما يتعلّق بالهدف الأول لأجندة 2063 نسبة 31%، وهو ما يعود إلى محدوديّة الأداء في معايير معينة مثل: النّاتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، وانكماش النمو في الاقتصاديّات الافريقيّة الذي أدّى بدوره إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى 15% عام 2021، إلى جانب بقاء معدّل انتشار نقص التغذية مرتفعا، أمّا بالنسبة لعدد السّكان الذين يحصلون على مياه نظيفة للشرب وتقديم الخدمات، فقد ارتفعت نسبة الزيادة فيهم بشكل هامشي أقل بكثير من القيمة المستهدفة والمتوقعة في عام 2021. ومن جهة أخرى فقد استطاعت القارة إحراز تقدم واضح في مجالات معيّنة مثل زيادة نسبة السّكان في الحصول على الكهرباء إلى 64% والانترنت إلى 72%، مع انخفاض في نسبة السّكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والسّكن غير الملائم إلى 45% عام 2021[1].

تجدر الإشارة هنا، إلى أنّ أهم مؤشّر يمكن من خلاله قياس المستوى المعيشي في القارة هو الفقر، حيث تمتلك إفريقيا الحصّة الأكبر من معدّلات الفقر المدقع على مستوى العالم، أين تعاني فيها 23 دولة من أفقر 28 دولة في العالم من معدّلات الفقر المدقع الذي يزيد عن 30%. قبل ظهور وباء كورونا، كان أكثر من 445 مليون شخص أي ما يعادل 34% من سكّان إفريقيا يعانون الفقر المدقع حسب احصائيات البنك الدولي، وهو ما يمثّل تسعة أضعاف المتوسط لبقية العالم، في عام 2020 وبعد تفشي الوباء زاد عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع ب 30 مليون شخص. ولذلك يمكن القول أنّ ما أدّى إلى تراجع الأداء العام للقارة فيما يخص هذا الهدف الذي يلامس في مضمونه الجانب الاقتصادي بنسبة كبيرة، هو الضغوطات الاقتصاديّة العالميّة الناجمة عن جائحة كورونا، وما يؤكّد ذلك هو الأداء القاري فيما يخص الهدف الأول من الأجندة الذي قدّر عام 2019 ب56%، ثمّ تراجع إلى 31% في عام 2021 [2].

[1] **Ibid**, p15.
[2] Enoch Randy Aikins, "Africa is losing the battle against extreme poverty" **, Institute For Security Studies,** 2022, in: https://issafrica.org/iss-today/africa-is-losing-the-battle-against-extreme-poverty#:~:text=About%2030%20million%20more%20Africans,lived%20below%20the%20poverty%20line. Date 27.5.2024 at 22:25.

ويبيّن مركز (Statista) أيضا من خلال إحصاءاته أنّ عدد الفقراء في إفريقيا في تزايد مستمر خاصّة بعد جائحة كورونا وهو ما يتوافق مع تقرير البنك الدولي، أنظر الشكل التالي.

الشكل رقم 07: يمثل عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع في إفريقيا في الفترة (2016 -2023)

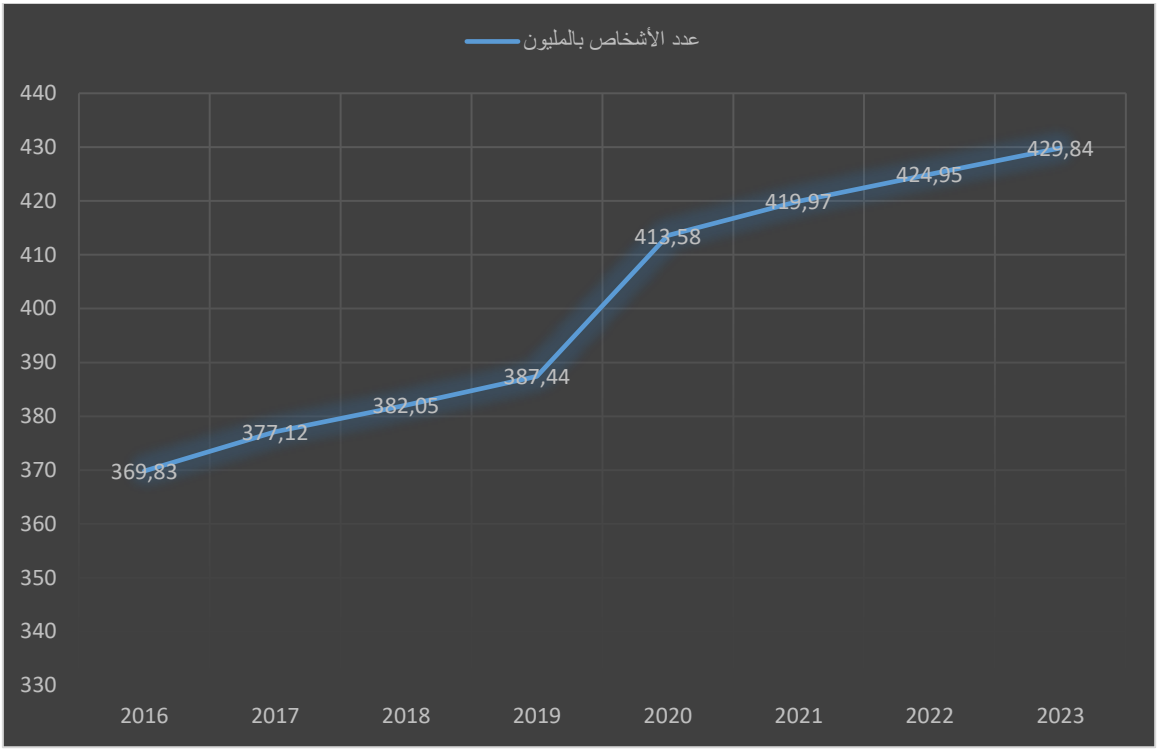

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على Saifaddin Gala, Number of people living below the extreme poverty line in Africa from 2016 to 2030, in : https://www.statista.com/statistics/1228533/number-of-people-living-below-the-extreme-poverty-line-in-africa/#statisticContainer date 29.05.2024 at 21 :26

يتّضح من خلال الشكل المقدّم، أنّ الاتجاه العام للمنحنى تصاعدي، ممّا يدل على تزايد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على مستويات الفقر في القارة. حيث يمكن ملاحظة زيادة واضحة بين عامي 2016 و2019، أين قفز العدد من 369.8 مليون إلى 387.4 مليون، وهو ما قد يكون مرتبطا بتأثيرات اقتصادية أو اضطرابات في البيئة الأمنية أو كوارث طبيعية في تلك الفترة، أمّا بين عامي 2019 و2021، فقد زاد العدد بشكل كبير ليصل إلى 419.97 مليون، ممّا يعكس تأثير جائحة كورونا التي أدّت إلى تدهور الأوضاع الاقتصاديّة وزيادة معدّلات الفقر التي لم تتراجع حتى عام 2023.

الشكل رقم 08: يوضح نسبة السّكان الذين يعيشون في فقر مدقع في إفريقيا في الفترة (2018-2023) حسب المنطقة

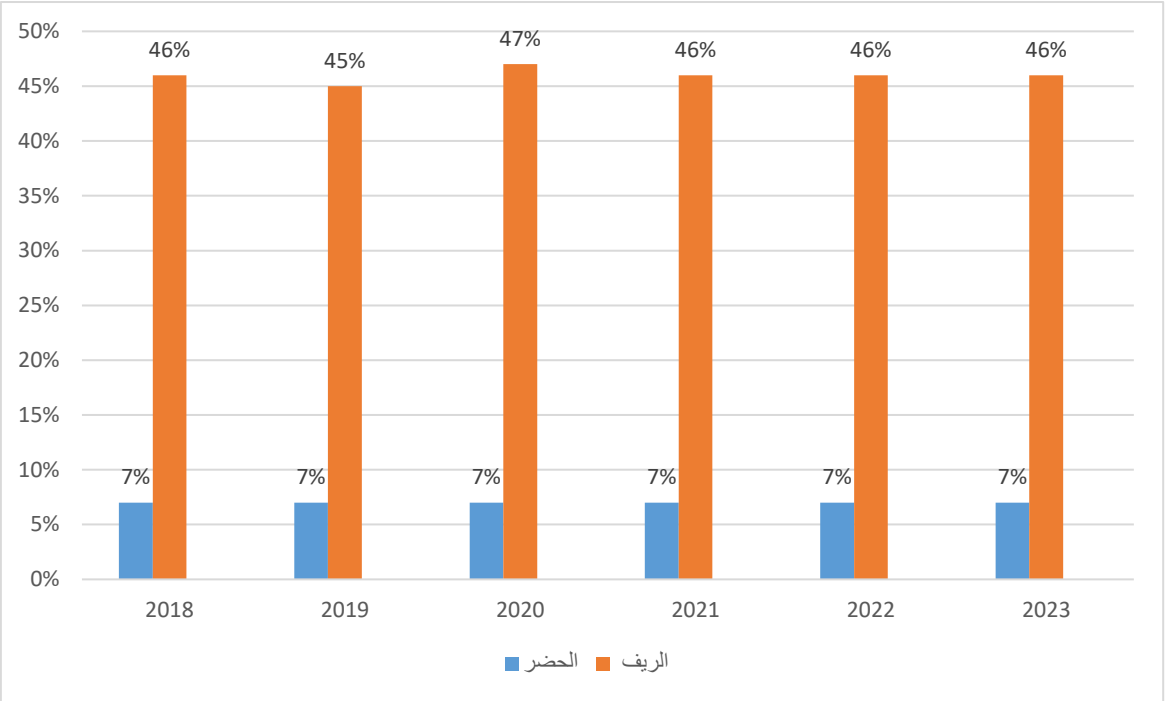

المصدر: Statista, Share of population living in extreme poverty in Africa from 2018 to 2024, by area of residence, Mar 22, 2024, in: https://www.statista.com/statistics/1254364/poverty-headcount-ratio-in-africa-by-area-of-residence/#:~:text=Extreme%20poverty%20in%20Africa%20is,percent%20of%20the%20urban%20population date 18.5.2024 at 20:49.

من خلال الشكل المُقدّم، يُلاحظ اختلافا ملحوظا في نسبة الفقر المدقع بين المناطق الريفيّة والحضريّة في إفريقيا. في المناطق الحضرية، يعاني حوالي 7% فقط من السّكان من الفقر المدقع، وتظلّ هذه النسبة منخفضة وثابتة نسبيا. أما في المناطق الريفية، فإن نسبة الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع أعلى بكثير، حيث تتراوح بين 45% و47%.

يميل الفقر إلى أن يكون أكثر انتشارا في الدول الأقل نموا نظرا لارتباطه بعدّة عوامل، مثل نقص فرص التوظيف، التعليم، الرعاية الصحيّة، والتغذية، بالإضافة إلى تفاقم الحروب والصراعات. هذه العوامل تكون أكثر حدّة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضريّة. نتيجة لذلك، يعيش أكبر عدد من الفقراء في إفريقيا في الريف.

ما يُلاحظ من خلال الشّكلين، هو عدم حدوث تحسّن في معدلات الفقر من عام 2016 إلى عام 2023. لذلك، تخلص دراستنا إلى أنّ القارة لم تتمكّن من تحقيق هدفها الأوّل في أجندة 2063، والمتعلّق بشكل مباشر بخفض مستويات الفقر وتحسين مستوى معيشة السّكان، يعود ذلك جزئيا إلى باقي العراقيل

والتحديات المتعددة والمترابطة التي تواجه عمليّات التنمية في القارة، ما يعكس بوضوح الحاجة الملحة لتكثيف الجهود من قبل الحكومات والمؤسّسات القاريّة لمعالجة الفقر المدقع في إفريقيا، وتحسين الظروف المعيشيّة للمواطنين الأكثر تضرّرا.

الهدف 02: التعليم الجيّد للمواطنين وتعزيز ثورة المهارات بالعلم والتكنولوجيا والابتكار:

شهدت العديد من الدول الإفريقيّة وفقا لتقرير البنك الدولي، زيادة في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائيّة والثانويّة، حيث ارتفعت معدّلات الالتحاق بالمدارس الابتدائيّة في إفريقيا إلى نحو 80% عام 2018، وانخفضت نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس إلى 17% عام 2019، بالإضافة إلى ذلك، بُذلت جهود كبيرة لتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم حيث أشار تقرير اليونسكو لعام 2019 إلى أنّ نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم الابتدائي في إفريقيا وصلت إلى 84% مقابل 86% للفتيان.

أمّا بالنسبة لجودة التعليم؛ فإنّ تلبية الطلب المتزايد على التعليم أدّت بالعديد من الدول إلى توظيف معلّمين غير مؤهّلين أو غير مدربين في كثير من الأحيان، ففي عام 2019 بلغ متوسط نسبة المعلّمين غير المؤهّلين في كل دولة في إفريقيا 89% في المرحلة الابتدائيّة، و80% في المرحلة الثانوية، ممّا يشكّل تهديدا لجودة التعليم بصفة عامّة، كما كشف تقرير جديد بعنوان "التعليم في أفريقيا – وضع الإنصاف في قلب السياسة"، نُشر بالاشتراك بين اليونسكو والاتحاد الأفريقي، أنه على الرغم من اتخاذ العديد من الدول في إفريقيا خطوات كبيرة لتوفير تعليم عالي الجودة للجميع، فإنّ المنطقة تضم أكبر عدد من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم، باعتبارها تتضمّن كل العوامل المتشابكة التي تمنع الأطفال من الوصول إلى تعليم عالي الجودة، مثل الموقع الجغرافي، الفقر، النوع الاجتماعي، الإعاقة، الأزمات، والنزوح. كما أنّ حوالي 80% من الأطفال في إفريقيا لا يتلقّون تعليمهم بلغتهم الأم، وهو نهج يعيق بشكل كبير نتائج التعلّم[1].

من جانب آخر، تراجعت النّسب المتوقعة لقطاع التعليم في إفريقيا لعدّة أسباب، حيث أدّى الصراع في غرب ووسط إفريقيا إلى إغلاق ما يقرب من 9600 مدرسة في نهاية عام 2020، ممّا تسبب في انقطاع حوالي مليوني طالب، ضف إلى ذلك تفشي جائحة كورونا التي نتج عنها تعطيل أكثر من 90% من الطلاّب في إفريقيا بسبب إغلاق المدارس. على الرغم من أنّ بعض الدول استجابت لأزمة التعليم الناجمة عن الوباء بطرق مبتكرة بما في ذلك التعليم عن بعد، ما جعل النتيجة العامّة للأداء القاري بخصوص

[1] African Union, Information and Communication Directorate, **UNESCO and African Union call on leaders to prioritize equal opportunity in education**, 2023, pp 1,2.

الحالة التعليمية مقبولة بنسبة 44%، ومع ذلك فإنّ أنظمة التعليم الإفريقية بشكل عام ليست مستعدة بما فيه الكفاية لضمان استمرارية التعلم خارج المرافق التعليمية لمدّة طويلة، وعليه تمّ استبعاد 121 مليون طالب بسبب الافتقار إلى السياسات التي تدعّم التعلّم الرقمي[1].

بالنظر إلى الحالة العامّة، يمكننا القول أنّه على الرغم من أنّ التعليم في إفريقيا قد تحسّن مقارنة بالسّنوات السّابقة أين سجّل الأداء العام للقارة 24%، إلاّ أنّ إفريقيا لم تصل إلى أهدافها المدرجة ضمن الخطّة التنفيذيّة العشريّة الأولى من أجندة 2063، مقارنة مع الاستراتيجيات التي وضعها الاتحاد الإفريقي للنهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة. ولذلك، لايزال الطريق طويلا أمام القارة الإفريقية لتحسين مستوى التعليم بالشكل الطموح المتضمّن في أجندة 2063.

الهدف 03: تمتّع المواطنين بالصحة والتغذية الجيّدة:

شهدت إفريقيا تحسينات ملموسة في قطاع الرعاية الصحيّة منذ تنفيذ أجندة 2063،حيث كان لتدابير الاتحاد الإفريقي في مجال الصحّة على غرار المراكز الإفريقيّة لمكافحة الأمراض والوقاية منها (Africa CDC) التي تمّ تناولها سابقا، تأثير على الوضع الصحي العام في إفريقيا فتشير تقارير الاتحاد الإفريقي إلى زيادة معدل التغطية الصحيّة؛ ممّا ساهم في تقليص الفجوات الصحيّة بين السكان الريفيّين والحضريين، وتعزيز الأنظمة التي تعمل على رصد ومكافحة الأوبئة وتحسين البنية التحتية الصحيّة، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الاستثمارات في القطاع الصحّي، ما كان له تأثير إيجابي على معدّل الحالة الصحيّة العامّة في الدول، ومنه فقد سجّلت إفريقيا تقدما كبيرا في زيادة الوصول إلى الخدمات الصحية الجنسيّة والإنجابيّة وفي تقليل معدّلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة[2].

وجدير بالذكر أيضا أنّ 95% من الدول الإفريقيّة قد وضعت سياسات وخطط بشأن الأدوية، وأكثر من 90% بشأن سلامة الدم، و85% للطب التقليدي، وهي سياسات حيويّة لبناء بنية تحتية صحيّة، قويّة وفعالة، وعلى الرغم من أنّ عدد كبير من المصابين أصبحوا قادرين على الوصول إلى الأدوية، إلاّ انّ التوافر العام لها في إفريقيا لا يزال منخفضا. وعليه، أظهر أداء القارة الإفريقيّة بشكل عام نحو تحقيق مواطنين صحيّين يتمتعون بتغذية جيّدة في إفريقيا أداء مرضيا بنسبة 77% عام 2021، ومع ذلك، لم تستطع القارة تسجيل أداء مرضي في مجالات محدّدة، حيث لم يتم تحقيق هدف تقليل معدلات وفيات

[1] African Union Commission, Unicef, **Transforming Education In Africa An evidence-based overview and recommendations for long-term improvements**, September 2021, pp3,4.
[2] African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063, **Op,Cit**, 2022, p20.

الرضّع الجدد مقارنة مع النسب المتوقعة والمنشودة التي وضعتها القارة مسبقا، كما سجلت إفريقيا زيادة طفيفة في حالات الإصابة بالملاريا[1].

من الضروري الإشارة، إلى أنّه على الرغم من الأداء والتنسيق المرضي الذي أظهره الاتحاد الإفريقي على المستوى القاري في مواجهة جائحة كورونا من خلال الآليات والاستراتيجيات القارية (المذكورة سابقا)، غير أنّ الجائحة كشفت عن نقاط الضعف الشديدة في القطاع الصحي الإفريقي، أهمها استيراد القارة لأكثر من70% من الأدوية واللّقاحات والمنتجات الصحيّة الأخرى، كما كانت بمثابة الاختبار للإنجازات المحقّقة منذ بداية تنفيذ أجندة 2063، مثل القضاء على شلل الأطفال في المنطقة، الذي أُعلن عنه عام 2020، وانخفاض عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية عام 2021 مقارنة بعام 2010، وتحقيق هدف عام 2020 المتمثل في استراتيجية القضاء على السّل مع انخفاض بنسبة 22% في الحالات الجديدة مقارنة بعام 2015، ومع ذلك أدى الوباء إلى تعطيل الخدمات الصحيّة الأساسيّة، حيث كانت هناك زيادة في عدد المصابين بالملاريا والسّل، وارتفعت الوفيات العالميّة الناجمة عن السّل للمرة الأولى منذ 2015[2].

أمّا بالنسبة للغذاء فهو يشكّل الأزمة الحاليّة الأكثر إلحاحا بسبب انعدامه، ووفقا للتقرير العالمي بشأن أزمات الغذاء لعام 2022؛ يبيت شخص واحد على الأقل من بين كل خمسة أفارقة جائعا، بينما تعاني منطقة القرن الأفريقي من أسوء موجة جفاف منذ أربعة عقود، وتشير أحدث التقديرات إلى أنّ ما يقرب من 282 مليون شخص في إفريقيا أي حوالي 20% كانوا يعانون من نقص التغذية في عام 2022، أي بزيادة قدرها 57 مليون شخص منذ بداية الجائحة، وكان نحو 868 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو شديد، أكثر من ثلثهم أي 342 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. كما شهدت الدول التي تعتمد على روسيا وأوكرانيا في واردات القمح والزيت، ارتفاعا هائلا في الأسعار يجعلها بعيدة عن متناول الأشخاص العاديّين، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 06: يوضح الزيادة في معدل انتشار النقص التغذوي، وعدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في إفريقيا.

معدل انتشار النقص التغذوي في إفريقيا (%)							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015

[1] Jean Baptiste Nikiema, How strengthened political engagement can lead to improved health outcomes in Africa, 2022, in: https://www.brookings.edu/articles/how-strengthened-political-engagement-can-lead-to-improved-health-outcomes-in-africa/ date 20.5.2024 at 15:30.

[2] World Health Organization Regional Office Of Africa, **Ending disease in Africa: vision, strategies and special initiatives, 2023-2030**, Brazzaville,2023, p1.

19,7%	19,4%	18,7%	17%	16,6%	16,5%	16,6%	15,8%
عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في إفريقيا(بالمليون)							
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
868,3	834,5	761,7	695		650,6		544,8

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأمن الغذائي والتغذية في العالم، متحصل عليه: https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/2023/food-security-nutrition-indicators.html يوم 29.5.2024 على الساعة 20:37.

يتبيّن من خلال الجدول المقدّم، أنّه على الرغم من الجهود المبذولة على المستويات القاريّة والإقليميّة والوطنيّة في هذا المجال، إلاّ أنّ القارة ليست على المسار الصحيح لتحقيق الأمن الغذائي، حيث تواجه إفريقيا أزمات غذائيّة غير مسبوقة نتيجة للتداعيات المتتابعة للحرب في أوكرانيا، والصراعات المحليّة، والتغيّرات المناخيّة، والتباطؤ الاقتصادي، بالإضافة إلى الآثار المستمرة لجائحة كورونا، هذه العوامل المتراكمة تسبّبت في زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في القارة. [1]

الهدف 04: تحوّل الاقتصادات وفرص العمل:

يعتمد النمو الاقتصادي في إفريقيا بشكل كبير على القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة، مثل قطاعي النفط والتعدين (المصادر الرئيسية للإيرادات لأغلب الحكومات الإفريقيّة) وصادرات السّلع الأساسية التي تتسم بأجور منخفضة نسبيا، وبالتالي تأثير إيجابي ضئيل على الاقتصاد المحلي[2]. أظهرت إفريقيا في المجال الأساسي للتحوّل الاقتصادي وخلق الوظائف وفرص العمل أداء متردّدا إلى حدّ ما، حيث سجّلت نسبة 17% عام 2021 ونسبة 16% عام 2019، والملاحظ هنا أن النمو الاقتصادي الذي أحدثته بعض الدول الافريقيّة في مجالات مختلفة كان مقبولا، ثمّ تراجع بفعل التأثير العام لجائحة كورونا نظرا لتأثّر الاقتصاد العالمي ككل، فمثلا تباطأ النمو الاقتصادي في إفريقيا من 4,7% عام 2021 إلى 3.5% عام 2022، وبالتالي تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير من 5.5% إلى 0.7% مقابل النسبة المراد تحقيقها التي وضعتها القارة بخصوص هذا الهدف والتي قدّرت ب 7% عام 2021. كما سجّلت حصّة التصنيع والسياحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 11% و2% على التوالي، مقابل القيم المستهدفة في عام 2021 والتي قدّرت ب 15% و4%. وبالمثل، لم تحقّق القارة هدفها في حصّة الإنفاق

[1] Food and Agriculture Organization of The United Nations, **Africa - Regional Overview of Food Security and Nutrition 2023**, Accra, 2023, p4.
[2] International Labour Organization, **Report on employment in Africa (Re-Africa) Tackling the youth employment challenge,** Geneva, 2020,p 4.

على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجّلت حوالي 0.45% مقابل الهدف المبتغى لعام 2021 والبالغ 1%[1].

الجدول رقم07: يوضح الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا في الفترة (2014-2023)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا (بالمليار دولار)
2014	2,634,3
2015	2,407,3
2016	2,294,4
2017	2,317,6
2018	2,480,1
2019	2,536,5
2020	2,449,6
2021	2,738,6
2022	2,980,1
2023	3,144,8

المصدر: Statista Research Department, Gross Domestic Product (GDP) in Africa from 2010 to 2027, April 2023, in : https://www.statista.com/statistics/1300858/total-gdp-value-in-africa/#:~:text=As%20of%202023%2C%20the%20GDP date 20.5.2024 at 22 :30

استنادا إلى الجدول المقدّم، ونظرا لأن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يُعتبر مؤشّرا رئيسيا لتقييم صحّة الاقتصاد، يُلاحظ أن (GDP) في إفريقيا قد شهد انخفاضا من 2,634.3 مليار دولار في عام 2014 إلى 2,449.6 مليار دولار في عام 2020، ممّا يشير إلى تراجع النمو الاقتصادي في القارة خلال هذه الفترة، هذا الانخفاض يعكس تأثيرات عدة عوامل سلبية مثل انخفاض أسعار السّلع الأساسية، والتحديات الاقتصادية والصحيّة العالمية، وتأثيرات النزاعات المحلية. ومع ذلك، نلاحظ تحسّنا في الأداء الاقتصادي، حيث ارتفع (GDP) إلى 3,144.8 مليار دولار في عام 2023، وهو ما يشير إلى زيادة في الإنتاجيّة وتحسّن في السّلع والخدمات المنتجة داخل القارة، ممّا يعكس جهود التعافي الاقتصادي بعد التحديات السّابقة.

[1] African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063, **Op,Cit**, 2022, p24.

إنّ النّمو الاقتصادي البطيء أو السّلبي في بعض السّنوات، لن يكون قادرا على خلق عدد كاف من الوظائف لاستيعاب القوى العاملة المتزايدة بسرعة، على سبيل المثال، ارتبطت زيادة بنسبة 1% في الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا بزيادة قدرها 0.41% فقط في العمالة، مما يشير إلى أن مرونة العمالة في النمو الاقتصادي الإفريقي منخفضة للغاية، بحيث لا يمكنها خلق عدد كبير من الوظائف مقابل النمو السكاني المستمر في إفريقيا، ما يؤدّي إلى ظاهرة البطالة التي لا تعكس معدلاتها الرسميّة حالة سوق العمل في إفريقيا (أنظر الجدول). لذلك، تركّز دراستنا هنا على حقيقة ما تعاني منه القارة الإفريقيّة في هذا المجال، وهو أنّ القطاعات التي تقود النمو الاقتصادي مثل النفط والتعدين والغاز ليست كثيفة العمالة مقارنة بالتصنيع[1]. فعلى الرغم من الأطر القاريّة والمبادرات التي قام بها الاتحاد الإفريقي للنهوض بقطاع التصنيع، إلاّ أنّه لا يزال يشكّل عقبة أمام الاقتصادات الإفريقيّة، التي لا تزال تعتمد على الزراعة والسّلع الأوليّة ذات القيمة المضافة الضئيلة نسبيّا، بالإضافة إلى ذلك، تتشكل صادرات إفريقيا من موارد طبيعيّة وسلع مصنّعة منخفضة التكنولوجيا[2].

الجدول رقم08: يوضّح معدل ونسبة العمالة والبطالة في إفريقيا منذ 2019

العمالة (بالملايين)					نسبة العمالة إلى عدد السّكان(%)				
2023	2022	2021	2020	2019	2023	2022	2021	2020	2019
511	496	478	462	459	58,3	58,1	57,6	57,2	58,5
البطالة (بالملايين)					معدّل البطالة (%)				
2023	2022	2021	2020	2019	2023	2022	2021	2020	2019
39,1	37,9	37	35,3	32	7,1	7,1	7,2	7,1	6,5

المصدر: International Labour Organization, **World Employment and Social Outlook Trends 2023, ILO Flagship Report**, Geneva, 2023, p61.

تشير الاحصائيات التي يقدّمها الجدول إلى ارتفاع معدّل البطالة في القارة من 6,5% في عام 2019 إلى 7,2% في عام 2021 وهي زيادة طفيفة متناسبة مع الانخفاض في نسبة العمالة، ما يؤكّد أنّ سوق العمل يواجه تحديات في توفير فرص كافية لتقليص معدّل البطالة. كما يشير الجدول أيضا إلى تزامن ارتفاع عدد العاملين مع العاطلين عن العمل، وهو ما يعكس الزيادة السّكانيّة المطردة في القارة.

[1] International Labour Organization, Report on employment in Africa (Re-Africa) Tackling the youth employment challenge, **Op,Cit**, p5.
[2] African Development Bank Group, **Industrialise Africa : The High Five For Transforming Africa,** Cote d'Ivoire, 2017, p4.

وعلى الرغم ممّا تمّ ذكره، فإنّه من الضروري الإشارة إلى أنّ معدّل البطالة في إفريقيا هو الأدنى في العالم مقارنة بالمناطق الأخرى، ويعكس هذا بشكل أساسي حقيقة أنّ البطالة ليست مقياسا جيّدا لحالة سوق العمل في الاقتصادات التي تتميز بارتفاع نسبة العمالة غير الرسمية وضعف نظم الحماية الاجتماعيّة، فعلى سبيل المثال تشير التقديرات الجديدة إلى أنّ 87,3% من السّكان العاملين في إفريقيا جنوب الصحراء يعملون في وظائف غير رسمية، كما تُظهر دراسة حديثة أجرتها منظمة العمل الدولية أنّ غالبية الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15–24 عاما(94,9%) يزاولون أعمالا غير رسميّة دون تعليم، حيث يعيشون في المناطق الريفيّة ويعملون بشكل رئيسي في الزراعة، أين يُجبر النّاس على القيام بأعمال صغيرة للبقاء على قيد الحياة. والواقع في إفريقيا أنّ العديد من العاملين يجدون أنفسهم بين صفوف الفقراء حيث يبقيهم نصيب الفرد من الدخل تحت خط الفقر المعتدل البالغ 3.10 دولار في اليوم[1]، وهو ما يتعارض مع ما تناولته أجندة 2063 وخطّة تنفيذها العشريّة الأولى في ما يخص تشغيل وتمكين الشباب في إطار التطلّعين الأول والسادس.

استنادا إلى ما سبق، تستنتج الدراسة أنّه على الرغم من التحسّن الذي يطرأ على النمو الاقتصادي في إفريقيا، إلاّ أنّه يبقى بطيئا نسبيا مقارنة بالأهداف الاقتصاديّة الطموحة المحدّدة في أجندة 2063، ما يتطلب جهودا مكثفة لمواجهة التحديات المستمرة مثل تعزيز التعليم وتحسين البنية التحتية، وتطوير السياسات الاقتصادية لخلق اقتصاد صناعي مُنتج، يملك من القدرة ما يكفي لتوفير عدد كبير من فرص العمل في القطاعات الصناعيّة المتنوعة، بهذه الطريقة يمكن تعزيز النمو الشامل والمستدام في القارة.

الهدف 05: الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاج والإنتاجية والقيمة المضافة:

سُجّل للقارة نسبة أداء بلغت 59% عام 2021 و2% عام 2019 فيما يخص هذا الهدف؛ التي تمّ حسابها من معدّلات نمو غلاّت السّلع الزراعيّة ذات الأولوية لكل دولة، وممّا لا شكّ فيه أنّ هذا القطاع يوظّف نسبة كبيرة من العاملين قدّرت ب65% [2]، ويعتبر العمود الفقري لعدد كبير من الدول في القارة، وعلى الرغم من التطور الملحوظ الذي حققته إفريقيا في الفترة الممتدة (2019–2021) والتي تدل على أنّ الدول الإفريقيّة قد طبّقت بالفعل برنامج التنمية الزراعيّة الشاّملة في إفريقيا (CAADP) وحقّق تقدما ملموسا، مع العلم أنّه لا يزال يواجه بعض التحديات لتحقيق جميع أهدافه بحلول عام 2025، ولذلك فإنّ ما يعاب على معظم الدول الافريقية هو أنّها لا تعتمد على الوسائل الحديثة والمتطوّرة في الزراعة، ضف

[1] International Labour Organization, **Global Employment Trends for Youth 2020: Africa**, Geneva, 2021 , pp 2,3.
[2] African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063 **Op,Cit**, pp 20-24.

إلى ذلك الاعتماد الكبير على هطول الأمطار[1]. فالاعتماد على الوسائل التقليديّة يؤدّي عادة إلى بطء التقدم في زيادة المساحات المزروعة، ولذلك لا نلاحظ وجود فرق كبير في هذه المساحات عاما بعد عام، وهو ما يوضّحه الشكل التالي:

الشكل رقم 09: يمثّل المساحة المزروعة في إفريقيا (بالمليون هكتار)

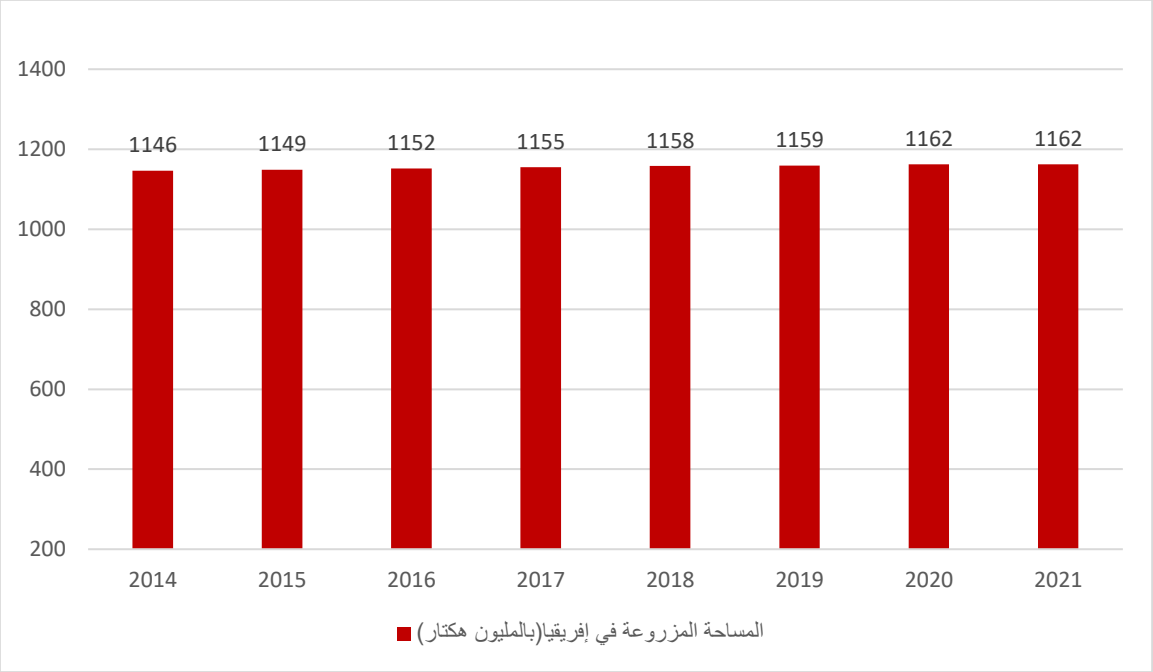

المصدر: : Statista, Agricultural land in Africa 2010-2021, 2024 in https://www.statista.com/statistics/1287280/agricultural-land-in-africa/#:~:text=Africa%20hadthe%20continent's%20total%20land%20area. Date15.5.2024 at 11 :10.

يُظهر الرسم البياني زيادة المساحة المزروعة في إفريقيا بشكل طفيف خلال الفترة (2014 – 2021)، حيث ارتفعت من 1146 مليون هكتار في عام 2014 إلى 1162 مليون هكتار في عام 2021، وهو ما يدل على الجهود المبذولة لتحسين القطاع الزراعي في إفريقيا نظرا للزيادة التدريجية والمستمرة في المساحات المزروعة على مدى سنوات. وعلى الرغم من أنّ الزيادة في المساحة المزروعة بسيطة، إلاّ أنّ ما يهم هو التركيز على الاستدامة في التنمية الزراعية لضمان استمرار النمو في القطاع الزراعي.

بناء على ما تمّ ذكره، من الضروري الإشارة إلى أنّ ما يرمي إليه الاتحاد الإفريقي من خلال الهدف الخامس من الأجندة، ومن ثمّ وضع برنامج التنمية الزراعيّة الإفريقية الشاملة (CAADP)، هو تحسين التنمية الزراعية التي تحقّق بدورها الأمن الغذائي في القارة، غير أنّ الملاحظ من خلال ما سبق تناوله هو

[1] African Union Development Agency, **first continental report on the implementation of agenda 2063**, Addis Ababa, February 2020,p 14.

وجود تحسن ملحوظ في القطاع الزراعي يرافقه انتشار النقص التغذوي، والذي يمكن تفسيره من خلال عدّة عوامل، أهمها:

- التوزيع غير المتساوي: الذي يؤكّد على أنّه بالرغم من الزيادة في الإنتاج الزرعي، إلاّ أنّه يمكن أن يكون هناك سوء توزيع للمنتجات الزراعيّة، فمثلا قد يحصل نقص محلي في الغذاء في المناطق الريفيّة على اعتبار أنّها لا تُزوّد بالقدر الكافي من الأغذية.
- الهدر بعد الحصاد: فالواقع يؤكّد أنّ نسبة كبيرة من المنتجات الزراعيّة تُفقد بعد الحصاد بسبب ضعف البنية التحتيّة اللازمة للاعتناء بالمحاصيل، أو بسبب التغيّرات المناخية مثل الفيضانات أو الجفاف، التي تؤدّي إلى تلف المحصول رغم الجهود المبذولة.
- النّمو السّكاني: يمكن أن يتفوّق النمو السكاني السّريع في إفريقيا على الزيادة في الإنتاج الزراعي.

الهدف 06: الاهتمام بالاقتصاد الأزرق من أجل تسريع النمو الاقتصادي:

بناء على ما تمّ الإشارة إليه سابقا، فإنّ الاقتصاد الأزرق يتمتّع بالقدرة على خلق الثروة والنمو الاقتصادي وتحسين حياة شعوب إفريقيا، ولذلك فقد كانت هناك سياسات مختلفة وجهود تنفيذيّة كبيرة تمّ بذلها لتعزيز الاقتصاد الأزرق في القارة، لما له من أهميّة كبيرة في مسار تحقيق التنمية المستدامة فيها، فمثلا تشير تقديرات الاتحاد الإفريقي إلى أنّ الاقتصاد الأزرق يولّد حوالي 300 مليار دولار للقارة، ممّا يخلق 49 مليون فرصة عمل، وذلك بعد اعتماد الدول لاستراتيجية الاقتصاد الأزرق الإفريقي، كما حقّقت الجهود الإفريقية في تعزيز قطاع مصايد الأسماك نتائج جيّدة، حيث تُنتج الأرصدة السمكيّة 10 ملايين طن سنويا، أمّا إذا تمّ الصيد بكميات أكبر ومعالجتها واستهلاكها في القارة، فإنّ اقتصاد الأسماك من شأنه أن يعزّز الناتج المحلي الإجمالي بنحو 50 مليار دولار سنويا[1]، كما سجّل المتوسط القاري للقيمة المضافة لهذا القطاع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1.09% مقابل الهدف البالغ 1.16%، ممّا يظهر أداء قويّا، ومع ذلك، ظلّ أداء القارة في مجال التكنولوجيا الحيوية البحرية ضعيفا.

وعلى الرغم من أنّ الأداء العام لهذا القطاع قد تزايد من عام 2019 أين بلغ 17% إلى 39% في عام 2021، إلاّ أنّ النسب تظل منخفضة مقارنة مع الأهداف المرجو تحقيقها والمسطّرة في أجندة 2063 وخطتها التنفيذيّة العشريّة الأولى[2]، ما يعود إلى النظم البيئيّة البحريّة المهدّدة بشكل خطير بسبب الصيد

[1] Rashid Sumaila, "Africa's Blue Economy can continue to deliver huge benefits to the continent", **Brookings Institution**, August 8 ,2023, pp 1,2.
[2] African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063, **Op,Cit**, p27.

الجائر، وتغير المناخ، والتلوث البحري، كما تتضرّر مصائد الأسماك في القارة من أنشطة أساطيل الصيد في المياه البعيدة؛ سفن الصيد غير القانوني وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم، والإدارة غير الفعالة للمحيطات[1].

ومن الضروري الإشارة هنا، إلى أنّ النظام البيئي البحري في إفريقيا مهدّد بالملوّثات العضويّة والكيميائيّة الناجمة عن الأنشطة البشريّة. بشكل عام، 20% من النفايات البحريّة تأتي من مصادر بحرية، بينما تمثّل النفايات البحرية المتأتية من مصادر برية 80%، هذه الأخيرة جعلت القارة الإفريقيّة تمتلك نسبة أكبر من النفايات البحرية مقارنة بالعالم ككل، (أنظر الشكل التالي) حيث تمتلك ملاوي، غانا، الكاميرون أكبر حجم من القمامة الشاطئيّة في إفريقيا[2].

الشكل رقم 10: يوضّح الفضلات الناشئة عن الأنشطة البريّة في إفريقيا مقارنة بالعالم في الفترة (2017-2021)

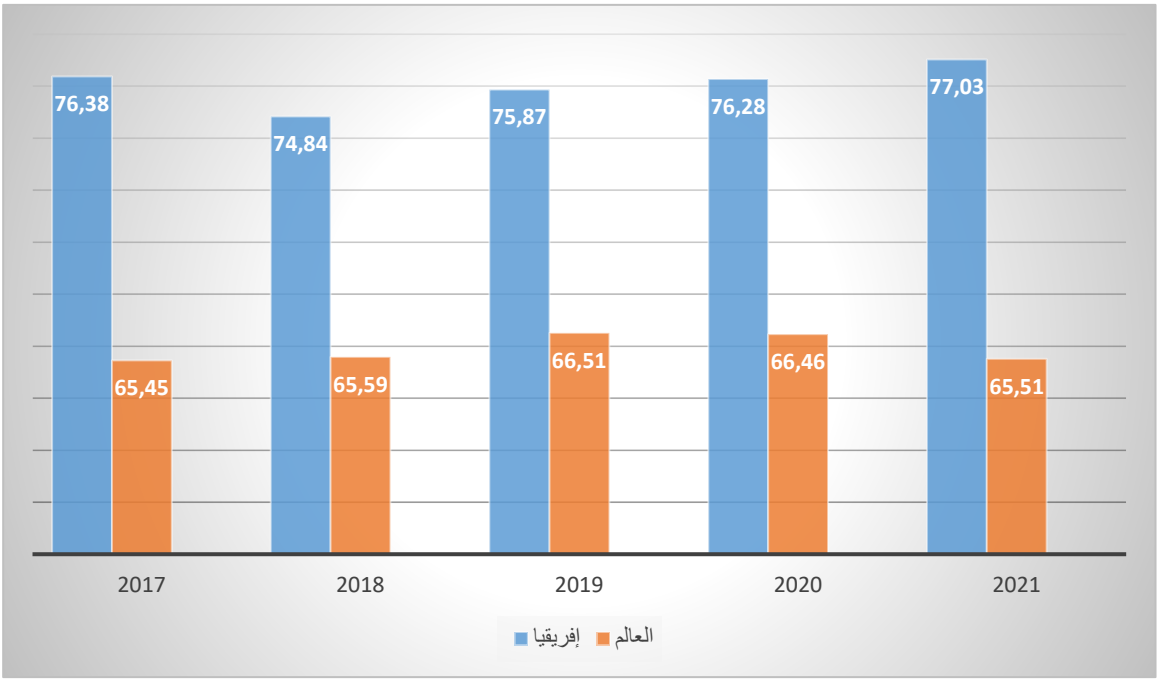

المصدر : AU,UNECA,AFDB , UNDP, **Op,Cit**, p40.

يُلاحظ من خلال الشّكل المقدّم أعلاه، استحواذ القارة الإفريقيّة على الحصّة الأكبر من الفضلات النّاشئة عن الأنشطة البريّة والتي تتراوح نسبتها بين 76% و77% في الفترة (2017-2021) مقارنة بنسبة 65% لباقي العالم، وهي نسب كبيرة جدّا تؤثّر بشكل مباشر على النظام البيئي البحري، وبالتالي صعوبة تحسين أو تطوير مجال الاقتصاد الأزرق في القارة الإفريقيّة.

[1] Rashid Sumaila, **Op,Cit,** p2.
[2] AU,UNECA,AFDB , UNDP, **Africa Sustainable Development Report**, 2022, p 39.

بناء على ما تمّ تناوله، ولتحقيق النتائج الشاملة والمرجوّة من استراتيجية الاتحاد الإفريقي للاقتصاد الأزرق، يتعيّن على الحكومات الإفريقيّة على جميع المستويات والمنظمات الخاصّة، الاهتمام بنظافة كل المسطحات المائية في القارّة والاستثمار أكثر في القطاع لتحقيق اقتصاد أزرق مستدام وشامل.

الهدف 07: اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئيّا وقادرة على الصمود أمام تغير المناخ:

حقّقت القارة الإفريقية تقدّما متفاوتا في قضايا المناخ وفقا لأجندة 2063، مع وجود تقدم ملحوظ في بعض المجالات وتحديات كبيرة في مجالات أخرى؛ أي أنّ القارة سجّلت أداء متباينا بين المؤشرات الأساسية المتعلقة بهذا الهدف، ففي حين بلغت نسبة الأداء الإجمالي القاري 64% عام 2021 مقارنة ب 28% عام 2019، حيث تمّ تسجيل أداء جيّد في نسبة المناطق البرية والمياه الداخلية المحفوظة التي ارتفعت من 13,8% إلى 20,2%، إلاّ أنّها لم تستطع تحقيق أهدافها المتمثلة في الحفاظ على المناطق الساحليّة والبحرية ونسبة الأراضي الزراعيّة الخاضعة لممارسة الإدارة المستدامة، وهو ما يعود إلى بطء وتيرة تنفيذ سياسات الإدارة المستدامة للأراضي وضعف قدرتها على الصمود أمام التغيّرات المناخيّة[1].

أظهرت الدراسات أن الكوارث الطبيعيّة الناجمة عن تغير المناخ في إفريقيا قد زادت من حيث التكرار والشّدة، على الرغم من أنّ هذه التهديدات تتزايد مع انبعاثات الغازات الدفيئة التي تعد القارة مسؤولة عن 3-4% منها فقط، غير أنّه وفقا لتقرير الهيئة الحكوميّة الدوليّة المعنية بتغيّر المناخ (IPCC) تعدّ إفريقيا واحدة من أكثر القارات عرضة للتأثر بالتغيّر المناخي، حيث تقع سبعة من الدول العشرة الأكثر عرضة للكوارث المناخيّة في إفريقيا، ما يعني أن هذه الدول تملك استعداد مناخي منخفض[2].

تماشيا مع ما سبق، عرفت إفريقيا بين عامي 2022و2023 خمسة من أخطر 30 كارثة جويّة منذ بدء تسجيل الأرقام القياسيّة في عام 1900، وفقا لإحصائيات(EM-DAT) ، قاعدة البيانات الدولية للكوارث، سنحاول تلخيصها في الجدول التالي.

الجدول رقم09: يمثّل عدد الوفيات الناجمة عن الكوارث الطبيعية في إفريقيا

السنة	المنطقة	الكارثة الطبيعية	عدد الوفيات
2018-2017	الصومال	الجفاف	44,700

[1] African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063, **Op,Cit**, p28.

[2] Daisy Dunne, Analysis: Africa's extreme weather has killed at least 15,000 people in 2023, Carbon Brief, October 2023, in: https://www.carbonbrief.org/analysis-africas-extreme-weather-have-killed-at-least-15000-people-in-2023/ date 31.5.2024 at 23:30.

2022	الصومال	الجفاف	43,000
2022	أوغندا	الجفاف	2465
2022	غرب إفريقيا: نيجيريا، النيجر، بينين، تشاد، مالي، كاميرون	الفيضانات	876
2022	جنوب إفريقيا	الفيضانات	544
2023	ليبيا	العاصفة دانيال	12,352
2023	جمهورية الكونغو الديموقراطية	الفيضانات	2970
2023	مالاوي،موزمبيق، مدغشقر، موريشيوس	إعصار فريدي	1434
2023	شمال إفريقيا	حرائق الغابات	34
2023	المغرب	هزة أرضية	2946

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على Centre For Research on Epidemiology of Disasters CRED, UCLouvain Jeff Masters, Five of Africa's top 30 deadliest weather disasters have occurred since 2022, May 2023, in: https://yaleclimateconnections.org/2023/05/five-of-africas-top-30-deadliest-weather-disasters-have-occurred-since-2022/ date 31.5.2023 at 22:46. 2023 : Disasters in Number, Report , Brussels, 2024, p4. And

يتّضح من خلال الجدول المقدّم، أنّ القارة الإفريقية قد عانت في السّنوات الأخيرة من تكرار للكوارث الطبيعية المدمّرة، نتيجة التأثير الكبير للتغيّرات المناخية، ففضلا عن ارتفاع نسبة الوفيات من 16,4% عام 2022 إلى 24,6% عام 2023 مقارنة ب 3,8% في العقدين السابقين، عانت إفريقيا كذلك من فقدان كبير في التنوع البيولوجي، وانخفاض في الانتاج الغذائي، وتراجع في النمو الاقتصادي، وبالتالي يبرز الجدول الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لإدارة الكوارث، والتكيّف مع التغيّرات المناخيّة للتقليل من الخسائر البشريّة والماديّة في المستقبل. ومن الجدير بالذكر، أنّ التكيّف مع الظروف المناخية متزايدة الشدة في إفريقيا لم يتم تمويله بشكل كاف، حيث تمّ توفير أقل من 4 مليارات دولار سنويا بين عامي 2014 و2018، في حين كانت الحاجة تتراوح بين 7 إلى 15 مليار دولار سنويّا اعتبارا من عام 2020[1].

الهدف 08: الولايات المتّحدة الإفريقية (فدرالية أو كونفدرالية):

لم تتمكّن إفريقيا من تحقيق الهدف الثامن من أجندة 2063، الذي يدعو إلى إنشاء الولايات المتحدة الإفريقية (فيدرالية أو كونفدرالية)، على الرغم من التقدّم الملحوظ في بعض مجالات التكامل الإقليمي

[1] **Ibid.**

والتعاون الاقتصادي، واستمرار الجهود لتحسين التكامل السياسي والاقتصادي، ولكن لم يتم بعد تحقيق الوحدة السياسية الكاملة التي تتطلّبها فكرة الولايات المتحدة الإفريقية لوجود العديد من التحديات.

بلغ الأداء العام للقارة في تحقيق هدف إفريقيا موحدة نسبة 100% حسب التقييم القاري لأجندة 2063، وهو ما يدل على أنّ سياسات الدول الإفريقية قد سارت في الطريق الصحيح مقارنة مع أهداف عام 2023، ومع ذلك، تركّز دراستنا هنا على أنّ نسبة هذا الأداء تشير إلى سياق التقدّم الذي أحرزته القارة نحو تحقيق الهدف، وليس كدليل على تحقيق الوحدة السياسية الكاملة. ولذلك، تعكس النسبة العالية الجهود المبذولة في مجالات التعاون والتنسيق السياسي والاقتصادي بين الدول الأعضاء، والتقدّم في مشاريع رئيسية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA) ومشاريع البنية التحتية الأخرى التي تهدف إلى تعزيز التكامل بين الدول الإفريقية، ولكن هذا لا يعني أنه تم إنشاء كيان فيدرالي أو كونفدرالي بشكل كامل[1].

الهدف 09: إنشاء المؤسّسات الماليّة والنقديّة الرئيسيّة في القارة وتشغيلها:

انطلقت إفريقيا في مسار إنشاء مؤسّسات ماليّة قاريّة لدعم التكامل والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للقارة، حيث تمّ تحديد ثلاث مؤسّسات رئيسيّة للعب دور حيوي في تعبئة الموارد وإدارة القطاع المالي الإفريقي، وهي البنك المركزي الأفريقي (ACB) والبنك الإفريقي للاستثمار (AIB) وصندوق النقد الإفريقي (AMF)[2].إلاّ أنّه حتى الآن لم يتم إنشاء أي مؤسّسة بشكل كامل وفقا لأجندة 2063 وخطّتها التنفيذيّة العشريّة الأولى.

- البنك المركزي الإفريقي (ACB):

لم يتم بعد تقديم بروتوكول إنشاء البنك المركزي الإفريقي إلى الجمعيّة العامّة للاتحاد الإفريقي لاعتماده، والذي سيتم إنشاؤه على أساس الاستراتيجية المشتركة لمفوضية الاتحاد الإفريقي ورابطة البنوك المركزيّة الإفريقية التي تم تبنيها عام 2015، كما يُتوقع أن يتم تأسيسه في الفترة ما بين 2028 و2034 في أبوجا، نيجيريا وهو الإطار الزمني المتفق عليه بموجب أجندة 2063.

- البنك الإفريقي للاستثمار (AIB):

تم اعتماد النظام الأساسي للبنك الإفريقي للاستثمار في قمة الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009. ومع ذلك، يحتاج البروتوكول والنظام الأساسي إلى تصديق 15 دولة عضو لدخولهما حيز التنفيذ، حتى

[1] African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063, **Op,Cit**, p30.
[2] **Ibid,** p31.

أوت 2017، وقّعت 22 دولة عضو على البروتوكول، ولكن صادقت عليه ست دول فقد هي: بوركينا فاسو، تشاد، الكونغو، ليبيا، طوغو. أمّا الإطار الزمني والمكاني المتفق عليه في أجندة 2063 لإنشاء البنك الإفريقي للاستثمار هو عام 2025 في ليبيا[1].

- صندوق النقد الإفريقي (AMF):

تمّ اعتماد بروتوكول صندوق النقد الإفريقي في قمة الاتحاد الإفريقي في جوان 2014، ويدخل البروتوكول والنظام الأساسي حيز التنفيذ بعد تصديق 15 دولة عضو، وقعت 12 دولة عضو على البروتوكول هي: بنين، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، الكونغو، غانا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، ساو تومي وبرينسيبي، توغو، وزامبيا. ومع ذلك، تمّ إيداع تصديق واحدة فقط من قبل تشاد، على الرغم من أنّ الإطار الزمني المتفق عليه في أجندة 2063 لإنشاء صندوق النقد الإفريقي هو عام 2023[2].

الهدف 10: البنية التحتية الحديثة عالميّة المستوى الشاملة لكل أنحاء إفريقيا:

يولي الطموح الثاني من أجندة 2063، أهمية كبيرة لحاجة إفريقيا إلى تطوير بنية تحتيّة عالميّة المستوى تربط جميع أنحاء القارة، ممّا سيحسن الاتصال من خلال مبادرات جديدة وجريئة لربط القارة بالسّكك الحديديّة والطرق والبحر والجو؛ وتطوير شبكات طاقة إقليميّة وقاريّة، بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. رغم أنّ البنية الأساسيّة في إفريقيا تتخلّف كثيرا عن مثيلاتها في بقيّة أنحاء العالم، حيث تعاني أكثر من 30% منها من ظروف متهالكة، إلاّ أنّ هناك حماسا متجدّدا بين القادة لتحسين الوضع وهو ما تُرجم في أجندة 2063، التي أبدت اهتماما خاصّا وأساسيّا لتطوير البنية التحتية كعامل تمكين رئيسي لتحفيز وتعزيز التكامل الإقليمي والتجارة والتحوّل الاقتصادي.

وكما تمّت الإشارة سابقا، فإنّ تحقيق بنية تحتية إفريقيّة عالميّة المستوى يرتبط بمجموعة من المشاريع الهامّة، ونظرا لأهمية هذا الهدف، تمّ تصنيف بعض المشاريع التي تساهم في تحقيقه كمشاريع ذات أولوية في أجندة 2063 وخطتها التنفيذيّة العشريّة، من بين هذه المشاريع، تبرز شبكة السّكك الحديدية الإفريقيّة عالية السرعة، ومشروع السوق الموحد للنقل الجوي (SAATM)، ومشروع الطريق السّريع (PIDA) ، حيث تمّ تصنيف هذا الأخير ضمن الأطر القارية التي وضعها الاتحاد الإفريقي لمعالجة تطوّر القطاعات الرئيسيّة. تعتبر هذه المشاريع جميعها جزءا من الجهود الرئيسيّة لتنفيذ أجندة 2063، التي يقودها الاتحاد الإفريقي في مجال تطوير البنية التحتية، لتحقيق التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي المستدام في القارة.

[1] African Union, Financial Institutions, **Op,Cit**.
[2] African Union Development Agency,The Continental Financial Institutions**,** 2020, in: https://www.nepad.org/agenda-2063/flagship-project/continental-financial-institutions date 31.5.2024 at 1:57.

وممّا لا شكّ فيه، هناك اعتراف واسع النطاق بأنّ إفريقيا تعدّ سوقا استهلاكيّة متنامية، ومجمّعا للمهارات والابتكارات المستقبليّة، فضلا عن أنّها مركزا للموارد الطبيعيّة الوفيرة، هذا المزيج من العوامل هو الذي يحرّك الاهتمامات بالاستثمار في البنية التحتيّة وتطويرها[1]، وعليه؛ سجّلت القارة نتيجة أداء إجماليّة بلغت 70% عام 2021 مقابل 28% عام 2019 في إنشاء البنية التحتيّة الإقليميّة والقاريّة التي تربط بين الدول الإفريقيّة وتهدف إلى تسهيل حركة الأشخاص والبضائع والخدمات، على الرغم من أنّ الأداء في تنفيذ مشاريع الطرق السريعة العابرة لإفريقيا والوصلات المفقودة، وكذلك شبكة السّكك الحديدية عالية السرعة، كان منخفضا بنسبة 15% و10% على التوالي، إلاّ أنّ القارة قد أحرزت تقدّما في جوانب أخرى، على غرار؛ التزام الدول الأعضاء بالانضمام وتنفيذ جميع إجراءات تدابير السّوق الإفريقية الموحّدة للنقل الجوي (SAATM)(80% من القيم المتوقعة لعام 2021)، وعدد الميغاواط المضافة إلى الشّبكة الوطنيّة للكهرباء(193% من القيم المتوقعة لعام 2021)، ونسبة السّكان الذين يستخدمون الهواتف المحمولة (91% من القيم المتوقعة لعام 2021)[2]

في نفس الصّدد، لا تزال إفريقيا تواجه احتياجات هائلة في مجال البنية التحتية، حيث تستثمر القارة 4% فقط من ناتجها المحلي الإجمالي في البنية التحتية، مقارنة مثلا بـ 14% في الصين، ولذلك، فعلى الرغم من أنّ مساهمات بنك التنمية الإفريقي كانت كبيرة في هذا المجال، إلاّ أنّه يعتزم زيادة تمويل البنية التحتيّة للقارة، ليس فقط من خلال الإقراض الخاص به، ولكن أيضا من خلال الاستفادة من موارده الماليّة لجذب استثمارات إضافيّة[3].

الهدف 11: ترسيخ القيم الديموقراطيّة والمبادئ العالميّة لحقوق الانسان والعدالة وسيادة القانون:

حاولت القارة إظهار التزامها بتعزيز القيم الديمقراطيّة، والمبادئ العالميّة لحقوق الإنسان، والعدالة وسيادة القانون، من خلال تنفيذ الميثاق الإفريقي الذي يحدّد مبادئ والتزامات دول الاتحاد الإفريقي لحماية وتعزيز الحكم الديمقراطي في إفريقيا، وبغية تأكيد التزاماتها بأهداف وأحكام الميثاق، يُطلب من الدول الأعضاء التوقيع والتصديق على الإجراءات التشريعيّة أو التدابير الأخرى ذات الصلة المتخذة لتفعيل مبادئ والتزامات الميثاق (المادة 49). وبالتالي سيتم معرفة مدى تحسّن الأداء الديموقراطي وجودة الحكم في القارة منذ بدء تنفيذ أجندة 2063 حتى عام 2022، من خلال استخدام مؤشّرات الحوكمة العالمية، ونظرا لأنّ

[1] Ian Aruofor, "Understanding West Africa's Infrastructure Potential ", **PricewaterhouseCoopers**, March 2015, p1.
[2] African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063, **Op,Cit**, p31.
[3] African Development Bank Group, Infrastructure, in: https://www.afdb.org/en/topics-and-sectors/sectors/infrastructure date 15.5.2024 at 15:47

منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تضم أكبر عدد من الدول والسّكان وتنوع كبير في النظم السياسيّة والاقتصاديّة في القارة الإفريقيّة، سيتم استخدام هذه المنطقة كمقياس أساسي لتقييم مؤشرات الحوكمة في إفريقيا، ممّا يجعلها نموذجا مناسبا لدراسة مدى فعالية الحوكمة وشفافيّة المؤسّسات واحترامها للديمقراطيّة وحقوق الإنسان. باستخدام بيانات من مؤشرات الحوكمة العالميّة التي يوفّرها البنك الدولي، ممّا يعزّز فهمنا للتحديات والنجاحات ضمن هذا المجال في القارة. أنظر الجدول التالي.

الجدول رقم10: يوضح إحصائيّات مؤشرات الحوكمة العالميّة لمنطقة جنوب الصحراء الكبرى (2014-2022)

مؤشرات الحوكة العالمية	2014	2022
الصوت والمساءلة	32,55	32,82
الاستقرار السياسي	30,04	31,19
فعالية الحكومة	25,75	26,72
سيادة القانون	31,41	28,91
مكافحة الفساد	30,48	31,84

المصدر: The World Bank, Worldwide Governance Indicators, in: https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access date 1.6.2024 at 21:40.

بشكل عام، يُظهر الجدول أنّ التحّسن في مؤشرات الحوكمة العالميّة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى كان محدودا منذ بدء تنفيذ أجندة 2063 وخطتها العشريّة التنفيذيّة الأولى، بينما شهدت بعض المؤشّرات تحسنا طفيفا، مثل فعالية الحكومات ومكافحة الفساد والاستقرار السياسي، هذا الأخير الذي لم تستطع القارة تحقيق أداء أحسن فيه نتيجة كثرة الانقلابات العسكريّة، أين تعرضّت حوالي 20% من الدول الإفريقية للانقلابات منذ عام 2013، كما شهدت المنطقة منذ عام 2020 تسعة انقلابات ناجحة وهو ما يعكس عدم الاستقرار السياسي المستمر في العديد من الدول الإفريقيّة، إلا أنّ تراجع مؤشّر سيادة القانون يثير القلق بشأن الالتزام بالمبادئ الديمقراطيّة الأساسية وحقوق الإنسان.

ورغم تباين الأداء عبر مجموعة متنوعة من معايير القياس، فقد حقّقت القارة أداء قويّا بشكل عام، وأفضل بوضوح ممّا كانت عليه عام 2019، فمثلا زاد عدد الأشخاص الذين يعتقدون أنّ هناك آليات فعالة ومؤسّسات رقابة لمساءلة قادتهم من 19% عام 2013 إلى 31% عام 2021، وسُجّل نمط مماثل في عدد الأشخاص الذين يصدّقون فعاليّة حريّة الصحافة من 8% عام 2013 إلى 30% عام 2021، وأخيرا،

زاد عدد الأشخاص الذين يعتقدون أنّ العمليّات الانتخابيّة أسفرت عن نتائج حرّة ونزيهة وشفّافة، حيث ارتفع هذا الرقم من 22% عام 2013 إلى 35% عام 2021[1].

استنادا إلى الإحصائيّات المذكورة، يتبيّن أنّ تحقيق الهدف الحادي عشر من أجندة 2063، يتطلّب توافر الإرادة السياسيّة الحقيقيّة، وتقبّل منطق التداول على السّلطة بين القادة الأفارقة لتعزيز الثقة في الأنظمة السياسية، وتحقيق العدالة والاستقرار السياسي، ودعم الإصلاحات المؤسسية؛ عن طريق تطوير الهياكل والأنظمة والمؤسّسات الحكوميّة والإدارية لضمان أن تكون أكثر فعاليّة وكفاءة وشفافية ونزاهة مثل هيئات مكافحة الفساد، وبالتالي تحقيق نظم ديمقراطيّة مستقرة وقادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 12: إنشاء مؤسّسات قادرة وقيادة متحوّلة على جميع المستويات:

يركّز هذا الهدف على إنشاء مؤسّسات قادرة وقيادة متحوّلة على جميع المستويات، حيث يعتبر وجودها حجر الأساس لتحقيق التنمية المستدامة والتحوّل القاري، وهو ما يرجع إلى قدرتها على تقديم خدمات عامّة بجودة عالية مسؤولة ومستجيبة لاحتياجات المواطنين وخالية من الفساد، أي مؤسّسات تتمتع بالحوكمة الرشيدة، وهو ما اهتمّ الاتحاد الإفريقي بتحقيقه من خلال عملية الإصلاح المؤسّسي*.

تُظهر النتيجة القاريّة المحسوبة من الأداء العام للحوكمة أداء ضعيفا، حيث ارتفعت نسبة الأشخاص الذين أبلغوا عن دفع رشوة لمسؤول حكومي مرة على الأقل، أو الذين طُلبت منهم رشوة من 9.5٪ عام 2013 إلى 31.4٪ عام 2021، ما يشير إلى تدهور في مستويات الشفافية والمساءلة في المؤسّسات العامة. وبطبيعة الحال، يدعوا هذا الأداء الضعيف إلى بذل جهود أكبر لتعزيز تنفيذ مبادئ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد (AUCPCC) والميثاق الافريقي بشأن قيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة (ACVPPSA). هذه الاتفاقيّات توفّر إطارا قانونيّا وأخلاقيّا لتعزيز الشفافيّة والمساءلة في إدارة الشؤون العامّة[2].

وفي نفس الصّدد، تؤكّد منظمة الشفافيّة الدوليّة على أنّ غالبيّة دول القارة الإفريقيّة يعانون من معدّلات منخفضة جدّا فيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد، ما يشير إلى ارتفاع مستويات الفساد فيها، باستثناء بعض الدول مثل؛ سيشيل، بوتسوانا، موريشيوس ورواندا، ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الفساد يعدّ من أكبر عوائق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، ولذلك تؤكّد دراستنا على ضرورة الاستعجال في

[1]African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063, **Op,Cit**, pp31-36.

* تمّ التطرق إليها بالتفصيل في المبحث الثاني، الفصل الثاني، ص ص 133،134.

[2] **Ibid,** pp 36-37.

تنفيذ الإصلاح المؤسّسي في الاتحاد الإفريقي والاتفاقيّات والمبادئ الإفريقيّة لمكافحة الفساد وتحسين الحوكمة، لضمان تحقيق الهدف الثاني عشر بشكل فعّال.

الهدف 13: الحفاظ على السّلام والأمن والاستقرار:

ركّز الاتحاد الإفريقي على الحفاظ على الأمن والاستقرار في القارة من خلال تقليل عدد الوفيات النّاتجة عن الصّراعات المسلّحة والخلافات العرقيّة والدينيّة داخل الدول. فنجد أنّ القارة قد واصلت تعزيز أدائها الإيجابي في استعادة الأمن والسلم، كما يتضح من الانخفاض الكبير في عدد الوفيات الناتجة عن الصراعات المسلحة والخلافات العرقيّة والدينيّة. في عام 2020، سجّلت النتائج الإجماليّة حوالي 144 حالة وفاة ناجمة عن الصراعات لكل 100,000 شخص، مقارنة بـ 202 حالة وفاة في عام 2013.

يعود هذا الأداء الجيّد إلى التدخلات المتنوّعة من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي لإدارة النزاعات، بما في ذلك المبادرات الشاملة القائمة على الحوار. ومع ذلك، ورغم التطور الملحوظ على المستوى القاري، إلا أن بعض الدول مثل بوركينا فاسو، مالي، السودان، وإثيوبيا، سجلت زيادات في عدد الوفيات المرتبطة بالصراعات. بالإضافة إلى ذلك، عاودت نسبة الوفيات المرتبطة بالصراعات الارتفاع بين عامي 2020 و2021 لتصل إلى 45% في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[1]

الهدف 14: إفريقيا مستقرّة وسلميّة:

ركّزت إفريقيا جهودها على بناء قارة مستقرّة وسليمة تتميّز بانعدام النزاعات المسلحة داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي وفيما بينها، وعلى الرغم من أنّ الأداء القاري قد سجّل انخفاضا بنسبة 57% في عدد النزاعات المسلحة، إلاّ أنّ القارة شهدت في السنوات الأخيرة تدهورا أمنيا ملحوظا، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى أهم مؤشرين هما: عدم الاستقرار السياسي، وزيادة الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، ووفقا لمؤشّر السّلام العالمي لعام 2023 تظل جنوب السّودان واحدة من أقل الدول سلما في المنطقة والعالم، حيث لا تزال تعاني من مستويات عالية من الصراعات الداخليّة. في المقابل، سجّلت ليبيا، بوروندي، وساحل العاج على الترتيب أكبر تحسينات نحو السّلام على المستوى العالمي، وعلى العكس من ذلك، شهدت مالي أكبر تدهور في السّلام بنسبة 5,6% في النتيجة الإجمالية مدفوعا بزيادة حدة الصراع الداخلي الذي أدى إلى تدهور مؤشّر جرائم العنف، أين تزايدت أعمال العنف الجهاديّة وبين الجماعات العرقيّة.

كما صُنّفت العديد من الدول الإفريقية، مثل الصومال، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السّودان، جنوب السودان، ومالي، على أنّها الأقل أمانا في العالم في عام 2023، فمثلا حصل

[1] **Ibid**, p38.

السّودان على أقل درجة ممكنة من السّلام على مستوى جرائم العنف، ومقياس الإرهاب السياسي، وعدم الاستقرار السياسي، ومؤشّرات اللاّجئين والنازحين. بالإضافة إلى ذلك، شهدت منطقة السّاحل عددا كبيرا من الوفيات الناجمة عن الإرهاب في عام 2022، هذا التدهور يعود جزئيا إلى عدم قدرة الدول الإفريقيّة على تحقيق أحد المشاريع الرئيسيّة للاتحاد الإفريقي والمتمثّل في إسكات البنادق بحلول عام 2020، ممّا يمثل تحديا كبيرا لتحقيق هدف القارة في أن تصبح سلميّة وآمنة[1].

الهدف 15: إنشاء هيكل إفريقي للسّلم والأمن يعمل بكل طاقته:

يشير هذا الهدف إلى تعزيز وتفعيل الهيكل الإفريقي للسّلم والأمن بهدف الوقاية من النزاعات في القارة وإدارتها وحلها، ولضمان تحقيق ذلك تمّ تحديد هدف في خطّة تنفيذ العشريّة الأولى لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي لإنشاء مجلس سلام وطني بحلول عام 2016، التي من المتوقع أن تكون بمثابة منصات (APSA) للتدابير الوقائيّة والوساطة التي تهدف إلى تجنّب أو حل النزاعات بين الأحزاب السياسية والمجموعات العرقية والدينية ، وعلى الرغم من انقضاء الوقت منذ مدة فقد أبلغت 76% من الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي عن إنشاء المجالس الوطنيّة للسّلام. ويشير الأداء القاري الإجمالي لعام 2021 البالغ 60% إلى تراجع في الأداء مقارنة بعام 2019 أين سجّلت القارة 80%، ونتيجة لذلك، تسلط نسبة الأداء لعام 2021 الضوء على الحاجة إلى التركيز على تسريع إنشاء مجالس السّلام الوطنيّة ومواصلة عملها بشكل فعّال لتجنب أي سيناريو يؤدي إلى تعطّلها وظيفيّا[2].

من جانب آخر، تعدّ أحد الإنجازات البارزة لتحقيق هذا الهدف هو إعادة تفعيل صندوق السّلام الإفريقي في عام 2018 لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسّلام والأمن في إفريقيا، مع تحديد الهدف الذي يرمي إلى جمع 400 مليون دولار، لذلك نجد أنّ 54 دولة عضو ساهمت بالفعل بمبلغ 261 مليون دولار منذ تفعيله، وقد زاد المبلغ من خلال الفوائد المكتسبة والمساهمات من مصادر الاتحاد الإفريقي الداخليّة ليصبح المجموع 295 مليون دولار[3].

الهدف 16: النهضة الثقافيّة الافريقيّة:

كان الموضوع السّنوي للاتحاد الافريقي عام 2021 هو" الفنون والثقافة والتراث: أدوات بناء إفريقيا التي نريدها"، ومن هنا يُفهم بشكل واضح أن الاتحاد الافريقي يولي أهمية خاصة للثقافة الافريقيّة، لاحتواء التنوع فيها وتسخيره على النحو الأمثل وتحقيق التعايش السّلمي، وبالتالي فقد سجّلت القارة نسبة أداء بلغت

[1] Institute for Economics and Peace, **Global Peace Index 2023 : Measuring peace in a complex world,** Sydney, 2023. pp 9,10,12,24.
[2] African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063**, Op,Cit**, p39.
[3] African Union, Information and Communication Directorate, **African Union Peace Fund: Board of Trustees convene Meeting to Review Progress on Operationalization**, Ethiopia, 2022, p1.

45% مقابل هدف محتوى المناهج الدراسيّة حول الثقافة والقيم واللّغة الافريقيّة الأصليّة في المدارس، وهي نسبة أقل ممّا تنشده إفريقيا كونها بعيدة عن الهدف المحدّد لعام 2021 بنسبة 50.9% والهدف لعام 2023 بنسبة 60%. ولذلك، تحتاج إفريقيا إلى بذل جهود أكبر لتحقيق هذه الأهداف. قد يكون تنفيذ ميثاق النهضة الثقافيّة الإفريقيّة ذو أهمية خاصّة، مع التركيز على تعزيز استخدام الثقافة والقيم واللّغة الإفريقيّة الأصليّة كأرضية ووسيلة للتعليم في المدارس الابتدائيّة والثانوية.

الهدف 17: المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة:

تؤمن الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي بقوّة بالمساواة بين الجنسين، كشرط أساسي لتحقيق التطلعات والأهداف المتضمّنة في خطة تنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063، وبناء على ذلك تمّ تحديد مجموعة من معايير القياس لتتبّع أداء القارة في هذا الهدف، ومنه بعد تنفيذ استراتيجيّات الاتحاد الإفريقي في هذا المجال، أشار تقرير المساواة بين الجنسين في إفريقيا لعام 2019 من خلال العديد من المؤشّرات، إلى أنّ الفتيات والنّساء الإفريقيات مازلن نساء محرومات من المشاركة في القوى العاملة، والتعليم والتدريب (أنظر الجدول) والمشاركة في الحياة السياسيّة، كما يواجهن عوائق تتعلّق بالصحة، وهم أكثر عرضة للعنف بما في ذلك العنف الجنسي.

وعلى الرغم من ذلك، هناك تحسّن بشكل عام عن الوضع الذي كان سائدا قبل بداية تنفيذ أجندة 2063 في العديد من المجالات[1]، فقد سجّلت إفريقيا زيادة طفيفة وصلت إلى 23% عام 2021 مقابل 16% عام 2013 في نسبة النّساء اللاّتي لديهنّ ملكيّة أو حقوق مضمونة في الأراضي الزراعيّة، ضف إلى ذلك ارتفاع نسبة المقاعد التي تشغلها النّساء في البرلمانات الوطنيّة والهيئات الإقليميّة والمحليّة من 21% عام 2013 إلى 27,6% عام 2021. ومن جانب آخر؛ فقد حقّقت القارة انخفاضا كبيرا في نسبة النّساء اللاّتي يتعرّضن للعنف الجنسي والجسدي حيث انخفضت من 41,6% عام 2013 إلى 21,2% عام 2021[2].

الجدول رقم 11: يوضّح نسب المشاركة في القوى العاملة ونسبة الشباب غير العاملين وغير الملتحقين بالتعليم أو التدريب في إفريقيا لعام 2022

المنطقة	النساء في القوى العاملة	الرجال في القوى العاملة	الشّابات بدون عمل أو تعليم أو تدريب	الشبّان بدون عمل أو تعليم أو تدريب
شمال إفريقيا	19,8%	67,5%	39%	17,3%

[1] African Development Bank, **United Nations Economic Commission for Africa, Africa Gender Index Report 2019,** March 2020, p19

[2] African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063, **Op,Cit**, p43.

إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	62,2%	72,9%	31,4%	20,1%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على International Labour Organization, World Employment and Social Outlook Trends 2023, **Op,Cit**, pp 30,31.

المُلاحظ من الجدول المقدّم، أنّ منطقة شمال إفريقيا تُظهر فجوة كبيرة في معدّلات مشاركة القوى العاملة بين النساء (19.8%) والرجال (67.5%) مقارنة بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تُظهر فجوة أقل حدّة، أمّا بالنسبة للمؤشّر الثاني، فقد سجلّت منطقة شمال إفريقيا أيضا أعلى نسبة بين الشّابات (39%) مقارنة بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (31.4%)، وبالتالي فإنّ الفجوة بين الجنسين هي أكثر وضوحا في منطقة شمال إفريقيا، وأقل حدّة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالتالي يعكس الجدول تحديات واضحة في تمكين النساء والشّابات في منطقة شمال إفريقيا مقارنة بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

تماشيا مع ما سبق، حقّقت إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سادس أعلى نسبة في درجة التكافؤ بين الجنسين قدرت ب68.2% من بين مجموعة من المناطق، متفوّقة بذلك على منطقة شمال إفريقيا التي تظلّ الأكثر بعدا عن تحقيق التكافؤ بين الجنسين، وهذا يعني أنّ الإناث في المتوسط أقل احتمالا بنسبة 32% للحصول على نفس الفرص التي يتمتع بها الذكور في المنطقة. كان التفاوت في المنطقة متباينا، حيث تمكّنت ناميبيا، رواندا وجنوب إفريقيا إلى جانب 13 دولة أخرى من سد أكثر من 70% من الفجوة الإجماليّة، وعلى العكس من ذلك، كانت جمهوريّة الكونغو الديموقراطية ومالي وتشاد، أقل الدول أداء، حيث حصلت على درجات أقل من 62%، إلاّ أنّه يمثّل تحسّنا هامشيا قدره 0,1%. علاوة على ذلك، يوجد اختلاف في نسبة التكافؤ في المنطقة بين مؤشّرات الفجوات بين الجنسين لعام 2023 (أنظر الجدول)، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه مقارنة مع معدّل التقدم الحالي يؤكّد تقرير الفجوة العالميّة بين الجنسين لعام 2023، إلى أنّ الأمر سيستغرق 102 سنة لسد الفجوة بين الجنسين في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، والأمر لا يختلف كثيرا عن شمال إفريقيا[1].

الجدول رقم12: يوضح اختلاف نسب التكافؤ في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفقا لمؤشر الفجوات بين الجنسين لعام 2023

المشاركة الاقتصادية والفرص	**التحصيل العلمي**	**الصحة والبقاء على قيد الحياة**	**التمكين السياسي**	النسبة الإجمالية
67,2%	86%	97,2%	22,6%	68,2%

المصدر: World Iconomic Forum**, Op,Cit**, p20

[1] World Iconomic Forum, **Global Gander Gap Report 2023, insight Report**, Geneva, June 2023, p 6.

يتّضح من خلال الجدول المقدّم، أنّ منطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا قد نجحت في سد 67,2% من الفجوة بين الجنسين في المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصاديّة والفرص، حيث عرفت تحسنا كبيرا في التكافؤ في الدخل المكتسب، فضلا عن زيادة حصّة المناصب الفنيّة التي تشغلها النساء، أين شهدت العديد من الدول زيادة في حصة المناصب العليا للنّساء. وعلى الرغم من أنّ نسبة التكافؤ في التحصيل العلمي مرتفعة وتمثّل 86%، إلاّ أنّ المنطقة احتلت المرتبة الدنيا مقارنة بالمناطق الأخرى؛ فمثلا الدول التي تبلغ نسبة التكافؤ فيها أكثر من 90% يتناقص مع الالتحاق بمستويات التعليم المتعاقبة؛ معناه، قد يكون التكافؤ في التعليم الابتدائي مرتفعا جدا، إلاّ أنّ هذه النسبة تنخفض عند الانتقال إلى التعليم الثانوي، وتتناقص أكثر عند الانتقال إلى التعليم العالي، هذا يشير إلى أن الفتيات رغم حصولهن على فرص متساوية في المراحل التعليمية الأولى، غير أنّهنّ يواجهن تحديات أكبر مع تقدمهنّ في المراحل التعليميّة الأعلى، ممّا يؤدي إلى تناقص نسبة التكافؤ بين الجنسين، كما حصلت المنطقة على نسبة عالية في مؤشر الصحّة والبقاء على قيد الحياة قدرت ب 97,2% ، ما يعكس التقدّم في تحسين الخدمات الصحيّة والوصول إلى الرعاية الصحيّة للنّساء. أمّا في التمكين السياسي، فقد تمّ تحقيق التكافؤ في جميع أنحاء المنطقة بنسبة 22,6%، واستنادا إلى احصائيات لسنوات قليلة سابقة، يمثّل هذا تحسّنا بنسبة 1,1%[1].

الهدف 18: إشراك وتمكين الشّباب والأطفال:

تولي إفريقيا أهمية كبيرة لتمكين الشّباب، كشرط أساسي للمشاركة الفعّالة لهم في تنفيذ أجندة 2063، ورعاية الأطفال، وهو ما يعود إلى الطاقة الشبابيّة الكبيرة التي تمتلكها إفريقيا، وتحقيقا لهذه الغاية تمّ نشر العديد من التدخلات البرنامجيّة والسياساتيّة، بما في ذلك تنفيذ ميثاق الشباب الافريقي الذي بلغ الأداء القاري فيه 74,4%. وبناء على ذلك تمّ تحديد مجموعة من المؤشّرات لتمكين القارة من متابعة تقدمها نحو تحقيق هذا الهدف، أهمّها معدّل البطالة بين الشباب حيث أكد التقرير الثاني لوكالة تنمية الاتحاد الإفريقي أنّ معدّل البطالة بين الشباب هو 17,6% في عام 2021 وهو ما يختلف تماما عن تقرير منظمة العمل الدولية (أنظر الجدول). ولسوء الحظ سجّلت القارة زيادات في نسبة عمالة الأطفال وصلت إلى 23% عام 2021 بعدما كانت 15% عام 2013، وبالتالي فقد تراجع الأداء القاري على مستوى كفالة المشاركة وتمكين الشباب من 38% عام 2019 إلى 33% عام 2021 على الرغم من الجهود المبذولة من قبل بنك التنمية الافريقي[2].

[1] **Ibid**, pp 24, 26.
[2] African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063, **Op,Cit**, p45,46.

الجدول رقم 13: يبين معدلات البطالة ومشاركة وتشغيل الشباب في إفريقيا(2019-2022)

معدّل البطالة بين الشّباب في إفريقيا			
2022	2021	2020	2019
12,7%	12,9%	12,5%	11,5%
معدل مشاركة الشّباب بين القوى العاملة في إفريقيا			
2022	2021	2020	2019
43,9%	43,4%	42,2%	44,2%
نسبة تشغيل الشباب مقارنة بعدد السكّان في إفريقيا			
2022	2021	2020	2019
38,3%	37,8%	36,9%	39,1%

المصدر: International Labour Organization, **Global Employment Trends for Youth 2022: Africa**, Genena, 2022, p2

يتّبيّن من خلال الجدول المقدّم، أنّ معدل البطالة بين الشّباب شهد ارتفاعا من 11.5% عام 2019 إلى 12.9% عام 2021، مع انخفاض طفيف إلى 12.7% عام 2022. أمّا معدل مشاركة الشّباب بين القوى العاملة فقد شهد تذبذبا من 44.2% عام 2019 إلى 42.2% عام 2020، وتحسّنا تدريجيا إلى 43.9% عام 2022، وهو ما ينطبق أيضا على نسبة تشغيل الشباب مقارنة بعدد السكان، حيث انخفضت النسبة من 39.1% عام 2019 إلى 36.9% عام 2020، ثم ارتفعت إلى 38.3% عام 2022. وعليه، نستنتج ممّا سبق، أنّ جائحة كورونا كان لها أثر بالغ في اضطراب سوق العمل وتراجع مؤشّرات تشغيل الشباب خاصّة في ظل النمو السّكاني المتواصل في القارة، ما حدّمن قدرة الأسواق على الاستيعاب، رغم بوادر التعافي التي بدأت تظهر خلال عامي 2021 و2022،

على الصّعيد العالمي، تعدّ البطالة بين الشّباب أكثر شيوعا بثلاثة أضعاف عنها بين البالغين، وفي إفريقيا تتراوح معدّلات البطالة بين الشباب من 30% في منطقة شمال إفريقيا، إلى 11% في إفريقيا جنوب الصّحراء الكبرى، هذا الانخفاض يعكس حقيقة مفادها أنّ الشباب الأفارقة ينخرطون في وظائف منخفضة الدخل وغير آمنة في كثير من الأحيان[1]. ومن جانب آخر، أكّد تقرير وكالة تنمية الاتحاد الإفريقي على الانخفاض الطفيف في نسبة البطالة من بداية تنفيذ الخطّة التنفيذيّة العشريّة الأولى إلى غاية عام 2021، بالإضافة إلى المؤشرات المذكورة سابقا، ما يُظهر عجز القارة عن تحقيق الهدف الثامن عشر من أجندة 2063.

[1] International Labour Organization, Global Employment Trends for Youth 2022: Africa, **Op,Cit,** p1.

الهدف 19: إفريقيا كشريك رئيسي في الشؤون العالميّة والتعايش السّلمي:

من أجل وضع إفريقيا كشريك رئيسي في الشؤون العالميّة، بذلت الدول الأعضاء جهودا لتنفيذ هذا الهدف، ففي عام 2021 كان لدى 94% من الدول الأعضاء صكوك قانونيّة بشأن الإحصاءات تتوافق مع المبادئ الأساسيّة للإحصاءات الرسميّة، كما سجّلت القارة زيادة كبيرة في عدد الدول التي أبلغت عن وجود آليّات مؤسّسيّة لتنسيق وتجميع الإحصاءات الرسميّة، ارتفعت من 59% إلى 76%.علاوة على ذلك، بلغ متوسط نسبة الميزانية الوطنيّة المخصّصة لتنفيذ النظم الإحصائيّة الوظيفيّة 0.07%، وهو ما يُعزّز قدرتها على المساهمة بفعاليّة في الشؤون العالمية من خلال تقديم بيانات دقيقة وموثوقة. بناء على التقارير المتاحة، يظهر أنّ إفريقيا قد حققت بعض التقدم نحو هذا الهدف، حيث بلغت نسبة تنفيذ القارة 64% عام 2021 مقابل 50% عام 2019. رغم التحسّن الملحوظ، لا تزال هناك حاجة إلى تطوير نظم إحصائيّة أكثر تكاملا وتطوّرا لدعم صنع القرار المبني على الأدلة، ممّا يعزّز من مكانة إفريقيا في السّاحة الدولية.

الهدف 20: إفريقيا تتحمّل المسؤوليّة الكاملة في تمويل تنميتها:

كان الأداء الإفريقي جيّدا فيما يخص هذا الهدف، حيث بلغ 55% عام 2021 مقارنة ب18% عام 2019، ممّا يفسّر تصميم إفريقيا على تحمّل المسؤولية الكاملة في تمويل تنميتها، ويظهر هذا من خلال التدابير المختلفة التي اتّخذت على المستويات الوطنيّة والإقليميّة والقاريّة، ومن ثمّ حقّقت القارة أداء مقبولا في مساهمة تمويل أسواق رأس المال الوطنيّة في ميزانية القطاع العام، حيث بلغت 21% عام 2021 مقارنة بـ 18% عام 2013. كما سجّلت إفريقيا أداء جيدا فيما يتعلق بنسبة المساعدات الإنمائيّة الرسميّة في الميزانيات الوطنية، التي قدرت بـ 6.9% عام 2020.

ومع ذلك، كان الأداء ضعيفا فيما يتعلق بمساهمة إجمالي إيرادات الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 31%، وهو ما يقل كثيرا عن النسبة المستهدفة لعام 2021 والبالغة 63%. علاوة على ذلك، ظلت نسبة الموارد التي تمّ جمعها من خلال التمويل المبتكر* كنسبة من الميزانيات الوطنية عند 11%، وهي أقل بكثير ممّا كانت ترجوه القارة[1].

* نسبة الموارد من خلال التمويل المبتكر: تعني نسبة الأموال التي تم جمعها باستخدام أساليب تمويل غير تقليدية (مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل القائم على النتائج، والسندات الخضراء) مقارنة بإجمالي الميزانية الوطنية. أنظر: إيمان هرموش، سارة جامعي،"التمويل المبتكر ومساهمته في تحقيق التنمية–عرض تجارب دولية"، **مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة**، المجلد 02، العدد 02، 2019، ص 167.

[1]African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063, **Op,Cit**, p48,49.

الشكل رقم 11: يوضّح التقدّم القاري المحرز على مستوى أهداف أجندة 2063 لعام 2021

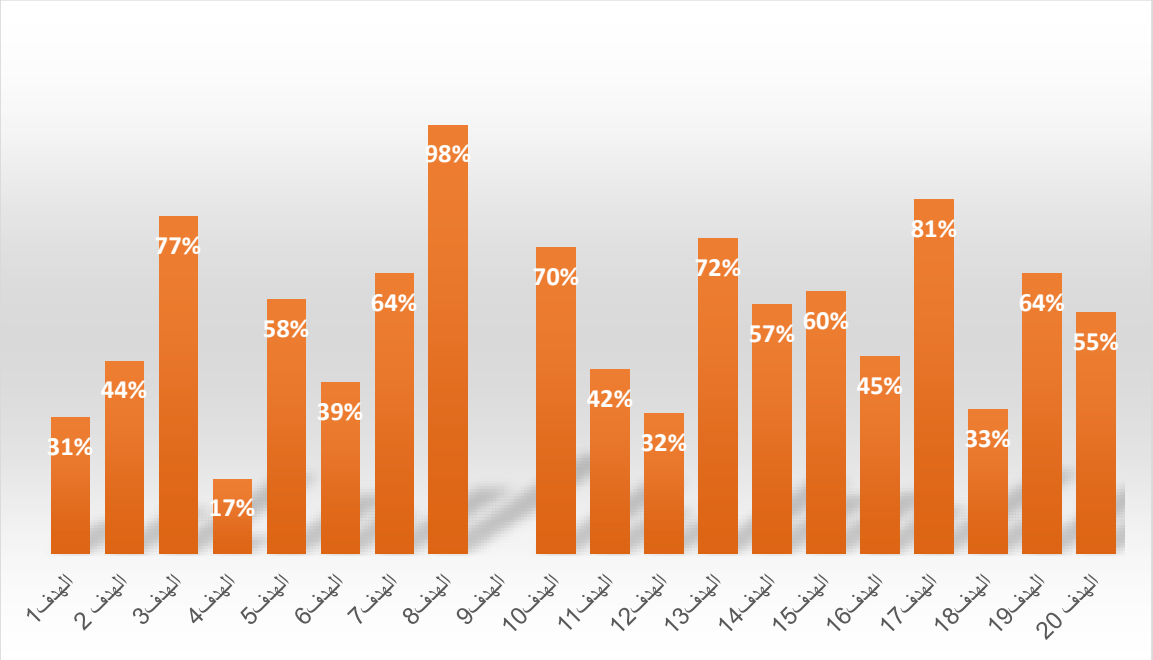

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063**, Op,Cit**.

إنّ الأداء القاري الموضّح أعلاه، والذي يعدّ تمهيدا لإفريقيا المستقبليّة، يعكس جهود القارة في تنفيذ أجندة 2063. حيث نلاحظ أنّ الأداء كان متفاوتا بين الأهداف المختلفة؛ فقد حقّقت القارة تقدّما كبيرا في بعض الأهداف مثل الهدف 8 (98%) والهدف 10 (70%)، في حين كان الأداء منخفضا في الأهداف المتعلقة بالجانب الاقتصادي مثل مستوى معيشي جيد وجودة نوعية الحياة والرفاه لكل المواطنين، تحويل الاقتصادات وفرص العمل، والاقتصاد الأزرق من أجل تسريع النمو. وهذا يستدعي من القادة الأفارقة تكثيف الجهود للنهوض بالاقتصاد بما يتوافق مع ثروات القارة الإفريقيّة، فتحقيق التنمية الاقتصادية هو حجر الأساس لبلوغ إفريقيا التي نريد، حيث تُعد العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدّم عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات الضروريّة.

من خلال ما تمّ تناوله سابقا، يتبيّن حالة الأداء العام للقارة فيما يتعلّق بالأهداف التنموية لأجندة 2063. لكن لمعرفة معلومات أكثر دقّة، يجب أيضا استعراض الأداء الإقليمي لها.

المبحث الثاني: الأداء الإقليمي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063

من المعلوم أنّ القارة الإفريقيّة تتشكّل من خمسة أقاليم، لكل منها خصوصيّة معيّنة وعدد دول مختلف، حاولت المضي في مسار تحقيق التنمية المستدامة بتتبّعها للمنظور الخاص بأجندة 2063، وفي هذا السياق يمكن الوقوف على الأداء الإقليمي على مستوى التطلعات*، غير أنّه سيتم من خلال هذا العنصر قياس الأداء الخاص بالأقاليم من خلال تحديد مجموعة من المؤشّرات المختارة، والتي تختلف حسب طبيعة كل إقليم، والتابعة لبعض الأهداف المتضمّنة في الأجندة، والتي تتماشى مضامينها وأبعاد التنمية المستدامة.

المطلب الأوّل: أداء إقليم شمال إفريقيا على مستوى أهداف أجندة 2063

تمّ تحليل وقياس الأداء العام لهذا الإقليم في تنفيذ أهداف أجندة 2063 للتنمية المستدامة باستخدام المؤشّرات المرتبطة بها، لفهم وتحليل وقياس الأداء بدقّة أكبر على مستوى دول إقليم شمال إفريقيا، وعليه فقد تمّ تقسيم الأهداف والمؤشّرات على ثلاثة مجالات وهي: المجال الاقتصادي والاجتماعي، الصحّي والبيئي، السياسي والأمني، ولكن قبل التطرق إلى ما تمّ ذكره وجب علينا أوّلا الوقوف على واقع ومميّزات إقليم شمال إفريقيا.

1-لمحة عامّة عن الإقليم:

يضمّ إقليم شمال إفريقيا سبعة دول وهي: الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، تونس، موريتانيا والصحراء الغربية، تُكوّن الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا تكتّل المغرب العربي، في حين يُشار إلى مصر باسم بلاد النّيل، هذا بالنسبة للجغرافيا، أمّا إذا توجهنا إلى الناحية الاقتصاديّة؛ فنجد أنّ اقتصاد الجزائر وليبيا قد تحوّل بعد اكتشاف احتياطات النّفط والغاز الطبيعي في الصّحاري، ما يفسّر انتشار منصّات النفط في جميع أنحاء صحاري ليبيا والجزائر، حيث يحظى النّفط الليبي بتقدير كبير بشكل خاص بسبب محتواه المنخفض من الكبريت، ما يعني أنّه ينتج تلوّثا أقل بكثير من زيوت الوقود الأخرى. وبالنسبة للمغرب فإنّ صادراتها الرئيسيّة هي الفوسفات والمنتجات الزراعيّة، أمّا صناعة السياحة فهي ضروريّة للاقتصاد التونسي والمصري، وتمتلك هذه الأخيرة القاعدة الصناعيّة الأكثر تنوعا؛ حيث تستورد التكنولوجيا لتطوير الصناعات الالكترونيّة والهندسيّة، وتحافظ على سمعة المنسوجات القطنيّة عالية الجودة[1].

* لتفاصيل أكثر أنظر الملحق رقم (02) ص 298.

[1] Sherif Yehya, "North Africa Overview", **Thai Trade Center**, Cairo, (n.d), pp 2,3.

إلى جانب ما سبق، تعتمد اقتصادات شمال إفريقيا أيضا على الزراعة كواحدة من أهم القطاعات سواء لإطعام السّكان أو للتصدير، بالإضافة إلى المعادن والموارد الطبيعيّة الأخرى على اعتبار أنّ معظم مناطق شمال إفريقيا غنيّة بالمعادن، فمثلا تعدّ الصحراء الغربيّة المنتج الرئيسي للفوسفات، كما يحتوي الإقليم على رواسب من المعادن الأخرى بما في ذلك خام الحديد والفضّة والزنك والنحاس والرصاص والمنغنيز والباريتين والذهب والملح والحجر الجيري والجبس والفحم، ضف إلى ذلك تميّز المنطقة بمنتجات الغابات بما في ذلك الأثاث والفلين.

وجدير بالذكر، أنّ دول شمال إفريقيا قد نجحت في مجال التصنيع بالبدء بصادرات مواردها الرئيسيّة، على سبيل المثال؛ نجحت مصر في تنمية صناعة النسيج من مواردها من القطن، وتنتج المغرب السّلع الجلديّة من مواردها الحيوانيّة، وتعمل الجزائر على تكرير زيت الزيتون وتعبئته، وتصنع تونس المنتجات الخشبيّة، وتقوم ليبيا بتكرير مواردها من النفط والغاز الطبيعي في جميع أنحاء المنطقة. توفّر هذه الصناعات مع تصنيع مواد البناء وإنتاج المواد الكيميائيّة والأسمدة وصناعة الحديد والصلب، بالإضافة إلى صنع المجوهرات فرص عمل متزايدة على مستوى كل دول الإقليم[1].

2- تقييم أداء إقليم شمال إفريقيا في تنفيذ أهداف أجندة 2063:

أ- على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

- الفقر: تمكّنت دول شمال إفريقيا من تسجيل أداء مرضي عموما في مجال مكافحة الفقر، وعكست

سياساتها انخفاضا مطّردا في نسبة الفقر إلى حدّ أكبر أو أقل اعتمادا على كل بلد. عند إجراء مقارنة بين دول شمال إفريقيا نجد أنّ سياسات واستراتيجيات الجزائر كانت الأنجع، ما مكّنها من تعزيز قدرتها وموقفها في مكافحة الفقر، تليها تونس ثمّ المغرب، واستطاعت مصر وموريتانيا اللّتان بدأتا بمعدّلات فقر مرتفعة نسبيّا العمل على تحسين الوضع من خلال البرامج والسياسات المستهدفة، وبالتالي تمكّنتا من خفض نسبة السّكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

بشكل عام، يعتبر مستوى الفقر في إقليم شمال إفريقيا أقل نسبيا مقارنة بمناطق أخرى، حيث بلغت نسبة السّكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع البالغ 1.90 دولار في عام 2021 حوالي 4%. ومع ذلك، جدير بالذكر أنّه على الرغم من تحقيق الإقليم لنسبة 66% فيما يخص الهدف الأوّل من الأجندة والمتعلّق بمستوى عال المعيشة وجودة نوعيّة الحياة، إلاّ أنّ وتيرة الحد من الفقر تسير ببطء شديد مقارنة

[1] **Ibidem**.

بالأهداف المرجوّة ضمن أجندة 2063 وخطتها التنفيذيّة العشريّة الأولى، لا سيما في ظل التداعيات التي خلفها وباء كورونا[1].

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول شمال إفريقيا مجتمعة حوالي 875 مليار دولار عام 2023، ممّا يعكس الحجم الاقتصادي الكبير للإقليم[2]. ومع ذلك، يظل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفضا نسبيّا بسبب عدة عوامل تختلف حسب كل دولة، فقد تكون بسبب عدد السذكان الكبير مثل مصر، أو بسبب التوزيع غير العادل للثروة، والتحديات الاقتصادية؛ فالتغيرات في نصيب الفرد بين 2014 و2022 تعكس تأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية، مثل انخفاض أسعار النفط في الجزائر وليبيا والأزمات السياسيّة في تونس، أنظر الجدول.

الجدول رقم14: يوضّح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي) في دول إقليم شمال إفريقيا (2014-2022)

الدولة	2014	2022
الجزائر	5516 دولار	4961 دولار
مصر	3196 دولار	4295 دولار
ليبيا	9408 دولار	6716 دولار
المغرب	3430 دولار	3442 دولار
تونس	4398 دولار	3747 دولار
موريتانيا	1715 دولار	2065 دولار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد علىThe World Bank, in https://data.worldbank.org/ date 5.6.2024 at 19:39.

يتّضح من الجدول المقدّم، أنّه عند مقارنة بداية تنفيذ أجندة 2063 بعام 2022، يظهر تباينا وتفاوتا ملحوظا في الأداء بين الدول، حيث شهدت ليبيا والجزائر انخفاضا في متوسّط نصيب الفرد، بينما سجّلت مصر وموريتانيا زيادات طفيفة وحافظ المغرب على استقرار نسبي، في حين تراجعت تونس بشكل ملحوظ.

[1] AU,UNECA,AFDB , UNDP, **Op,Cit**, p75.
[2] Saifaddin Galal,Gross Domestic Product (GDP) in North Africa 2010-2027, March 2024, in: https://www.statista.com/statistics/1306864/total-gdp-value-in-north-africa/#:~:.%20dollars. Date 6.6.2024 at 3:07.

يعكس هذا التباين تأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية المختلفة في المنطقة، وبالتالي لم تتمكن دول الإقليم من تحقيق الزيادة المستهدفة في الدخل الفردي وفقا للأهداف ذات الأولويّة للخطة العشريّة التنفيذيّة الأولى.

- نظام التعليم، والبحث والتطوير: سعت دول شمال إفريقيا، مثل الجزائر، مصر، المغرب، وتونس،

إلى تحسين نظم التعليم تماشيا مع استراتيجيّة التعليم القاريّة الإفريقيّة التي وضعها الاتحاد الإفريقي، وقد شملت هذه الجهود تحسين البنية التحتية التعليمية، وتبني مشاريع جديدة لتعزيز الظروف التعليميّة في المدارس العامة، ورفع جودة التعليم. نتيجة لذلك، حقّق إقليم شمال إفريقيا أداء معتدلا فيما يتعلق بهذا المؤشّر، حيث استند نظام التعليم في تحليله إلى معدّلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي حتّى الثانوي، وعليه تمكّنت أربع دول في الإقليم من تحقيق معدّلات التحاق عالية إلى حدّ ما بالمدارس الابتدائيّة: الجزائر (97.6% عام 2018) ومصر (97% عام 2018) والمغرب (99.8% بين 2018–2019) وتونس (99.1% عام 2020)، أمّا في موريتانيا (79.6% عام 2018). وفي المقابل بقيت معدّلات الالتحاق بالثانويّة منخفضة مقارنة بالمعايير الدوليّة حيث بلغ متوسّطها حوالي 64.5% مع وجود تفاوت كبير بين الدول؛ كانت الأعلى الجزائر ومصر (84.6% عام 2018) وفي تونس (81.9% عام 2020)، وفي المغرب بلغ معدّل الالتحاق بالنسبة للتعليم الاعدادي والثانوي (91.8% و66.9%) على التوالي بين عامي (2018–2019)، أمّا موريتانيا فقد سجّلت معدّلا منخفضا بالكاد تجاوز 57.5%. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أنّ البيانات الخاصّة بهذه المؤشّرات لم تكن متوفّرة بالنسبة لليبيا[1].

أمّا فيما يخص البحث والتطوير، فقد أظهرت البيانات المتاحة أنّ الإنفاق في هذا المجال قد انخفض في مصر من 0.72% عام 2008 إلى 0.6% عام 2017، وهو ما حدث في تونس أيضا وبنسب متقاربة جدّا، أمّا في المغرب فقد بلغت ميزانية البحث والتطوير عام 2018 نسبة 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن زاوية أخرى فقد كانت هناك زيادة في عدد المقالات المنشورة في المجلاّت العلميّة والتقنيّة في كل من الجزائر ومصر والمغرب وتونس، بينما حازت هته الأخيرة على أعلى تصنيف بين دول شمال إفريقيا بواقع 51 مقالا لكل 1000 نسمة عام 2017، وفي دول أخرى مثل ليبيا وموريتانيا لا يزال هذا المؤشّر منخفضا إلى حدّ ما[2].

نظرا لأنّ الإقليم قد حقّق نسبة منخفضة نسبيا بلغت 45% فيما يتعلّق بالهدف الثاني، الذي يركّز على التعليم الجيّد للمواطنين وتعزيز ثورة التكنولوجيا، يصبح من الضروري أن تتعامل دول الإقليم بجديّة

[1]United Nations, Economic Commission For Africa, **Implementation of the 2030 Agenda and Agenda 2063 in North African countries**, Addis Ababa, 2019, p20.
[2] **Ibid,** p25.

أكبر مع الاستراتيجيّات القاريّة والإقليميّة في هذا المجال، وذلك لتعزيز هذا القطاع باعتباره الأساس الذي يُبنى عليه تطوّر المجالات الأخرى.

- النّمو الاقتصادي: كافحت دول شمال إفريقيا عام 2022 لمواجهة تحديّات ارتفاع التضخم وتراجع

النمو التي تفاقمت بسبب الصّدمات الخارجيّة؛ بما في ذلك الآثار طويلة الأمد لجائحة كورونا، والآثار غير المباشرة للغزو الروسي على أكرانيا، وبالتالي سجّلت المنطقة نموا اقتصاديا معتدلا بنسبة 4.1% عام 2022 مقابل 5.4% عام 2021 مع وجود تفاوت واختلاف بين الدول، ونتيجة للأحداث الدوليّة الأخيرة التي كان لها انعكاس على الاقتصاد العالمي، فقد سجّلت أسعار الغذاء والطّاقة ارتفاعا كبيرا في منطقة شمال إفريقيا كانت له آثار اجتماعيّة واسعة هدّدت الأمن الغذائي، وبالتالي فقد زادت معدّلات الفقر والبطالة في المجتمعات، لذلك فمن الضروريّ على الدول اليوم تركيز جهودها أكثر في تنفيذ الأهداف الاقتصاديّة الخاصة بأجندة 2063، بهدف الانتاج والتنويع الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المنطقة ما يفتح الأبواب لتوفير مناصب الشغل، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على الحياة الاجتماعيّة للمجتمعات الافريقيّة في إقليم شمال إفريقيا[1].

- الزراعة وإنتاجيّة الحبوب: شهدت بعض الدول مثل المغرب، تحسّنا في الإنتاج الزراعي بفضل

استثمارها في البنية التحتية، وفي مصر قامت الحكومة بإدخال تكنولوجيات جديدة وتوسيع شبكات الري، ممّا أدى إلى زيادة الإنتاجية. ومع ذلك، نظرا لاعتماد المحاصيل الزراعيّة على هطول الأمطار غير المنتظمة بشكل عام في هذا الإقليم، كانت محاصيل الحبوب منخفضة ومتقلّبة في دول إقليم شمال إفريقيا، باستثناء مصر التي تعتمد بشكل كبير على الري لمحاصيل الحبوب، وبالتالي فقد أدّى انخفاض الإنتاج في بعض دول الإقليم إلى مشكلة نقص الأمن الغذائي[2]، وهو ما يفسّر النسبة التي حقّقها الإقليم في هذا المجال والمقدّرة ب 31 % فقط.

- الاقتصاد الأزرق: حقّق إقليم شمال إفريقيا فيما يخص هذا الهدف نسبة أداء قُدّرت ب 40%

عام 2021، وهو إقليم يتمتع بموقع استراتيجي هام، حيث يمتدّ طول ساحله ليشكّل 25% من إجمالي السواحل الإفريقيةّ، وهو ما يجعل كل دول الإقليم دولا ساحليّة، ممّا يُستغل في تعزيز النقل البحري ودعم التنمية الاقتصاديّة، من خلال تعزيز صناعة تجارة العبور، خاصة مع وجود قناة السويس التي تمر عبرها

[1] African Development Bank Group, **North Africa Economic Outlook 2023 : Mobilizing Private Secor Financing for Climate and Green Growth**, Cote d'ivoire, 2023, p1.

[2] United Nations, Economic Commission For Africa, Implementation of the 2030 Agenda and Agenda 2063 in North African countries **Op,Cit**, p16.

أكثر من 8% من التجارة العالميّة، ومضيق جبل طارق الذي يعدّ أحد أكثر الممرّات ازدحاما. بالإضافة إلى ذلك، تساهم السياحة الساحليّة والبحريّة بشكل كبير في الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل وتعزيز الدخل المحلي. ومن جانب آخر شهدت دول مثل المغرب وتونس تحسّنا في تطوير البنية التحتية البحريّة والتشريعات الداعمة للاقتصاد الأزرق، بما في ذلك تعزيز السياحة البحريّة وتحسين إدارة الموارد السّمكيّة[1].

في نفس السياق، تُعد نسبة المناطق المحميّة في المواقع البحريّة ذات الأهميّة الحيويّة للتنوع البيولوجي مؤشّرا على مدى اهتمام الدول بحفظ هذا التنوع، حيث حُدّدت العتبة الحرجة لهذا المؤشر ب 10%، والتي دونها يتعرض التنوع البيولوجي البحري للتهديد، ومع ذلك تجاوزت جميع دول شمال إفريقيا هذه العتبة باستثناء ليبيا، سجّلت مصر أعلى نسبة (66.2%) تلتها موريتانيا (64.4%). أما الجزائر وتونس، فتتطلب حالتهما اهتماما خاصّا لتعزيز حماية البيئة البحريّة.

أمّا بالنسبة لمؤشّر صحّة المحيط، الذي يقيس درجة نظافة مياه البحر ويتراوح بين 0 (ضعيف) و100 (نظيف جدا)، تراوحت القيم في دول شمال إفريقيا عام 2019 بين 41.4 في الجزائر و60.8 في موريتانيا، وهي نسب مقاربة لباقي دول الإقليم، لذلك يشير الاتجاه العام إلى تدهور طفيف أو ركود في صحّة المحيط لجميع الدول. وعليه، تواجه الموارد البحرية في شمال إفريقيا تهديدات من الصيد الجائر والتلوث البحري، ممّا يؤثّر على استدامة الاقتصاد الأزرق. هذه التحديات، بالإضافة إلى بطء التنفيذ، تعيق تحقيق أهداف أجندة 2063 الخاصّة بهذا المجال.[2]

ب–على المستوى الصحّي والبيئي:

- سوء التغذية: أظهرت التقارير والبيانات المتعلّقة بحالة الغذاء في إقليم شمال إفريقيا أداء مرضيا

وتحسّنا ملحوظا لجميع الدول باستثناء موريتانيا، أين حقّق الإقليم نسبة أداء بلغت 55% فيما يتعلّق بالصحّة والتغذية الجيّدة والذي يمثّل الهدف الثالث من أجندة 2063، حيث تمّ قياس الوضع التغذوي من خلال ثلاثة مؤشّرات: انتشار نقص التغذية: انحصر قياسه في بلدين فقط وهما الجزائر ومصر أين عكس تحسّنا واضحا في الوضع الغذائي العام لهذين البلدين، انتشار التقزّم لدى الأطفال دون سن الخامسة: حقّقت كل دول إقليم شمال إفريقيا أداء مقبولا باستثناء موريتانيا، كما وقد ظلّت نسبة هذا المؤشر مرتفعة إلى حدّ ما في مصر،

[1] United Nations, Economic Commission for Africa, **Blue Economy in North Africa: Sectorial Analysis for Maritime Transport and Tourism**, Intergovernmental Committee of Experts (ICE) Thirty-Third Meeting, Tunis, November 2018. pp 5,10.

[2] United Nations, Economic Commission For Africa, Implementation of the 2030 Agenda and Agenda 2063 in North African countries **Op,Cit**, p27.

معدّل انتشار سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة: ظلّت نسبته مرتفعة إلى حدّ ما في وموريتانيا، ومنخفضة نسبيّا في الجزائر وتونس ومصر، أمّا المغرب فقد أظهر تحسّنا مطّردا فيما يخص هذا المؤشّر، وفي الفترة بين (2014-2018) انخفض معدّل انتشار نقص الوزن من 10.2% إلى 2.9%، ومعدّل انتشار التقزّم من 18.1% إلى 15.1%، وعليه فقد كان هناك تحسّنا ملحوظا في أداء كل دول شمال إفريقيا باستثناء موريتانيا، أمّا ليبيا فقد بقي أداؤها مستقرا[1].

- انتشار الأمراض المعدية: ظلّت معدّلات الإصابة بالسّل مرتفعة إلى حدّ ما في العديد من دول

شمال إفريقيا خاصّة موريتانيا، وبدرجة أقل في الجزائر، بينما كان المعدّل منخفضا نوعا ما في مصر وتونس وليبيا، وفي المغرب انخفض معدّل الإصابات السنويّة بجميع أشكالها بين عامي (2015-2018) من 101 إلى 99 حالة لكل 100 ألف نسمة، وتمّ وضع خطّة استراتيجية وطنيّة لمكافحة السّل تغطي الفترة (2018-2021) لتحقيق انخفاض بنسبة 40% في عدد الوفيات المرتبطة بالسّل بحلول عام 2021. وكان عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشريةّ منخفضا نسبيا في جميع دول شمال إفريقيا ويميل إلى البقاء مستقرا، بينما كانت معدّلات الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدمويّة والسّرطان والسّكري أو أمراض الجهاز التنفسي المزمنة مرتفعة للغاية في مصر وليبيا، ومعتدلة في باقي الدول.

- متوسّط العمر، الوفيات الناجمة عن الحوادث والرعاية الصحيّة: يعكس متوسّط العمر في أي دولة

مجموعة من العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة المتعلّقة بالنظام الصحّي وممارساته العامّة وحالة التغذية، ومنه يمكن تقسيم دول شمال إفريقيا إلى ثلاثة مجموعات: (الجزائر، المغرب، تونس) يعتبر متوسّط العمر فيها مرتفعا بشكل عام وهو حوالي 76 عاما، (مصر وليبيا) يتراوح متوسّط العمر فيهما بين 70-72 عاما، (موريتانيا) ظلّ متوسّط العمر فيهما منخفضا إلى حدّ ما 63.9 عاما. أمّا بالنسبة للوفيات الناجمة عن حوادث الطرق فهي تعكس بالضرورة حالة البنية التحتية للطرقات، بالإضافة إلى حالة تقادم وسائل النقل؛ وهو ما يتقاطع مع الهدف العاشر الذي يركّز على البنية التحتيّة ذات المستوى العالمي، وقد كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة في كل دول شمال إفريقيا وبدرجة أقل مصر والمغرب؛ حيث انخفض معدّل الوفيات المرتبطة بالحوادث في المغرب لكل 100 ألف شخص من 11 إلى 9 حالات وفاة بين عامي 2016-2019، وتخطّط الحكومة لخفض هذا المعدّل إلى 5 حالات وفاة بحلول عام 2025. أمّا إذا سلطنا الضوء على موضوع الرعاية الصحيّة فسنجد أنّ الجزائر قد سجّلت النسبة الأعلى في السّكان المستهدفين من تغطية الرعاية الصحيّة الأساسيّة والتي قدّرت ب 78% كأحدث إحصائيات لعام 2017 وهي نتيجة للجهود

[1] **Ibid,** pp 13,14.

الحكوميّة المختلفة في هذا المجال، مع 70% في المغرب وتونس، و68% في مصر وحوالي 64% في ليبيا، غير أنّ النسب كانت في أدنى مستوياتها وبالكاد تتجاوز 41% في موريتانيا[1].

- تلوّث الهواء وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون: تمّ قياس جودة الهواء في المدن بالمتوسط السنوي

للمستوى السنوي للجسيمات الدقيقة*مرجّحة بعدد السّكان، والتي كانت متباينة بشكل عام في دول شمال إفريقيا، في حين ظلّ هذا المستوى مقبولا نسبيّا في دول مثل الجزائر، المغرب وتونس التي لم تتجاوز عتبة 25% التي تعتبرها الهيئات الدولية حرجة، غير أنّها وصلت في دول مثل مصر إلى مستويات مثيرة للقلق 87% في عام 2017، وفي ليبيا اقتربت من 55%.

استمرّت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق زيت الوقود المستخدم في انتاج الكهرباء والتدفئة في الانخفاض كنسبة من إجمالي إنتاج الكهرباء، ومع ذلك ارتفعت هذه الانبعاثات بشكل ملحوظ في المغرب 1.9، الجزائر 1.8، ليبيا 1.2، غير أنّ المؤشّر بقي دون العتبة الحرجة المقدّرة ب 1.5 في باقي دول الإقليم. أمّا إذا انتقلنا إلى الانبعاثات المرتبطة بإنتاج الطّاقة، فسنجد أنّ دولا مثل ليبيا والجزائر اللّتان يعتمد اقتصادهما على إنتاج الهيدروكربونات وثاني أكسيد الكربون قد سجّلتا معدّلا مرتفعا وصل إلى 7.9 في ليبيا و4.3 في الجزائر متجاوزتين العتبة الحرجة المقدرة ب 4، وهي نسب مرتفعة جدّا مقارنة بباقي دول الإقليم[2]. وعليه، يجب تعزيز الجهود للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بإنتاج الطّاقة في ليبيا والجزائر، حيث لا تزال هذه الانبعاثات مرتفعة مقارنة بالعتبة الحرجة، مع استمرار الدعم لتقنيات الطاقة النظيفة لتحسين الأداء البيئي في المنطقة ككل، مع الالتزام الجاد بتنفيذ الاستراتيجيات القاريّة والإقليميّة ذات الصلة بهذا المجال، بهدف المساهمة في تحقيق الهدف البيئي لأجندة 2063.

- التنوع البيولوجي وحماية البيئة الأرضيّة: يتميز المغرب بين دول الإقليم بجهوده الملحوظة في

---

[1] **Ibid,** p17-19.

* الجسيمات الدقيقة: هي مزيج من الجزيئات العضويّة الصلبة والسّائلة المعلّقة في الهواء، يسبّب تركيزها العالي عدّة أمراض خطيرة؛ الربو، سرطان الرئة، أمراض القلب والسّكتات الدماغية والسّكري، كما تعتبر السبب وراء 6.4 مليون حالة وفاة سنويا، أنظر: الأمانة العامة للتحالف المعني بالمناخ والهواء النظيف (CCAC)، منظمة الصحة العالمية تصدر بيانات عالمية جديدة عن تلوّث الهواء، ماي 2018، متحصل عليه: https://www.ccacoalition.org/ar/news/world-health-organization-releases-new-global-air-pollution-data?utm_source يوم 21.2.2025 على الساعة 10:48.

[2] **Ibid,** pp 25,26.

حماية البيئة الأرضيّة ذات الأهمية الحيويّة للتنوع البيولوجي، حيث تمكّن من زيادة نسبة الحماية من 21.2% إلى 51.9% بين عامي 2010 و2018. بالمقابل، سجّلت ثلاث دول معدلات حماية منخفضة، وهي ليبيا بنسبة 4.6% وموريتانيا بنسبة 14.6%. أما باقي الدول فقد اقتربت معدّلاتها من 40%. كما حقّق المغرب أعلى معدلات حماية لمواقع المياه العذبة بنسبة 82.6% في عام 2019، تليه الجزائر بنسبة 52.5% وتونس بنسبة 43.4%، ثم مصر بنسبة 28.5%. بشكل عام، كانت حماية الأنواع المهدّدة بالانقراض جديّة في دول شمال إفريقيا، رغم تراجع بسيط في مصر[1]. وهو ما جعل الإقليم يسجّل نسبة أداء مرضية في هذا المجال قدّرت ب 64%.

ج- على المستوى السياسي والأمني:

- البنية التحتية: هناك تفاوت كبير في مستوى البنية التحتية بين دول شمال إفريقيا، فبينما تمتلك

بعض الدول مثل المغرب وتونس بنية تحتية متطورة نسبيا، تعاني دول أخرى مثل ليبيا وموريتانيا من نقص كبير في هذا المجال بسبب الحروب الأهليّة والأزمات الاقتصاديّة.

أدّت النزاعات السياسيّة والخلافات بين الدول، إلى عدم تطوير شبكات بنية تحتيّة مشتركة مثل الطرق والسّكك الحديديّة التي تربط بين دول الإقليم بشكل فعّال. يعود هذا جزئيا إلى عدم فعالية اتحاد المغرب العربي الذي فشل في تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي بين دول المنطقة، ما أدّى إلى ضعف التعاون الإقليمي وعدم تطوير بنية تحتيّة مشتركة.

- الإجرام وكفاءة النظام القضائي: قياسا على عدد جرائم القتل لكل 100 ألف نسمة، كان معدّل

الجريمة منخفضا عموما في المنطقة مقارنة بالعتبة الحرجة البالغة 4 باستثناء موريتانيا حيث بلغ معدّلها حوالي 10، ومع ذلك يصعب الحصول على معلومات موثوقة بسبب تباين البيانات المتعلقة بهذا المؤشر. كما يعكس هذا الأخير كفاءة الأنظمة القضائيّة؛ التي تقاس بعدد المعتقلين الذين ينتظرون المحاكمة إلى إجمالي عدد المعتقلين، تجاوزت بعض الدول العتبة الحرجة المحددة عند 50%، وكان ذلك ملحوظا بشكل خاص في ليبيا، حيث وصل هذا الرقم إلى 86.7% في عام 2015. وعلى العكس من ذلك، سجّل المغرب انخفاضا حادا في هذه النسبة، ليصل إلى نحو 23,4% في عام 2018.

[1] **Ibid,** p28.

- تصوّر الفساد وحريّة الصحافة: إنّ مؤشر تصوّر الفساد، الذي يتراوح بين 0 (إدراك قوي) و100 (إدراك ضعيف)، وضع دول شمال إفريقيا في مركز متوسّط باستثناء ليبيا، حيث كان تصوّر الفساد فيها قويّا بشكل كبير. أمّا بالنسبة للدول الأخرى، فقد تراوح المؤشر فيها بين 35 في الجزائر و43 في تونس.

تشير التقارير المختلفة أيضا إلى أنّ حرية الصحافة في إقليم شمال إفريقيا تتراوح بين منخفضة إلى معتدلة اعتمادا على البلد، حيث احتلّت تونس المركز السابع والتسعين عالميّا من حيث حرية الصحافة في عام 2018، وتقدمت 25 مركزا في عام 2019 لتصل إلى المركز الثاني والسبعين، ما جعلها تحتل المركز الأول بين دول شمال إفريقيا[1]. وهذا يؤكّد أهميّة أن تولي دول الإقليم اهتمام أكبر بهذا المجال، مع التركيز بشكل خاص على مكافحة الفساد كركيزة أساسيّة تسهّل تنفيذ السياسات والمعاملات في مختلف المجالات، ممّا يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

بناء على ما سبق، يمكن القول أنّ إقليم شمال إفريقيا يتميّز بمستويات جيّدة من الأمن العام وكفاءة في تنفيذ القانون، رغم ما يواجهه من تحديات تتعلّق بكفاءة المؤسّسة القضائيّة وتعزيز مبادئ الحوكمة الرّشيدة. هذه المعطيات تعكس جهود دول الإقليم في تحسين الأمن الداخلي وتعزيز القانون، وهو ما يتماشى مع الأهداف السياسيّة والأمنيّة لأجندة 2063، التي تركّز على تعزيز السّلام والاستقرار، وتطبيق العدالة وسيادة القانون.

[1] **Ibid,** pp28-30.

المطلب الثاني: أداء إقليم غرب إفريقيا على مستوى أهداف أجندة 2063

سيتم من خلال هذا المطلب، تقييم أداء إقليم غرب إفريقيا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063، عبر التركيز على مؤشّرات رئيسيّة تُتيح فهم الوضع العام للإقليم، حيث تمّ تقسيم هذه الأهداف إلى ثلاثة مستويات: الاقتصادي والاجتماعي، الصحي والبيئي، والسياسي والأمني. لكن قبل الشروع في تقييم الأداء الإقليمي، يجب أوّلا استعراض واقع الإقليم وخصائصه المميزة لفهم السياق العام بشكل أفضل.

1-لمحة عامّة عن الإقليم:

يستحوذ إقليم غرب إفريقيا على مساحة إجماليّة قدرها 5.2 مليون كلم مربع أي ما يعادل 17% من إجمالي مساحة قارة إفريقيا، في حين يبلغ عدد سكانها 386.9 مليون نسمة اعتبارا من عام 2019، يضمّ الإقليم خمسة عشر دولة وهي: بينين، بوركينافاسو، ساحل العاج، مالي، النيجر، السنغال، الرأس الأخضر، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، نيجيريا، سيراليون، توغو، غامبيا[1].

أمّا بالنسبة للواقع الاقتصادي للإقليم، فتُشكّل مجموعة الدول الواقعة على طول خليج غينيا من أبيدجان إلى ياوندي شريطا ضيقا من النشاط الاقتصادي على طول السّاحل، يمثّل أكثر من 80% من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي، وهو جوهر السّوق الإقليمية، كونه يمثّل أكبر إمكانات التجارة الإقليميّة التي تتوسّطها نيجيريا، هته الأخيرة التي بلغ ناتجها المحلي الإجمالي عام 2019 نحو 68.7% من إجمالي الناتج المحلي لإقليم غرب إفريقيا، كما أنّها تمتلك ما يكفي من الثروة المعدنيّة لضمان ازدهارها على المدى الطويل وبالتالي فهي قلب الاقتصاد الإقليمي.

إلى جانب ما سبق، تضمّ دول إقليم غرب إفريقيا موارد اقتصاديّة هائلة حيث تمتلك 9% من

إجمالي احتياطي النفط العالمي، و 40% من احتياطات الذهب في العالم الذي تنتج منه 70% في الوقت الحالي[2]. في عام 2019، بلغ إجمالي إنتاج النفط في الإقليم 909 مليون برميل، ما يمثل 64% من إجمالي إنتاج الطاقة، غير أنّ هذه النسبة انخفضت إلى 59% في عام 2021 و56.7% في عام 2022، ويعتمد إنتاج النفط في الإقليم بشكل رئيسي على نيجيريا التي تشكل حوالي 93% من الإنتاج، بينما تأتي غانا والنيجر بنسب 5.2% و1.2% على التوالي. بالنسبة للغاز الطبيعي، زاد إنتاجه ليشكّل 34% من

[1] حسن سلطان فولي، "الكهرباء في إقليم غرب إفريقيا"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، المجلد 16، العدد 16، 1994، ص 134.

[2] حبيب الله مايابي، "هل تخرج منطقة غرب إفريقيا من دائرة النفوذ الفرنسي؟"، **مركز الجزيرة للدراسات**، نواكشوط، 2023، متحصل عليه: https://www.aljazeera.net/news/2023/12/5 يوم 1.1.2024 على الساعة 4:15.

إجمالي إنتاج الطاقة في 2019 و40.4% في 2022، حيث تساهم نيجيريا بـ87% من إنتاج الغاز، والباقي موزّع بين ساحل العاج (3.6%)، مالي (2.6%)، بوركينافاسو (2.4%)، وغينيا(2.35%) .

على الرغم من أنّ 80% من سكان المنطقة خريجي المستوى الجامعي، بالإضافة إلى البنية التحتية عالية الجودة، غير أنّه لاتزال هناك توترات سياسية داخليّة يجب التغلب عليها[1]؛ حيث نالت منطقة غرب إفريقيا نصيبها من عدم الاستقرار بسبب الاضطرابات السياسيّة والحروب الأهليّة التي انتشر فيها العنف وأعمال القتل المتواصلة؛ ليبيريا، سيراليون، غينيا بيساو، ساحل العاج، والاشتباكات الدينيّة في بينين، نيجيريا، مالي، والانقلابات في غامبيا، ساحل العاج، النيجر، توغو وغينيا بالإضافة إلى الهجمات الإرهابية والتطرف العنيف خاصّة في نيجيريا (جماعة بوكوحرام)[2]، يشكّل المأزق الأمني في إقليم غرب إفريقيا عائقا أمام الدول لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما لم نلمسه في إقليم شمال إفريقيا.

2- تقييم أداء إقليم غرب إفريقيا في تنفيذ أهداف أجندة 2063:

أ- على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

- الفقر: يشكّل الهدف الأول من أجندة 2063 والذي يركّز على تحقيق مستوى عال المعيشة والرفاهيّة

للمجتمع من أهم أهداف التنمية المستدامة، فبتحقيقه تتجاوز المجتمعات الإفريقيّة ظاهرة الفقر التي تعتبر من بين أهم المسبّبات للتهديدات الأمنيّة الجديدة وانعدام الأمن في القارة، وعليه، نلاحظ أن إقليم غرب إفريقيا لم يحقق أداء مرضيا فيما يخص هذا المؤشر، حيث لا يزال يعاني من مستويات عالية من الفقر بين سكانه. تشير السّمة الأبرز للفقر المدقع في غرب إفريقيا إلى أنّ نسبة كبيرة من إجمالي السّكان يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.90 دولار في اليوم.

في عام 2019، أي قبل تفشي جائحة كورونا، كان حوالي 34.8% من إجمالي سكان المنطقة يعيشون تحت هذا الخط، حيث سجلت غينيا بيساو أعلى نسبة قدرت ب 60%، بينما في توغو كانت حوالي 45%، وتمّ تقدير نسب الفقر في بنين ومالي وليبيريا وسيراليون بحوالي 40%، في حين كانت النسبة في نيجيريا والنيجر 38%، أمّا باقي الدول في المنطقة الفرعية لديها نسب فقر أقل من 38%[3]. أدت جائحة كورونا إلى تفاقم مستويات الفقر في الإقليم نتيجة للقيود المفروضة، حيث زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع من 2.3% في عام 2020 إلى 2.9% في عام 2021 أي ما يعادل

[1] Jean Marie Cour, Serge Snrech, "Preparing For the Future : AVision of West Africa in the Year 2020", **Organization For Economic Co-operation And Development**, Paris, 1998 p 67.

[2] Nancy Annan, "Violent Conflicts and Civil Strife in West Africa: Causes, Challenges and Prospects ", **Stability: International Journal of Security Development**, No (02), 2014, p1.

[3] Abdulrahman Ibrahim, " Foreign Aid and Poverty Reduction in West African Nations: Insights and the Need for Policy Re-Orientation ", **Lapai Journal of Economics**, Vol (06), No (02), 2022, pp 50,51.

معدّل فقر قدره 41,8%، وهو ما أشارت إليه اللّجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة(UNECA) ، كما زادت أعباء الديون على الدول في المنطقة في سياق التعافي الاقتصادي البطيء[1].

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعكس هذا المؤشّر مجموعة من العوامل الاقتصاديّة

والاجتماعيّة التي تتعلّق بالناتج المحلي الإجمالي وعدد السّكان، وبالتّالي فقد حقّقت دول إقليم غرب إفريقيا أداء متباينا مقبولا إلاّ أنّها بحاجة إلى التركيز أكثر على هذا المجال، حيث يتراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأعضاء بين (3754 دولار،2203 دولار، 2162 دولار) الرأس الأخضر، غانا، نيجيريا على التوالي، و(585 دولار، 754 دولار، 475 دولار) النيجر، ليبيريا، سيراليون على التوالي، ويمكن أن يُعزى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا إلى احتياطات النفط الكبيرة في البلاد، أمّا غانا فنتيجة لمواردها الطبيعيّة والمعدنيّة مثل الكاكاو والذهب، في حين أن ارتفاع نصيب الفرد في الرأس الأخضر يعود إلى قطاع السياحة المزدهر، ضف إلى ذلك الحجم السكّاني الصغير نسبيا. وفي المقابل فإن النيجر وليبيريا وسيراليون هي الدول الأكثر فقرا في المنطقة ما يعود إلى الحروب الأهليّة وعدم الاستقرار[2]. وفقا لإحصائيات البنك الدولي، لم يكن هناك تحسّن ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من دول غرب إفريقيا خلال الفترة (2014–2022)، حيث تأثّرت الدول بالعوامل الخارجية مثل انخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى التحديات الصحيّة العالمية.

- التعليم: سجّلت دول إقليم غرب إفريقيا أداء عاليا في هذا المجال واستحوذت على المرتبة الثانية

من بين الأقاليم الإفريقيّة، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى تنفيذ التعليم الأساسي المجاني في معظم الدول الأعضاء، حيث تلقى البالغون (15 سنة فما فوق) 7.3 كمدة متوسطة لسنوات التعليم في عام 2019، وبلغ متوسط سنوات التعليم للرجال 7.5 مقارنة ب7 سنوات للنساء، ممّا يعني أنّ الرجال يحصلون في المتوسّط على تعليم أطول مقارنة بالنّساء في المنطقة، ومن بين الدول الأعضاء تتمتّع نيجيريا والرأس الأخضر وغانا وتوغو بأعلى متوسّط سنوات من التعليم، يعود هذا الأداء الجيد إلى الجهود المستمرة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS) ، التي كانت منذ بدايتها واعية بأولوية التعليم والتدريب لتحقيق التنمية الشاملة في الإقليم.

[1]United Nations Economic Commission for Africa, **Extreme Poverty Rises in West Africa Due to Covid-19 Pandemic**, 2022, p1.
[2] Enoch Randy Aikins, "ECOWAS : Geographic Futures", **ISS African Futures**, June 2024, p30.

استنادا إلى ما سبق، يمكن القول أنّ دول إقليم غرب إفريقيا تولي اهتماما كبيرا للتعليّم الجيد، الذي يمثّل الهدف الثاني من أهداف أجندة 2063 نظرا لدوره المحوري في تحقيق التنمية الاقتصاديةّ، حيث تؤدي الاستثمارات في التعليم إلى تطوير المواهب في مجموعة العمل، وزيادة الإنتاجية، وتحفيز النمو الاقتصادي ورفع مستويات الدخل. ومع ذلك، تبقى وتيرة تحسين التعليم في إفريقيا، سواء من حيث مستواه أو جودته، أبطأ مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم.

- قطاع الخدمات والتصنيع: تعتبر هذه القطاعات الأكبر مساهمة في اقتصاد إقليم غرب إفريقيا،

حيث يهيمن قطاع الخدمات الذي ساهم بحوالي 52.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 وتراجع ليسجّل 51.6% عام 2022، وتتراوح مساهمة الدول في هذا القطاع بين 68.4% في الرأس الأخضر و38% في سيراليون، كما تمتلك كل من غامبيا والسنغال ونيجيريا وبوركينافاسو وبينين قطاع خدمات ساهم بأكثر من 50% في الناتج المحلي الإجمالي لنفس السّنة. من جهة أخرى، ساهم قطاع التصنيع ب 20% من الناتج المحلي الإجمالي في ساحل العاج والسّنغال وبينين فقط في عام 2019، وبمساهمات منخفضة بلغت 4.2% و9.4% في ليبيريا ونيجيريا على الترتيب[1].

- الزراعة: شهد القطاع الزراعي في غرب إفريقيا نموا كبيرا في السّنوات الأخيرة، مترافقا مع زيادة

الطلب على المنتجات الزراعية. لذلك يُعدّ هذا القطاع مساهما رئيسيّا في اقتصاد المنطقة، حيث ساهم بنسبة 22.6% و23.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2019 و2021 على التوالي، ثم تراجع إلى 22.6% في عام 2022، بما يعادل 184 مليار دولار. تتباين مساهمة الزراعة بشكل كبير بين الدول الأعضاء، حيث تتراوح من 42.2% في سيراليون إلى 11.5% في الرأس الأخضر، أمّا في ساحل العاج، السنغال، وغينيا، يساهم قطاع الزراعة بأقل من 20% من الناتج المحلي الإجمالي. من جهة أخرى، يوظف القطاع الزراعي نحو 60% من القوى العاملة النشطة، ويوفّر فرص عمل ل290 مليون شخص في المنطقة، ممّا يجعله أكبر جهة توظيف.

ويكتسب التوجّه نحو الزراعة العضويّة زخما في المنطقة، حيث أصبح النّاس أكثر وعيا بالصحّة والبيئة، كما ركّز الإقليم على تعزيز أنظمة الري وغيرها من التقنيات المتطورة للحفاظ على المياه وضمان استدامة إنتاج المحاصيل. بفضل ذلك، تمكنت دول غرب إفريقيا من تحقيق أداء جيد في الإنتاج الزراعي، حيث بلغ متوسط إنتاج المحاصيل في المنطقة 3.90 طن للهكتار، وهو أقل بقليل من المتوسّط الإفريقي

[1] **Ibid**, pp30-33.

البالغ 3.94 طن للهكتار، ممّا يعكس الإدارة الأفضل واستخدام تكنولوجيا البذور والأسمدة، إلى جانب تبنّي الاستراتيجيّات القاريّة والإقليميّة الموجّهة لهذا القطاع. ومن بين الدول الأعضاء، تتمتع غانا بأعلى إنتاجية من المحاصيل للهكتار الواحد (6.7 طن متري)، تليها نيجيريا (5.6 طن متري) وسيراليون (5.2 طن متري).

- الاقتصاد الأزرق: تعدّ منطقة الجماعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا منطقة هامّة يلعب فيها قطاع

مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائيّة دورا محوريّا، حيث يسهم بأكثر من 15% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، ويعتمد نحو 3% من سكان الريف على هذا النشاط كمصدر رئيسي لمواردهم. يعتبر إقليم غرب إفريقيا القوة الإقليميّة الرائدة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في إفريقيا، حيث يُنتج 32% من مصايد الأسماك في القارة. وقد أحرزت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تقدما كبيرا في إنتاج تربية الأحياء المائية على مدار السنوات الماضية، ففي عام 2019، ساهم الإقليم بنسبة 21% من منتجات تربية الأحياء المائية في إفريقيا، و57% من إنتاج تربية الأحياء المائيّة في إفريقيا جنوب الصحراء[1].

يشهد إنتاج الأسماك في المنطقة تطورا ملحوظا سنويّا منذ الشروع في تنفيذ أجندة 2063، حيث تهيمن ثلاث دول أعضاء على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ إذ تشكل نيجيريا، السنغال، وغانا وحدها 70% من إجمالي إنتاج الأسماك في غرب إفريقيا، تليها سيراليون وغينيا، أمّا بالنسبة للدول غير السّاحلية، تبرز مالي والنيجر كأكبر منتجين للأسماك العذبة، حيث يمثلان 5% من إجمالي إنتاج الأسماك في المنطقة، كما تسيطر غانا ونيجيريا على إنتاج تربية الأحياء المائية، حيث تسهم نيجيريا بنسبة 16% من إجمالي إنتاج تربية الأحياء المائيّة في إفريقيا، وتحتل المرتبة الثامنة بين أكبر 16 دولة في العالم في إنتاج مصايد الأسماك الداخلية. على الرغم من ارتفاع إنتاج الأسماك في العديد من الدول، إلاّ أنّ الإمداد الإقليمي من الأسماك المنتجة محليا وإقليميا يغطي أقل من نصف الطلب في المنطقة، ونتيجة لذلك تستورد دول الإقليم حوالي 1.7 مليون طن من الأسماك لتلبية الطلب.

على الرغم من الجهود والاستراتيجيات والمبادرات التي وضعها الاتحاد الإفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بهدف النهوض بالاقتصاد الأزرق، ورغم التقدم الملحوظ في إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، إلاّ أنّ الإقليم قد حقّق أداء ضعيفا فيما يخص هذا الهدف وفقا لأجندة

[1] ECOWAS Commission : Department of Agriculture, **Environment and Natural Resources Directorate of Agriculture and Rural Development, Comprehensive Strategic Framework for Sustainable Fisheries and Aquaculture Development (CSFS FAD**), Abuja, October 2019, p13.

2063 قدر ب 15% فقط، لذلك، يجب على الدول الأعضاء إيجاد حلول لمجموعة القيود المعقّدة التي تواجه الإقليم، ونلخصها في:

- غياب التوجه الاستراتيجي؛ حيث لا يحظى هذا القطاع بالاهتمام الكافي.
- قيود المعالجة والتسويق؛ وتشمل خسائر ما بعد الحصاد، حيث كشفت التقديرات أنّ أكثر من 20% من إجمالي الصيد يتمّ فقده، بسبب ظروف النظافة السيّئة، واستخدام معدّات معالجة قديمة، بالإضافة إلى ذلك، لا تزال التجارة في هذا المجال تسير بشكل غير قانوني.
- تدهور الموائل وسوء استخدامها بسبب الصيد الجائر وغير القانوني، والإدارة السيّئة لمناطق الصيد، ما أدّى إلى تدهور النظم البيئية البحرية وفقدان التنوع البيولوجي.
- نقص التنسيق والتعاون بين المؤسّسات الإقليمية والسّلطات الوطنية المختصة، الذي يؤدّي إلى ضعف مساهمة مصايد الأسماك في اقتصاديّات دول غرب إفريقيا[1].

ب-على المستوى الصحّي والبيئي:

- سوء التغذية: تجاوز إجمالي الطلب الزراعي الإنتاج بمقدار 14.4 مليون طن متري في عام

2019، ممّا يدل على عدم قدرة دول إقليم غرب إفريقيا على تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثمّ الأمن الغذائي. نتيجة لذلك، زاد عدد الأشخاص المتضررين من انعدام الأمن الغذائي الحاد في غرب إفريقيا بمقدار 28 مليون شخص، وارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل بمقدار 79 مليون شخص في عام 2019 مقارنة بالسنوات السابقة. بالإضافة إلى ذلك، بلغ معدل انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة، والذي يشير إلى شكل من أشكال سوء التغذية، نسبة 6.7% في إقليم غرب إفريقيا، وهو قريب من التقدير العالمي البالغ 6.8% حسب منظمة الأغذية والزراعة[2].

- متوسّط العمر ومعدّل وفيات الرضع: يعكس متوسّط العمر في أي دولة وضعيّة النظام الصحّي

فيها، حيث بلغ متوسط العمر في عام 2019 في إقليم غرب إفريقيا 64.7 عاما، وبالتالي فهو يحتل المرتبة الخامسة بين الأقاليم الإفريقيّة. أمّا بالنسبة لمعدّل وفيات الرضع فهو يمثّل عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي، وهو مؤشّر مهم للجودة الشاملة للنظام الصحي في بلد ما، وقد قدّر هذا المعدّل في إقليم غرب إفريقيا خلال السنوات 2019، 2020، 2021، 2022، 2023 ب 58.6%، 59.7%، 58.6%، 57.4%، 56.5% على الترتيب؛ ممّا يعني أنّه من بين كل 1000 مولود يتوفى حوالي 59، وهو أعلى رقم بين كل

[1] **Ibid,** pp 16,17.
[2] FAO, AUC, ECA and WFP, **Africa – Regional Overview of Food Security and Nutrition 2023: Statistics and trends**, accra, 2023, p11,21.

الأقاليم الإفريقيّة، غير أنّنا نلاحظ من خلال النسب المقدّمة انّ معدل وفيات الأطفال الرضع في الإقليم يشهد انخفاضا طفيفا سنويّا، ممّا قد يشير إلى تنفيذ استراتيجيات تصحيحيّة للنظام الصحي في دول غرب إفريقيا، مع التركيز على تطبيق الاستراتيجيّات القاريّة والإقليميّة المخصّصة لهذا القطاع، كما يجب الإشارة هنا إلى أنّ سيراليون ونيجيريا ومالي قد سجّلوا أعلى معدّلات وفيات الرضع بنسب تتراوح بين 68.9 و57.3 وفاة لكل 1000 مولود حي. على الرغم من هذه التحديات، حقّق الإقليم تقدما كبيرا في عدة مجالات، أهمها: زيادة نسبة النساء اللاتي يحصلن على خدمات الصحّة الجنسيّة والانجابيّة، خفض معدلات الوفيات دون سن الخامسة، انخفاض نسبة النساء والفتيات اللاّتي خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية[1].

- انبعاثات الكربون: على اعتبار أنّ إقليم غرب إفريقيا يعتمد على الموارد الطاقويّة في الاقتصاد

بشكل كبير فإنّ ذلك سيؤدي بطبيعة الحال إلى تلوّث الجو عبر انبعاث الغازات الدفيئة التي تمّ تقسيمها إلى ثلاث وهي: ثاني أكسيد الكربون، أوّل أكسيد الكربون والميثان، ومنه فقد أطلقت دول غرب إفريقيا ما معدله 62، 73، 76، 78 مليون طن من الكربون خلال السّنوات 2019، 2020، 2021،2022، وهي أرقام كبير جدا ومستمرة في الارتفاع، وتعدّ نيجيريا أكبر مصدر لانبعاثات الكربون باعتبارها المنتج الأول للطاقة (39 مليون طن= 63.5% من إجمالي الانبعاثات) تليها غانا (9%) وأخيرا ساحل العاج (7.2%)، ومن المتوقع أن يتضاعف إجمالي انبعاثات الكربون بأكثر من أربعة أضعاف بحلول عام 2043 لعدم وجود جهود واضحة تطبيقيّة ترمي إلى القضاء على التلوث البيئي، وما يؤكّد ذلك هو الأداء الضعيف جدا للإقليم فيما يخص الأهداف البيئيّة لأجندة 2063 والذي قدر ب 3% في عام 2021.

ج- على المستوى السياسي والأمني:

- الحصول على الكهرباء: حقّقت دول الإقليم تقدّما مقبولا بالنّسبة لهذا المؤشّر، حيث حصل ما يقدر

بنحو 208.2 مليون شخص عام 2021 على الكهرباء في المنطقة وهو ما يشكّل أكثر من 50% من السّكان، ومع ذلك فإنّ الحصول عليها كان متباينا؛ فسكّان الحضر يحصلون على الكهرباء مقارنة ب29.6% فقط من سكّان الريف. تسعى دول المنطقة إلى تحسين هذه النسب بما يتوافق مع أجندة 2063، باعتبار الكهرباء أمر ضروري في تسيير العديد من جوانب الحياة.

- البنية التحتية: على خلفيّة النمو الاقتصادي المستمر في المنطقة، فإنّ الحاجة إلى البنية التحتيّة

[1] Enoch Randy Aikins**, Op,Cit**, pp25, 26.

التمكينيّة أساسي بشكل واضح، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالبنية التحتية للطرق التي تعدّ عنصرا ضروريّا لتحقيق التنمية المستدامة؛ فهي لا تسهّل حركة الأشخاص والسّلع والخدمات فحسب، بل تضمن أيضا الارتباط والتكامل بين الاقتصاد الريفي والحضري، لاسيما داخل منطقة الإكواس، أين تعمل نسبة كبيرة من سكّان الريف في قطاع الزراعة، وبالتالي فالبنية التحتيّة للطرق تتيح للمزارعين الوصول إلى الأسواق الأكبر في المدن التي تزوّد المراكز الحضريّة بالأغذية والمنتجات الزراعيّة الأخرى، في عام 2021 قُدّرت نسبة سكّان الريف الذين يعيشون على مسافة كيلومترين من الطرق الصّالحة لجميع الأحوال في منطقة الإكواس بنحو 48.9% وهي نسبة جيّدة مقارنة بباقي الأقاليم، ومنه نستنتج أنّ دول إقليم غرب إفريقيا قد عملت على تحسين بنيتها التحتية بما يتوافق و الهدف العاشر من أهداف أجندة 2063، ما نتج عنه تسهيل التنقل والتجارة، وبالتالي تعميق التكامل الإقليمي بين دول غرب إفريقيا، وهو ما يعود على منظمة الإكواس بالمنفعة العامّة ويزيد من ثقلها في القارة[1].

- الديموقراطية، الاستقرار والسّلم والأمن: رغم الأداء الضعيف لإقليم غرب إفريقيا على مؤشر قدرة

الحكومة (0.26)، وهو أقل من المتوسط الأفريقي البالغ (0.3) بسبب انتشار الفساد وانخفاض مستويات الإيرادات الحكومية، إلا أنّه يتميز بكونه أكثر شمولية مقارنة بمعظم الأقاليم الإفريقيّة الأخرى، ففي عام 2019 حصل الإقليم على تصنيف (0.52) على مؤشّر الشموليّة الحكوميّة، متفوقا على المتوسط الأفريقي البالغ (0.48)، يعود هذا التصنيف المرتفع بشكل رئيسي إلى الأداء الجيّد لبعض الدول مثل الرأس الأخضر (0.68)، غانا (0.60)، وسيراليون (0.57)، والتي تمكنت من تحقيق استقرار ديموقراطي على مدى عدة سنوات مع انتخابات دورية ناجحة.

ومع ذلك، تبقى جودة الحكم الديمقراطي في جميع أنحاء الإقليم ضعيفة إلى حدّ كبير باستثناء الرأس الأخضر، على الرغم من وجود انتخابات دوريّة، إلاّ أنّ مصداقية وجودة هذه الانتخابات مشكوك فيها في معظم الحالات، كما يظهر ضعف الحكم في المنطقة من خلال العديد من الانقلابات العسكريّة التي عرفتها الدول في السّنوات الأخيرة؛ حيث شهدت مالي، النيجر، غينيا، وبوركينا فاسو جميعها انقلابات عسكرية في السّنوات الثلاث الأخيرة، وتعاني المنطقة أيضا من نزاعات متكرّرة حول العملية الانتخابية؛ بما في ذلك نتائج الانتخابات، والتعديلات الدستورية، ممّا يشكل تحديات ديموقراطية كبيرة تهدّد استقرار المنطقة، حيث تنعكس في تداعيات سياسيّة ومؤسّسيّة خطيرة تؤثّر على أمن الإقليم.

[1] **Ibid**, p36.

إلى جانب ما سبق، حصل الإقليم على (0.70) في مؤشر حوكمة الأمن في عام 2019، وهو ثاني أعلى معدل بين التجمّعات الاقتصاديّة الإقليميّة بعد الاتحاد المغاربي، حيث حققت كل من الرأس الأخضر وغانا والسنغال أعلى الدرجات ما يشير إلى مستوى أعلى نسبيا من الاستقرار، رغم أن السّنغال تشهد منذ بداية عام 2023 توترا سياسيا وانعدام أمن مرتبط بقرار تأجيل الانتخابات العامّة، في المقابل، سجلت النيجر ونيجيريا ومالي أدنى الدرجات، وهي دول تعاني من التهديدات الأمنيّة التماثليّة واللاّتماثلية.

عانى إقليم الجماعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا، من نصيبه العادل من عدم الاستقرار بسبب الاضطرابات السياسيّة، الحروب الأهلية (ليبيريا، سيراليون، غينيا بيساو، ساحل العاج)، الاشتباكات الدينيّة (نيجيريا، مالي) والانقلابات (النيجر، بوركينافاسو، غينيا)، والهجمات الإرهابيّة أو التطرف العنيف. منذ عام 2000، شهد الإقليم تراجعا في الحروب الأهليّة، إلاّ أنّ ذلك ترافق مع ظهور تهديدات أمنيّة جديدة، حيث أصبح الإرهاب التحدي الأمني الأبرز للعديد من دول المنطقة، وقد امتدّ تأثيره إلى بوركينا فاسو وساحل العاج بعد أن كان محصورا في البداية في دول السّاحل المتضرّرة مثل (مالي، النيجر) ونيجيريا. كما تعيش دول أخرى في المنطقة، مثل غانا، في خوف من الهجمات الإرهابية.

في السّنوات الماضية، زادت الهجمات الإرهابية في المنطقة بنسبة 400%، في الأشهر السّتة الأولى من عام 2023، تسبّب 1800 هجوم إرهابي في مقتل أكثر من 4600 شخص. علاوة على ذلك، تكافح المنطقة مع غسيل الأموال، والاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، والجريمة الإلكترونيّة، بالإضافة إلى انعدام الأمن عبر الحدود[1]. يشير ذلك إلى أنّ التحسّن الذي شهده الإقليم في عام 2019 لم يكن مستداما، حيث تفاقمت التحديات الأمنية مجدّدا في السّنوات التالية.

استخلاصا لما سبق، يمكن القول أنّ الوضع الأمني والديموقراطي في إقليم الجماعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا معقّد ومليء بالتحديات، على الرغم من تحقيق بعض الدول لاستقرار ديموقراطي نسبي، فإن الإقليم ككل يعاني من انعدام الاستقرار السياسي والتهديدات الإرهابيّة المتزايدة وضعف جودة الحكم الديموقراطي. ولذلك، تحتاج الدول الأعضاء إلى تعزيز الجهود لتحسين الحوكمة ومكافحة الفساد لتحقيق الاستقرار، وبالتالي تحقيق الأهداف السياسيّة والأمنيّة لأجندة 2063.

[1] **Ibid**, pp 41,42.

المطلب الثالث: أداء إقليم شرق إفريقيا على مستوى أهداف أجندة 2063

في هذا المطلب، ستقوم الدراسة بمراجعة أداء إقليم شرق إفريقيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063 من خلال التركيز على المؤشرات الرئيسيّة المرتبطة بها، والتي ستساعد في فهم وتقييم الحالة العامّة في الإقليم. لكن، قبل الشروع في تحليل الأداء الإقليمي، يجب أوّلا التعرّف على الواقع والخصائص المميزة لإقليم شرق إفريقيا.

1-لمحة عامّة عن الإقليم:

تعتبر منطقة شرق إفريقيا جزء من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تغطي أربعة عشر دولة إفريقيّة هي: جزر القمر، جيبوتي، إثيوبيا، إريتريا، الصومال، كينيا، رواندا، السودان، جنوب السودان، تنزانيا، أوغندا، السيشل، مدغشقر، موريشيوس[1]. يستحوذ هذا الإقليم على مساحة إجمالية قدرها تقريبا 6.7 مليون كلم مربع في حين يبلغ عدد سكّانها حوالي 422,430 مليون نسمة كأكثر منطقة اكتظاظا بالسّكان في إفريقيا، يعيش ما يقرب من 70% منهم في المناطق الريفيّة[2].

على الصّعيد الاقتصادي، شهد إقليم شرق إفريقيا نموّا سريعا في السّنوات الأخيرة، كونه يضمّ العديد من أسرع الاقتصادات نموا على مستوى القارة، تشمل هذه الاقتصادات إثيوبيا، جيبوتي، كينيا، رواندا، تنزانيا، وأوغندا، التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة كمحرك رئيسي للنمو. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع دول الإقليم بعضويّات متداخلة في ثلاث تجمّعات اقتصاديّة إقليميّة معترف بها من قبل الاتحاد الإفريقي، هي السّوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا(COMESA) ، ومجتمع شرق إفريقيا(EAC) ، والهيئة الحكوميّة للتنمية[3] (IGAD).

تتمتع منطقة شرق إفريقيا بمجموعة متنوّعة وغنيّة من الموارد الطبيعيّة، التي توفّر مصدر رزق للعديد من سكّانها وتشمل، المياه العذبة والنظم الإيكولوجيّة للمياه البحرية والسّاحلية، الغابات والأراضي الرطبة والصّالحة للزراعة والجبال، المعادن وموارد الطاقة (الذهب، النحاس، الفضة، الحديد، الأحجار الكريمة، الألماس، القصدير، الكوبالت، النيكل، اليورانيوم، النفط والغاز). تعتبر هذه الموارد الطبيعيّة محركات للتنمية الاقتصادية الوطنيّة والإقليميّة، حيث أنّ استخدامها بكفاءة يمكن أن يؤدّي إلى تنمية مستدامة. لذا، يجب إدارة أنشطة التنمية في مختلف القطاعات الإنتاجيّة، بما في ذلك الزراعة والثروة

[1] African Union, Memeber States, in : https://au.int/en/member_states/countryprofiles2 date 27.4.2024 at 22 :35.
[2] World Atlas , East Africa Countries, in : https://www.worldatlas.com/geography/east-african-countries.html date 28.4.2024 at 15:15
[3] African Development Bank Group, East Africa Regional Overview, in: https://www.afdb.org/en/countries/east-africa/east-africa-overview date 28.4.2024 at 15:22

الحيوانية والطاقة والصناعة والبنية التحتية، بشكل جيد لتجنب الآثار السلبيّة التي قد تسبب التدهور البيئي والاقتصادي [1].

2- تقييم أداء إقليم شرق إفريقيا في تنفيذ أهداف أجندة 2063:

أ- على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

- الفقر: شهدت دول شرق إفريقيا نموّا اقتصاديّا ملحوظا في العقد الماضي، مصحوبا بانخفاض

في معدلات الفقر، حيث وصل إلى حوالي 33% في عام 2019، مع تفاوتات بين الدول. ومع ذلك، لا تزال المنطقة تواجه مستويات عالية من عدم المساواة، أين تتركّز الثروة في أيدي القلة بينما يكافح الأغلبية لتلبية احتياجاتهم الأساسيّة، ويعود الأداء غير المرضي للإقليم في هذا الهدف إلى الأزمات الطبيعيّة المتفاقمة، مثل غزو الجراد الذي اجتاح الدول عام 2020، ممّا أدّى إلى تدمير المحاصيل الزراعيّة، إضافة إلى أنماط الطّقس المتقلبة مثل الجفاف والفيضانات، ما تسبّب في تفاقم حاد لانعدام الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، أدّت جائحة كورونا إلى زيادة مستويات الفقر في الإقليم، حيث ارتفعت نسبته إلى حوالي 35% في عام 2021، ما يعادل 206 مليون شخص، مما زاد من تفاقم حالة عدم المساواة، كما تعرّض الإقليم لتداعيات اقتصادية كبيرة نتيجة الوباء، إذ تشير التقديرات إلى أنّ المنطقة خسرت 15.7 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، بالإضافة إلى فقدان عشرة ملايين وظيفة بسبب تباطؤ النمو عن المتوقع[2].

تركّز الدراسة في هذا الجزء، على أنّ معدل الفقر في دول إقليم شرق إفريقيا لم يشهد تغيُّرا كبيرا بين الفترتين التي سبقت الجائحة والتي تلتها، بل إنّ معظم الدول سجّلت ارتفاعا في معدلاته، ممّا يدفعنا للاستنتاج بأنّ أداء الإقليم فيما يتعلق بالهدف الأول من أجندة 2063 لم يكن كافيا، يمكن أن يُعزى هذا الأداء المحدود إلى عدة عوامل منها، النمو السّريع في عدد السكان، عدم المساواة في توزيع الثروة، الاعتماد الكبير على الزراعة، وضعف البنية التحتية، هذه العوامل مجتمعة حالت دون تحقيق تحسينات ملحوظة في معدّلات الفقر. بناء على ذلك، لا تزال معظم دول الإقليم تعاني من مستويات مرتفعة منه، وهو ما يوضّحه الشّكل التالي.

[1] East Africa Community : One people, one Destiny, Natural Resources, in: https://www.eac.int/why-invest-in-eac/natural-resources date 29.4.2024 at 16:49.

[2] Oxfam International, East Africa: extreme inequality in numbers, in: https://www.oxfam.org/en/east-africa-extreme-inequality-numbers date 29.4.2024 at 23:11

الشكل رقم12: يوضّح معدلات الفقر في بعض دول إقليم شرق إفريقيا (2019-2021)

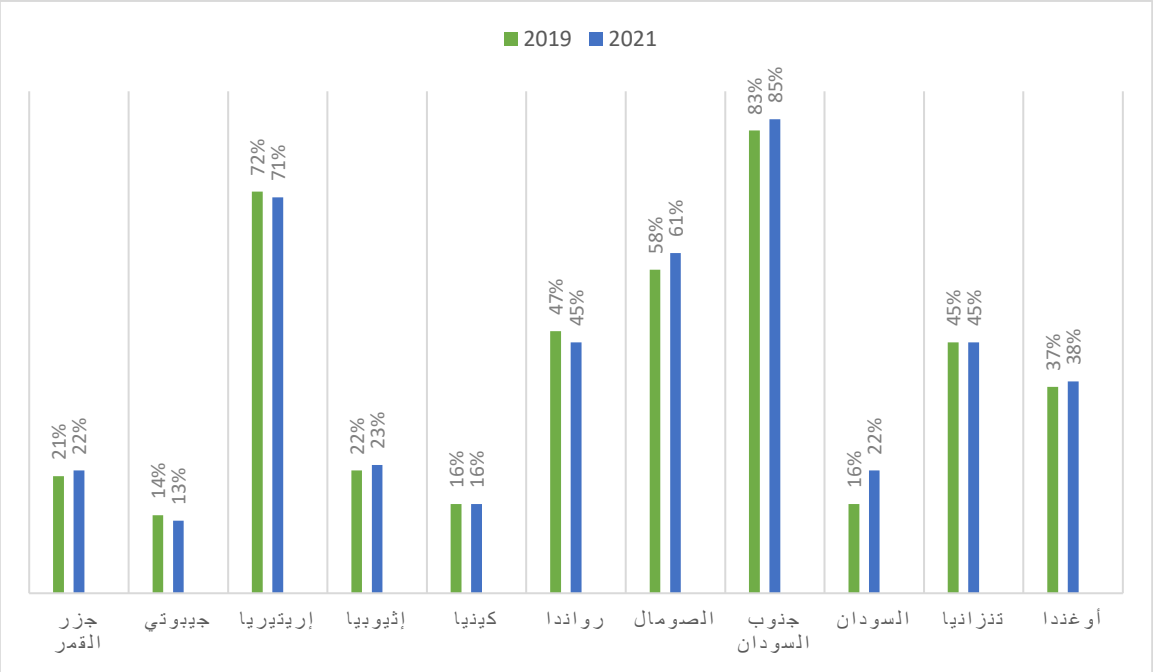

المصدر: Natalie Cowling, Extreme poverty rate in East African countries 2019-2021, January 30,2024, in: https://www.statista.com/statistics/1200550/extreme-poverty-rate-in-east-africa-by-country/#statisticContainer date 1.5.2024 at 23:44.

يُظهر الشّكل المقدّم، الذي يعكس التفاوت الكبير في معدلات الفقر بين دول المنطقة، أنّ معظم دول شرق إفريقيا شهدت ارتفاعا في معدلاته بين عامي 2019 و2021. على سبيل المثال، ارتفعت نسبة الفقر في جزر القمر من 21%إلى 22% وإثيوبيا من22% إلى 23%، وهو ما يعدُّ مؤشّرا على تأثير الأزمات الاقتصادية والأوبئة مثل جائحة كورونا، التي أدت إلى تفاقم الوضع الاقتصادي في المنطقة. أمّا جنوب السّودان والسّودان والصومال هم الأكثر تضررا؛ حيث ارتفعت نسبة الفقر في جنوب السودان من 83% إلى 85%، وفي السّودان من 16% إلى 22%، وفي الصومال من 58% إلى 61%، تعكس هذه الأرقام التحديات الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها هذه الدول، مثل النزاعات الداخلية وضعف البنية التحتية، والتحديات البيئية، فضلا عن جائحة كورونا. هذا يدفعنا إلى التأكيد على أهميّة تكثيف الجهود لتحقيق أهداف أجندة 2063، بما يضمن تعزيز جاهزيّة الدول للتصدّي لمختلف الأزمات سواء الصحيّة، الأمنية، البيئية والاقتصادية. ومن خلال ذلك، يمكن السيطرة على معدّلات الفقر وتحقيق مستوى معيشي مناسب، ولن يتحقق هذا الهدف إلاّ بالإلتزام الجاد بتنفيذ الاستراتيجيّات المعتمدة ضمن أجندة 2063.

من جهة أخرى، شهدت دول مثل رواندا وإريتريا تحسنا طفيفا في معدلات الفقر، حيث انخفضت نسبة الفقر في رواندا من 47% إلى 45%، وفي إيريتريا من 72% إلى 71%، يمكن أن يعود هذا التحسّن إلى السياسات الاقتصادية الأكثر استقرارا والإصلاحات الحكوميّة.

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: حقّقت دول إقليم شرق إفريقيا تقدّما ملحوظا في زيادة

الدخل المتوسّط للفرد، رغم التفاوت بين الدول. في عام 2019، بلغ إجمالي الناتج المحلي للإقليم أكثر من 918.9 مليار دولار، مدعوما بالكثافة السكانيّة المرتفعة، وشهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم نموا مطردا بنسبة 48% في السّنوات السّابقة، ممّا يعكس التحسن الاقتصادي الملحوظ في بعض الدول، على الرغم من التحديات التي لا تزال تواجهها المنطقة في تحقيق توزيع أكثر توازنا للثروة وتحسين مستوى المعيشة للجميع.[1]

الجدول رقم15: يوضّح متوسّط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي) في دول إقليم شرق إفريقيا (2014-2022)

الدولة	2014	2022
رواندا	724,80	966,20
كينيا	1489,90	2099,30
سيشل	15188,20	13250,50
جيبوتي	2239,10	3136,10
أوغندا	897,50	964,40
إثيوبيا	557,50	1027,60
تنزانيا	1013,40	1192,80
الصومال	491,20	592,60
جزر القمر	1608,7	1484,9
مدغشقر	517,1	516,6
موريشيوس	10366,40	10256,20

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: The World Bank, in : https://data.worldbank.org/country date 2.5.2024 at 2:09.

[1]Du Toit McLachlan, "COMESA : Geographic Futures", **ISS, African Futures**, 2023, p13.

من الجدول المقدم، يتّضح أنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع في معظم دول إقليم شرق إفريقيا من عام 2014، الذي يمثل بداية تنفيذ الخطّة العشريّة الأولى، إلى عام 2022. على الرغم من تفاوت نسب الارتفاع بين الدول، شهدت سيشل أعلى مستوى دخل، ورغم انخفاضه نتيجة تداعيات جائحة كورونا، فقد عاد للارتفاع تدريجيّا. في المقابل، شهدت دول مثل جزر القمر، مدغشقر، وموريشيوس انخفاضا في نصيب الفرد من الناتج المحلي. بينما تملك دول مثل كينيا، تنزانيا، أوغندا، رواندا، وإثيوبيا مستويات دخل فردي أقل نسبيا، إلا أنها تشهد نموا اقتصاديا متزايدا، ممّا يشير إلى إمكانيّة تحسّن مستويات الدخل الفردي في المستقبل.

- التعليم: يمثّل قطاع التعليم محورا استراتيجيّا للتنمية الاقتصادية في دول إقليم شرق إفريقيا، حيث

حقّقت هذه الدول أداء مقبولا فيما يخص الهدف الثاني من أهداف الأجندة، بمعدل نجاح بلغ 51%، وتفوّقت كينيا على مستوى المنطقة بمعدل التحاق بالتعليم الثانوي يصل إلى 33%. على الرغم من النمو الاقتصادي المستمر في الإقليم، ظلّت معدلات التحاق بالتعليم الثانوي منخفضة، حيث تقل عن 20% في أوغندا، تنزانيا، ورواندا، مع ذلك فإنّ منطقة شرق إفريقيا مع ما تملكه من مقوّمات جذب استثماري، يمكن أن تعزّز من الإستثمارات في البنية التحتية التعليميّة، ممّا من شأنه تحسين جودة التعليم، وزيادة نسبة الالتحاق في المستقبل[1]. وفي هذا السياق، يُلاحظ أنّ هناك تحسّن ملحوظ في نسبة الشّباب المتعلمين في الإقليم نتيجة الجهود المبذولة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 16: يبين تحسّن نسبة الشباب المتعلمين في عامي 2010 و2020

	غياب التعليم/ عدم استكمال التعليم الابتدائي	التعليم الابتدائي/ الاعدادي	التعليم الثانوي/ التعليم العالي
نسبة الشّباب عام 2010	50%	%43	%7
نسبة الشّباب عام 2020	%37	49%	%14

المصدر: Natalie Cowling, Distribution of youth population in East Africa from 2000 to 2040, by educational level, january 30,2024, in : https://www.statista.com/statistics/1233447/distribution-of-young-people-in-east-africa-by-educational-level/ date 3.5.2024 at 00 :14.

يتبيّن من خلال الجدول، التحسّن الملحوظ في مستويات التعليم بين الشبّاب في الفترة من 2010 إلى 2020 في المراحل الثلاث في إقليم شرق إفريقيا. وعليه، يعكس هذا التحسّن الجهود الكبيرة التي تبذلها

[1] Habitat For Humanity Great Britain, Poverty and Education in East Africa:Breaking the Cycle, in: https://www.habitatforhumanity.org.uk/blog/2017/04/poverty-and-education-east-africa/ date 2.5.2024 at 23:07.

دول الإقليم للنهوض بالمستوى العلمي للشّباب، وهو ما يسهم بشكل مباشر في رفع مستوى الوعي والمعرفة بين الأجيال الصاعدة. هذه التحسينات التعليميّة تؤدي بدورها إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، حيث أنّ التعليم هو أحد العوامل الأساسيّة لتحقيق التنمية المستدامة.

- الزراعة: يعدّ سوق الزراعة في شرق إفريقيا قطاعا حاسما يساهم بشكل كبير في اقتصاد المنطقة،

وبما أنّ اتجاهات السّوق مختلفة نجد أنّ معظم دول الإقليم تتّجه نحو التحوّل إلى الزراعة التجاريّة، مع التركيز على المحاصيل عالية الجودة المتزايد الطلب عليها في السّوق العالميّة، والحصول على القيمة المضافة، وزيادة الإنتاجيّة وتشجيع الصادرات، وبما أنّ القطاع الزراعي يتأثّر بالتغيّرات المناخيّة، عملت كل من السّوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (COMESA) ومجموعة شرق إفريقيا (EAC)على وضع مخطّط للاستثمار الزراعي وتنفيذ البرنامج الشّامل للتنمية الزراعيّة في إفريقيا (CAADP)، وهو المبادرة القاريّة التي وضعها الاتحاد الإفريقي وطوّرها لتعزيز القدرة على التحوّل الزراعي والمضي قدما في تحقيق هدف أجندة 2063، وبالتالي فقد كان هناك تركيز على تنفيذه من قبل الدول الأعضاء، ما أدّى إلى معالجة بعض القضايا التحويليّة الرئيسيّة في التنمية الزراعيّة على مستوى إقليم شرق إفريقيا ، ومع ذلك لا يزال قطاع الزراعة في الإقليم متخلّفا إلى حد كبير بسبب نمو السّكان السريع ونقص البنية التحتية والتكنولوجيا[1]. وعلى الرغم من الجهود المبذولة إلاّ أنّ تقرير التقييم يشير إلى أنّ الإقليم لم يحقق أي نتيجة تتعلق بالزراعة الحديثة التي أكّدت عليها أجندة 2063، حيث قدّر أداء الإقليم ب0% في عام 2021.

- الاقتصاد الأزرق: لقد كان تنفيذ المبادرات ضمن برنامج الاقتصاد الأزرق خلال فترة الخطّة ضعيفا

نسبيّا أين حقّق الإقليم نسبة أداء قدرت ب14%. علاوة على ذلك، تمّ تسجيل الملاحظات التالية: محدودية الفعاليّة وعدم الاستدامة في وضع الأطر القانونيّة والماليّة، ضعف الجهود في إنشاء أساطيل الصيد لتوسيع العمليات المختلفة وتعزيز اتفاقيات الصيد المتبادلة، القلق بشأن قلّة الاستمرارية في استكشاف تطبيقات أعماق البحر وتعزيز الخدمات البحريّة، بالإضافة إلى ضعف المعرفة بالمحيطات وعدم دمج استراتيجيّات الاقتصاد الأزرق في الخطط الإقليميّة والوطنيّة.

- التصنيع: يعتبر التصنيع عنصرا أساسيّا في التنمية الاقتصادية، حيث يرتبط بشكل وثيق بالتطوير

التكنولوجي، وإضافة القيمة، وخلق فرص العمل، ونظرا لانخفاض حصّة الصّناعات التحويلية من القيمة المضافة، اتخذ الإقليم مبادرات جديدة لتعزيز التصنيع ومعالجة نقاط الضعف في الأداء الصناعي، على

[1] Statista, Agriculture - Southern Africa, in: https://www.statista.com/outlook/io/agriculture/eastern-africa date 2.5.2024 at 23:58.

الرغم من هذه الجهود، كان الأداء في تحقيق هدف الاقتصادات المتحوّلة وخلق فرص العمل محدودا، حيث بلغت نسبة تحقيق هذا الهدف 23% فقط، ممّا يشير إلى الحاجة لمزيد من التحسينات في هذا المجال لتحقيق التنمية المستدامة[1].

ب- على المستوى الصحّي والبيئي:

- سوء التغذية: بلغت الزيادة في انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشّديد بين عامي 2015 و2022 نسبة 26.6%، وهي زيادة حادة، أمّا خلال السّنوات الثّلاث للجائحة (2020-2022)، فقد بلغت الزيادة 5.7%، وهي ثاني أكبر نسبة زيادة مقارنة بباقي الأقاليم، ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ مدغشقر تواجه انعدام الأمن الغذائي المزمن وأعلى معدّلات سوء التغذية في إفريقيا. وبذلك، يضمّ إقليم شرق إفريقيا أكبر عدد من الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي، وقد يُعزى ذلك إلى الكثافة السكانيّة المرتفعة؛ حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بمقدار 22 مليون، ومن انعدام الأمن الغذائي المعتدل بمقدار 50 مليون في شرق إفريقيا[2]، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ معدّل انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة الذي يشير إلى شكل من أشكال سوء التغذية لدى الطفل بلغ 5% في إقليم شرق إفريقيا وهو أقل من التقدير العالمي البالغ 6.8% حسب منظمة الأغذية والزراعة.

- الصحّة: تُعد شرق أفريقيا منطقة ذات تنوع كبير وإمكانات اقتصادية ناشئة. ومع ذلك، تتفاوت بنية الرعاية الصحيّة في شرق إفريقيا بشكل كبير بين الدول، حيث تتوفّر في المناطق الحضريّة مرافق أفضل تجهيزا مقارنة بالمناطق الريفيّة، كما تواجه منظومة الرعاية الصحيّة فيها تحديات متعددة الأوجه جعلت عملية تحقيق هدف أجندة 2063 المرتبط بالصحّة تحديا صعبا، نلخصها في:

- ضعف البنية التحتيّة: على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية، إلا أن العديد من المرافق الصحيّة في شرق أفريقيا لا تزال تعاني من نقص الموارد الأساسيّة، مثل المعدّات الطبيّة والأدوية، وموظفي الرعاية الصحيّة المهرة.

- محدوديّة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحيّة خاصة في المناطق الريفيّة والنائية.

[1] السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، وحدة العلاقات العامة والاتصال المؤسسي بالكوميسا، **خطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى 2021-2025**، (د،م،ن)، (د،ت،ن)، ص ص24،27.

[2] FAO, AUC, ECA and WFP, **Op,Cit**, pp 9-18.

- نقص تمويل الرعاية الصحيّة: تواجه معظم دول شرق إفريقيا تحديات في تمويل الرعاية الصحيّة، حيث يؤدي الإنفاق الحكومي المحدود عليها إلى نقص الموارد اللاّزمة للخدمات الأساسيّة[1].

- العبء المزدوج للأمراض المعدية وغير المعدية: واصل إقليم شرق إفريقيا مواجهة الأمراض المعدية مثل الملاريا والسّل وفيروس نقص المناعة البشرية، إلاّ انّ ضعف البنية التحتية للصحة العامة والوصول المحدود إلى التدابير الوقائية يساهم في استمرار هذه الأمراض. كما تظل مؤشّرات صحة الأم والطفل في شرق إفريقيا أقل من الأهداف المرجوّة، مع معدلات عالية لوفيات الأمهات والأطفال.

- عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية، واختلاف جودتها.

وعلى اعتبار أنّ الرعاية الصحية في شرق إفريقيا تواجه مزيجا من التحديات والتقدمات، من ناحية، حقّق الإقليم تقدما في مجال تكنولوجيا الرعاية الصحيّة، بما في ذلك استخدام التطبيب عن بعد، التطبيقات الصحيّة المتنقلة، والسجلاّت الصحيّة الإلكترونيّة، هذه التقنيات يمكن أن تحسّن الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية خاصّة في المناطق النائية[2]. من ناحية أخرى، كان هناك تطور في مكافحة الأمراض المعدية وتحسين البنية التحتية الصحيّة، لكن هذا التقدم كان مرتبطا بشكل كبير بالمساعدات الخارجية، وهو ما يتناقض مع أهداف أجندة 2063 التي تركّز على التمويل الذاتي.

- تغيّر المناخ: كما سبق الإشارة إليه، يُعتبر إقليم شرق إفريقيا الأكثر نموا اقتصاديا، وتنتمي دوله

إلى ثلاثة تكتلات اقتصادية مختلفة، ممّا يؤدي بالضرورة إلى تلوّث الهواء من خلال انبعاث الغازات الدفيئة، الناتجة عن الأنشطة الصناعيّة والاستهلاك المتزايد للطّاقة. وفقا لبيانات عام 2019، فقد أُنتج حوالي 130 مليون طن و16 مليون طن من انبعاثات الكربون على التوالي، من قبل الكوميسا ومجموعة شرق إفريقيا[3]. ونتيجة لذلك، تُعتبر معظم دول الإقليم ضمن الأضعف تكيّفا مع تغير المناخ، كما تتعرّض المنطقة بشكل عام لصدمات مناخيّة كثيفة ومتكررة مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير، ممّا يؤثر بشكل مباشر على المزارعين الصغار الذين يعتمدون بشكل كبير على الظروف المناخيّة والموارد الطبيعيّة. ولذلك، تتفاقم التحديات الاجتماعيّة والاقتصاديّة الحاليّة في المنطقة[4].

---

[1] Sakarie Mustafe Hidig, "Advancing Healthcare in East Africa: Challenges, Advancements, and Potential Solutions**", Journal of Clinical Medicine Research**, March 2024, p7.
[2] Patricia Odero, Sylvia Sable, Jennifer Cook, Others, "Healthcare Innovation in East Africa : Navigating the Ecosystem", **Innovations in Healthcare,** December 2016, p12.
[3] Du Toit McLachlan, **Op,Cit**, p20.
[4] Food and Agriculture Organization of the United Nation, FAO emergencies and resilience, Eastern Africa, in: https://www.fao.org/emergencies/where-we-work/eastern-africa/en date: 5.5.2024 at 23:41.

يُظهر أداء إقليم شرق إفريقيا ارتفاعا ملحوظا، حيث حقّق نسبة 73٪ في عام 2021 مقارنة بنسبة 31٪ في عام 2019، ممّا يدل على التزام الإقليم بتطبيق تدابير الاتحاد الإفريقي للحفاظ على البيئة، سعيا لتحقيق الهدف السابع من أجندة 2063.

ج- على المستوى السياسي والأمني:

- البنية التحتيّة: يعدّ تطوير البنية التحتية بصفة عامة والاقتصادية بصفة خاصّة، أمر بالغ الأهميّة لبناء القدرات الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في أي إقليم، وبالتالي تسهيل التكامل والوصول إلى جميع أنحاء القارة، وهو ما تستهدفه أجندة 2063، وعليه، يحظى الإقليم بالمشروع الأكبر والأكثر طموحا للبنية التحتية في كينيا، وهو مشروع ممر لامو- جنوب السّودان- إثيوبيا للنقل (LAPSSET)، والذي يشكّل أهمية بالغة لطموح إفريقيا في انشاء منطقة التجارة الحرة القاريّة (EFCFTA)، لأنّها تدعم بشكل مباشر حريّة حركة السّلع والأشخاص والخدمات عبر الحدود[1]، ومن جانب آخر أكملت مجموعة شرق إفريقيا عددا من مشاريع الطرق بين الولايات لتعزيز التجارة الإقليميّة والسياحة وإعادة خفض تكاليف النّقل. أمّا بالنسبة لبرامج النّقل البحري والجوي فهي الآن في مراحل مختلفة من التنفيذ، وبالتالي شهد الإقليم زيادة ملحوظة في إجمالي استثماراته في البنية التحتيّة أو إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص بها، حيث ارتفع من حوالي 40 مليار دولار في عام 2000 إلى حوالي 151 مليار دولار في عام 2017، أي ما يعادل 21% من إجمالي الناتج المحلي سنويا. يعكس هذا الإنفاق الأهميّة التي يوليها الإقليم لتطوير البنية التحتيّة، ونتيجة لذلك سجّل أداء مقبولا عموما فيما يتعلق بهذا الهدف قدّر ب 43%[2].

- الاستقرار والسّلم والأمن: تواجه منطقة شرق إفريقيا تحديات متعدّدة تشمل الانقسامات الداخليّة والصّراعات بين الدول، في إثيوبيا شهدت الحكومة الفدراليّة الإثيوبية وولاية تيغراي الإقليميّة توترات ونزاعات متصاعدة، ممّا أدّى إلى تشكيل ديناميكيّات سياسيّة وصراع في البلاد، وتتمثل القضايا الرئيسيّة في تأجيل الانتخابات العامة والتشكيك في نزاهتها، بالإضافة إلى تمرّدات فاشلة أثارت توترات عرقيّة وداخليّة. في السّودان شهدت البلاد تغييرا سياسيّا تمثّل في إنهاء حكم الرئيس عمر البشير، ممّا أدى إلى تدهور الوضع وظهور اتجاهات جديدة من العنف السياسي، أمّا جنوب السّودان فيعاني من حلقة مفرغة من العنف والحرب الأهليّة وتعقيدات السياسات العسكريّة، ممّا يؤدي إلى استمرار التدهور الاقتصادي والاجتماعي والمعاناة

[1] LAPSSET, Buildinf Transformative et Game Changer Infrastructure for a seamless connected Africa, in : https://lapsset.go.ke/ date 9.5.2024 at 16 :22.

[2] السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، **مرجع سابق**، ص ص 27،28.

الإنسانية، وشهدت كينيا اضطرابات وأعمال عنف مرتبطة بالانتخابات الرئاسيّة خلال عامي 2013 و2017.

بالنسبة للتوترات الحدوديّة، فقد أدّى احتلال المجتمعات الرعويّة للمناطق الحدوديّة لدول القرن الإفريقي إلى زيادة نسبة الصراعات، نتيجة التنافس على الموارد الطبيعيّة، فضلا عن النزاع الحدودي البحري بين كينيا والصومال. ومن جهة أخرى، يُسهم انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتهميش المجتمعات المحليّة وتنامي ظاهرة النزاعات على الموارد، في تعقيد ديناميكيات الصراع في المنطقة.

بناء على المعطيات المذكورة، يمكن تصنيف دول إقليم شرق إفريقيا كديموقراطيات غير مؤكدة، حيث تعتبر كينيا الدولة الوحيدة ذات النظام الديموقراطي المؤكد في المنطقة، هذا التصنيف يتّضح من خلال ديناميكيات الصّراع مثل الانقلابات والصّراعات الحدودية والصّراعات من أجل الموارد، بالإضافة إلى محدوديّة تداول السلطة، والحروب الأهلية والتوترات المستمرّة كتهديدات تعيق تقدّم المسار الديموقراطي في الإقليم. في هذا السياق، يفترض النّصر السياسي في الإقليم أنّ الفائز يتحكّم في كل أشكال الثّروة والموارد، ممّا يجعل من الصّعب ترسيخ القيم والممارسات الديموقراطية وسيادة القانون، وتعزيز جهود تحقيق الاستقرار في إقليم يعتبر الأكثر اضطرابا في القارة[1].

تسلّط الدراسة الضوء على التناقض الواضح بين الوضع الأمني غير المستقر في منطقة شرق إفريقيا، والتقديرات المثالية للأداء العام في مجال السلم والأمن الواردة في تقرير النيباد الذي قدّر أداء الإقليم بنسبة 100%، فالوقائع الميدانيّة تشير إلى أنّ المنطقة لا تزال تعاني من اضطرابات أمنية متواصلة.

[1] Manasseh Wepundi, Roba D Sharamo, "The state of peace and security in East Africa", **Institute For Security Studies**, 2021, pp 1,2.

المطلب الرابع: أداء إقليم وسط إفريقيا على مستوى أهداف أجندة 2063

ستتناول الدراسة في هذا المطلب تحليل وتقييم الأداء العام لإقليم وسط إفريقيا في تنفيذ أهداف أجندة 2063، حيث يرتكز تقييم الأداء حول مجموعة من المؤشرات الرئيسية التي تلامس في مضمونها معظم أهداف الأجندة. ومن خلال تحليل هذه المؤشرات، يمكن تقديم صورة شاملة عن التقدم المحرز والتحديات المستمرة التي تواجه الإقليم. ومع ذلك، قبل الخوض في التفاصيل، لابدّ من فهم السياق العام والخصائص الفريدة التي تميّز إقليم وسط إفريقيا.

1-لمحة عامّة عن الإقليم:

يضمّ إقليم وسط إفريقيا تسعة دول هي: تشاد، جمهورية إفريقيا الوسطي، الكاميرون، غينيا الاستوائية، الغابون، الكونغو، جمهورية الكونغو الديموقراطية، بورندي، ساو تومي وبرينسيبي، تمتدّ هذه المنطقة على مساحة إجمالية قدرها 5,39 مليون كلم مربع ويقطن فيها حوالي 179.47 مليون نسمة. تنتمي جميع دول الإقليم لتكتل الجماعة الاقتصاديّة لدول وسط إفريقيا (ECCAS).

من الناحية الاقتصاديّة، تتمتّع المنطقة بوفرة الموارد الطبيعيّة التي تمثل جزء كبيرا من ناتجها المحلي الإجمالي وتعدّ محرّكا رئيسيّا للتطوّر، حيث تسيطر جمهورية الكونغو الديمقراطيّة على ثاني أكبر مساحة من الغابات الاستوائيّة بعد الأمازون، وتعتبر موارد النفط من أبرز الصادرات في الإقليم، بالإضافة إلى ذلك تتمتع المنطقة بالغاز الطبيعي والمعادن الثمينة مثل الذهب والألماس، وأراضي زراعيّة خصبة ومياه وفيرة. تجعل هذه الثروات من المنطقة واحدة من أغنى المناطق الفرعية في القارة من حيث رأس المال الطبيعي، حيث تعدّ مواردها مصادر هامّة للعملة الصّعبة ومحركات للنمو، كما يعتبر الاستغلال الشفاف لهذه الموارد ضمانا للتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة على المدى الطويل. إضافة إلى ذلك، يوفّر الموقع الاستراتيجي لإقليم وسط إفريقيا وموارده الطبيعية المتنوّعة فرصا كبيرة لتعزيز التجارة مع مختلف المناطق الفرعية في القارة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإمكانيات الهائلة، لا تزال دول الإقليم تصنّف من بين الأقل نموا في إفريقيا.[1]

2-تقييم أداء إقليم وسط إفريقيا في تنفيذ أهداف أجندة 2063:

أ- على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

- الفقر: على الرغم من الثروات الطبيعيّة التي يحظى بها الإقليم، تظلّ دول وسط إفريقيا حبيسة

[1] United Nations, Economic Commission for Africa, **ICE 2019, Digital Transformations and Economic Diversification in Central Africa : Issues, Challenges and Opportunities**, Malabo, September 2019, p 4.

الفقر، ليس فقط بسبب الدخل غير الكافي وغير المستقر أو البطالة، بل تشمل جميع أبعاد الفقر مثل محدوديّة الفرص، انعدام الأمن، ضعف التعليم والتدريب، الأزمات الاقتصادية وسوء الإدارة والفساد، على سبيل المثال تعدّ جمهورية الكونغو الديمقراطيّة أغنى دولة من حيث الموارد الطبيعيّة والمعادن الثمينة، وفي الوقت نفسه، تمتلك ثاني أعلى معدّل للسّكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع في إفريقيا بعد نيجيريا بنسبة 9.6%. في دول الإقليم لم تؤثّر الثروة النفطيّة على التنمية المستدامة كونه لا يوجد فرق كبير في الادخار الصافي المعدل (ANS)* بين الدول الغنيّة بالنفط والدول غير الغنية، ممّا يدل على أنّ هذه الدول تستهلك ثرواتها أكثر ممّا تضيف، وتشير الاتجاهات إلى أنّ جميع دول وسط إفريقيا لا تتطوّر عموما بشكل مستدام، وهي بحاجة إلى الاستثمار في نموّها المستقبلي، هذا يعكس أنّ الدخل من الموارد الطبيعيّة لم يُستثمر بشكل كاف في رأس المال المادّي والبشري، ويعود ذلك بشكل كبير إلى سوء الإدارة والعوامل المؤسّسية السلبيّة مثل الفساد المتفشي، فضلا عن تنامي النزاعات التي تنشأ في حال وجود مصالح عالية. وعلى ما يبدو فإنّ لعنة الموارد قد أصابت العديد من دول الإقليم بالشّلل، حيث تعتبر دول وسط إفريقيا من بين الأسوأ في العالم من حيث مؤشّرات الفساد، كما أنّ استيلاء النخبة الفاسدة على السّلطة يقوّض فعاليّة المساعدات والاستثمارات الأجنبيّة[1].

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: شهدت إفريقيا الوسطى نموّا متسارعا في عام 2022،

حيث سجّلت نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي قدر ب 5% مقارنة ب 3,4% في عام 2021 وفقا لإحصائيّات بنك التنمية الإفريقي، وكان النشاط الاقتصادي المتجدّد في المنطقة مدفوعا بأسعار مواتية للمواد الخام، لا سيما وأنّها لا تعتمد على النفط الخام فقط، ولكن تصدّر أيضا المعادن والسّلع الأساسية الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أنّه على الرغم من تحسّن الوضع المالي العام في المنطقة في عام 2022 مقارنة ببداية تنفيذ الأجندة، إلاّ أنها لا تزال تعاني من العجز، هذا الأخير يتجسّد في متوسّط دخل الفرد في كل دولة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

* الادخار الصافي المعدّل (Adjusted Net Savings - ANS) يشير إلى الفرق بين الادخار الوطني التقليدي والعوامل البيئية والاستثمارات في رأس المال البشري، مثل التعليم، ويُستخدم الادخار الصافي المعدل كمؤشر لقوة واستدامة التنمية الاقتصادية، حيث يعكس قدرة الدولة على الاحتفاظ بثرواتها الاقتصادية والبيئية واستثمارها في مواردها لضمان النمو المستدام على المدى الطويل. أنظر: Katharine Bolt, Mampite Matete, Michael Clemens, Manual for Calculating Adjusted Net Savings, Environment Department, World Bank: Washington, 2007, p275, in https://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/methodology_sheets/econ_development/adjusted_net_saving.pdf date 22.1.2024 at 9 :50.

[1] Jane Turpie, Johanna Brühl, Luke Wilson, "Building a Sustainable Future For Central Africa In a Post-Covid World : The Role Of Natural Capital", **World Wide Fund for Nature and ECCAS**, June 2022, p11.

الجدول رقم 17: يوضح متوسّط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي) في دول إقليم وسط إفريقيا (2014-2022)

الدولة	2014	2022
تشاد	1017,8	716,8
جمهورية إفريقيا الوسطى	394,9	427,1
الكاميرون	1631,7	1563,5
غينيا الاستوائية	16,804,9	7182,3
الغابون	9255,4	8820,3
جمهورية الكونغو	3623,8	2649,2
جمهورية الكونغو الديموقراطية	472,3	653,7
بورندي	257,80	259
ساو تومي وبرانسيبي	1484,2	2386,7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على : The World Bank, in https://data.worldbank.org/country date 5.5.2024 at 15:33

يتّضح من خلال الجدول المقدّم أعلاه، أنّه على الرغم من الثروات الضّخمة التي يتمتّع بها إقليم وسط إفريقيا، والنّمو الاقتصادي المتسارع للمنطقة في السّنوات الأخيرة، والتدابير الاقتصاديّة والاجتماعيّة المقدّمة من قبل الاتحاد الإفريقي للنهوض بالتنمية الاقتصادية، غير أنّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد تراجع في معظم دول الإقليم، ففي عام 2014، بداية تنفيذ الأجندة، كان نصيب الفرد أكبر ممّا كان عليه في عام 2022، وهو ما يقودُ الدراسة إلى نتيجتين: الأولى هي معاناة إقليم وسط إفريقيا من التوزيع غير العادل للثروات، والفساد الذي يعرقل استغلالها بشكل فعال لتحقيق التنمية المستدامة، والثانية هي عدم توفر إرادة سياسيّة حقيقية قويّة لدى قادة دول الإقليم لتنفيذ خطط وتدابير الاتحاد الإفريقي والتدابير الإقليميّة لتحقيق أهداف أجندة 2063.

على الرغم من أن البيانات تُظهر أداء ضعيفا في المؤشّرين السابقين، إلاّ أنّ تقرير النيباد سجل أداء عاليا بنسبة 70% فيما يتعلق بالهدف الأول، الذي يركز على تحقيق مستوى معيشي مرتفع للمواطنين[1].

- التعليم: كان أداء إقليم وسط إفريقيا ضعيفا جدّا في تحقيق هدف تحسين جودة التعليم، حيث قدّر

[1]Jakkie Cilliers, "ECCAS : Geographic Futures", **ISS : African Futures**, 2023, p 33.

بنسبة 7% وفقا لتقرير النيباد. على الرغم من الخطط والتدابير التي وضعها الاتحاد الإفريقي لهذا القطاع باعتباره أساس التنمية، إلاّ أنّ هذه النتائج تعكس تحديات كبيرة تواجه قطاع التعليم في المنطقة. في عام 2019، كان متوسّط سنوات التعليم للسّكان البالغين 5.2 سنوات، وهو معدّل منخفض مقارنة بمتوسّطات الأقاليم الإفريقيّة الأخرى، ممّا يشير إلى أنّ العديد من البالغين في دول الإقليم لم يكملوا سوى جزء بسيط من تعليمهم الأساسي. إضافة إلى ذلك، يُظهر تلاميذ المرحلة الثانويّة في دول الإقليم أداء أقل في الاختبارات مقارنة بنظرائهم في بقية الدول الإفريقيّة، ممّا يعكس تدنّي جودة التعليم الثانوي في هذه الدول، كما تُصنّف تشاد بأنها ذات أدنى متوسط لدرجات اختبار المتعلّمين في المرحلة الابتدائيّة. بناء على هذه المعطيات، يتضح أنّ مستويات وجودة التعليم في إقليم وسط إفريقيا لا تزال بعيدة جدّا عن طموحات أجندة 2063[1].

- الزراعة: يمتلك إقليم وسط إفريقيا 10% من الأراضي الصّالحة للزّراعة، والتي تتمتّع بظروف مواتية لإنتاج محاصيل زراعية متنوعة حسب المنطقة. ومع ذلك، تبقى نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، حيث تمثل 16.5% فقط. وتجدر الإشارة إلى أنّ دول الإقليم تميل لاستهلاك المنتجات الغذائيّة المحليّة والعضويّة، ممّا أدى إلى زيادة الطلب على صغار المزارعين الذين ينتجون المحاصيل دون استخدام الأسمدة الصناعيّة والمبيدات الحشريّة، وعلى الرغم من أنّ دول وسط إفريقيا اتّجهت نحو استخدام ممارسات زراعيّة حديثة، إلاّ أنّ المزارعين يجدون صعوبة في زيادة إنتاجهم والوصول إلى الأسواق. نتيجة لذلك، كان أداء الإقليم ضعيفا جدا فيما يتعلق بتحقيق الهدف الخامس من أجندة 2063 المتعلّق بالزراعة الحديثة لزيادة الإنتاج، بسبب نقص البنية التحتية، محدودية الوصول إلى التمويل، وعدم الاستقرار السياسي[2].

- التصنيع: ارتفعت حصّة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم من 39.9% في عام 2021 إلى 41.4% في عام 2022، في حين أنّه لم يمثّل سوى ما يقارب من 15% من الناتج المحلي الإجمالي في إقليم وسط إفريقيا عام 2019، هذا التحّسن الملحوظ في النسب يُنمّ على نجاح الإقليم في توجّهه للقطاع الصّناعي في السّنوات الأخيرة، ومن الضروري الإشارة هنا إلى أنّ قطاع الخدمات هو المكوّن الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي في الإقليم في عام 2022، حيث بلغت نسبته 42.1% [3].

[1] **Ibid**, p34.
[2] Statitsa, Agriculture - Central Africa, in: https://www.statista.com/outlook/io/agriculture/central-africa date 10.5.2024 at 11:56.
[3] Central African Economic Outlook 2023: Central Africa achieved the best economic performance in terms of growth, inflation and budget deficit compared with other African regions in 2022, 2023, in: https://www.afdb.org/en/news-and-events/press-releases/central-african-economic-outlook-2023-central-africa-achieved-best-economic-performance-terms-growth-inflation-and-budget-deficit-compared-other-african-

ب-على المستوى الصحي والبيئي:

- سوء التغذية: يعتبر الجوع في وسط إفريقيا من القضايا الحرجة التي تؤثر على الملايين من النّاس

في المنطقة، غير أنّ الأمر ازداد سوء بعد تفشي جائحة كورونا، أين ارتفعت نسبته وسجّلت كل المناطق زيادة في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية، فمن إجمالي الزيادة البالغة 57 مليون شخص منذ عام 2019 شكّل إقليم وسط إفريقيا 22%، كما أنّ تفاقم حالة الجوع التي حدثت بعد الجائحة حتى عام 2022 سجّل خلالها الإقليم أعلى معدّل انتشار لنقص التغذية بنسبة 4,3%[1] ، وهو ما نتج عنه ارتفاع نسبة مرض الهزال بين الأطفال إلى 5,6%. ومن الضروري الإشارة إلى أنّ نسبة الجوع في الإقليم أو عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية كان في ارتفاع منذ عام 2014، أي منذ بداية تطبيق الخطة العشريّة التنفيذيّة الأولى لأجندة 2063، وهذا يدلّ على ضعف أداء الإقليم في العديد من المستويات التي تنعكس أو تؤثّر على الأمن الغذائي في المنطقة، وهو ما يمثّله الجدول التالي:

الجدول رقم18: يمثل عدد ونسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في إقليم وسط إفريقيا

السنوات	2014	2019	2020	2021	2022
العدد بالمليون	33,4	44,4	51	54,2	57
النسبة	%21,9	%24,8	%27,6	%28,5	%29,1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على . FAO, AUC, ECA and WFP, **Op,Cit**, pp 4,5

تشير البيانات في الجدول المقدّم أعلاه، إلى زيادة مستمرة في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في إقليم وسط إفريقيا، حيث ارتفع العدد من 33.4 مليون في عام 2014 إلى 57 مليون في عام 2022. وبالمثل، تزايدت النسبة المئوية للأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من 21.9% في عام 2014 إلى 29.1% في عام 2022. وهو ما يؤكّد على أنّ الإقليم يواجه أزمة متفاقمة في نقص التغذية.

- الصحّة: على الرغم من التحسينات الملحوظة التي حقّقتها دول إقليم وسط إفريقيا في مجال الصّحة

والمتمثلة عموما في تعزيز الوصول إلى الرعاية الصحيّة، وتحسين جودة الخدمات، ومكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، التي تحقّقت بفضل المراكز الإفريقيّة لمكافحة الأمراض والوقاية منها (Africa CDC)

regions-2022-63563#:~:text=At%20the%20regional%20level%2C%20the,16.5%20percent%20of%20nominal%20GDP date 10 .5.2024 at 22 :28.

[1] FAO, AUC, ECA and WFP, **Op,Cit**, pp 4-9.

التي وضعها الاتحاد الإفريقي، كإجراء يعمل على محاولة تحسين الوضع الصحي في إفريقيا ويقدّم الدعم للدول الأعضاء، ويعزّز قدرة المؤسّسات الصحيّة فيها. ومع ذلك، مازالت بعض الدول تعاني من انتشار مرض الملاريا والإيبولا والإيدز، كما وقد بلغ معدّل وفيات الرضّع في دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا في عام 2019 حوالي 51.5 وفاة لكل 1000 ولادة حية، لذلك يمكن تفسير التحديات الحالية التي يواجهها الإقليم بمدى صعوبة وخطورة الوضع الصحّي قبل تنفيذ أجندة 2063، علاوة على ذلك، يعكس هذا الواقع عجز الإقليم عن بلوغ الأهداف المحدّدة كما كان مخططا لها[1].

- البيئة وتغيّر المناخ: كما أشرنا سابقا، يتمتع إقليم وسط إفريقيا بتنوع بيولوجي استثنائي وبعض من أكبر الغابات السّليمة في العالم ذات الغطاء الكثيف، والتي تغطي حوالي 30% من منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، حيث تحتفظ جمهورية الكونغو الديمقراطية بنسبة 62% من هذه الغابات، بينما يتوزّع الباقي بين الغابون، الكونغو، والكاميرون، تعدّ هذه الدول الأربع حراسا لبعض من أهم الغابات في العالم، حيث تسهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية البيئة العالميّة. وبما أنّ المناطق المحميّة تلعب دورا حيويا في الحفاظ على النظم البيئيّة الطبيعيّة في مواجهة ضغوط تحويل الأراضي فإنّ جهود دول الإقليم تمثّلت في جعل 11% فقط من المنطقة محميّة، فضلا عن أنّها مهدّدة بسبب الزيادة في عدد السكان والمستوطنات داخل الحدائق.

إنّ تدهور الغابات والنظم الإيكولوجيّة الأخرى وفقدانها في إقليم وسط إفريقيا، يرجع إلى حدّ كبير إلى التوسّع في قطع الأشجار والتعدين والزراعة، وتزايد أعداد الأسر الريفيّة التي تعتمد على الأراضي والموارد الطبيعية للحصول على الدخل والمعيشة، بالإضافة تطوير البنية التحتية بسرعة دون إيلاء الاعتبار الواجب للتأثيرات البيئيّة، ممّا يشكّل خطرا هائلا على المنطقة وبالتالي تغيّر المناخ، فنمو القطاع الصناعي وتطوير البنية التحتية يأتي بالضرورة على حساب البيئة، حيث يتم تطهير الأراضي للتعدين والزراعة والطرق والسدود، وبالتالي قد تؤدي الأنشطة الاقتصاديّة إلى الاستغلال المفرط وتدمير رأس المال البيئي، وتقويض قيمتها بالنسبة للمجتمع والمستقبل الاقتصادي للمنطقة. بشكل عام، تساهم إزالة الغابات في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري وتغيّر المناخ، من خلال فقدان التنوع البيولوجي والتغيرات في دورة المياه (التأثير على هطول الأمطار)، وزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة وتقليل قدرة البيئة على امتصاصها[2].

[1] Jakkie Cilliers, **Op,Cit**, pp 27,28.
[2] Jane Turpie, Johanna Brühl, Luke Wilson, **Op,Cit,** pp 11-21.

استنادا لما سبق، يمكن القول أنه على الرغم من تمتع دول وسط إفريقيا بإمكانات كبيرة للنمو الأخضر بفضل سكانها الشباب ومواردها الطبيعية الوفيرة، ممّا يجعلها في موقع ممتاز لتحقيق ذلك، إلاّ أنّ الاستفادة من الفرص الاقتصادية الخضراء والابتكار الأخضر تظلّ ضعيفة، ويرجع ذلك جزئيا إلى نقص التمويل وقلّة الوعي بأهمية الاستدامة البيئية.[1] وهو ما يفسّر تحقيق الإقليم لنسبة أداء ضعيفة جدّا في موضوع البيئة قدرت ب 2%.

ج- على المستوى السياسي والأمني:

- البنية التحتية: يعاني إقليم وسط إفريقيا من بنية تحتيّة ضعيفة جدا، تواجه العديد من التحديات

التي تؤثر على التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المنطقة. نتيجة لذلك، سجّل الإقليم أداء ضعيف فيما يخص هذا الهدف قّدر ب10%، تفسّر هذه النسبة حقيقة أنّ معظم الطرق في وسط إفريقيا غير معبّدة وتتدهور حالتها بسرعة بسبب الأمطار الغزيرة والحمولات الزائدة، ممّا يعيق حركة البضائع والأفراد ويزيد من تكاليف النّقل في المنطقة، فمثلا تعاني جمهوريّة إفريقيا الوسطى وتشاد من ضعف في البنية التحتية للطرق، ممّا يحدّ من القدرة على الوصول إلى الأسواق والخدمات الأساسية، وبالمثل في النقل الجوي حيث نجد أنّ المطارات في المنطقة تعاني من نقص في التحديث والصيانة، ممّا يؤثر على سلامة وكفاءة النقل.

ومن جهة أخرى يعتبر الوصول إلى الكهرباء أقل بمقدار 20% من المتوسّط الإفريقي في عام 2019، ولذلك نجد أنّ حوالي 135,2 مليون شخص بدون كهرباء، منهم 83,5 مليون في المناطق الحضريّة، هذا الوضع يؤثّر سلبا على الصناعات والخدمات الأساسيّة، حيث تعدّ بورندي وتشاد الأدنى في الحصول على الكهرباء، في حين تجاورت الغابون نسبة 90%، هذا التباين يُشير إلى وجود تفاوت كبير في البنية التحتيّة بين دول الإقليم. بالإضافة إلى ما تمّ ذكره، تعاني العديد من المجتمعات في وسط إفريقيا من نقص في الوصول إلى المياه النظيفة والصّرف الصحّي الملائم، ما يزيد من معدّلات الأمراض المنقولة بالمياه[2]. وبذلك نستنتج أنّ البنية التحتيّة في إقليم وسط إفريقيا لا تزال بعيدة جّدا عمّا تمّ التخطيط له من قبل الاتحاد الإفريقي، وهو ما يعيق بدوره تعزيز التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي، وتحسين جودة الحياة وتسهيل الحصول على الرعاية الصحيّة والتعليم، وبالتالي إعاقة تحقيق التنمية المستدامة لأنّ كل أهداف أجندة 2063 متكاملة.

[1] African Development Bank Group, Central Africa Regional Overview, in: https://www.afdb.org/en/countries/central-africa/central-africa-overview date 6.5.2024 at 11:39.
[2] Jakkie Cilliers , **Op,Cit**, p 54,55.

- الاستقرار والسّلم والأمن: على الرغم من أنّ تقرير النيباد قد سجّل أداء عالي جدّا للإقليم فيما يخص تحقيق السّلم والأمن، غير أنّ العديد من دول وسط إفريقيا تعاني من أزمات سياسيّة واجتماعيّة واقتصاديّة أدّت إلى عدم الاستقرار السياسي، ما جعلها بيئة أمنية متقلّبة تعاني من اندلاع العديد من الصراعات متعددة الأوجه، بما في ذلك الصراعات حول السيطرة على الموارد الطبيعية. أمّا تنامي معدّل الإرهاب في المنطقة فيعود بشكل رئيسي إلى التهديد الدائم الذي تشكله جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة التشاد، بالإضافة إلى الأزمة السياسيّة والعسكريّة في جمهوريّة إفريقيا الوسطى، والصراعات المسلّحة المستمرة في منطقة البحيرات الكبرى، وأنشطة المتمردين الأوغنديين[1]. علاوة على ذلك تستمر الأزمة في منطقة كاساي التي بدأت في عام 2016 في جمهورية الكونغو الديموقراطية، وتفاقم العنف فيها في عام 2017، ما أسفر عن مقتل الآلاف ونزوح 1.4 مليون شخص داخل الدولة، وحوالي 35,000 لاجئ ممّن يلتمسون الأمان في أنغولا، وخلق احتياجات إنسانيّة جديدة وانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان[2]. وأخيرا أدّت الأزمة السياسيّة والأمنيّة في شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون إلى تفاقم عوامل الضعف، وهو ما يؤثّر بالفعل على اقتصاديات المنطقة، ويتفاقم الصراع وانعدام الأمن أيضا بسبب التهديدات اللاّتماثلية، على رأسها التّلاعب بالشّباب المتضرّرين من البطالة والتداول غير المشروع بالأسلحة، كل هذا يؤدي إلى إدامة الوضع الانساني المؤسف.

إضافة إلى ما سبق، أدّت العمليّات الانتخابية إلى العديد من التوترات في بورندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية والغابون، يؤكّد هذا النمط على أنّ المنطقة تواجه تحديات كبيرة في بناء مؤسّسات سياسيّة قوية تعزز التماسك الاجتماعي، وهو ما يتعارض أيضا مع الهدف الحادي عشر والثاني عشر من أجندة 2063، حيث أدّت أنظمة السّلطة الرئاسيّة القويّة الغالبة على دول الإقليم إلى جانب عدم وجود تداول على السّلطة بين الأحزاب السياسية إلى أزمات، نتج عنها في بعض الأوقات انقطاع النشاط الاقتصادي من خلال تدمير البنية التحتية وتعطيل الأسواق[3].

وبذلك، يتّضح أنّ هذه التحديات الأمنيّة والسياسيّة تتطلّب استجابة إقليميّة منسّقة تهدف إلى تعزيز الاستقرار وبناء مؤسّسات فاعلة تضمن التماسك الاجتماعي وتساهم في تحقيق أهداف أجندة 2063.

[1] African Development Bank Group, **Central Africa Regional Integration Strategy Paper 2019-2025**, june 2019, p17.
[2] The UN Refugee Agency, in : https://www.unhcr.org/news/briefing-notes/resurging-violence-could-spark-mass-displacement-drcs-kasai-unhcr-warns date 12.5.2024 at 20:35.
[3] African Development Bank Group, Central Africa Regional Integration Strategy Paper 2019-2025, **Op,Cit**, p17.

المطلب الخامس: أداء إقليم جنوب إفريقيا على مستوى أهداف أجندة 2063

سيتم من خلال هذا المطلب، وصف وتقييم أداء إقليم جنوب إفريقيا في تحقيق أهداف أجندة 2063، من خلال استعراض مدى التقدّم المحرز في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الصحيّة، البيئيّة، السياسيّة، والأمنيّة، مع تسليط الضوء على النجاحات والتحديات التي تواجهه في تحقيق التنمية المستدامة. لكن قبل التطرق إلى ما تمّ ذكره، من الضروري الإشارة أوّلا إلى مميّزات هذا الإقليم.

1-لمحة عامّة عن الإقليم:

يشمل إقليم جنوب إفريقيا دولا تتميّز بتنوعها الثقافي والجغرافي والاقتصادي وهي؛ أنغولا، زامبيا، مالاوي، موزمبيق، زيمبابوي، بوتسوانا، ناميبيا، جنوب إفريقيا، ليسوتو، إيسواتيني، تنتمي كل الدول المذكورة إلى تجمع الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC)، تستحوذ هذه المنطقة على مساحة إجماليّة تزيد عن5,9 مليون كلم مربع، في حين يبلغ عدد سكانها حوالي 190,885 مليون نسمة، وهي منطقة غنيّة بالموارد الطبيعية المتنوعة كالذهب (تعد جنوب إفريقيا من أكبر منتجي الذهب في العالم)، والألماس(بوتسوانا وناميبيا) البلاتين والنحاس، كما نجد الموارد الطاقوية مثل الفحم واليورانيوم والغاز الطبيعي والنفط؛ حيث تعدّ أنغولا واحدة من أكبر منتجي النفط في إفريقيا، أمّا بالنسبة للمعادن الصناعيّة فتمتلك بعض دول الإقليم احتياطات كبيرة من الكروم والفاناديوم والحديد، وتتضمّن مناطق متنوّعة بيئيا مثل صحراء كالاهاري، وأنظمة نهرية مهمّة مثل نهر زامبيزي، ضف إلى ذلك الأراضي الزراعيّة الخصبة والثروة الحيوانية[1].

من الناحية الاقتصاديّة، شهد إقليم جنوب إفريقيا تباطؤا في النّمو الاقتصادي، حيث انخفض معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.7% عام 2022 من 4,9% عام 2021، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي والأفريقي، ويرجع ذلك أساسا إلى النقص المستمر في الكهرباء، والفيضانات، والقيود في قطاع النقل، إلى جانب الانكماش العالمي في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. كما ارتفع التضخّم في الإقليم إلى 6,9% عام 2022 من 4,5%عام 2021، ناهيك عن عبء الديون الخارجية الذي من المتوقع أن يظلّ مرتفعا في جميع أنحاء منطقة الجنوب الإفريقي حيث بلغ عام 2022 ما نسبته 48%[2].

[1] Libraries,World Regional Geography, Southern Africa, in : https://open.lib.umn.edu/worldgeography/chapter/7-6-southern-africa/ date 6.5.2024 at 17 :55.

[2]African Development Bank Group,2023 Southern Africa Economic Outlook: Southern Africa's economic prospects subdued, yet abounds with investment opportunity in climate change initiatives, in: https://www.afdb.org/en/news-and-events/press-releases/2023-southern-africa-economic-outlook-southern-africas-economic-prospects-subdued-yet-abounds-investment-opportunity-climate-change-initiatives-63343 date 15.5.2024 at 17 :09.

2- تقييم أداء إقليم جنوب إفريقيا في تنفيذ أهداف أجندة 2063:

أ- على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

- الفقر: يواجه إقليم جنوب إفريقيا مستويات مرتفعة بشكل غير مقبول من الفقر والبطالة وعدم

المساواة، وهو ما أشارت إليه التقارير، حيث يعيش 45% من سكان المنطقة في فقر مدقع أي ما يعادل حوالي 88 مليون شخص، وتعتبر هذه المنطقة مسؤولة عن 9% من الفقر المدقع عالميّا، على الرغم من أنّ سكّانها يمثلون 2.5% فقط من سكّان العالم[1]. ساهم في تفاقم ظاهرة الفقر في الإقليم عدّة عوامل أهمّها الاستعمار الأوروبي لجنوب إفريقيا الذي خلق بنية اقتصادية وسياسية غير متوازنة، أدّت إلى تركّز الثروة في أيدي قلّة من السّكان، وتهميش واسع النطاق للأغلبيّة السّوداء، وهو الأمر الذي صعُب القضاء عليه خلال تنفيذ دول الإقليم لأجندة 2063، أمّا باقي العوامل فهي نفسها الأهداف أو المؤشرات التي سنعمل على دراستها في العناصر التالية، كالتعليم والنمو الاقتصادي والأمن والاستقرار في الإقليم.

تأثّرت هذه النّسب بشكل كبير بجائحة كورونا التي فاقمت من عدم المساواة والفقر في دول مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC)، حيث فقد 35.5 مليون شخص وظائفهم في عام 2020 بسبب الوباء[2]، بالإضافة إلى ذلك، تتفاوت مستويات الفقر بشكل كبير داخل دول الإقليم فمثلا في جنوب إفريقيا، يعيش أكثر من نصف السّكان 55.5% تحت خط الفقر، مع اختلافات كبيرة بين المناطق والمجموعات السكانية؛ فنجد أنّ نسبة السكان الذين يعيشون الفقر في الكاب الشرقي تصل إلى 72.9%، بينما تكون النسبة في جوتنج حوالي 33.3%.

- نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي: منذ إطلاق أجندة 2063، شهدت بعض دول إقليم

جنوب إفريقيا تحسينات طفيفة في متوسط دخل الفرد، ولكنّ التقدم كان بطيئا ومتفاوتا، وعلى اعتبار أنّ معدّلات الفقر وعدم المساواة لا تزال مرتفعة فهي تعرقل النمو الاقتصادي بشكل عام، بالإضافة إلى مجموعة من الأزمات الاقتصاديّة المتكرّرة في المنطقة التي أثّرت سلبا على تحسين دخل الفرد بشكل مستدام، فنجد مثلا أنّه في عام 2022، بلغ متوسط دخل الفرد في جنوب إفريقيا حوالي 6766 دولار، وهو أقل بنسبة 4.34% مقارنة بعام 2021 و2014، كما أنّ العديد من دول الإقليم لم تحقّق ارتفاعا في متوسط دخل الفرد مقارنة ببداية تنفيذ الأجندة حتى عام 2022 بل على العكس (وهو ما يوضّحه الجدول أدناه)، وتجدر

[1] Alex Porter, "Extreme poverty set to rise across Southern Africa", **Institute for Security studies Africa**, April 2017, p2.

[2] OXFAM International, Poverty and extreme inequality worsen in southern Africa as COVID-19 battered countries embark on a dangerous austerity path, May 2022, in: https://www.oxfam.org/en/press-releases/poverty-and-extreme-inequality-worsen-southern-africa-covid-19-battered-countries date 12.5.2024 at 10:13.

الإشارة هنا إلى أنّ انخفاض نمو دخل الفرد في معظم دول منطقة الجنوب الإفريقي يهدّد معدّل النمو اللاّزم للحد من الفقر، وعليه يمكن القول أنّ إقليم جنوب إفريقيا لم يُفلح كثيرا في تحقيق الهدف الأول من الأجندة المتعلّق بتحقيق مستوى عال من المعيشة وجودة نوعيّة الحياة.

الجدول رقم19: يمثّل متوسّط نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي) في إقليم جنوب إفريقيا في عامي 2014 و2022

الدولة	2014	2022
أنغولا	5012	3000
زامبيا	1724,6	1456,9
مالاوي	534,1	645,2
موزمبيق	603,8	558,3
زيمبابوي	1407	1676,8
بوتسوانا	6844	7738,9
ناميبيا	5544	5031,1
جنوب إفريقيا	6965	6766,5
ليسوتو	1165	969,9
إيسواتيني	3928,5 دولار	3986,9 دولار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: The World Bank, in : https://data.worldbank.org/country date 12.5.2024 at 3 :06.

يُلاحظ من خلال الجدول، وجود تفاوت بين الدول في متوسط نصيب الفرد، فبينما انخفض في دول مثل أنغولا (من 5012 دولار عام 2014 إلى 3000 دولار عام 2022) وزامبيا (من 1724.6 دولار إلى 1456.9 دولار) وناميبيا (من 5544 دولار إلى 5031.1 دولار)، إلاّ انه شهد ارتفاعا في دول أخرى على غرار مالاوي (من 534.1 دولار إلى 645.2 دولار) وزيمبابوي (من 1407 دولار إلى 1676.8 دولار) وبوتسوانا (من 6844 دولار إلى 7738.9 دولار)، أمّا باقي الدول فقد أبدت استقرارا نسبيا مع تغييرات طفيفة في متوسط دحل الفرد وهي: إيسواتيني (من 3928.5 دولار إلى 3986.9 دولار) وجنوب إفريقيا (من 6965 دولار إلى 6766.5 دولار). يعكس هذا الجدول التحديات الاقتصادية المتنوعة التي تواجه دول إقليم جنوب إفريقيا، ممّا يستدعي تبنّي إستراتيجيات جديدة مدعومة بإرادة سياسية قويّة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- التعليم: منذ إطلاق أجندة 2063 حقّق إقليم جنوب إفريقيا تقدّما واضحا في قطاع التعليم على

الرغم من التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة. وفقا لتقارير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، فإنّ الجهود تركّزت على تعزيز التعليم للجميع وتحسين جودته، مع تنفيذ برامج للحدّ من التفاوت بين الجنسين فيه، ونتيجة لذلك زادت معدّلات الالتحاق بالمدارس الابتدائيّة في بعض دول الإقليم، أمّا على مستوى التعليم العالي فقد تمّ إطلاق مبادرات من قبل بعض الدول لتحسين جودته والتوسّع في استخدام التكنولوجيا، ومع ذلك لا يزال الإقليم يواجه تحديات كبيرة مثل التفاوت في جودة التعليم، و ضعف البينة التحتيّة خاصة في المناطق الريفيّة، بالإضافة إلى الحواجز الماليّة التي لا تزال عائقا يحول دون تحقيق قفزة نوعيّه في قطاع التعليم في المنطقة[1].

- الزراعة: شهد هذا القطاع نموّا كبيرا في السّنوات الأخيرة مدفوعا بالظروف المحلية المواتية وعوامل

الاقتصاد الكلي الأساسيّة، حيث أظهر المستهلكون في إقليم جنوب إفريقيا زيادة الطلب على الممارسات الزراعيّة المستدامة والصديقة للبيئة، استجابة لهذا الطلب، عمل الإقليم على زيادة الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار خاصة في مجال الزراعة الدقيقة وإدارة المحاصيل، ما أدى إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية فضلا عن تقليل النفايات والتأثير البيئي[2].

- التصنيع: شهد قطاع التصنيع في إقليم جنوب إفريقيا تحسينات ملحوظة منذ عام 2014، خاصّة

في جنوب إفريقيا التي عرفت نموّا في الإنتاج الصناعي بنسبة 4.1% في عام 2024، هذا النمو كان مدفوعا بشكل رئيسي بقطاعات مثل المنتجات الكيميائيّة والمعادن الأساسيّة ومعدّات النقل، وبالتالي جذب الاقتصاد الجنوب إفريقي ما يقرب من 100 مليار راند من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2023، وهو ما يعادل 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي. تلعب هذه الاستثمارات دورا هاما في تعزيز نمو قطاعات التصنيع والتجارة.

يمكن أن يُعزى التطوّر في قطاع التصنيع إلى المشاركة المتزايدة لدول جنوب إفريقيا في سلاسل القيمة العالميّة، حيث تساهم القطاعات مثل التعدين، المنتجات المعدنيّة، والبتروكيماويات بشكل كبير في الاقتصاد الإقليمي. في عام 2019، كانت مشاركة الإقليم في سلاسل القيمة العالميّة تقريبا ضعف المشاركة

[1] UNESCO, **Education for Sustainable Development in the Southern African Development Community, Regional Strategic Framework 2022-2030**, 2022, p 19-21.
[2]Statista, Agriculture - Southern Africa, in: https://www.statista.com/outlook/io/agriculture/southern-africa date 13.5.2024 at 10:25.

الخلفية*، ممّا يشير إلى تطوّر القدرات التصنيعيّة، كما شهد قطاع النقل والمعدّات نموا ملحوظا في التصنيع، على سبيل المثال، كانت مشاركة قطاع معدات النقل في سلاسل القيمة العالميّة أكبر بأربع مرات من المشاركة الأماميّة*، ممّا يعكس تطور هذا القطاع مقارنة بباقي الإنتاج في المنطقة.

على الرّغم من التقدّم، إلاّ أنّ العديد من الدول تعتمد بشكل كبير على الصناعات الاستخراجيّة مثل التعدين، بحكم أنّها لا تستطيع الاعتماد على استراتيجية التنويع الصناعي، التي من شأنها خلق فرص عمل أكثر وتحسين مستوى المعيشة، وهو ما يغيب عن معظم اقتصاديات دول جنوب إفريقيا، لما تعانيه من تحديات كبيرة تواجه قطاع التصنيع، أهمّها ضعف البينة التحتية، وانقطاع التيار الكهربائي، ونقص العمالة الماهرة[1]، ممّا يؤثر سلبا على الإنتاجيّة والكفاءة، وهو ما يفسّر عدم تسجيل أداء مرضي للإقليم فيما يخص الجانب الاقتصادي.

- الاقتصاد الأزرق: على اعتبار أنّ معظم دول إقليم جنوب إفريقيا هي دول ساحليّة، فإن مفهوم

الاقتصاد الأزرق يعدّ مناسبا ويتماشى مع خصوصية الإقليم. ساعدت استراتيجية المحيطات المتكاملة 2050 التي نفذتها دول منطقة الجنوب الإفريقي في تعزيز الصّناعات البحرية مثل الصيد البحري، السياسة الساحلية والتعدين البحري، وبالتالي شهدت المنطقة زيادة الاستثمارات في قطاع الاقتصاد الأزرق خاصّة في التنقيب عن النفط، حيث عرف الإقليم اكتشافات لاحتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في دول مثل موزمبيق، ناميبيا، تنزانيا في السّنوات الأخيرة، ولذلك عملت العديد منها على تطوير الاقتصاد الأزرق وآلياته المؤسّسيّة على المستوى الوطني، عن طريق الاستثمار في تطوير وتحديث الموانئ والممرّات البحريّة الإقليميّة، باعتباره أمرا مهمّا لتسهيل شبكات الشّحن كعوامل تمكينيّة للمشاركة في سلاسل القيمة الإقليميّة وخلق فرص عمل جديدة[2].

ب-على المستوى الصحّي والبيئي:

- سوء التغذية: يعاني إقليم جنوب إفريقيا من نقص حاد في الأمن الغذائي منذ فترة طويلة، وقد

* المشاركة الخلفية: استيراد المواد الخام والمكونات لاستخدامها في التصنيع المحلي.

* المشاركة الأمامية: تصدير المواد الخام والمكونات لاستخدامها في التصنيع في دول أخرى.

[1]AUC, OECD, **Africa's Development Dynamics : Regional Value Chains For a Sustainable Recovery**,Adis Ababa : OECD Publishing, 2022, pp107-109.

[2] Joseph Ngwawi, Towards a SADC blue economy, Southern African Research and documentation Centre, 2018,in: https://www.sardc.net/en/southern-african-news-features/towards-a-sadc-blue-economy/ date 21.5.2024 at 00:23.

تفاقمت هذه المشكلة بشكل كبير في السّنوات الأخيرة نتيجة عدة عوامل منها التغيّرات المناخيّة، النزاعات المحليّة، والصدمات الاقتصاديّة، ومع ذلك أكّدت دراسة جديدة أجرتها (World Weather Attribution) وقُدّمت في 18 أفريل 2024، على أنّ الجفاف الشديد الناتج عن ظاهرة النينيو هو العامل الرئيسي وليس تغير المناخ الناجم عن الأنشطة البشرية. وعليه، تشهد منطقة الجنوب الإفريقي بسبب هذه الظاهرة واحدة من أسوأ حالات الجفاف منذ عقود، ويواجه حوالي 20 مليون شخص مستويات حادة من الجوع ونقص المياه وسط أزمة مناخيّة متفاقمة تغذيها ظاهرة النينيو، حيث أثّر الجفاف على المحاصيل الحيويّة والماشية، ممّا أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائيّة، وأشارت الدراسة أيضا إلى أنّ مثل هذه الشدّة في موجات الجفاف تحدث مرتين على الأقل في كل عقد، ما يجعل الاستعداد للجفاف في جنوب إفريقيا أمرا بالغ الأهميّة لتجنب نقص الغذاء[1].

- الصحّة: يبلغ متوسط درجات دول إقليم جنوب إفريقيا في هذا القطاع 53% ، وهو أعلى من

المتوسّط الإقليمي لإفريقيا الذي يبلغ 46%، ولكنهّ أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ 66%. يتراوح نطاق الدرجات بين دول الإقليم بين 40% و71%، أين تعتبر العدالة مصدر قلق شائع، حيث تقع كل دول الإقليم ضمن قائمة أكثر 50 دولة تفاوتا في تقديم الرعاية الصحيّة في العالم، ممّا يعني أنه يجب التركيز أكثر على الأسر ذات الدخل المنخفض لضمان حصولها على الرعاية الصحيّة.

حقّقت دول إقليم جنوب إفريقيا تقدّما ملحوظا في هذا المجال، فنجد أنّ قدرات المختبرات تحسّنت بشكل كبير كما يتّضح من الكشف السّريع عن تفشي فيروس إيبولا، واكتشاف حمّى القرم الكونغو النزفية في ناميبيا، إلى جانب أفضل الممارسات مثل تبادل المعلومات في الوقت المناسب خلال تفشي الوباء، وبالتالي أصبحت دول الإقليم أسرع وأكثر فعاليّة في الاستجابة للطوارئ. في جميع أنحاء الإقليم، انخفض متوسّط الوقت اللاّزم لاكتشاف تفشي المرض من 9 أيام في عام 2016 إلى 7 أيام في عام 2019، كما انخفض الوقت اللاّزم للسّيطرة على التفشي من 236 يوم في عام 2016 إلى 94 يوم في عام 2018، بالإضافة إلى ذلك طوّرت 12 دولة خطط عمل وطنيّة للأمن الصحّي لمعالجة الفجوات المحدّدة.

تُظهر معظم الدول انخفاضا سريعا في الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشريّة والوفيات المرتبطة به، حيث يتمّ تنفيذ برنامج سنوي لإعطاء الأدوية بشكل جماعي للأمراض المداريّة المهملة عبر المنطقة، وبذلك فالدول تسير في الطريق الصحيح لتحسين مستويات الرعاية الصحيّة. في الوقت نفسه

[1]Kristin Engel, El Nino Crisis : Dying crops, food and water shortages — drought affects millions in southern Africa, April 23, 2024, in: https://www.dailymaverick.co.za/article/2024-04-23-dying-crops-food-and-water-shortages-drought-affects-millions-in-southern-africa/ date 20.5.2024 at 19:45.

تواجه المنطقة بعض التحديات المستمرة التي تتطلب ابتكارات جديدة وزيادة الاستثمار في الصحّة وهي: نقص المستشفيات والمراكز الصحيّة وعدد الأطباء والممرضين المؤهلين خاصّة في المناطق الريفيّة، لا تزال وفيات الأمهات مرتفعة بشكل غير مقبول؛ حيث تسجّل دول مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية 15% من الوفيات على مستوى العالم، ضف إلى ذلك نقص التمويل فمعظم الدول تنفق أقل من 10% من ميزانياتها على الرعاية الصحية.[1]

على الرغم من التحديات التي تعيق تحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق الرعاية الصحية العادلة والشاملة، إلا أن تقرير النيباد الأخير يشير إلى أداء ممتاز للإقليم في تحقيق الهدف الثالث من الأجندة المتعلق بالصحة والتغذية الجيدة للمواطنين بنسبة 100%.

- البيئة وتغيّر المناخ: احتضنت جنوب إفريقيا القطاع الخاص في جهودها الرامية إلى معالجة تغيّر

المناخ، كانت من بين أكبر خمسة مستفيدين من التمويل الخاص للمناخ في إفريقيا في عام 2020/2019، حيث حصلت على 656 مليون دولار، لكن هذا الرقم لا يلبي احتياجات تمويل المناخ بشكل كاف؛ لذا تركّز على تعبئة المزيد من التمويل الخاص. وعليه، اتخذت المنطقة تدابير لإعادة هيكلة قطاع الطاقة من خلال التحوّل نحو مصادر الطاقة المتجدّدة والنظيفة، قُدرت قيمة رأس المال الطبيعي بـ 400 مليار دولار في عام 2018 (213.8 مليار دولار منها متجددة). تدعو سياسة الاستجابة الوطنيّة لتغير المناخ إلى إشراك قطاع الخدمات المالية في تشكيل بنية تمويل المناخ والتمويل الأخضر.[2]

ج- على المستوى السياسي والأمني:

- البنية التحتية: يتمتع إقليم جنوب إفريقيا ببعض من أكثر البنى التحتية تطوّرا في القارة، على الرغم

من بطء التنفيذ حقّقت المنطقة تقدّما ملحوظا خاصّة في مجال الكهرباء حاليّا، حيث قامت العديد من دول الإقليم بدمج شبكات الكهرباء الخاصّة بها في تجمّع الطاقة لجنوب إفريقيا، ممّا خفّض التكاليف وخلق سوقا تنافسيّة مشتركة للكهرباء في المنطقة، بالإضافة إلى تطوير مشاريع كبرى في الطاقة الكهرومائيّة والطاقة المتجدّدة، مثل مشروع سد كافوي جورج السفلي في زامبيا ومشاريع الطاقة في موزمبيق[3]. أمّا فيما يخص

[1] World Health Organization ,State of Health in Southern Africa, SADC Health Ministers Meeting 2019, in: https://www.afro.who.int/regional-director/speeches-messages/state-health-southern-africa-sadc-health-ministers-meeting-2019 date14.5.2024 at 11:21.

[2] African Development Bank Group, South Africa Economic Outlook, https://www.afdb.org/en/countries/southern-africa/south-africa/south-africa-economic-outlook date 17.5.2024 at 10:09.

[3] Southern African Development Community ,63 Infrastructure Projects Developed in SADC Region under the Programme for Infrastructure Development in Africa plan, March 2021, in: https://www.sadc.int/latest-news/63-infrastructure-projects-developed-sadc-region-under-programme-infrastructure date16.5.2024 at 1:07.

النقل فقد تمّ تنفيذ عدد من مشاريع الطرق والسّكك الحديدية، مثل تحسين مرافق الموانئ في مابوتو، وتطوير ممرات النقل إلى زيمبابوي ودول أخرى، بالإضافة إلى إطلاق 12 مشروع بنية تحتيّة رئيسي لتحفيز التنمية بقيادة القطاعين العام والخاص، يغطّي النّقل والخدمات الاجتماعيّة والكهرباء والمياه والغاز، كما تخطّط الحكومة الجنوب إفريقيّة لإنفاق 943.8 مليار راند على مشاريع البنية التحتية في السّنوات القليلة المقبلة، ومع ذلك، تواجه المنطقة العديد من التحديات على غرار انقطاعات في التيار الكهربائي التي تؤثر على الإنتاجيّة وتكبّد الإقليم خسائر تصل إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، كلفة النقل غير المستقرة والمرتفعة خاصة للدول غير السّاحلية؛ تشكّل تحديا مستمرا للتجارة الإقليميّة والنمو الاقتصادي، معدل انتشار الإنترنت في جنوب إفريقيا لا يزال منخفضا بنسبة 30%، مع تفاوت كبير بين المناطق الريفيّة والحضرية[1].

- الاستقرار والسّلم والأمن: منذ عام 2014، لم يشهد إقليم جنوب إفريقيا انقلابات عسكريّة كاملة مثل

التي شهدتها دول غرب إفريقيا، ومع ذلك لا يمكن تجاهل أحداث العنف السياسي والتوترات الداخليّة التي تؤثر على الاستقرار العام في الإقليم، حيث واجهت المنطقة تاريخيّا مشاكل عديدة مثل عدم الاستقرار السياسي، والقضايا المتعلقة بحرية التعبير وتكوين الجمعيات، وتداعيات الانتخابات الحرة والنزيهة، والاستجابات المسيئة للاضطرابات السياسيّة، وتضييق الخناق على الفضاءات المدنيّة، ما ساهم في التراجع المطّرد في مجال حماية حقوق الانسان.

وتماشيا مع ما تمّ ذكره، أتاحت الانتخابات في أنغولا وموزمبيق وإسواتيني وزيمبابوي فرصة لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطيّة وسيادة القانون، ومع ذلك شهدت الفترات السّابقة للانتخابات وخلالها وبعدها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان حيث تمّ اختطاف وتعذيب وقتل العديد من الناشطين السياسيّين، وأعضاء البرلمان والمدافعين عن حقوق الإنسان، ولذلك تعرّضت حكومات بعض الدول في المنطقة للانتقادات بسبب قمعها لأصوات المعارضة، وفرضها قيودا على الصحافة المستقلّة، ومن الضروري الإشارة هنا إلى أنّ مراقبي الانتخابات قد خلصوا إلى أنّ الانتخابات العامة في زيمبابوي والانتخابات الفرعيّة البرلمانية، لم تف بالمعايير الإقليميّة والدوليّة التي تحكم الانتخابات الديموقراطية، حيث تمّ استهداف حزب المعارضة السياسي الرئيسي. أمّا في ايسواتيني فقد تمّ اغتيال زعيم ائتلاف الأحزاب السياسيّة المعارضة ومنظمات المجتمع المدني في جانفي 2023، واستمرار الاحتجاجات في التصاعد بسبب النظام الملكي الحاكم

[1] Fabio Scala, Regional infrastructure integration – the key to Southern Africa's economic potential, February 2024, in: https://furtherafrica.com/2024/02/13/regional-infrastructure-integration-the-key-to-southern-africas-economic-potential/ date 16.5.2024 at 1:12.

والمطالبة بالإصلاحات الديمقراطية، ونفس الأمر ينطبق على باقي الدول مثل زامبيا، أنغولا، ومالاوي أين يتمّ كبح الحريات من خلال الاعتداء على الناشطين والمعارضين السياسيين وعدم السماح لهم بممارسة العمل السياسي والوصول إلى الحكم[1]، ولذلك لازالت منطقة الجنوب الافريقي متعثرة في مجال حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، ما يؤثّر سلبا على تعزيز الديموقراطية والاستقرار الأمني، ويبطئ التقدّم نحو تحقيق أهداف أجندة 2063.

على الرغم من الجهود التي يبذلها الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة في تنفيذ أجندة 2063، إلاّ أنّ الطريق نحو تحقيق أهدافها لا يزال يواجه العديد من التحديات والعراقيل، وهو ما يستدعي الوقوف عند أبرزها لفهم أبعادها وتأثيرها على مسار التنمية في القارة.

[1] Human Rights Watch, Southern Africa: Backsliding on Democracy Jeopardizes Rights: Activists, Critics Targeted: Growing attacks on refugees and groups at risk, January 11,2024, in: https://www.hrw.org/news/2024/01/11/southern-africa-backsliding-democracy-jeopardizes-rights date 25.5.2024 at 1:06

المبحث الثالث: تحديات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063

منذ وضع أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، تمّ تصور إفريقيا كقلعة مستقبليّة للتنمية الاقتصاديّة، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلها الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة من خلال مبادرات وتدابير وبرامج تنمويّة متنوّعة، بهدف تحقيق أهداف محدّدة، خاصة بعد نهاية فترة الخطة العشريّة التنفيذيّة الأولى، التي كان يطمح من خلالها الاتحاد إلى الانتقال من الاعتماد على السّلع الأساسيّة فقط إلى التصنيع بتركيزه على الجانب الاقتصادي، الذي من شأنه تسهيل تحقيق باقي الأهداف التنمويّة، إلاّ أنّ هذه الجهود لم تُحقّق تأثيرا إيجابيا ملموسا على الأداء الاقتصادي للقارة، وهو ما يُعزى إلى مجموعة من التحديات التي تقوّض قدرة الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي التنمية المستدامة.

المطلب الأوّل: التحديات الداخليّة التي تواجه تنفيذ أهداف أجندة 2063

إفريقيا القارة الغنيّة بالموارد والثقافات، تُواجه اليوم مجموعة من التحديات الداخليّة التي تعرقل تقدّمها في مسار التنمية المستدامة، فنجد الصراعات الإثنية والحدوديّة المتأصّلة في تاريخها الطويل، إلى جانب الأزمات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، كلّها تشكّل عقبات كبيرة أمام تحقيق الاستقرار والنمو، وبالتالي فهم هذه التحديات ومعالجتها بشكل فعّال يعدّ ضروريا لتمكين إفريقيا من استغلال إمكانياتها الهائلة وتحقيق مستقبل واعد لشعوبها.

1- **على المستوى الهيكلي(المؤسّسي)**: يعاني الاتحاد الإفريقي من أوجه قصور هيكليّة وقيود مؤسّسيّة عديدة، ممّا يحدّ من فعاليته في تحقيق أهدافه التنمويّة على مستوى القارّة، وتتمثّل أهم التحديات التي يواجهها فيما يلي:

- إحجام الدول عن التخلّي عن صلاحيّات كبيرة لأجهزة الاتحاد: إنّ أحد أهم التحديات الرئيسيّة

التي تعيق فعاليّة الاتحاد الإفريقي، وتتسبّب في ضعف أدائه تتمثّل في تردّد الدول الأعضاء في التنازل عن صلاحيات كبيرة لأجهزة الاتحاد، هذا التردّد في منح صلاحيّات فوق وطنيّة غالبا ما يرتبط بالمخاوف حول السيادة والمصالح الوطنيّة، فمن الواضح أنّ الدول الأعضاء ليست مستعدة للتنازل عن سلطاتها للمؤسّسات القاريّة خشية فقدان السّيطرة، والتدخل في شؤونها الداخليّة[1]، وبالتالي قد تقاوم الدول الجهود

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، قصور تنظيمي: ملامح تراجع دور الاتحاد الإفريقي، انتررجيونال للتحليلات السياسية، متحصل عليه: https://www.interregional.com/article/%D9%82%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%8A:/2387/Ar يوم 1.5.2024 على الساعة 1:03.

المبذولة لوضع سياسات أو لوائح مشتركة إذا اعتقدت أنّ ذلك قد يضر بقدرتها التنافسية الاقتصاديّة أو استقلالها السياسي، فمثلا على الرغم من تأسيس برلمان عموم إفريقيا كهيئة تشريعيّة للقارة، فإنّ دوره يقتصر على سن قوانين نموذجية تفتقر الصفة الإلزامية؛ ما يعني أنّه يمكن للدول الأعضاء عدم تبنّي التشريعات التي يقترحها البرلمان، وبالمثل بالنسبة لمفوضيّة الاتحاد الإفريقي التي لا تتمتّع بسلطة إلزام الدول الأعضاء بقراراتها، ممّا يضعف من فاعليتها في تنفيذ السياسات والمبادرات على مستوى القارة. ولذلك، نلاحظ أنّ العديد من المبادرات التنمويّة المختلفة التي وضعتها المفوضيّة لتنفيذ أهداف أجندة 2063 لم تحقّق النتائج المرجوّة بسبب فقدانها إلزاميّة التطبيق[1].

- معضلة التمويل لأجهزة الاتحاد الإفريقي: لقد تحوّل الدور العام للمفوضيّة الإفريقيّة إلى نمط مشابه

للأمانة العامّة لمنظمة الوحدة الإفريقيّة؛ إذ أصبحت مجرد كيان بيروقراطي يقوم بمهام إداريّة، فهي لا تمتلك القدرة على تنفيذ قرارات الاتحاد الإفريقي بسبب افتقارها إلى السّلطات المؤسّسية المطلوبة، والموارد البشريّة والماليّة والماديّة، ذلك لأنّ الدول الأعضاء امتنعت عن منحها الاستقلاليّة اللازمة لأداء مهامها، أحد الأمثلة على ذلك؛ هو تماطل الدول في تبنّي التوصيات المتعلقة بمصادر التمويل المستقلّة، التي من شأنها أن تقلّل اعتماد مفوضية الاتحاد الإفريقي على مساهمات الدول والتبرعات من شركاء التنمية، وهذا يعيد إلى الأذهان تجربة الأمانة العامّة لمنظمة الوحدة الإفريقيّة، التي اعتمدت بشكل كامل على الدول والقوى الخارجية في التمويل والتوظيف والمهام الأساسيّة الأخرى، في حين أنّ العديد من الدول لم تدفع مساهماتها السّنوية، ممّا أدّى إلى عجز متزايد للمنظمة.

من جهة أخرى، لا يزال الإتحاد الإفريقي يعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي، ففي اجتماع المجلس التنفيذي في أكتوبر 2021، تمّت الموافقة على ميزانيّة إجمالية لمفوضيّة الاتحاد الإفريقي لعام 2022 بقيمة تتجاوز 650 مليون دولار، حيث كان من المتوقع أن يساهم الشركاء الدوليّون بنسبة 66% من هذه الميزانية، في حين تُسهم الدول الأعضاء بنسبة 31%، وتأتي النسبة المتبقية 3% من الأموال الاحتياطيّة الإداريّة. ومع ذلك، فإنّ هذا الوضع بعيد كل البعد عن الهدف الذي يسعى إليه الاتحاد الإفريقي والمتمثل في تمويل ذاتي كامل لميزانيته العادية وما لا يقل عن 75% من ميزانيته البرنامجية، التي لا تزال مموّلة بالكامل من قبل الشركاء الخارجيين[2].

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] Craig Moffat, African Union at 20- Successes and Challanges, Good Governance Africa, September 2022, in : https://gga.org/african-union-at-20-successes-and-challenges/ date 11.6.2024 at 12 :06.

- ضعف القيادة والحوكمة: إنّ عدم فاعلية الاتحاد الإفريقي ناتجة عن ضعف القيادة والحوكمة،

فعلى الرغم من أنّ رئيس مفوضيّة الاتحاد مسؤول عن قيادة المنظمة، إلاّ أنّ قدرته على إحداث تغيير حقيقي غالبا ما تكون محدودة بسبب عدم الكفاءة البيروقراطية، والاقتتال السياسي الداخلي، والتدخل الخارجي، ففي كثير من الأزمات وجد الاتحاد الإفريقي صعوبة في الاستجابة بفعاليّة نتيجة للانقسامات الداخليّة أو التحديات الدبلوماسية بين الدول الأعضاء، ما يجعل من الصعب إيجاد حلول للمشكلات على المستوى القاري. وقد يبدو من السّهل أن تلقي الدول الأعضاء اللّوم على الاتحاد الإفريقي والشركاء الدوليّين فيما يخص أداء مفوضيّة الاتحاد الإفريقي، ولا سيما القيادة الرئاسيّة لها؛ إلّا أنّ التركيز على الرئيس وحده يعني تجاهل أوجه القصور الهيكليّة العميقة في المنظمة، كضعف المؤسّسات وعدم الكفاءة البيروقراطية، وبدون معالجة هذه المشاكل البنيويّة سيبقى ضعف القيادة هو السّمة البارزة للاتحاد[1].

2- على المستوى الأمني:

- التفاوت الكبير بين الطموح والواقع: تتشارك الدول الإفريقيّة في مجموعة من الصّفات الملازمة

لها، والتي تعتبر في نفس الوقت تحديات تعيقها على المضي قدما في مسار التنمية، نذكر منها: ضعف سيادة القانون والمؤسّسات الحكوميّة الرئيسيّة، البنية التحتيّة الضعيفة، النزاعات المتكرّرة وعدم الاستقرار السياسي، ضعف الرعاية الصحية والتعليم، ونقص الإسكان اللاّئق، هي كلّها تحديات أدّت إلى تعثّر التنمية الشاملة، وبالتالي تركّز دراستنا هنا على أنّ المتتبّع لأحوال القارة الإفريقيّة وقضاياها بإمكانه التأكيد على الهوّة الموجودة بين حال الدول الإفريقيّة والخطط التنموية الطموحة التي وضعها الاتحاد الإفريقي، ما نتج عنه تطبيق جزء فقط من أهداف تلك الخطط، على اعتبار أنّ معظم الدول الإفريقيّة لا تملك من القدرة ما يكفي لتحقيق جل الأهداف ذات الاولويّة التي تضمّنتها الخطة العشريّة التنفيذيّة الأولى؛ لكثرة عددها واختلاف مجالاتها فهي لم تركّز على الجانب الاقتصادي فقط، ضف إلى ذلك ضيق الوقت المخصّص للتنفيذ، ولذلك فإنّ سوء تصميم الخطط التنمويّة الإفريقيّة التي لا تتوافق مع قدرة الدول الإفريقيّة الضعيفة نوعا ما سيؤدي إلى:

- وجود تفاوت في التنفيذ بين دولة إفريقية وأخرى على حسب القدرات الوطنيّة لكل منها.
- فشل الدول الإفريقية الهشة في استكمال تنفيذ الأجندة على المدى الطويل.
- زيادة الهجرة غير الشرعيّة بين الدول الإفريقيّة.

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، **مرجع سابق**.

- الافتقار إلى البنية التحتيّة: يؤكّد الاتحاد الإفريقي على أنّ الحاجة إلى بنية تحتية قويّة وحديثة

وفعّالة، ترجع إلى احتياج إفريقيا لتعزيز التكامل التجاري، وزيادة العرض العالمي الذي تقدّمه فيما يتعلّق بالتجارة، لذلك يرى بعض الباحثين أنّ الدول في منطقة آسيان مثلا (رابطة دول جنوب شرق آسيا) أصبحت مراكز تصنيع رئيسيّة للشركات متعدّدة الجنسيات، على اعتبار أنّ المنطقة كانت قادرة على الاستفادة من الحاجة إلى الوحدة والتكامل، والعمل معا لضمان توافر البنية التحتية الحديثة اللاّزمة لجذب الشركات العالميّة، وعليه، فإنّ السؤال الأساسي هنا يدور حول سبب فشل القادة الأفارقة في تعزيز هذه الوحدة والاستثمار في تطوير البنية التحتية في حقبة ما بعد الاستعمار لا سيما مع توافر الموارد المؤهّلة لتحقيق ذلك في القارة، ونتيجة لذلك فإنّ البينة التحتيّة الأساسيّة غير الكافية تظلّ تشكّل عائقا كبيرا أمام مسار عمليّة النمو الاقتصادي في الدول الإفريقيّة، فضلا عن أنّها أزمة حقيقيّة بالنسبة للأفارقة الذين يمارسون الأعمال التجارية في جميع أنحاء القارة، وبالتّالي فعوضا من توفّر بينة تحتية حديثة تسهّل على الدول الإفريقيّة تنفيذ بعض أهداف أجندة 2063 خاصّة ذات البعد الاقتصادي، أصبحت البنية التحتيّة في حد ذاتها هدف يُراد تحقيقه للوصول إلى التنمية المستدامة وهو ما يستنزف الكثير من الوقت.

وعلى الرغم من تأخّر إفريقيا عن بقية العالم في عمليّة تغطية فئات البنية التحتيّة الأساسيّة مثل الطاقة، النقل البري، السّكك الحديدية والمياه، إلاّ أنّ الاستثمار في البنية التحتية في إفريقيا كان يتزايد بشكل مطّرد، وبالرغم أيضا من أنّ هذه النقطة تحسب لصالحها غير أنّ المشكلة تكمن في سجل إفريقيا الرهيب في مجال إنهاء المشاريع ماليّا؛ حيث تفشل 80% من مشاريع البنية التحتيّة الأساسيّة في مرحلة الجدوى وخطّة العمل، كما تبلغ التكلفة المتوقعة لترقية البنية التحتيّة في إفريقيا جنوب الصّحراء للسّنوات العشر القادمة 93 مليار دولار حسب تقديرات البنك الدولي، ووفقا لبنك التنمية الإفريقي فإنّ افتقار القارة إلى تطوير البنية التحتيّة يعود إلى ضعف التمويل، وجدير بالذكر أنّ تبنّي معظم الدول الافريقيّة في القرن الماضي برامج التكيّف الهيكلي، أدّى إلى تفاقم العجز في البنية التحتيّة في القارة وهو ما استمرّ إلى الوقت الحالي[1].

- عدم تناسق المعلومات بين الدول الأعضاء: تتمثّل أحد التحديات الرئيسيّة التي يواجهها الاتحاد

الأفريقي في تنفيذ الخطّة العشريّة التنفيذيّة الأولى، في عدم تناسق المعلومات بين الدول الأعضاء، على اعتبار أنّ الوعي العام بوجود أجندة 2063 متحيّز على المستوى القاري دون باقي المستويات، لذلك ينبغي

[1]Victor H mlambo, Xolani Thusi, Sbonelo Gift Ndlovuand, "The African Union's Agenda 2063 For Africa's Development : Possibility or Ruse ? " **Prizren Social Science Journal**, Vol(06), No(03), December 2022, pp66-67.

إعطاء الأولويّة للمعلومات المتعلّقة بمضمون وأهميّة جدول أعمال التنمية في إفريقيا، كما يجب تسليط الضوء على التعاون من أجل نشر المعلومات في القارّة بأسرها عن النّسخة طويلة الأجل.

وفي نفس الصّدد، هناك مسألة أخرى تعوق تنفيذ أجندة 2063، وهي عدم وجود قناة مثلى يتمّ فيها تعبئة الموارد وتنسيقها وتكاملها، والأهم من ذلك، فإنّ عدم وجود نهج منسّق ومتكامل لتنفيذ الأجندة بنجاح، يمكن أن يدفع الدول إلى وضع جداول أعمالها الإنمائيّة الخاصة بها والانضمام إلى العديد من التكتلات التجارية، ممّا قد يُحرّف الرؤية طويلة الأمد للاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تردّد بعض الدول الإفريقيّة في تطبيق بعض البرامج الرئيسية التي جرى تطويرها في سياق أجندة 2063 يعيق تنفيذها بشكل فعّال.

تماشيا مع ما تمّ ذكره، يعتبر التكامل الإقليمي داخل القارة معقّد للغاية مع وجود ثماني تكتلات تجاريّة وانتماء الدول الأعضاء لأكثر من تكتل واحد، مما يشكل عبئا على بعض الدول من حيث الالتزامات المختلفة وتعدّد الأهداف التنموية، كما أنّ لدى معظم مناطق القارة الإفريقيّة قوانين راسخة بشأن التكامل الإقليمي للأشخاص والسّلع، لكن في كثير من الأحيان يكون دمج الأشخاص شكليّا أكثر من كونه واقعيّا، حيث يتعرض مواطنو الدول الإفريقية الأخرى للرفض ويُطلب منهم تقديم العديد من المستندات[1].

- الفساد وعدم الاستقرار الحكومي: الفساد منتشر عالميّا، لكن شدته وأنواعه وعواقبه تختلف بشكل

كبير، وعلى الرغم من أنّه لا يقتصر على إفريقيا فقط، إلاّ أنّ الفساد فيها يعتبر أشدّ الأنواع خطورة في العالم ويمتد على نطاق واسع، ووفقا للبيانات الصّادرة عن منظمة الشفافيّة الدولية، فإنّ معظم الدول الإفريقية صُنّفت على أنّها فاسدة أو فاسدة للغاية (درجاتها أقل من 20 أو بين 20–39)، بينما لا توجد دولة إفريقيّة ضمن المجموعة الأقل فسادا، كما يوضّح الجدول التالي:

الجدول رقم 20: يمثل ترتيب الدول الأكثر فسادا في إفريقيا حسب منظمة الشفافية الدولية لعام 2023

الدولة	مقياس الفساد (0 فاسد للغاية/100 نظيف جدا) لعام 2023
الصومال	11
جنوب السودان	13
غينيا الاستوائية	17

[1]Bin Joachem Meh, Agenda 2063 a Decade on : Stakes of Poverty in Africa, December 19, 2022, in : https://onpolicy.org/agenda-2063-a-decade-on-stakes-of-poverty-in-africa/#:~:text=Firstly%2C%20one%20of%20the%20major,especially%20in%20the%20rural%20areas date 29.4.2024 at 11:04.

ليبيا	**18**
السودان، تشاد، جمهورية الكونغو، جزر القمر	**20**
إرتيريا	**21**
الكونغو، غينيا بيساو	**22**
جمهورية إفريقيا الوسطى، زيمبابوي	**24**
موزمبيق، نيجيريا، مدغشقر	**25**
أوغندا، غينيا	**26**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على Transparency International, Corruption Percepions Index, in : https://www.transparency.org/en/cpi/2023 date 2.5.2024 at 14:55.

يتّضح من خلال الجدول المقدّم، تفشي الفساد بشكل كبير في معظم الدول الإفريقيّة، مع وجود تفاوت واضح في مستوياته، فنجد أنّ 18 دولة إفريقية تُعتبر فاسدة للغاية حيث يتراوح معدّل الفساد فيها بين 11 و26، بينما يتراوح متوسط الفساد في معظم الدول الأخرى بين 30 و43، ممّا يصنّفها أيضا ضمن الدول الفاسدة. هذا يعكس تحديات كبيرة في مجالات الشفافيّة والحكم الرشيد. أما الدول الأقل فسادا في أفريقيا فهي السيشل (71)، الرأس الأخضر (64)، وبوتسوانا (59). وبالتالي، فإنّ التحديات التي تواجه تنفيذ أهداف الخطة العشريّة التنفيذيّة الأولى، ترتبط بمعدّلات الفساد العالية التي تعاني منها معظم الدول الإفريقيّة.

يعدّ الفساد جزء راسخ من الثقافة السياسيّة الإفريقيّة وأهم عوامل إعاقة التنمية الاقتصادية، وهو ظاهرة تحمل عواقب اجتماعية وسياسيّة ضارّة. ومع ذلك، يختلف مستوى الفساد وآثاره بشكل كبير عبر القارة لتباين أسبابه، التي تساهم في خلق مستويات عالية منه في إفريقيا. غالبا ما يرتبط الفساد بما يُعرف بلعنة الموارد، حيث لاحظ الاقتصاديون المفارقة التي تشير إلى أنّ الاقتصادات المعتمدة على الموارد تؤدّي أسوء من تلك التي تفتقر إليها.

تشمل الأسباب الأخرى للفساد الحدود الاستعماريّة والسياسات الموروثة، فضلا عن الهياكل السياسيّة والاقتصادية الموروثة عن الاستعمار، ووفقا للعديد من الباحثين، تعتبر الدول الإفريقيّة مجرد نسخ مشوّهة من الدول الاستعماريّة التي تقبلها السياسيّون الأفارقة بدلا من استخدام سلطة الدولة لتعزيز المصلحة العامة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم المساعدات الخارجيّة وانخفاض متوسّط الدخل ومستويات التعليم والمعرفة بالقراءة والكتابة في انتشار الفساد، إلى جانب تنامي العديد من الحكومات القمعية والاختلافات الثقافية التي تجعل

الرشوة تبدو كوسيلة معتادة لتسهيل المعاملات، ووفقا لتقديرات منظمة الشفافيّة الدوليّة، فقد دفع حوالي 75 مليون شخص رشاوى في عام2015[1].

في ذات السياق، تخسر إفريقيا مليارات الدولارات سنويّا بسبب الفساد، وهو ما يُسهم في تفاقم ظاهرة الفقر والتخلّف التنموي في القارة، ووفقا لمقياس الفساد العالمي–إفريقيا 2019، تمّ التأكيد على تنامي نسبة الفساد في القارة الإفريقيّة، وهو ما أجّج من انتشار ظاهرة الفقر والبطالة والمحسوبيّة السياسيّة، هته الأخيرة التي تؤدي إلى مشكلات في الأداء الحكومي ما يؤثّر سلبا على العمليّة الديموقراطيّة والشفافيّة والمساءلة في الحكم. وعليه، فإنّ الفساد في إفريقيا يعيق تحقيق التنمية المستدامة[2].

- الفقر وضعف النظامين التعليمي والصحّي: أشارت دراستنا من خلال عناصر سابقة إلى الطموح

الذي تسعى إليه أجندة 2063، والمتمثّل في إفريقيا مزدهرة قائمة على أساس التنمية المستدامة؛ هذه الأخيرة التي ترتكز بدورها على مجموعة من الأهداف لعلّ أبرزها، توفير مستوى معيشي مرتفع وضمان التعليم الجيّد للمواطنين، وتمتّعهم بالصّحة والتغذية الجيّدة لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي العادل في إفريقيا، وعلى الرغم من أنّ هذا ما يسعى الاتحاد الإفريقي إلى تحقيقه، غير أنّ واقع القارة الذي يتّسم بالفقر وصعوبة الوصول إلى التعليم والرعاية الصحيّة، يعيق الرغبة في تحقيق التقدّم الشامل في عصر ما بعد الاستعمار، وتحديدا بعد دخول الأجندة الإفريقيّة حيّز التنفيذ، حيث تؤدي المستويات العالية من التفاوت الاقتصادي والتضخّم والصراع، وتنامي عدد السّكان بدون فرص اقتصاديّة، إلى ارتفاع معدّلات الفقر في إفريقيا ما يضر بمسار التنمية الشاملة في القارة.

وعليه يمكن القول، أنّه رغم تنفيذ إجراءات للحدّ من الفقر، فإنّ معدّل انخفاضه لم يواكب الزيادة السّكانيّة في القارة، وقد أكّد البنك الدولي على أنّ معدل الفقر انخفض إلى 40% في عام 2018، ولكن عدد الأشخاص الفقراء يستمر في الارتفاع. ومن المعلوم أنّ زيادة فرص الحصول على التعليم وتنمية الشباب من أهم تدابير القضاء على الفقر، ومع ذلك يظلّ معدّل الوصول إلى التعليم في دول القارة غير متكافئ، حيث تسجّل منطقة جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدّل للإقصاء من التعليم على مستوى العالم حسب الأمم المتحدة، وبناء على ذلك، فإنه يصعب تحقيق نجاح موحّد في مكافحة الفقر إذا كانت هناك عقبات تحول دون الوصول إلى التعليم في القارة.

[1]Barney Warf, "Geographies of African Corruption", **PSU Research Review**, Vol(01), 2017, pp 21,22.
[2] Victor H mlambo, Xolani Thusi, Sbonelo Gift Ndlovuand, **Op,Cit**, pp 67,68.

ومن جانب آخر، يُعتبر ضعف الوصول إلى خدمات الرعاية الصحيّة عقبة أخرى أمام النمو على المدى الطويل، حيث تتعرّض هذه الأنظمة للإهمال الشّديد في إفريقيا مع نقص التمويل، وهجرة الكفاءات، وتدهور البنية التحتية، كما وقد كشفت جائحة كورونا عن الأنظمة الصحيّة الهشّة في القارة، وبحسب الإحصاءات؛ فإنّ أقل من نصف الأفارقة قادرون على الوصول إلى مرافق الرعاية الصحيّة الحديثة، وهو ما يدل على أنّ الدول الإفريقيةّ لم تحقّق المعايير الأساسيّة لأنظمة الرعاية الصحيّة الجيّدة، وبالتّالي يصبح من الطبيعي بقاء الأفارقة عرضة للأمراض الرئيسيّة الثلاثة القاتلة في القارة؛ الملاريا، السّل، الإيدز، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه في كثير من الدول الإفريقية تمثّل الرعاية الصحيّة أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي، ناهيك عن قلّة الأطباء المتخصّصين المهرة على اعتبار أنّ الكثير منهم يفضّل العيش والعمل في الدول الغربية، وبالتالي فقد أدّت هذه العقبات مجتمعة إلى إعاقة الجهود المبذولة من قبل الدول الإفريقيّة في سبيل تنفيذ أهداف أجندة 2063 ومن ثمّ تحقيق التنمية الشاملة[1].

- نزوح الشّباب إلى المدن: يُنظر إلى الشّباب على الصعيد العالمي على أنّهم العمود الفقري للتغيّر

والتطوّر والتقدم المستقبلي، وهو ما يشير له الطموح السادس في أجندة 2063 باعتبارهم حجر الزاوية لنجاح الخطّة، والورقة الرّابحة التي وجب استغلالها للنّهوض بالتنمية في القارة، وجدير بالذكر هنا، أنّ عدد سكّان إفريقيا الأقل من 35 عاما قد بلغ حوالي مليار شخص عام 2020 (540,8 مليون شخص تتراوح أعمارهم بين 1–14 و 454,5 مليون شخص تتراوح أعمارهم بين 15–34)، وهو ما يمثّل 22,7% من إجمالي عدد الشّباب في العالم[2].

يؤدّي نزوح الشّباب إلى نمو سكاني سريع في المدن الثّانوية منخفضة الدخل، ما ينتج عنه تطوّر حضري كبير وإن كان يواجه تحديات كبيرة، ولسوء الحظ، فإنّ الأشخاص الذين يغادرون المناطق الريفية يحرمونها الإبداع والمهارات والابتكار، ومع ذلك، لا يمكن النظر إلى الهجرة الريفيةّ الحضرية بمعزل عن العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي تدفعها، أين يعاني الشّباب من انتشار الفقر، وقلّة فرص التعليم، وانعدام فرص العمل، والمكاسب المحدودة من العولمة، ونقص المياه، والتطرف العنيف، والعنف الجنسي، والفساد، نتيجة لذلك، تصبح الهجرة الخيار الوحيد. علاوة على ذلك، أعرب الشّباب الأفارقة عن استيائهم من نقص مشاركتهم في منتديات صنع القرار ونقص التمويل لمبادراتهم التنمويّة، مع العلم أنّ لديهم من القدرة ما يكفي للمساهمة في التنمية؛ نظرا لأنّ مناهج الشباب الإفريقي في التعامل مع القضايا التنموية والحلول قد تختلف عن الأساليب المستخدمة والمتعارف عليها على نطاق واسع. ومن هذا المنطلق، فإنّ

[1] **Ibid,** p68.
[2] **Ibid**, pp68,69.

هناك حاجة ماسّة لإشراك مفهوم التنمية الريفيّة من خلال مبادرات يقودها الشباب مثل المشاريع الرياديّة، وتطوير الزراعة، وتقديم المساعدة في إنشاء البنية التحتية اللاّزمة للحدّ من النزوح إلى المدن، ويدرك الاتحاد الإفريقي أنّه إذا تمّ تجاهل الشّباب، فمن غير المرجّح نجاح أجندة 2063، وبالتالي يجب على الدول الأعضاء تنفيذ خطوات لتعزيز التنمية الريفيّة.

- الديموقراطية وحقوق الإنسان: تتصوّر أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 قارّة تتمتّع بثقافة عالميّة من

الحكم الرشيد والقيم الديمقراطيّة والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، ومع ذلك، يدرك الاتحاد الإفريقي أنّ ضمان أن تصبح جميع الدول ديموقراطيات كاملة هو هدف طموح، حيث أصبح القادة الأفارقة مهووسين بالسّلطة، ولذلك بدلا من التركيز على الدفع نحو الديمقراطية، ينبغي على الاتحاد الأفريقي أن يضع الأولويّة لدعم القادة في تعزيز جهود التكامل القاري وحماية حقوق الإنسان، إذ من غير المرجّح أن تُقبل جميع أبعاد الديموقراطية في إفريقيا، حيث الغلبة للثقافة والقيم التقليدية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه رغم أنّ الديموقراطية ليست نظام حكم مثالي، إلاّ انّها تظل الأقرب إلى تمكين الشّعوب من التعبير عن آرائهم في عملية الحكم.

أصدرت وحدة الاستخبارات الاقتصاديّة (EIU) مؤشّرها للديموقراطية لعام 2019 الذي شمل 50 دولة إفريقيّة، حيث انخفضت الديموقراطية على الصّعيد الدولي في نفس السّنة خاصة في القارة الإفريقية، وبالتحديد في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ فالانقلابات العسكريّة، والصراعات الدينيّة والعرقية، والهوس بالسلطة، والمحسوبية السياسية، وإلى حد ما التدخل الخارجي في الشؤون الإفريقيّة كلها عوامل تعيق التنمية في إفريقيا.

أمّا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فقد حدثت تجاوزات إنسانيّة خلال فترة جائحة كورونا، حيث فرضت الدول الإفريقيّة عمليات إغلاق كاملة خنقت حريات الناس، وأدّت إلى انتهاكات حقوق الإنسان حسب منظمة العفو الدوليّة[1]، فأصبحت الاعتقالات التعسفيّة والضرب والتعذيب وتقارير عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي ارتكبتها القوات الحكوميّة في كينيا ونيجيريا ورواندا وجنوب إفريقيا هي الحدث السّائد، وبينما تبيّن أنّ تحقيق الدّمقرطة الشاملة في إفريقيا يشكّل تحديّا صعبا إن لم يكن مستحيلا، فإنّ تحقيق التنمية الشّاملة والمستدامة على النحو المتوخى في أجندة 2063 لن يكون أقل صعوبة[2].

- صعوبة التحكّم في الوضع الأمني: تواجه القارة الإفريقيّة تحديات كثيرة تجعل من الصّعب السّيطرة

[1] **Ibid,** pp 69,70.
[2] **Ibidem**.

على الوضع الأمني، فإلى جانب الصراعات الإثنية والحدودية المزمنة التي خلفها الاستعمار، تُفاقم الأزمات العالمية مثل انتشار الأوبئة، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، وتغيّر المناخ من حدة هذه الصراعات، نتيجة لذلك، يجد الاتحاد الإفريقي وحكومات الدول الإفريقيّة أنفسهم أمام تحديات كبيرة في محاولة كبح وتيرة ونوعية الصراعات المتنامية.

ما جعل القارة اليوم تواجه أوضاعا خطيرة؛ على غرار النزاعات المسلحة المتصاعدة في السّودان، والتهديدات المستمرة من الجماعات الجهاديّة في الصومال، وعدم الاستقرار المزمن في القرن الإفريقي، والتوترات المتزايدة في شرق الكونغو الديمقراطية، والانقسامات والاضطرابات في ليبيا، والتهديدات الإرهابية في منطقة الساحل. بالإضافة إلى ذلك، تزايدت الانقلابات العسكريّة، والعنف المرتبط بالانتخابات، والأزمات الإنسانيّة الناتجة عن الحروب وآثار تغيّر المناخ، ممّا يعمّق من حدّة الأوضاع[1].

كل هذه العوامل تمثّل تهديدات كبيرة لاستدامة تنفيذ أجندة 2063، التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة في القارة الإفريقيّة، كما تعدّ معالجة هذه التحديات ضرورة ملحّة لضمان تحقيق رؤية مستقبليّة تستند على الأمن والاستقرار.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه تنفيذ أهداف أجندة 2063

تُناقش الدراسة في هذا المطلب أهم التحديات الخارجيّة التي تعترض الإتحاد الإفريقي وحكومات الدول الإفريقيّة في سعيهم لتحقيق أهداف أجندة 2063. وهو ما سيتمّ بحثه في هذا المطلب، إذ سيتعرّض لموضوع الديون الإفريقيّة، والأزمات الصحيّة العالميّة، والتنافس الدولي على موارد القارة، وغيرها من التحديات التي تؤثّر سلبا على جهود تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

- عبء الدين العام (الخارجي) في إفريقيا: إنّ أحد أهم أهداف أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 هو

تحمُّل القارة المسؤوليّة الماليّة الكاملة في تحقيق تنميتها، لكن يبدو أنّه هدف صعب وغير ممكن بسبب ديون إفريقيا الهائلة التي تزداد سنويّا سواء على المستوى القاري، الإقليمي أو الوطني، فالتراكم السّريع لها في السّنوات الأخيرة يثير مخاوف بشأن قدرة الحكومات الإفريقيّة على تحمّلها، ممّا قد يعرّض للخطر إمكانيّة القارة على تحقيق أهداف أجندتها، ولذلك تعتبر مشكلة الديون واحدة من أهم العوائق التي تقوّض مقدرة الدولة على وضع وتنفيذ مشاريع اقتصاديّة جديدة، وتحول دون الحد من الفقر في القارة، وعليه فهي تشكّل

[1]African Union, Discours de S.E. Moussa Faki Mahamat Président de la Commission de l'Union Africaine à l'Occasion de la Quarante-Quatrième Session Ordinaire du Conseil Exécutif, February 2024, in: https://au.int/en/node/43495 date 13.6.2024 at 20:34.

تهديدا لاستقرار الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي فعلى الرغم من أنّ الأجندة قد دخلت حيّز التنفيذ منذ مدة، إلاّ أنّ العديد من الدول الإفريقيّة لا تزال تعتمد على مصادر التمويل الخارجيّة بسبب سياسات الانكماش في الإدارة المالية العامّة غير الفعّالة[1]. وبناء على ذلك، يجب التأكيد هنا على أنّ استدامة أجندة 2063 تعتمد بشكل كبير على وجود مؤسّسات ماليّة ونقديّة قويّة ومستقرة.

في نفس السياق، وعلى اعتبار أنّ الديون تخدم وظيفة بالغة الأهمية للتنمية، فإنّ معدّل ارتفاعها أدّى إلى تقييد النّمو والحد من قدرة العديد من الدول الإفريقيّة على التعامل مع الأزمات المستقبليّة أو الاستثمار من أجل التنمية، ففي عام 2022 وصل الدين العام في إفريقيا إلى 1,8 تريليون دولار، وعليه فقد زادت ديون إفريقيا بنسبة 183% منذ عام 2010 وهو معدّل أعلى بنحو أربعة أضعاف من معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يمثّله المنحنى التالي:

الشكل رقم 13: يمثّل تزايد مبلغ الدين العام الخارجي لإفريقيا في الفترة (2010-2022)

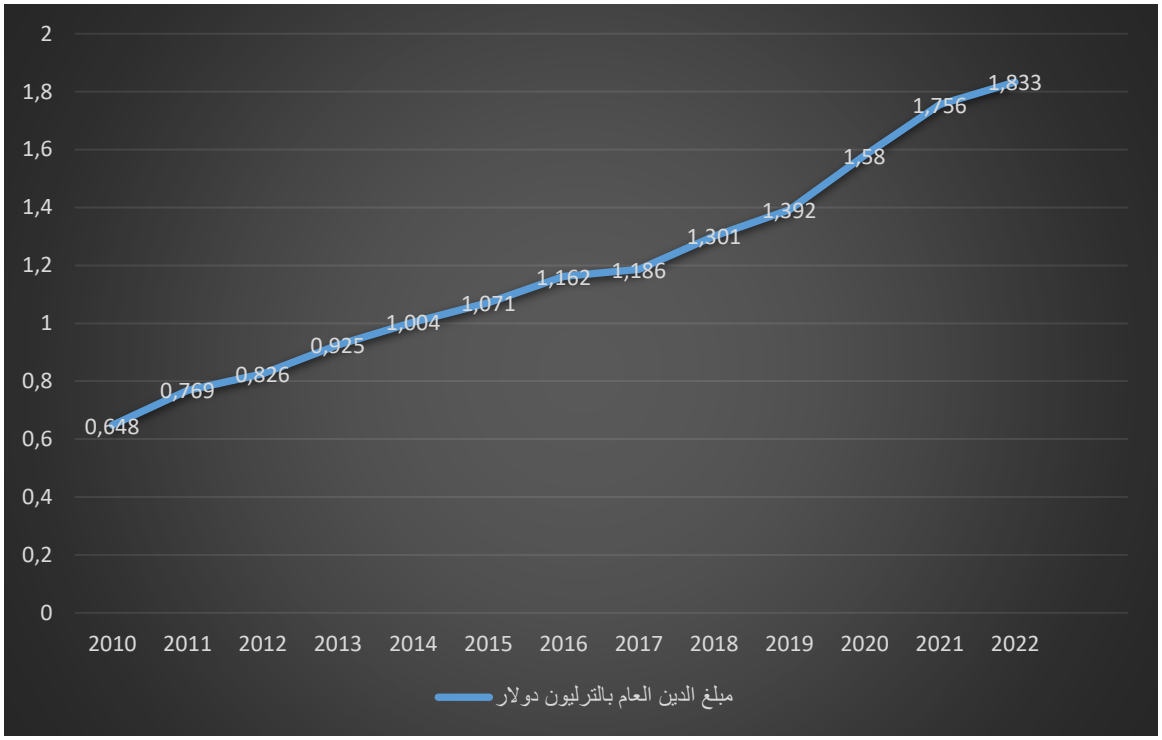

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على: UN Trade and Development, A World of Debt, in : https://unctad.org/publication/world-of-debt/dashboard date 23.4.2024 at 15 :45.

إنّ أهم ما يمكن ملاحظته والتركيز عليه من خلال المنحى؛ هو زيادة الدين العام الخارجي لإفريقيا خلال مدّة تنفيذ الخطّة العشريّة التنفيذيّة الأولى، ما يُفسّر بأنّ القارة الإفريقيّة قد لجأت إلى الاقتراض

[1] Victor H mlambo, Xolani Thusi, Sbonelo Gift Ndlovuand, **Op,Cit**, p66.

الخارجي بوتيرة متسارعة لتنفيذ الأهداف التنمويّة لأجندة 2063، وهو ما يعدّ في نفس الوقت تحدّي يساهم في عرقلة قدرة الدول الإفريقيّة على تحقيق النتائج التنمويّة المرجوّة كونه يستنزف جزء كبير من الميزانيّة لسداد الفوائد بدلا من توجيهها للتنمية.

وفي هذا السّياق، سجّلت 27 دولة إفريقيّة عام 2020 نسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي تفوق 60%، وهو مستوى ينظر إليه على أنّه عتبة الاستدامة، في حين انخفض العدد إلى 24 دولة بحلول عام 2022. أمّا إذا تمّت المقارنة بالدول النامية الأخرى فنجد أنّ تلك الموجودة في إفريقيا هي الأبطأ في خفض مستويات ديونها، ومن منظور إقليمي فإنّ وسط إفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي يقل متوسط مستوى الدين فيها عن عتبة 60% في عام 2022[1].

الجدول رقم21: يمثّل أكبر الدول الإفريقيّة من حيث حجم الدين الخارجي (بالدولار الأمريكي) لعام 2023

الدولة	مبلغ الدين الخارجي
مصر	11,968,321,674
أنغولا	3,153,816,667
جنوب إفريقيا	2,669,800,000
ساحل العاج	2,117,559,620
كينيا	2,058,982,100
نيجيريا	1,840,875,000
غانا	1,644,377,000
المغرب	1,499,800,000
جمهوريّة الكونغو الديموقراطية	1,294,500,000
تونس	1,259,139,338

المصدر: International Monetary Fund, 6.12.2023, in : https://www.imf.org/external/np/fin/tad/balmov2.aspx?type=TOTAL date 3.5.2024 at 10 :56

[1] UN Trade and Development, A World of Debt, in : https://unctad.org/publication/world-of-debt/dashboard date 23.4.2024 at 15 :45.

يشير الجدول المقدّم أعلاه، إلى حجم الدين الخارجي الكبير الذي تعاني منه بعض الدول الإفريقيّة، حيث تأتي مصر في الصّدارة بمبلغ دين خارجي يصل إلى حوالي 12 مليار دولار، ممّا يسلّط الضوء على حجم التحديات الاقتصاديّة الكبيرة التي تواجهها، بما في ذلك الحاجة إلى تمويل المشاريع الكبرى والاستثمارات في البنية التحتية. في المقابل، تعاني أنغولا من دين خارجي قدره 3.2 مليار دولار، وهو ما يعكس اعتمادها الكبير على القروض لتمويل قطاع النفط والبنية التحتية، وفي نفس الوقت يضع ضغوطا على ميزانيتها العامة، وبالنسبة لجنوب إفريقيا التي تعد واحدة من أكبر الاقتصادات في القارة، تواجه أيضا تحديات مالية بدين خارجي يبلغ 2.7 مليار دولار، ممّا يؤثر على قدرتها على تحقيق الاستدامة المالية. أمّا باقي الدول مثل ساحل العاج وكينيا، والتي تتجاوز ديونها الخارجية 2 مليار دولار، تبرز أيضا في سياق هذه التحديات المالية، فتحقيق التقدم الاقتصادي فيها مرهون بتوفير موارد ماليّة كبيرة، وأخيرا تأتي نيجيريا وغانا والمغرب وجمهورية الكونغو الديموقراطية وتونس بديون تتراوح بين 1,3–1,8 مليار دولار، ممّا يعكس التحديات المالية المستمرة في إدارة الاقتصاديّات الكبيرة والمتوسّطة الحجم، بالإضافة إلى الضغوط الماليّة الحادّة التي تواجهها هذه الدول في محاولتها لتلبية احتياجاتها التنموية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وعليه، توضّح هذه الأرقام أنّ الديون الخارجية تمثّل تحديا رئيسيّا للدول الإفريقيّة، ممّا يتطلب استراتيجيّات فعّالة لتجنّب الوقوع في فخ الديون وإدارتها لتحقيق التنمية المستدامة.

استنادا إلى ما تمّ ذكره، تُفسّر طبيعة المخاوف المتزايدة على الدول الإفريقيّة ذات مستويات ديون أكبر من المعيار القياسي البالغ 60% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تجدر الإشارة إلى أنّه على الرغم من إعفاء الديون وإلغائها من قبل الدول الدائنة في نادي باريس لعام 2005، إلاّ أنّ الدول الإفريقيّة تطالب مرّة أخرى بإعادة تكرار العمليّة.

وجدير بالذّكر، أنّه في غياب الحكم الرشيد والمستقر، تواجه الحكومات الإفريقيّة صعوبات في توظيف الموارد الطبيعيّة الهائلة التي تزخر بها القارة لخدمة أهداف التنمية. وعلى صعيد إدارة الدين العام، تمتلك غالبيّة الدول استراتيجيّات سليمة لإدارة الدين العام على الورق فقط، أمّا على أرض الواقع فهي تظل منقوصة وغير شاملة ممّا يحدّ من فعاليتها، بالإضافة إلى زيادة تدهور مستويات القدرة على تحمّل الديون عند بعض الدول مع اقترابها من معدّلات الديون الحرجة[1].

وبطبيعة الحال، لا بدّ من التأكيد على أنّ ارتفاع تكاليف الاقتراض وزيادة الديون ينعكس على القدرة اللاّزمة لتمويل التنمية، على اعتبار أنّه يتعيّن على الدول تخصيص حصّة أكبر من الإيرادات لخدمة الديون

[1] **Ibid.**

وسدادها، عوضا من خدمة توفير الموارد في المجالات التي يحتاجها الأفارقة بشدّة بما في ذلك الصحّة والتعليم والرعاية الاجتماعية، فتراجع الحصّة النسبيّة من الإنفاق على هذه القطاعات من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الوضع الاجتماعي العام في القارة، وبالتالي تراجع مستويات ومظاهر التنمية، فبين عامي (2019–2021) أنفقت 25 دولة إفريقية أي ما يقرب من نصف القارة على مدفوعات الفائدة أكثر من إنفاقها على الصحّة، وأنفقت سبعة دول أخرى على مدفوعات الفائدة أكثر ممّا أنفقت على التعليم، وأنفقت خمسة دول إضافية على مدفوعات الفائدة أكثر ممّا أنفقت على الاستثمار، وهو أمر مثير للقلق لأنّ المجالات المذكورة سابقا هي الأكثر تضرّرا من الأزمات الأخيرة (جائحة كورونا).

ونتيجة لذلك، يعيش اليوم 57% من سكّان إفريقيا في دول تنفق على أقساط الفائدة أكثر ممّا تنفقه على قطاعات الصحّة والتعليم، وهو ما ينعكس سلبا على قدرة الدول في التصدي لمختلف الأزمات، وما يفسّر أيضا تفاقم ظاهرة الفقر في إفريقيا، حيث يشير العديد من الباحثين إلى أنّ الديون التي تثقل كاهل الدول الإفريقيّة لا يمكن السيطرة عليها. لذلك، فالتنمية المستدامة في الدول الإفريقية ستبقى مجرد خيال مع ذهاب الأموال التي يمكن استخدامها لتوفير الخدمات الاجتماعية إلى خدمة الديون[1].

- تداعيات جائحة كورونا: خلّف فيروس كورونا 2019 (كوفيد–19) الذي صنّفته منظمة الصحّة

العالميّة جائحة عالميّة في 11مارس 2020، آثارا عميقة على مختلف أنحاء العالم، فمنذ ظهوره لأوّل مرّة في ديسمبر 2019 وحتى 23 سبتمبر 2021، تمّ تسجيل أكثر من 220 مليون إصابة (أكثر من 8 ملايين في إفريقيا) و4.5 مليون وفاة (أقل من 200,000 في إفريقيا)، استمرت هذه الجائحة في تعطيل الاقتصاد العالمي وهدّدت المكاسب الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي حقّقتها القارة الإفريقيّة خلال السّت سنوات الأولى من خطة تنفيذ العشريّة الأولى لأجندة 2063، وعلى الرغم من أنّ القارة قد سجّلت معدّلات أقل من الإصابات والوفيات مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، غير أنّ تأثير الجائحة قد وضع ضغطا هائلا على الأنظمة الصحيّة الأفريقية، وأثّر بشكل سلبي شديد على الاقتصادات الإفريقيّة ورفاهيّة شعوب القارة.

من الناحية الاقتصادية، انكمش الناتج الاقتصادي لإفريقيا بشكل كبير منذ ظهور الوباء، وهو ما خلّف ركود اقتصادي في العديد من الدول الإفريقيّة، ويُعزى هذا بشكل أساسي إلى إجراءات التقييد والاحتواء المختلفة مثل إغلاق الحدود، التي وضعتها الدول الإفريقيّة في مواجهة الجائحة، ما أدّى إلى تعطيل الأعمال، وانخفاض كبير في الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة، وتعطيل سلاسل التوريد العالمية من وإلى إفريقيا، إلى جانب الانخفاض العالمي في النمو الاقتصادي، كما تأثّرت الدول المعتمدة على السياحة والدول

[1] **Ibid.**

الصغيرة النامية بشكل خاص بالقيود الحدوديّة، وتعرض سوق العمل والشركات الصغيرة والمتوسّطة والفئات الضعيفة لضرر كبير نتيجة فقدان الدخل والارتفاع الكبير في معدّلات البطالة[1].وفيما يلي أبرز النقاط التي تُلخّص تأثيرات جائحة كورونا على القارة الإفريقيّة:

- تقلّص نمو الناتج المحلي الإجمالي مع تأثّر شديد للمشاريع الاقتصاديّة الخاصّة.
- تفاقم معدّلات البطالة.
- ضغوط ماليّة هائلة على الحكومات الإفريقيّة.
- تأثّر كل قطاعات التصدير بسبب انخفاض الطلب الدّولي.
- انخفاض إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة معدّلات الفقر.
- ارتفاع نسبة أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- ارتفاع تكلفة الرعاية الصحيّة[2].

– التغيّرات المناخيّة: يعدّ تأثير التغيّر المناخي على إفريقيا من بين التحديات الكبرى التي قد تصنّف على أنها تحديات خارجية؛ بسبب ارتفاع درجات الحرارة العالميّة التي تسبّبها الدول الصناعيّة، وتغيّر أنماط هطول الأمطار الذي يؤدّي إلى فترات جفاف طويلة في بعض المناطق، وزيادة الفيضانات في مناطق أخرى، أو تحديات داخلية؛ بسبب التدهور البيئي داخل الدول الإفريقيّة، وضعف البنية التحتية التي تجعل من الصعب على الدول التعامل مع الكوارث الطبيعية والتكيف مع التغيرات المناخية، ما يؤدي إلى نزوح السّكان، وهو ما يزيد من شدّة التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تنفيذ أجندة 2063.

ومن المؤسف أنّ التغيّر السّريع في المناخ، يعني أنّ الدول ذات الموارد المحدودة والتي تفتقر إلى المعرفة التكنولوجيّة ستجد صعوبة في حماية نفسها، بحيث لن تؤدي التغيّرات المناخيّة إلى تقليص إمكانات النمو في إفريقيا فحسب، بل ستؤدي أيضا إلى عدم الاستقرار السياسي الناجم عن نزوح السّكان، نقص الموارد الأساسيّة، تدهور الأوضاع الاقتصادية، زيادة التوترات العرقية والإثنية بسبب التنافس على الموارد المحدودة. وفي نفس السياق، أكّد مجلس السّلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي عام 2021 على تأثير تغيُّر المناخ في الأمن الغذائي والمائي، وفقدان الوظائف، وزيادة الطلب على الموارد الطبيعيّة والمزيد من عمليات نزوح السّكان، ولذلك فقد أدّى إلى تفاقم نقاط الضعف القائمة وزيادة التوترات والصراعات العنيفة، ومن

[1] African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063, **Op,Cit** , pp 20-24.
[2] **Ibid**, pp 67,68.

المرجّح أن تزداد حدّة انعدام الأمن الغذائي، وتصاعد النزاعات بين المزارعين والرعاة، وتفاقم الهجرة، لتصبح أكثر شيوعا في القارة.

إنّ التأثيرات المزعزعة للاستقرار الناجمة عن تغيّر المناخ، أصبحت محسوسة بالفعل في غرب إفريقيا بعد أزمة دارفور التي تعدّ أول أزمة ناجمة بالكامل عن تغّير المناخ، حيث انخرط المزارعون والرعاة في معارك عنيفة بسبب الجفاف الذي أدى إلى تراجع الأراضي الصّالحة للزراعة، وهي معارك شائعة في كل من النيجر، مالي ونيجيريا، حيث تعاني هته الأخيرة من تزايد التوترات المحليّة الناجمة عن ندرة المياه، وتتمتّع مالي وبوركينا فاسو والنيجر بنسب عالية للغاية من الفقراء الذين يعتمدون على الزراعة، وقد أدّت موجات الجفاف إلى نزوح ملايين الأشخاص الذين أصبحوا معرّضين للخطر بسبب العنف الجهادي في بوركينافاسو أو التوترات المجتمعيّة الهائلة الناجمة عن ندرة الموارد، وبالتالي يعتبر تغيّر المناخ مصدرا مباشرا للصراع، وبما أنّ مصدر التغيرّات المناخية خارجي أكثر منه داخلي، فمن الصعب التعامل معها، ولذلك يجب أن تأخذ أجندة 2063 في كل خططها اللاّحقة قضايا تغيّر المناخ في الاعتبار، والتركيز على تعزيز وتقوية المعرفة التكنولوجيّة والوسائل اللاّزمة من أجل التصدي للكوارث الطبيعية المترتبة عن التغيّرات المناخيّة[1].

- التنافس الدولي على الثروات الطبيعيّة: تشهد القارة الإفريقيّة اليوم سباقا جديدا يختلف تماما عن

مؤتمر برلين لعام 1885، الذي ركز على السّيطرة الاستعماريّة المباشرة وتقسيم القارة، حيث تتنافس القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، وفرنسا لتكون الشريك المفضّل لإفريقيا في مجالات الاقتصاد، الأمن، والسياسة، بهدف تأمين مواردها الحيويّة، مثل المعادن النادرة والطّاقة، ممّا يؤثر بشكل كبير على التنمية والاستقرار في القارة، حيث يقوم مسؤولو هذه الدول بجولات في إفريقيا يقدّمون خلالها وعودا بالشّراكات السياسيّة، المساعدات الإنسانيّة، المشاريع التنموية البارزة، والإصلاحات في المؤسّسات الدولية ما بعد الحرب، هذه الوعود هي ما يعتبرها الأفارقة وسائل لاستمرار الديناميكيّات السّلطوية الأبويّة؛ التي تشير إلى السّيطرة والتحكّم من قبل القوى الكبرى على الدول الأقل قوة، دون السّماح للدول الإفريقيّة بتحقيق استقلالها الحقيقي، حيث نادرا ما تلتزم الدول الكبرى بما تعد به[2]. في هذا السياق، وبينما تتنافس فرنسا والصين وروسيا وغيرها من الدول الأخرى مثل تركيا وإيران على النفوذ في إفريقيا، ستركز دراستنا

[1]Victor H mlambo, Xolani Thusi, Sbonelo Gift Ndlovuand, **Op,Cit**, pp 69.
[2]Cameron Hadson, Why Are Foreign Powers Scrambling to Court Africa?, Centre For Strategic and International Studies, April 2023, in: https://www.csis.org/analysis/why-are-foreign-powers-scrambling-court-africa date 14.6.2024 at 12:09.

على تأثير فرنسا والصين في إعاقة تنفيذ أجندة 2063، وتحليل كيفيّة تأثير أنشطتهما على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القارة الإفريقيّة.

تحتفظ فرنسا اليوم بنفوذ قوي على مستعمراتها الإفريقيّة السّابقة، من خلال مزيج من العلاقات الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة، مستندة إلى روابط تاريخيّة وثقافيّة واقتصاديّة تطوّرت عبر الزمن، وتستخدم فرنسا عدّة أساليب للحفاظ على هذا النفوذ، منها الاتفاقيّات الاقتصاديّة غير المتكافئة والترتيبات المتعلقة بالعملة، على سبيل المثال، تعتمد العديد من المستعمرات الفرنسيّة السّابقة في إفريقيا على الفرنك الإفريقي، الذي تضمنه الخزينة الفرنسيّة، هذه العملة التي تتحكّم بها فرنسا، تؤثّر على السياسات الاقتصاديّة للدول الإفريقيّة المستخدمة لها، ممّا يحدّ من استقلالها المالي، خاصة بسبب سعر الصرف الثابت مع اليورو الذي يقوّض سيطرة الدول الإفريقيّة على سياساتها النقدية.

إلى جانب ذلك، تستفيد فرنسا من الوصول إلى الموارد الطبيعية بطرق غالبا ما تؤدي إلى استغلال هذه الموارد دون عوائد كافية للدول الإفريقيّة، كما تعتمد على التبعيّة الاقتصاديّة من خلال الاستثمارات المشروطة كوسيلة أخرى للحفاظ على نفوذها في مستعمراتها الإفريقيّة السابقة، ممّا يعرقل عملية التنمية في القارة[1].

من الناحية السياسيّة، لا تزال فرنسا تتدخل في الشؤون الداخليّة للدول الإفريقيّة لتحقيق مصالحها، ممّا يساهم في زعزعة الاستقرار وإعاقة التنمية المستدامة، تشمل هذه التدخلات العمليّات العسكرية في مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى، حيث تسعى فرنسا إلى حماية مصالحها الاستراتيجيّة. بالإضافة إلى ذلك، تدعم فرنسا الأنظمة الاستبداديّة في مستعمراتها السّابقة للحفاظ على نفوذها، ممّا يمنع التقدّم الديموقراطي ويزيد من عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول[2].

من الضروري الإشارة إلى أنّه قد حدثت بعض المبادرات الإصلاحيّة ذات الأهميّة المحتملة، أبرزها الإعلان عن إلغاء عملة الفرنك الإفريقي، التي تّعتبر من بقايا الاستعمار، وتذكير دائم بأنّ دول منطقة الفرنك الإفريقي لا تتمتع بالسيادة النقديّة بعد مرور ما يقرب من 60 عاما على الاستقلال، حيث يُنظر إلى هذا الوضع على أنّه استمرار النفوذ السياسي في مرحلة ما بعد الاستعمار.

[1]Thelma Chansa Chanda, Daniel L. Mpolomoka, Lufeyo Chitondo, "The Ongoing Influence of French Colonialism in Former African Colonies: A Comparative Analysis", **Global Scientific Journals**, Vol(11), November 2023, pp1026,1027.

[2] Denis M. Tull, "France's Africa Policy under President Macron : Good Intentions, Partial Reform and the Fiasco in the Sahel ", **German Institute For International and Security affairs,** No (51), September 2023, p1.

في نهاية عام 2019، اتخذت ثماني دول من الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا خطوة أولى نحو إعادة تنظيم نظام عملة الفرنك الإفريقي، ليتم استبدالها بعملة غرب إفريقيا المشتركة (إيكو)، تضمّن هذا الإجراء إعفاء البنك المركزي لغرب إفريقيا من التزام إيداع 50% من احتياطاته من العملات لدى البنك المركزي الفرنسي، مع استمرار فرنسا في ضمان سعر الصّرف الثابت، لمنح هذه الدول المزيد من الاستقلال الذاتي، ومع ذلك، لم يتم تنفيذ تفاصيل هذا الإصلاح، ولهذا ينقسم الباحثون حول هذا الموضوع بين من يرون في هذه الخطوة إصلاحا زائفا، ومن يرونها بداية حقيقيّة لتحقيق استقلاليّة هذه الدول.

أمّا من الناحية العسكرية، يمثل الانسحاب من مالي في عام 2022 ومن بوركينا فاسو في عام 2023، وأخيرا من النيجر في نفس العام، نقطة تحوّل في تاريخ العلاقات الفرنسيّة الإفريقيّة، يمكن أن يكون هذا بداية جديدة لمسار إفريقيا نحو تحقيق التنمية المستدامة بعد انتشار عدوى التخلّص من الهيمنة الفرنسيّة في باقي الدول الإفريقيّة[1].

وفي هذا الشأن، يُلاحظ أنّ مساعدات الصين للدول الإفريقيّة قد أدّت إلى الافتقار إلى الإرادة السياسيّة نحو الإصلاح، ونتيجة لذلك فإنّ الحكومات الاستبداديّة والقادة الأفارقة قادرون على البقاء في السّلطة وتلقي المساعدات والتنمية الاقتصادية التي تشتد الحاجة إليها من الصين، مقابل وصول الأخيرة إلى الموارد الإفريقيّة والأسواق، أين تغمر الشركات الصينية الأسواق الإفريقية بالمنتجات الرخيصة بشكل متكرّر، ممّا يؤدي إلى تقويض الأسعار المحليّة والإضرار بالإنتاج المحلي. إضافة إلى ذلك، تقدم الصين المساعدات العسكرية والأسلحة في مقابل امتيازات النفط، ممّا يزيد من حالات العنف في القارة، هذا يعكس تجاهل الصين للصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد وسوء الإدارة عند تعاملها مع إفريقيا، على سبيل المثال في السّودان، كانت الشركات الصينية متواطئة في مساعدة الحكومة السّودانية على تهجير السّكان في جنوب السودان لإفساح المجال أمام مشاريع النفط، وقد مكّنت مشتريات النفط الحكومة السّودانية من شراء الأسلحة لمواصلة حملات العنف والترهيب في دارفور.[2]

وجدير بالذكر، أنّ القروض الصينيّة قد لعبت دورا محوريا في تمويل مشاريع البنية التحتيّة وتحفيز النمو الاقتصادي في العديد من الدول الإفريقيّة، ومع ذلك ارتبط الإقراض الصيني بشكل متكرّر بدبلوماسية فخ الديون، حيث تستخدم الديون لإغراق الدول الإفريقيّة بأعباء ماليّة لا يمكن تحمّلها، ممّا قد يؤدي إلى فقدان السيادة.

[1] **Ibid**, pp 1,2.
[2] Jan van Rooyen, Hussein Solomon, " The Strategic Implications Of The Us And China's Engagement Within Africa " , **South African Journal of Military Studies**, Vol (35), 2007, pp 11,12.

وبناء على ذلك، تدخل الدول الإفريقيّة في مشكلة الديون مع الصين نتيجة عدّة عوامل متداخلة تتعلّق بسياسات الإقراض الصينيّة، والاحتياجات التنمويّة الكبيرة في إفريقيا، وغالبا ما تكون هذه القروض مشروطة، حيث تُدرج الصين شروطا في اتفاقيات القروض تؤدي إلى إجهاد الاقتصادات الإفريقيّة الهشّة، مثل هذه الشروط يمكن أن تحدّ من قدرة الدول المقترضة على اتخاذ قرارات ماليّة مستقلة. بالإضافة إلى ذلك، تموّل الصّين بعض المشاريع مقابل الحصول على الموارد الطبيعيّة وضمان إمدادات المواد الخام التي تُستخدم في قطاع التصنيع، هذا السلوك يعكس نوعا جديدا من الاستعمار؛ حيث يحدّ من قدرة القارة على المضي قدما في مسار تحقيق التنمية المستدامة[1].

[1]Jana de Kluiver, Navigating the complex terrain of China-Africa debt relations, Institute For Security Studies, November 2023, in : https://issafrica.org/iss-today/navigating-the-complex-terrain-of-china-africa-debt-relations date 14.6.2024 at 19:54.

استنادا إلى كل ما ورد في الفصل، وبعد الفحص التحليلي والتقييمي للإحصائيات المتوفرة حول أهداف أجندة 2063 وخطّتها العشريّة التنفيذية الأولى، سواء على المستوى القاري أو الإقليمي، توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن حصرها في الآتي:

أ- على المستوى القاري:

- أظهرت القارة الإفريقيّة بعض التقدّم في تنفيذ عدد من أهداف أجندة 2063، لاسيّما في مجال

الزراعة وتطوير البنية التحتية، إلاّ أنّها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في القضاء على الفقر، وتعزيز الحكم الرشيد، وتحقيق الاستقرار السياسي، وعليه لم تتمكن إفريقيا من بلوغ كافّة أهداف الخطة العشريّة التنفيذيّة الأولى (2014-2023) المرتبطة بأجندة 2063، بسبب ضعف الأداء الفعّال والملموس للاتحاد الإفريقي، الأمر الذي حال دون إحراز التقدّم المطلوب في العديد من القطاعات الحيويّة للتنميّة.

ب-على المستوى الإقليمي:

- على الرغم من تحقيق إقليم شمال إفريقيا تقدُّما ملحوظا في بعض أهداف الخطة العشريّة الأولى من

أجندة 2063، مثل تقليص معدّلات الفقر وتحسين الرعاية الصحية وتعزيز الأمن وسيادة القانون، إلا أنّه لم يحرز تقدّما كافيا في مجالات أخرى مثل تحسين البنية التحتية الشاملة، تحقيق النمو الاقتصادي، وتعزيز سياسات الاقتصاد الأزرق، وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، وقد انعكس هذا الأداء المحدود في نسبة تنفيذ لم تتجاوز 39%، وهي النسبة الأدنى بين جميع الأقاليم الإفريقيّة، ويُعزى هذا الضعف جزئيّا إلى غياب دور اتحاد المغرب العربي، وافتقار الإرادة السياسيّة اللّازمة لتفعيله ككتلة إقليميّة تساهم في تعزيز التجارة، وجذب الاستثمارات، ودعم التعاون الأمني ومشاريع البنية التحتيّة المشتركة.

- إنّ العجز المستمر لإقليم غرب إفريقيا في معالجة التوترات السياسيّة الداخليّة والتصدّي للتهديدات

الأمنيّة اللاّتماثليّة، حال دون تحقيق تقدّم ملموس في تنفيذ أهداف الخطّة العشرية الأولى من أجندة 2063، فعلى الرّغم من الجهود المبذولة، بقيت نسبة الأداء عند 45% فقط مقارنة بعدد دول الإقليم ومقوّماته، وهي نسبة تعكس الفجوة بين الاستراتيجيّات الموضوعة والتنفيذ الفعلي، ولذلك يستدعي هذا الوضع من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ضرورة تبنّي استراتيجيّات أكثر فعاليّة وشمولا، مع التأكيد على ضرورة تنفيذها بطريقة منسّقة ومستدامة لتعزيز مكافحة الفقر، تطوير الاقتصاد الأزرق، وتحسين الأوضاع الصحيّة والبيئيّة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة.

- يُعدُّ الأداء العالي لإقليم شرق إفريقيا، الذي تفوّق على باقي الأقاليم الإفريقيّة بنسبة 53%، انعكاسا للجهود الكبيرة التي بذلتها الدول في تنفيذ أهداف أجندة 2063 وخطّتها العشريّة التنفيذيّة الأولى، في ضوء الأطر الاستراتيجية التي تمّ تبنيها، إلاّ أنّ هذا الأداء لم يصل بعد إلى النتائج المرجوّة بحلول نهاية الفترة المحدّدة، لذلك من الضروري أن تضاعف دول الإقليم جهودها للتغلب على التحديات الحاليّة، والوصول إلى التنمية المستدامة كما هو مخطط لها في أجندة 2063.

- أظهر إقليم وسط إفريقيا أداء مقبولا بنسبة 45%، رغم عدم قدرته على الوصول إلى مستوى مرض في العديد من المجالات، ويعود ذلك إلى جملة من التحديات التي يواجهها الإقليم؛ مثل ضعف أداء القطاع الزراعي والاقتصاد الأزرق، وارتفاع معدّلات الفقر وانخفاض متوسّط الدخل، إلى جانب هشاشة البنية التحتية، واستمرار الصّراعات والتهديدات غير المتكافئة، وعليه، تعكس هذه المؤشّرات الحاجة الملحّة إلى مراجعة الاستراتيجيّات المعتمدة إلى جانب الالتزام الجاد بتنفيذها، وتعزيز التكامل الإقليمي من أجل تحقيق نتائج أكثر فعاليّة في السّنوات المقبلة.

- أظهر إقليم جنوب إفريقيا أداء جيّدا في مساره نحو تحقيق أهداف أجندة 2063 وخطّتها العشريّة التنفيذيّة الأولى، حيث سجّل تقدّما ملحوظا في عدة مجالات، تُرجم ذلك في نسبة الأداء التي قُدّرت ب50%، ومع ذلك لا تزال هناك تحديات كبيرة تقف عائقا أمام تحقيق بعض الأهداف الاستراتيجيّة، مثل ترسيخ القيم الديموقراطيّة، وتعزيز السّلام والأمن، ورفع مستوى المعيشة. لذا، من الضروري توجيه الجهود المستقبليّة لمعالجة هذه التحديات، مع الحفاظ على المكاسب التي تمّ إنجازها لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

- تشكّل التحديات الداخليّة والخارجيّة التي تواجه إفريقيا عقبة أمام جهودها في تحقيق أهداف أجندة 2063 للتنمية المستدامة، إذ تشمل هذه التحديات أزمات الحوكمة، الصّراعات وانعدام الأمن، الاعتماد على الديون الخارجية، فضلا عن الآثار السلبيّة للتغيّرات المناخيّة وتداعيات الاقتصاد العالمي، وهو ما يعقّد من إمكانيّة تحقيق الأهداف التنمويّة لأجندة 2063.

الخاتمة

عملت هذه الدراسة من خلال ما تمّ عرضه في الفصول السّابقة، على تجسيد هدف مركزي يتعلّق بتقديم إطار تحليلي عن مدى قدرة القارة الإفريقيّة على تحقيق التنمية المستدامة وفقا لرؤية أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، وذلك عن طريق استكشاف وتبيان أهم الآليات المعتمدة والتي كان لها دور بارز أثناء عمليّة التنفيذ. وعليه تمّ تقسيم هذا الهدف إلى ثلاث أهداف فرعيّة، يركّز الأول على شرح مفهوم التنمية المستدامة ودراسة أبعادها، مع تقديم قراءة عامّة لأجندة الاتحاد الإفريقي 2063، بينما يتناول الهدفان الآخران رصد الآليّات المعتمدة في تنفيذ هذه الأجندة، بالإضافة إلى تتبع ومناقشة النتائج المحقّقة بعد انتهاء مرحلة التنفيذ الأولى.

أمّا بخصوص الفرضيات المقترحة التي تمّت صياغتها من أجل تفكيك المشكلة البحثيّة التي يعالجها الموضوع، فقد خلصت الدراسة إلى نفي صحّة الفرضيّة الرئيسيّة، فتحقيق التنمية المستدامة في القارة الإفريقيّة وفقا لأجندة 2063 لا يرتبط فقط بمدى قوّة أو ضعف الاستراتيجيّات والتدابير المعتمدة لتنفيذ أهداف الأجندة، بل يعتمد بشكل كبير على الجديّة في التنفيذ، والالتزام بالوقت المحدّد، ومدى قدرة القارة على مواجهة التحديات القائمة.

بالنسبة للفرضيّتان الفرعيّتان الأولى والثانية اللّتان تركّزان بالترتيب على أنّ تحقيق التنمية المستدامة يضمنه التنوّع في الاستراتيجيات، وأنّ واقعيّة هذه الأخيرة في تنفيذ أهداف الأجندة تؤدي بالضرورة إلى تحقيق تقدّم كبير على مستوى التنمية في القارة، فقد خلصت الدراسة إلى نفي صحّتهما، ويرجع ذلك إلى أنّ التنوّع أو مدى واقعيّة الاستراتيجيّات المعتمدة في التنفيذ لا يضمنان بالضرورة تحقيق التنمية المستدامة، بل قد يؤدّيان إلى التشتّت في حالة ضعف التنسيق الفعّال، كما أنّ نجاح عمليّة التنمية مرتبط أكثر بوجود إرادة سياسيّة قويّة وداعمة تُشرف على عمليّات التنفيذ لضمان فعاليتها، إلى جانب توفّر تمويل مستدام يضمن استمراريّة المشاريع التنمويّة.

أمّا فيما يتعلّق بالفرضيّة الأخيرة حول عرقلة التحديات المختلفة التي تواجهها القارة الإفريقيّة في عمليّة تنفيذ الأهداف التنمويّة لأجندة 2063، فقد أثبتت الدراسة صحّتها، حيث يعكس الواقع الصّعب الذي تعاني منه القارة تأثيرا سلبيّا على عمليات التنفيذ ويحدّ من فعاليتها.

أمّا أبرز النّتائج التي توصّلت إليها الدراسة فيمكن تحديدها في الآتي:

- **أولاّ: نتائج الدراسة في جانبها المفاهيمي والنظري**

- فرضت الطبيعة المركّبة والشاملة لمفهوم التنمية المستدامة أمرين مهمّين هما:
  - تعدّد أهداف وأبعاد التنمية المستدامة.
  - تعدّد وتنوع المداخل النظريّة المفسّرة للتنمية المستدامة، فنجد أنّ لكل نظرية زاوية معيّنة ترى من خلالها تحقيق التنمية المستدامة ممكنا.
- على اعتبار أنّ مفهوم التنمية المستدامة يتطلب تكامل العديد من المجالات الأساسيّة مثل الاقتصاد، والبيئة والمجتمع، والتي بدونها لا يمكن الوصول إلى تنمية مستدامة، فإنّه يتطلّب استراتيجيّات متكاملة أيضا تهدف إلى تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصّة.
- إنّ طرح أجندة 2063 واعتمادها كخطّة استراتيجيّة بعيدة المدى تضمّ العديد من الأفكار الطموحة والرّائدة، أبرزها الأهداف التنمويّة العشرون ومجالاتها ذات الأولويّة، التي تهدف إلى دفع عجلة التقدّم في إفريقيا، يعكس الجديّة الكبيرة للاتحاد الإفريقي في قيادة القارّة نحو تحقيق التنمية المستدامة.
- إنّ عدم اكتفاء الأجندة بوصف أهداف التنمية المستدامة الواجب تنفيذها، وإنّما تعديها لفكرة صياغة ووضع خطط تنفيذيّة عشرية (التنفيذ المرحلي)، يُثبت مدى دقّة وشموليّة الأجندة.
- توفّر المداخل النظريّة الثلاثة (البنائي–الوظيفي، الاقتصادي، النفسي–الاجتماعي) رؤى متنوّعة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، فالنظرية البنائية– الوظيفية تركّز على أهمية الهياكل والمؤسّسات في تعزيز استدامة التنمية من خلال التفاعل والتكامل بين مختلف القطاعات المجتمعيّة، بينما يسلّط المدخل الاقتصادي الضوء على أفكار روستو الذي أوضح أنّ عملية التنمية هي عمليّة تدريجيّة تتم عبر مراحل محدّدة، تنقل الدولة من حالة التخلّف إلى التنمية بشكل غير تلقائي، أمّا المدخل النّفسي–الاجتماعي فيركّز على تأثير الوعي والتحفيز الفردي في إحداث التغيير السّلوكي وتحقيق التنمية. وبالتالي، تكامل هذه المداخل يعزّز فهمنا لكيفيّة تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

- **ثانيا: نتائج الدراسة على المستوى التنفيذي لأجندة 2063**
- يعدّ اعتماد الخطة التنفيذيّة العشريّة الأولى كآليّة مفصّلة تشرح الأهداف التنمويّة والمجالات ذات

الأولويّة، من خلال ترجمتها إلى مشاريع وبرامج محدّدة يجب تنفيذها في السّنوات العشر الأولى، خطوة أساسيّة تهدف إلى مساعدة الدول على التحوّل من الاعتماد على السّلع الأساسيّة إلى التصنيع، وإضافة القيمة، والمشاركة بفعاليّة في سلسلة القيمة العالميّة.

- يظهر التزام الاتحاد الإفريقي بتحقيق التنمية المستدامة من خلال التركيز على محاولة التنفيذ

المنهجي للأجندة عبر التخطيط الاستراتيجي والمبادرات المتكاملة، حيث عمل على استحداث وتفعيل مبادرات في مجالات عديدة تتماشى مع أهداف أجندة 2063 وخطّتها العشرية الأولى، بالاعتماد على التعاون والتنسيق الوطني والإقليمي والقاري. ورغم عدم إلزاميّة هذه المبادرات قانونيّا، إلاّ أنها تمثّل توجيهات هامّة للدول الأعضاء لتعزيز التنمية وتنظيم الجهود بفعاليّة.

- تُظهر المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة سعيا حقيقيّا نحو تحقيق أهداف أجندة 2063، من خلال

استحداث استراتيجيّات في مستويات مختلفة تغطي العديد من المجالات التنمويّة، بما يتماشى مع الأهداف القاريّة، والتركيز على التكيّف مع الاحتياجات الإقليميّة، هذا النهج يعكس التزاما فعليّا بتحقيق التنمية المستدامة، ويبرز دورها كفاعل رئيسي في تحويل رؤية أجندة 2063 إلى واقع ملموس.

- **ثالثا: نتائج الدراسة حول تقييم الأداء على المستويين القاري والإقليمي**
- لم يتمكّن الاتحاد الإفريقي من تحقيق جميع الأهداف المسطّرة في الخطة العشريّة التنفيذية الأولى

(2014-2023) لأجندة 2063، على الرغم من إحرازه لبعض التقدم في مجالات معيّنة، وهو ما يعود إلى:

- الطموح العالي للقادة الأفارقة أثناء صياغتهم لأهداف أجندة 2063 وخطتها العشريّة التنفيذيّة الأولى.
- غياب دور استراتيجيّة الاتصال، على الرغم من تأكيد أجندة 2063 على أهميتها كآلية لتعزيز شعور الملكيّة والانتماء لدى الشّعب الإفريقي وتسهيل تنفيذ الخطط التنمويّة، إلاّ أنّ هذا الدور لم يتحقّق فعليّا، حيث أنّ غالبيّة الشعوب الإفريقيّة تفتقر إلى الوعي والمعرفة بأجندة 2063.
- نقص التمويل الذي أدى بدوره إلى بطء التنفيذ.
- عدم التقيّد بالوقت المحدّد لتنفيذ الأهداف خلال المرحلة الأولى من الخطة، إذ تمّ اعتماد العديد من الاستراتيجيات في وقت متأخّر، قريب من انتهاء فترة التنفيذ المحدّدة.

- افتقار أجندة 2063 إلى خاصيّة المرونة جعل من الصّعب على الاتحاد الإفريقي إجراء تعديلات عليها أو تعليق التنفيذ عند الضرورة، خاصّة في ظل فقدان بعض الدول الإفريقيّة للاستقرار السياسي.
- بالنسبة للمجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة الإفريقيّة، ورغم دورها المهم كشريك في تنفيذ الخطّة

العشرية التنفيذيّة الأولى لأجندة 2063، بالإضافة إلى الإنجازات البارزة التي حقّقتها في بعض المجالات، مثل التكامل الإقليمي، ودعم البرامج الزراعيّة، وتحسين مشاريع البنية التحتيّة الرئيسيّة في بعض المناطق، وتعزيز التعاون الأمني بين الدول الأعضاء ضمن بعض المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة، ومع ذلك فهي لم تتمكّن من تحقيق جميع المشاريع والأهداف التنمويّة المحدّدة، بالإضافة إلى حدوث تفاوت في الأداء بينها، ما يعود إلى:

- عدم التنسيق الكافي: رغم الجهود المبذولة، لا يزال هناك ضعف في التنسيق بين المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة والاتحاد الإفريقي، ممّا أدّى إلى وجود فجوات في التنفيذ.
- نقص التمويل: عانت العديد من المجموعات من نقص التمويل لتنفيذ المشاريع التنمويّة على المستوى الإقليمي.
- التفاوت بين الدول الأعضاء: وجود تفاوت كبير في القدرات التنموية والاقتصاديّة بين الدول الأعضاء داخل المجموعات نفسها، ممّا أثّر على تنفيذ الأهداف بصورة متساوية.
- التفاوت بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية: برزت بعض المجموعات الاقتصاديّة بدور فاعل في تنفيذ أجندة 2063، على غرار مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC)، ومجموعة شرق إفريقيا (EAC)، التي بذلت جهودا ملحوظة لتحقيق التنمية المستدامة، في حين ظلّت مجموعات أخرى مثل اتحاد المغرب العربي مغيّبة تماما.
- العضويّات المتداخلة للدول في أكثر من مجموعة إقتصاديّة إقليميّة، أدّى إلى تشتّت الجهود وتضارب الأولويّات، ممّا أعاق التنسيق الفعال بين السياسات التنمويّة، وأثّر سلبا على تنفيذ الخطّة العشريّة الأولى من أجندة 2063.

وعليه، على الرغم من الجهود المبذولة والاستراتيجيّات المعتمدة لتنفيذ أهداف أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، إلاّ أنّ النتائج المتوقّعة بحلول عام 2023 لم تتحقّق بصورة كاملة، وهو ما يعكس تحديات في التنسيق والتنفيذ على المستوى القاري والإقليمي والوطني، ويؤكّد الحاجة إلى تعزيز المتابعة وتكييف السياسات مع الواقع التنموي للدول الأعضاء. ومع ذلك، يظّل دور الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصاديّة

الإقليميّة محوريّا في المرحلة القادمة، من خلال تعزيز جهود التنفيذ والتكامل القاري والإقليمي، لتحقيق الأهداف التنمويّة للخطة العشريّة التنفيذيّة الثانية (2024-2033).

استنادا إلى النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، يمكن تحديد توصيات موجّهة إلى القادة الأفارقة، وأخرى مخصّصة للباحثين والدراسات المهتمّة بأجندة الإتحاد الإفريقي 2063 ورؤيتها في تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا، على النحو الآتي:

- توصي الدراسة بضرورة حرص القادة الأفارقة على مواءمة الأهداف التنمويّة ضمن الخطط العشريّة المقبلة مع الواقع الفعلي للدول الإفريقيّة، بحيث تكون أهدافا واقعيّة وقابلة للتطبيق وتستجيب بفعاليّة لأزمات القارة وتحدياتها. ويعدّ الإلتزام المستمر بتنفيذ هذه الخطط خطوة أساسيّة تمهّد لتحقيق مسار تنموي أكثر إستدامة في إفريقيا.

- توصي الدراسة بضرورة اتفاق القادة الأفارقة على منح بعض قرارات الاتحاد الإفريقي، ولاسيما تلك المتعلّقة بالتنمية، طابعا إلزاميّا يضمن توحيد الجهود وتعزيز التنفيذ الجماعي داخل القارة.

- توصي هذه الدراسة الباحثين في مجال الدراسات الإفريقيّة، بالتركيز على إجراء بحوث معمّقة لتحليل مضمون أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 بشكل مفصّل، ممّا يساهم في تعزيز الفهم الشامل للأجندة، وبالتالي يسهّل ربطها بمواضيع بحثيّة أخرى ذات صلة، ويدعم تطوير استراتيجيّات فعّالة لتحقيق أهدافها التنموية.

- لا يزال موضوع تنفيذ الأهداف التنمويّة لأجندة 2063 وخطّتها العشريّة الأولى، يعاني من نقص واضح في البحوث والإسهامات العلميّة من قبل الباحثين في هذا المجال، وعليه توصي هذه الدراسة بضرورة تكثيف الجهود البحثيّة لاستكشاف الآليات الأخرى المعتمدة في تنفيذ أجندة 2063 وخططها العشريّة التنفيذيّة.

- توصي الدراسة بضرورة تركيز الباحثين في الدول الإفريقيّة العربيّة على إنتاج دراسات وأبحاث حول موضوع أجندة الإتحاد الإفريقي 2063 باللّغة العربية، خاصّة فيما يتعلق بآليات التنفيذ وتقييم الأداء على المستوى الوطني، الإقليمي، والقاري، وذلك لسدّ النقص الواضح في المراجع باللّغة العربيّة، ممّا يُسهم في توفير مصادر علميّة تعزّز فهم الأجندة وتسهّل تناولها من قبل الباحثين والمهتمّين العرب.

الملاحق

الملحق رقم (01)

جهود بعض الدول الإفريقيّة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063

أهداف أجندة 2063	بعض الاستراتيجيات المعتمدة على المستوى الوطني في تنفيذ الأهداف التنموية لأجندة 2063
الهدف (1): مستوى عال المعيشة وجودة نوعيّة الحياة والرفاه لجميع المواطنين	**الجزائر:** وضع الخطة الخماسيّة للنمو(2015-2019) وتخصيص 262 مليار دولار للاستثمار في القطاعات الرئيسيّة بهدف بناء اقتصاد تنافسي متنوع، وتحقيق نسبة نمو تقدر ب 7% مع آفاق سنة 2019، الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين، برامج الدعم الاجتماعي والتحويلات النقديّة.
	المغرب: برنامج الحد من الفوارق الاجتماعية والإقليمية في المناطق الريفية (2017-2023)
	مصر: اعتماد وتنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المحليّة
	ناميبيا: اعتمدت استراتيجية القضاء على الجوع، أنشأت بنوك الطعام لمعالجة الفقر الغذائي
	النيجر: إنشاء الصندوق الوطني للإسكان
	توغو: اعتماد حزم الإغاثة والتحفيز الاقتصادي- برنامج توظيف الشباب-
	السنغال: اعتماد سياسة تشغيل وطنيّة أساسها: تعزيز كفاءة وشفافيّة سوق العمل، تشجيع العمل الحر في المناطق الريفية والحضرية. تنفيذ الاستراتيجية الرقمية السنغالية 2025
الهدف (2): التعليم الجيد للمواطنين، تعزيز ثورة المهارات بالعلم والتكنولوجيا والابتكار	**الجزائر:** اعتماد إصلاحات في المنظومة التربويّة؛ إدخال التعليم الرقمي.
	مدغشقر: الزيادة في عدد المعلمين، بناء وتطوير قدرات المسؤولين المركزيين والإقليميين في مجال التعليم
	السيشيل: تخصيص ثاني أكبر ميزانية وطنية للتعليم بعد ميزانية الصحة، تعزيز آليات الحوكمة في قطاع التعليم بإنشاء مجلس المعلمين عام 2021
	كينيا: إنشاء المعهد الجامعي الإفريقي للعلوم السياسية والتكنولوجيا والابتكار PAUSTI ، تقديم نظام دعم للمعلمين في الثانوية والمدارس العليا
	غينيا: اعتماد مجانية التعليم الابتدائي.
	ناميبيا: اعتماد استراتيجية تسهيل التعليم العالي عبر انشاء مجموعة من العمال الأكفاء والمهرة، تشجيع استثمارات القطاع الخاص في التعليم العالي
الهدف (3): تمتع المواطنين بالصّحة والتغذية الجيّدة	**الجزائر:** الرقمنة والتحول التكنولوجي في مجال الصحة؛ إدخال الملف الصحي الإلكتروني لتحسين متابعة المرضى، اعتماد المخطط الوطني لمكافحة السّرطان (2015-2019) بهدف التشخيص المبكر، وتحسين علاج المرضى. تشجيع الاستثمار في المجال الصحي.
	كينيا: زيادة الوعي بخدمات تنظيم الأسرة وإدخال التثقيف الصحي الإنجابي في المدارس الابتدائيّة والثانويّة.
	السنغال: اعتماد السياسة الوطنية لتنمية التغذية (2015-2025).
	تنزانيا: مبادرات الحكومة في تحسين الخدمات الصحية: تعزيز النظم الصحيّة (الأوليّة والإحالة) لضمان رعاية صحيّة أكثر كفاءة، تزويد مستشفيات المناطق، والمستشفيات الإقليميّة ومستشفيات الإحالة بالمعدّات الحديثة، تحسين أجور العاملين في قطاع الصّحة وتوفير السّكن لهم، وضع وتنفيذ خطة الاستجابة الاستراتيجية الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية.

	بوركينافاسو: خصّصت الحكومة 27,16 مليار فرنك إفريقي لتوفير الرعاية المجانيّة للنساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة، إعادة بناء البنية التحتيّة الصحيّة، الإتاحة المستمرة لمضادات الفيروسات الرجعيّة في مواقع الرعاية المجتمعية، تعزيز تغطية التطعيم.
	إيسواتيني: إنشاء صندوق الملاريا الذي كان هدفه الوصول إلى صفر حالات ملاريا عام 2023
	مصر: تنفيذ نظام جديد شامل للرعاية الصحيّة، القيام بمبادرة "مائة مليون صحة" في إطار أجندة 2063
الهدف (4 و6): نحوّل الاقتصادات وفرص العمل، الاقتصاد الأزرق لتسريع النّمو	**الجزائر:** التركيز على دعم وتمويل المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة عبر العديد من الهياكل والمؤسّسات، تشجيع الاستثمار في مجال السياحة من خلال تبسيط ملف الاستثمار وتسهيل العقبات الإدارية أمام المستثمرين واللّجوء إلى التكنولوجيا الحديثة لتسريع العمليّة انخراط الجزائر في ديناميكية الاقتصاد الأزرق بالقارة الإفريقية، واعتماد برنامج الاقتصاد الأزرق، والصيد البحري وتربية المائيات، العمل على برنامج إنشاء 22 سدا جديدا بطاقة إجماليّة تساوي 7 مليارات متر مكعّب. اعتماد أنظمة المعلومات السمكيّة (HIS) لإدارة الموارد الصيدية في الجزائر، إنشاء نظام (APCS) لتحديث الموانئ البحرية ورقمنة عمليات سلسلة الخدمات اللوجستية للموانئ.
	بوركينافاسو: تعزيز قطاع التعدين، تحسين خدمات النقل، إنجاز مشاريع طرق السّكك الحديدية والمطارات ومشاريع الطاقة الكهربائية
	سعت كل الدول الإفريقية إلى تعزيز النمو الصناعي من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب، بما في ذلك إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتدخل في القطاعات الرئيسية تماشيا مع مبادرة الاتحاد الإفريقي لتسريع التنمية الاقتصادية في إفريقيا
	سيشيل: اعتماد خريطة الطريق والإطار الاستراتيجي للاقتصاد الأزرق (2018–2030)، بإطلاق أول "سند أزرق" سيادي في أكتوبر 2018، وهو أداة ماليّة مصمّمة لدعم المشاريع المستدامة في مجال الصيد البحري
الهدف (5): الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاج والانتاجيّة	**الجزائر:** اعتماد مخطط التنمية الريفية والزراعية: بهدف توسيع المساحات المزروعة، وزيادة الإنتاج المحلي لتحقيق الأمن الغذائي. تقديم القروض الزراعية ودعم الفلاحين، تشجيع زراعة المنتجات الاستراتيجيات مثل القمح للتخلص من الاستيراد.
	السنغال: زيادة نسبة الميزانية الوطنية المخصّصة للزراعة من 11% عام 2013 إلى 15,9% عام 2020، اعتماد برامج الإنتاجية الزراعيّة لغرب إفريقيا ومشروع دعم التنمية الزراعيّة والريفية المتكاملة ، اعتماد مشروع الامن الغذائي والقدرة على الصمود ، اعتماد برنامج الابتكار الأخضر لقطاع الأغذية الزراعيّة.
	بوركينافاسو: إنشاء بنك زراعي، سعي الحكومة لتوفير البذور المحسّنة للزارعين، تنفيذ السياسة الوطنيّة للتنمية المستدامة للثروة الحيوانيّة والإدارة المستدامة للأراضي.
	تشاد: قامت الحكومة بتوزيع الجرارات على مجموعة من المزارعين بهدف دعمهم على الإنتاج الزراعي.

الهدف (7): الاقتصادات المستدامة بيئيّا والقادرة على التكيّف مع المناخ	**الجزائر:** سن القوانين والمصادقة على المعاهدات التي تراعي البعد البيئي للنمو، إنشاء هيئات وصناديق خاصّة بحماية وتمويل مشاريع البيئة، تبني برنامج لتطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (ENR) (2015–2020)و(2021–2030) واستراتيجية الاقتصاد المستدام.
	بوركينافاسو: الإدارة المستدامة للأراضي الزراعيّة والحفاظ على المناطق المحميّة
	كينيا: تأهيل وحماية أبراج المياه الخمسة الرئيسيّة في كينيا
	سيشيل: اعتماد سياسة التمويل المبتكر للمناخ، تخصيص جزء من الأراضي المحيطية كمناطق بحريّة محميّة، إيلاء اهتمام خاص بالأمن المائي الوطني.
الهدف (10): البنية التحتيّة ذات المستوى العالمي الشّاملة لكل إفريقيا	**الجزائر:** توسيع شبكة السّكك الحديديّة وتحديث وسائل النقل العمومي.
	كينيا: تحديث البنية التحتية الوطنيّة للألياف البصريّة، انشاء مشاريع المياه في كل أنحاء البلاد
	البنين: زيادة عمليات الإنتاج الوطني: بناء 8 شبكات صغيرة للطاقة الشمسيّة، بناء محطة للطاقة الحراريّة، بناء تمديدات شبكة الكهرباء.
	ساحل العاج: تنفيذ برامج كهربة الريف في البلاد ONER. تنفيذ برامج الألفية للمياه والصرف الصحي.
	توغو: إعادة تأهيل البنية التحتيّة والخدمات الكهربائيّة ومشروع تمديد شبكة كهربة لومي.
الهدف (11): ترسيخ القيم والممارسات الديموقراطيّة والعدالة وسيادة القانون	أفادت كل الدول المصادقة على الميثاق الافريقي أنّها أنشأت مؤسسات وتدابير للرقابة والمساءلة وإنفاذ القانون **غانا:** إنشاء نكتب المدّعي الخاص، وتنفيذ قانون الحق في الحصول على المعلومات وقانون المبلّغين عن المخالفات.
	السنغال: إدخال نهج الإدارة القائمة على النتائج (RBM) على جميع مستويات الإدارة العامة، ومركزية نظام إدارة بيانات الموظفين العموميين في البلاد
الهدف (13): المحافظة على السّلم والأمن والاستقرار	**الجزائر:** اعتماد مقاربة شاملة تهدف إلى معالجة التهديدات الأمنية المعقدة ، احتضان الندوات رفيعة المستوى حول السّلم والأمن في إفريقيا، العمل على إعلاء صوت إفريقيا وتوحيده لمناصرة قضايا القارة في مجلس الأمن الدولي، المشاركة في بناء السّلم في منطقة الساحل.
	النيجر: خصّصت الحكومة ما معدّله 17% من ميزانيّة الدولة للدفاع والأمن.
	ايسواتيني: تعمل على دمج تعليم السّلام في جميع المناهج الدراسّية كآليّات تكميليّة للسّلام.
	رواندا: اعتماد مجلس للحوار الوطني، عقد معتكفات للقيادة الوطنيّة كل عام، عقد الحوارات التكميليّة لتعزيز السّلام والوحدة والمصالحة.
الهدف (16): بروز النهضة الثقافية الإفريقيّة	**إثيوبيا:** تعزيز الثقافة الافريقية من خلال التدخلات المختلفة في اليونسكو ورفع شعارها السياحي " أرض الأصول"
	النيجر: إنشاء وزارة النهضة الثقافيّة، تنفيذ مبادرات هدفها رفع مستوى الوعي وتعزيز التعايش السّلمي في نطام بيئي متعدّد الثقافات.
	الجزائر: التعديل الدستوري لعام 2020: والذي تضمّن التزام الدولة بترقية الحقوق السياسية للمرأة، وتعزيز التناصف بين الرجال والنساء في سوق العمل وحماية المرأة من كل أشكال العنف. تمكين المرأة اقتصاديا ودعم المقاولاتية النسويّة.

الهدف (17): المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة	**رواندا:** تأكيد الدستور على المساواة بين جميع الروانديين وبين الرجال والنساء، ويؤكّد على ضرورة أن تشغل المرأة مالا يقل عن 30% من القياديّة في أجهزة صنع القرار، المصادقة على سياسات قانونية أخرى تعزّز تمكين المرأة عام 2021.
	تشاد: اعتماد وتنفيذ سياسة وطنيّة للمساواة بين الجنسين، اعتماد الاستراتيجية الوطنيّة لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، انشاء محطّة إذاعيّة تسمّى "صوت المرأة" بقرار حكومي في عام 2017.
	ليسوتو: اعتماد الحكومة سياسة المساواة بين الجنسين والتنمية عام 2018 وترتكز على 12 ركيزة، خُصّصت الركيزة الرابعة للتمكين الاقتصادي للمرأة.
	ساحل العاج: إصلاح الإطار المؤسّسي والتنظيمي لتعزيز المساواة بين الجنسين؛ القضاء على العنف ضد المرأة، تعزيز الحقوق السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة، إعطائها حقها في سوق العمل، كل هذه السياسات تضمنها الدستور الجديد لعام 2016
	غانا: تخصيص الدولة لحصة قدرها 5% من الصندوق المشترك لمجالس المقاطعات لتمويل تنفيذ خطة السياسة الوطنية للشباب.
الهدف (18): إشراك وتمكين الشباب والاطفال	**الجزائر:** اعتماد المخطط الوطني للشباب (2020-2024)؛ من اجل إعادة الثقة بين الشباب ومؤسّسات الدولة على أساس بناء عقد اجتماعي جديد مع الشباب، وتطوير سياسات تدعم حقوقهم وتوفير الفرص لتنمية مهاراتهم. تعديل القانون العضوي للانتخابات: تمكين الشباب من التواجد في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا.
	بورندي: انشاء بنك استثماري للشباب عام 2018 ، ومكتب بورندي للتوظيف والقوى العاملة.

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- الجمهورية الجزائريّة الديموقراطيّة الشعبيّة، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، برنامج الاقتصاد الأزرق في الجزائر الصيد البحري وتربية المائيات، متحصل عليه: https://www.economiebleue.dz/ar/ يوم 20.3.2025 على الساعة 13:18
- الجمهورية الجزائريّة الديموقراطيّة الشعبيّة، وزارة الشباب والرياضة، المخطط الوطني للشباب(2020-2024): تنصيب اللّجنة الوزارية المشتركة، متحصل عليه : https://www.mjs.gov.dz/index.php/ar/actualites-ar/ministere-ar يوم 20.3.2025 على الساعة 15:20.
- حمزة خيرجة، بلال بوجمعة، "الاستثمار في الطاقات المتجددة وتنمية استغلالها في الجزائر" **مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد 5، مارس 2017، ص ص 84-87.
- African Union, **2023 Africa Sustainable Development Report**, Addis Ababa, September 2023, pp2-79.
- United Nations Economic Commission For Africa, **Implementation of the 2030 Agenda and Agenda**

الملحق رقم (02)

التقدم المحرز على مستوى تطلعات أجندة 2063 وفقا للأقاليم الإفريقية

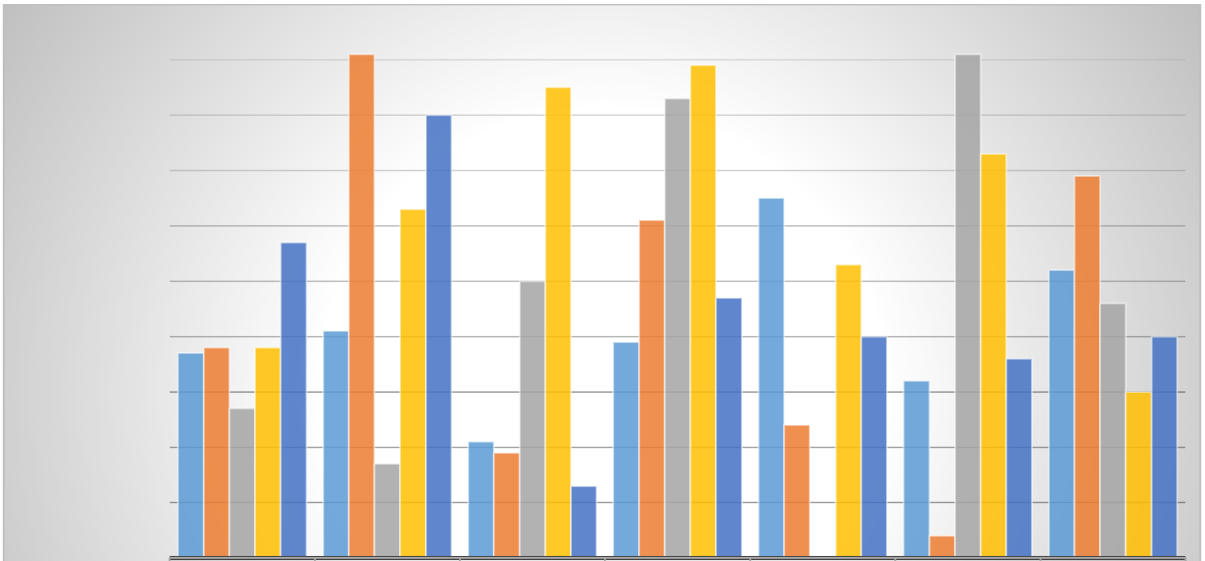

	التطلع الأول	التطلع الثاني	التطلع الثالث	التطلع الرابع	التطلع الخامس	التطلع السادس	التطلع السابع
شمال إفريقيا	37%	41%	21%	39%	65%	32%	52%
غرب إفريقيا	38%	91%	19%	61%	24%	4%	69%
وسط إفريقيا	27%	17%	50%	83%	0%	91%	46%
شرق إفريقيا	38%	63%	85%	89%	53%	73%	30%
جنوب إفريقيا	57%	80%	13%	47%	40%	36%	40%

المصدر: African Union Development Agency, Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063,**Op,Cit**, p88.

قائمة المصادر والمراجع

أوّلا: باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. أبو النصر (مدحت)، مدحت محمد (ياسمين) **التنمية المستدامة: مفهومها- أبعادها- مؤشراتها.** القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.
2. ألموند (جبريال إيه)، باويل (جي بنغهام) **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية.** (تر:هشام عبد الله) عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
3. البطراوي (تامر) **أبحاث في الاقتصاد السياسي: النظرية الاقتصادية الكلية عرض ومناقشة.** الإسكندرية: دار بيبول، 2017.
4. بن مكرم بن منظور (جمال الدين محمد) **لسان العرب.** المجلد3، بيروت: دار صادر، 1994.
5. بوحنية (قوي)، عبد العالي (عبد القادر) **جيوبوليتيكا القارة الإفريقية، جدل السياسة، الجغرافيا والأمن،** عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2020.
6. خليل عطية (عطية) **التربية والتنمية في الوطن العربي.** عمّان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011.
7. رزيق المخادمي (عبد القادر) **التلوث البيئي.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، (د،ت،ن).
8. رومانو(دوناتو) **الاقتصاد البيئي ولتنمية المستدامة.** دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2003.
9. شلبي (ثروت محمد) **دراسة المجتمع تنمية اجتماعية.** (د، م، ن): (د، د، ن)، (د، ت، ن).
10. شلبي (محمد) **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات.** ط2، الجزائر: دار هومة، 2002.
11. عارف (نصر محمد) **إبستمولوجيا السياسة المقارنة.** بيروت: مجد للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
12. عبود نجم (نجم) **البعد الأخضر للأعمال المسؤولية البيئية لرجال الأعمال.** عمّان: مؤسّسة الوراق للنشر والتوزيع، 2008..
13. اللبدي (نزار عوني) **التنمية المستدامة: استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة.** عمّان: دار دجلة، 2015.
14. محمود الجوهري (محمد) **علم اجتماع التنمية.** عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010.

15. مدوني (علي) **الدولة في إفريقيا بين رهان الأمن وتحدّي الاستقرار**. الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2022.

- **الدوريات:**

1. جمال عبد الغفور (أحمد مرسى)، بركة (سعد عبد المنعم)، يوسف درويش (سلوى) " تأثير المشاركة المجتمعية بمشروعات البنية التحتية على ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة بتونس العاصمة"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، المجلد 43، العدد 50، جوان 2021، ص ص 357- 372.
2. حجام (العربي)، طري (سميحة) "التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات"، **مجلّة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد6، العدد2، ديسمبر 2019، ص ص 121-140.
3. حسون محمّد (عبد الله)، صالح دواي (مهدي)، عبد الرحمان خضير(إسراء) " التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد"، **مجلة ديالى**، المجلد1، العدد 67، 2015، ص ص 338-356.
4. حشاني (أحمد)، زمام (فاطمة) "الفقر وتحدي بناء الدولة في إفريقيا جنوب الصحراء :الأسباب والتداعيات"، **مجلة روافد للبحوث والدراسات**، المجلد4، العدد7، ديسمبر 2019، ص ص 89-108.
5. خيرجة (حمزة)، بوجمعة (بلال) "الاستثمار في الطاقات المتجددة وتنمية استغلالها في الجزائر" **مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد 5، مارس 2017، ص ص 73-96.
6. زكاوي (نبيل) " معضلة الامن في إفريقيا: هياكل الأزمة وفرص الإصلاح"، **مركز الجزيرة للدراسات**، أكتوبر 2021، ص ص 1-8.
7. زموري (كمال)، صكري (أيوب)، حمودة (سامي) "نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة (1967-2019)"، **مجلة أوراق اقتصادية**، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019، ص ص 170-191.
8. سالم (نسرين) "إشكالية الامن وبناء الدولة في إفريقيا: دراسة في الواقع والرهانات"، **مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية**، المجلد 3، العدد 5، جوان 2020، ص ص 320-336.
9. شابو (وسيلة) "مستقبل الاقتصاديات الافريقية وفق أجندة 2063"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد 5، جانفي 2020، ص ص 1-34.
10. شاهين (عبد الحليم) " التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي" **سلسلة دراسات تنموية**، العدد73، جويلية2021، ص ص 1-41.

11. الصغير (صغير بن محمد) "نظرية إبراهام ماسلو: التدرج في الحاجات الإنسانية، وعلاقتها بالسياسة الشرعيّة وسن الأنظمة"، **المجلة العلميّة للدراسات التجارية والبيئيّة**، المجلد 14، العدد 04، أكتوبر 2023، ص ص 1-19.

12. عبد الغني (محمّد فتحي) "تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر"، **المجلة العالمية للاقتصاد والتجارة**، المجلد 50، العدد2، سبتمبر 2020، ص ص 401-468.

13. عبد الفتاح قشطى (نبيلة) "التنمية المستدامة الأهداف والتحديات"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، المجلد09، العدد 01، أفريل2023، ص ص 1-15.

14. عدلي مرزوق (باسم رزق) " الإطار الفكري لأجندة الاتحاد الإفريقي 2063"، **معهد البحوث والدراسات الإفريقية-جامعة القاهرة**، (د،ع،ن)، (د،ت،ن).

15. غربي (محمد)، قلواز (إبراهيم) " النظرية البنائية الوظيفية: نحو رؤية جديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية"، **مجلة التمكين الاجتماعي**، المجلد1، العدد 3، سبتمبر2019، ص ص 162-185.

16. فراحتية (كمال) "التنمية المستدامة"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونيّة والسياسيّة**، المجلد3، العدد11، سبتمبر 2018، ص ص 277-295.

17. فولي (حسن سلطان) "الكهرباء في إقليم غرب إفريقيا"، **مجلة الدراسات الإفريقية**، المجلد 16، العدد 16، 1994، ص ص 133-169.

18. كرنسي (إبراهيم) " التوجه نحو إفريقيا الفرص والتحديات"، **مركز دبي لبحوث السياسات العامة**، جانفي 2021، ص ص 1-9.

19. كوبيبي (حفصة)، العجال (بوزيال) "النمو، التنمية، التنمية المستدامة، مراجعة للمفاهيم"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، مجلد 17، العدد2، جانفي 2022، ص ص 163-187.

20. لخضاري (صالح) "واقع التنمية المستدامة في الجزائر-الاستراتيجيّة والجهود-"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد50، ديسمبر 2018، ص ص 209-221.

21. لعيساني (بلال) "التهديدات الأمنية الجديدة ومأزق الدولة الوطنية في إفريقيا"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، المجلد 2، العدد9، ديسمبر2016، ص ص 15-31.

22. الماحي العبيد (أحمد ضرار) "نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة"، **مجلة التنوير**، العدد5، أفريل 2008، ص ص 1-16.

23. محمد عاشور (رامي علي) "مستقبل الإرهاب في إفريقيا... كأحد مظاهر الحروب الجديدة في العالم"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد 16، أكتوبر 2022، ص ص 481-501.

24. محمود عبد الصادق (الصادق) " مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية"، **مجلة الجامعة الأسمرية**، المجلد 21، العدد 21، جوان 2014، ص ص 365-389.

25. مداحي (محمد)، وادي (عز الدين) ، شرماط (طاهر) "تفعيل برامج التعليم العالي لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر"، **مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات**، المجلد2، العدد2، جوان 2017، ص ص103-114.

26. ميرود (خديجة سلمى) "جهود الاتحاد الإفريقي لمواجهة آثار التغيرات المناخية في إفريقيا"، **مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 4، العدد 2، جوان 2022، ص ص 1-14.

27. الود (حبيب)، بلاهدة (حنان) " التنمية المستدامة: صورة للارتباط الحتمي للبيئة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد2، العدد07، جويلية 2014، ص ص 190-207.

- **التقارير:**

1. الاتحاد الافريقي، **أجندة 2063، إفريقيا التي نريد، الاطار الاستراتيجي المشترك من اجل نمو شامل وتنمية مستدامة**، خطة التنفيذ العشرية الأولى(2014-2023)، أديس أبابا، سبتمبر 2015.
2. الاتحاد الإفريقي، إدارة الاعلام والاتصال، **قمة الاتحاد الإفريقي الرابعة والثلاثون تسعى للاستفادة من الفنون والثقافة والتراث الإفريقي وإثراءها**، أديس أبابا، 2021.
3. الاتحاد الإفريقي، **تقرير المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة**، الغابون، جوان 2017.
4. الاتحاد الافريقي، **تقرير مفوضية الاتحاد الإفريقي عن الأجندة الإفريقية 2063**، أديس أبابا، 2015.
5. الاتحاد الإفريقي، **مشروع استراتيجية التحول الرقمي لإفريقيا (2020-2030)**، أديس أبابا، 2020.
6. الاتحاد الإفريقي، مفوضية الشؤون العلمية الفنية والبحثية إدارة الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا، **مسودة إطار عمل الاتحاد الإفريقي العلمي التكنولوجي لكشف وتحديد ومراقبة الامراض البشرية والحيوانية والنباتية المعدية في إفريقيا**، (د،م،ن)، (د،ت،ن).
7. الاتحاد الإفريقي، **نهج الممرات المتكامل" إطار التخطيط الشامل للبنية التحتية-لإنشاء برنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا-خطة العمل ذات الأولوية 2"**، أديس أبابا، فيفري 2020.

8. الأمم المتحدة، الجمعية العامّة للأمم المتحدة، **تقرير اللّجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية**، نيويورك، 1987.

9. السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، وحدة العلاقات العامة والاتصال المؤسسي بالكوميسا، **خطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى 2021-2025**، (د،م،ن)، (د،ت،ن).

10. مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، اتفاقية التنوع البيولوجي، **خطة العمل الإفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود**، (د،م،ن)، (د،ت،ن).

- **الدراسات غير المنشورة:**

1. حمداني (محي الدين) "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر"، **أطروحة دكتوراه** (قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009).
2. دير (أمينة) "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة –دول القرن الإفريقي–" **رسالة ماجستير** (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2014)
3. هماش (لمين)، كافي (فريدة)، بن وهيبة (نورة) (رهانات الأمن البيئي في إفريقيا: تحديات قائمة واستجابات محدودة) مداخلة في المؤتمر العلمي الرابع: **القانون والبيئة**، انعقد من 22-23 أفريل 2018، جامعة طنطا.

- **المراجع الإلكترونية:**

- **المواقع الرسميّة:**

1. الأمم المتحدة ، اللّجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا، متحصل عليه: https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%
2. الجمهورية الجزائريّة الديموقراطيّة الشعبيّة، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، برنامج الاقتصاد الأزرق في الجزائر الصيد البحري وتربية المائيات، متحصل عليه: https://www.economiebleue.dz/ar/
3. (ـــــــــــــ)، وزارة الشباب والرياضة، المخطط الوطني للشباب(2020-2024): تنصيب اللّجنة الوزارية المشتركة، متحصل عليه : https://www.mjs.gov.dz/index.php/ar/actualites-ar/ministere-ar

4. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأمن الغذائي والتغذية في العالم، متحصل عليه: https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/2023/food-security-nutrition-indicators.html

5. (ـــــــــــ)، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، برنامج الأغذية العالمي، حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم 2023، متحصل عليه: https://www.fao.org/3/cc3017ar/online/state-food-security-and-nutrition-2023/food-security-nutrition-indicators.html#:~:text

- **الدوريات:**

1. باه (عبده) " البنية الهيكلية لأجندة الاتحاد الافريقي"، **معهد البحوث والدراسات الإفريقية- جامعة القاهرة**، (د،ع،ن)، (د،ت،ن)، متحصل عليه: https://www.sis.gov.eg/UP/7-45.pdf

2. عبد الفتاح (شيماء) "أجندة 2063 الإطار الاستراتيجي المشترك (المبادئ.. الأهداف. الاستراتيجيات"، (دون بيانات نشر)، متحصل عليه: https://drive.google.com/file/d/1A0W3Lc5fNyZckz5ZDm7I8nIgzy5piJOR/view?pli=1

3. عبد الواحد (دينا) "تأثير تجارة الأسلحة غير المشروعة على الأمن الإقليمي في إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، (د،ع،ن)، سبتمبر 2021، متحصل عليه: http://www.siyassa.org.eg/News/18110.aspx

4. مايابي (حبيب الله) "هل تخرج منطقة غرب إفريقيا من دائرة النفوذ الفرنسي؟"، **مركز الجزيرة للدراسات**، نواكشوط، 2023، متحصل عليه: https://www.aljazeera.net/news/2023/12/5

- **المواقع الإلكترونية:**

1. حمدي (عبد الرحمان حسن)، قصور تنظيمي: ملامح تراجع دور الاتحاد الإفريقي، انتريجيونال للتحليلات السياسية، متحصل عليه: https://www.interregional.com/article/%D9%82%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%8A:/2387/Ar

ثانيا: باللّغة الأجنبية:

- **Books :**

1. AUC, OECD, **Africa's Development Dynamics : Regional Value Chains For a Sustainable Recovery**,Addis Ababa : OECD Publishing, 2022.
2. Claude Lévy-leboyer, **La motivation dans l'entreprise : Modèles et stratégies**, Paris : édition d'Organisation, 1998.

- **Articles :**

1. Aikins (Enoch Randy) "ECOWAS : Geographic Futures, **ISS: African Futures**, June 2024, pp1-54.
2. Annan (Nancy) " Violent Conflicts and Civil Strife in West Africa: Causes, Challenges and Prospects ", **Stability: International Journal of Security Development**, No(02), 2014, pp1-17.
3. Aruofor (Ian) "Understanding West Africa's Infrastructure Potential", **PricewaterhouseCoopers**, March 2015, pp1-4.
4. Aurecon Amel Ltd, ILF Consulting Engineers, "Detailed Scoping Study (DSS) for Vision 2063 Africa Integrated High Speed Railway Network and Masterplan", **CPCS Transcom Limited**, Canada, April 2019, pp1-24.
5. Brown (Oli) , Crawford (Alec) "Climate Change and Security in Africa : a Study for the Nordic-African Foreign Ministers Meeting" , **International Institute for Sustainable Develkopment**, March 2009, pp1-23.
6. Chanda (Thelma Chansa), Mpolomoka (Daniel L.), Chitondo (Lufeyo), "The Ongoing Influence of French Colonialism in Former African Colonies: A Comparative Analysis" **Global Scientific Journals**, Vol(11), November 2023, pp1015,1037.
7. Chekol (Yayew Genet) " African Union Institutional Reform: Rationales, Challenges and Prospects" **Insight on Africa**, Vol(12), No (1), 2020, pp45−63.
8. Cilliers (Jakkie) "ECCAS : Geographic Futures ", **ISS :African Futures**, 2023, pp 22-43.
9. Common Market for Eastern and Southern Africa, "COMESA Master's Degree Programme on Regional Integration", **The Kenya Yearbook Editorial Board,** Nairobi, July 2021, pp 1-8.
10. Cour (Jean Marie), Snrech (Serge) "Preparing For the Future : AVision of West Africa in the Year 2020", **Organization For Economic Co-operation And Development**, Paris, 1998, pp 53-76.
11. H mlambo (Victor), Thusi (Xolani), Ndlovuand (Sbonelo Gift) "The African Union's Agenda 2063 For Africa's Development : Possibility or Ruse ? " **Prizren Social Science Journal**, Vol(6), No(03), December 2022, pp60-81.

12. Hidig (Sakarie Mustafe) “Advancing Healthcare in East Africa: Challenges, Advancements, and Potential Solutions**”, Journal of Clinical Medicine Research**, March 2024, pp1-21.

13. Ibrahim (Abdulrahman) “Foreign Aid and Poverty Reduction in West African Nations: Insights and the Need for Policy Re-Orientation” **Lapai Journal of Economics**, Vol(06), No(02), 2022, pp 50-74.

14. Ivanovic (Vladimir) "Economics of sustainable development" , **society of economists artical**. Vol(02).December2018.

15. M. Tull (Denis) "France’s Africa Policy under President Macron : Good Intentions, Partial Reform and the Fiasco in the Sahel", **German Institute For International and Security affairs**,No (51), September 2023, pp1-22.

16. McLachlan (Du Toit) "COMESA : Combined Agenda 2063 scenario", **ISS: African Futures**, 2023, pp1-13.

17. Myrdal (Gunnar) "What is Development ",**Journal of Economic Issues**, Vol (08), No (04), December 1974, pp180-198.

18. Odero (Patricia),Sable (Sylvia), Cook (Jennifer), Others "Healthcare Innovation in East Africa : Navigating the Ecosystem", **Innovations in Healthcare,** December2016, pp1-39.

19. Ouattra (Ladji) "Agenda 2063, opportunité et défi pour l’Afrique, Thinking Africa", **Institut de Recherche et d’Enseignement sur la Paix**, 2015, pp1-18.

20. P. Chauhan (Ravendra), G. Dessie (Zelalem), Noreddin (Ayman) and others, " Systematic Review of Important Viral Diseases in Africa in Light of the ‘One Health’ Concept", **Pathogens,**Vol(4), April2020, pp1-14.

21. Porter (Alex) “Extreme poverty set to rise across Southern Africa”, **Institute for Security studies Africa**, April 2017, pp 1-16.

22. Rooyen (Jan van), Solomon (Hussein) " The Strategic Implications Of The Us And China’s Engagement Within Africa " **South African Journal of Military Studies**, Vol (35), 2007, pp1−25.

23. Sumaila (Rashid), “Africa’s Blue Economy can continue to deliver huge benefits to the continent”, **Brookings Institution,** August 8 ,2023.

24. Turpie (Jane), Brühl (Johanna), Wilson (Luke) "Building a Sustainable Future For Central Africa In a Post-Covid World : The Role Of Natural Capital", **World Wide Fund for Nature and ECCAS** , June 2022, pp1-26.

25. Warf (Barney) "Geographies of African Corruption", **PSU Research Review**, Vol (01), 2017, pp15-34.

26. Wepundi (Manasseh), D Sharamo(Roba) "The state of peace and security in East Africa**"**, **Institute For Security Studies**, 2021, pp 1-19.

27. Yehya (Sherif) "North Africa Overview", **Thai Trade Center**, Cairo, (n.d), pp1-4.

- Official documents, government and international reports:

1. African Development Bank Group, **Central Africa Regional Integration Strategy Paper 2019-2025**, june 2019.
2. (——————), **Industrialise Africa : The High Five For Transforming Africa**, Cote d'Ivoire, 2017.
3. (——————), **North Africa Economic Outlook 2023 : Mobilizing Private Secor Financing for Climate and Green Growth**, Cote d'ivoire, 2023.
4. (——————), United Nations Economic Commission for Africa, **Africa Gender Index Report 2019**, March 2020.
5. African Peer Review Mechanism, Unconstitutional changes of Government In Africa, **Africa Governace Report 2023**, South Africa, 2023**.**
6. African Union Commission, **2050 Africa's Integrated Maritime Strategy**, Addis Ababa, 2012.
7. (——————), **Africa Health Strategy 2016-2030**, Addis Ababa, 2016.
8. African Union Commission, **Africa Regional Nutrition Strategy 2015–2025**, Addis Ababa, 2015.
9. (——————), **Aganda 2063 The Africa We Want : First Ten Year Implementation Plan**, Addis Ababa, 2015, p5.
10. (——————), **Agenda 2063 The Africa We Want** , Popular version, April 2015.
11. (——————), **Agenda 2063: The Africa we want**, Addis ababa, September 2015.
12. (——————), **Continental Framework for Youth, Peace and Security**, Addis Ababa, (n.d).
13. (——————), Information and Communication Directorate, **African Union intensifies efforts to foster growth of start-up ventures in Africa,** Addis Ababa, Ethiopia, 2023.
14. (——————), Information and Communication Directorate, **Africa must industrialize: 10 key points that African leaders committed to at the just concluded summit on industrialization and economic diversification**, Niamey, Novomber 2022.
15. (——————), NEPAD Planning and Coordinating Agency, **The CAADP Results Framework 2015-2025 "Going for results and impacts**", August 2016, p1,2
16. (——————), **Science, Technology and Innovation Strategy for Africa 2024 (STISA 2024)**, Addis Ababa, (n.d).
17. (——————), **Agenda 2063 : The Africa We Want**, Addis Ababa, May 2014.
18. (——————), **Agenda 2063: The Africa We Want, first ten- year implementation plan 2014 – 2023**, Addis ababa, September 2015.
19. African Union Commission, Unicef, **Transforming Education In Africa An evidence-based overview and recommendations for long-term improvements**, September 2021.
20. African Union Development Agency, **Second Continental Report On The Implementation Of Agenda 2063**, Addis Ababa, February 2022.

21.(——————), **first continental report on the implementation of agenda 2063**, Addis Ababa, February 2020, p 14.
22.African Union, **Action Plan for The Accelerated Industrial Development of Africa,** Addis ababa, (n.d).
23.(——————), **African Union Climate Change and Resilient Development Strategy and Action Plan (2022-2032)**, Addis Ababa, February 2023.
24.(——————), **African Youth Ambassadors for Peace (AYAP)**, Addis Ababa, 2023.
25.(——————), **Agenda 2063: first ten year implementation plan 2014- 2023 M&E Framework Document,** Addis Ababa, March 2017.
26.African Union, **Continental Education Strategy for Africa 2016-2025**, Addis Ababa, (n.d).
27.(——————), **Decision on the adoption and implementation of the 2050 Africa's Integrated Maritime Strategy (2050 AIM Strategy)**, Addis Ababa, 2013.
28.(——————), Information and Communication Directorate, **African Union Peace Fund: Board of Trustees convene Meeting to Review Progress on Operationalization**, Ethiopia, 2022.
29.(——————), Information and Communication Directorate, **UNESCO and African Union call on leaders to prioritize equal opportunity in education**, 2023.
30.(——————), **Second Meeting of the African Union Specialized Technical Committee on Health, Population and Drug Control, "Youth, Health and Development: Overcoming the Challenges towards harnessing the Demographic Dividend "**, Addis Ababa, March 2017.
31.(——————), **Unga High Level Event on The African Union Theme for The Year 2017**, Addis Ababa, (n.d), pp1,2.
32.Centre For Research on Epidemiology of Disasters CRED, **UCLouvain 2023 : Disasters in Number**, Brussels, 2024.
33.Centres for Disease Control and Prevention, African Union Comission, **Call To Action : Adrica's New Public Health Order,** Addis Ababa, 2022.
34.Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA), **COMESA Industrialization Strategy 2017-2026**, Lusaka, September 2017.
35.(——————), **Customs Digitalization And Deepening Intra-COMESA trade,** Lusaka, 2021.
36.(——————), **COMESA Health Framework**, Lusaka, 2016.
37.(——————), **COMESA HIV and AIDS Policy**, Lusaka, 2016.
38.(——————), **COMESA Mediation Strategy 2023 – 2030**, Lusaka, 2024.
39. Conférence des Nations Unies Sur le Commerce et le Développement, **La contribution potentielle de la Zone de libre-échange continentale africaine à une croissance inclusive** ,2021.
40.East African Community, **EAC regional health sector investment priorities (2018-2028)**, Uganda, 2018.

41.(——————), **East African Community Vision 2050**, Tanzania, 2016.

42.(——————), **The East African Community Food And Nutrition Security Action Plan 2019-2023**, Arusha, 2019.

43.Economic Commission For Africa, African Union Commission, **Boosting Intra-African Trade : Issues Affecting Intra-African Trade, Proposed Action Plan for boosting Intra-African Trade and Framework for the fast tracking of a Continental Free Trade Area,** Addis Ababa, 2012.

44.Economic Community of West African States, **African Continental Qualifications Framework ACQF Mapping Study** , Abuja, 2020, pp8,9.

45.ECOWAS Commission : Department of Agriculture, **Environment and Natural Resources Directorate of Agriculture and Rural Development, Comprehensive Strategic Framework for Sustainable Fisheries and Aquaculture Development (CSFS FAD)**, Abuja, October 2019.

46.(——————), **Ecowas Regional Climate Strategy (RCS) and Action Plan (2022-2030)**, Abuja, 2022.

47.(——————), **ECOWAS Strategic Framework For Private Sector And Interprise Promotion 2015-2020**, Abuja, 2016.

48.(——————), **public hearing of european parliament's committee on international trade: africa rising**, Brussels, July 2016.

49.(——————), **Climate Finance Access And Mobilization Strategy For ECOWAS Member Countries (2022-2031**), Abuja, 2022.

50.European Centre for Development Policy Managment, **Implementing African Development Initiatives: Opportunities and challenges to securing alternative financing for the Agenda 2063**, Brussels, 2014.

51.FAO, AUC, ECA and WFP, **Africa – Regional Overview of Food Security and Nutrition 2023: Statistics and trends**, accra, 2023.

52. Food and Agriculture Organization of The United Nations, **Africa - Regional Overview of Food Security and Nutrition 2023,** Accra, 2023.

53.Institute for Economics and Peace, **Global Peace Index 2023 : Measuring peace in a complex world**, Sydney, 2023.

54.Interafrican Bureau For Animal Resources, **Consultative Workshop For The Validation Of Draft Blue : Economy Strategy For Comesa,** Lusaka, April 2022.

55.International Labour Organization, **Global Employment Trends for Youth 2020: Africa**, Geneva, 2021.

56.(——————), **Global Employment Trends for Youth 2022: Africa**, Geneva, 2022.

57.(——————), **Report on employment in Africa (Re-Africa) Tackling the youth employment challenge**, Geneva, 2020,p 4.

58.(——————), **World Employment and Social Outlook Trends 2023, ILO Flagship Report,** Geneva, 2023.

59. Southeren African Development Community, **Food And Nutrition Security Strategy 2015-2025,** Gaborone, 2014.

60. (——————), **German International Cooperation, Recruitment of a short-term contractor to review the SADC anticorruption strategic action plan (2018-2022)**, Gaborone,(n.d).

61. (——————), **Health Workforce Strategic Plan 2020-2030**, Gaborone, 2021.

62. (——————), **SADC Industrialization Strategy And Roadmap 2015-2063**, Botswana, 2015.

63. (——————), **SADC Regional Indicative Strategic Development Plan (RISP) 2020–2030**, Gaborone, 2020.

64. (——————), SADC Secretariat, **SADC Climate Change Strategy and Action Plan,** Gaborone, (n.d).

65. UNESCO, **Education for Sustainable Development in the Southern African Development Community, Regional Strategic Framework 2022-2030**, 2022.

66. Union Africaine, **Stratégie Africaine sur les changements climatiques**, Mai 2014.

67. United Nations, Economic Commission for Africa, **Africa's Bleu Economy : Opportunities and challenges to bolster sustainable development and socioeconomic transformation : Issues Paper**, November 2018.

68. (——————), **Blue Economy in North Africa: Sectorial Analysis for Maritime Transport and Tourism**, Intergovernmental Committee of Experts (ICE) Thirty-Third Meeting, Tunis, November 2018.

69. (——————), **Extreme Poverty Rises in West Africa Due to Covid-19 Pandemic**, 2022.

70. (——————), ICE 2019, **Digital Transformations and Economic Diversification in Central Africa : Issues, Challenges and Opportunities**, Malabo, September 2019, p 4.

71. (——————), **Implementation of the 2030 Agenda and Agenda 2063 in North African countries,** Addis Ababa, 2019.

72. West African Health Organization, **3rd ECOWAS Forum On Best Practices In Health,** Accra, October 2018, p4.

73. World Bank Group, **Realizing the Full Potential of Social Safety Nets in Africa**, Africa Development Forum, Washington, 2018.

74. World Health Organization Regional Office Of Africa, **Ending disease in Africa: vision, strategies and special initiatives, 2023-2030**, Brazzaville,2023.

75. World Iconomic Forum, **Global Gander Gap Report 2023**, Geneva, June 2023.

- **Unpublished Studies :**

1. Emas (Rachel) "The Concept of Sustainable Development : Definition and Defining Principles", Florida International University, January 2015.

- **Wabsites and Electronic Documents:**
- **Articles :**

1. Aikins (Enoch Randy) "Africa is losing the battle against extreme poverty", **Institute For Security Studies**, 2022, in: https://issafrica.org/iss-today/africa-is-losing-the-battle-against-extreme-poverty#:~:text=About%2030%20million%20more%20Africans,lived%20below%20the%20poverty%20line
2. Luntumbue (Michael)" Criminalité Transfrontalière en Afrique de l´ouest : cadre et limites des stratégies régionales de lutte " , **groupe de recherche et d´information sur la paix et la sécurité**, octobre 2012, in : https://www.wathi.org/wathinotes-paix-et-securite/criminalite-transfrontaliere-en-afrique-de-louest
3. McLeod (Saul) "Maslow's Hierarchy of Needs", **The University of Manchester**, August 2024, in : https://www.researchgate.net/publication/383241976_Maslow's_Hierarchy_of_Needs

- **Websites :**

1. African Centre for Technology Studies (ACTS), Graduate Intern (Nairobi), January 2021, in: African Centre for Technology Studies (ACTS) - Graduate Intern (Nairobi). - Career Associated
2. (——————), The capacity building of technical institutions in the provision of climate education, training, and research (CapCET), in: https://www.acts-net.org/research/projects/capcet-project
3. African Development Bank Group, Central Africa Regional Overview, in: https://www.afdb.org/en/countries/central-africa/central-africa-overview
4. (——————), East Africa Regional Overview, in: https://www.afdb.org/en/countries/east-africa/east-africa-overview
5. African Development Bank Group, Infrastructure, in: https://www.afdb.org/en/topics-and-sectors/sectors/infrastructure
6. (——————), South Africa Economic Outlook, https://www.afdb.org/en/countries/southern-africa/south-africa/south-africa-economic-outlook
7. (——————),2023 Southern Africa Economic Outlook: Southern Africa's economic prospects subdued, yet abounds with investment opportunity in climate change initiatives, in: https://www.afdb.org/en/news-and-events/press-releases/2023-southern-africa-economic-outlook-southern-africas-economic-prospects-subdued-yet-abounds-investment-opportunity-climate-change-initiatives-63343
8. African Union Advisory Board Against Corruption, African Union Advisory Board Against Corruption (AUABC) 2018 - 2022 Strategic Plan, May 2019, in: https://anticorruption.au.int/en/news/announcements/2019-03-12/african-union-advisory-board-again-corruption-auabc-2018-2022
9. African Union Development Agency, Launch of 100,000 SME's for 1 Million Jobs by 2021 Campaign, September,30, 2019, in: https://www.nepad.org/news/launch-of-100000-smes-1-million-jobs-2021-campaign

10. (——————), The Continental Financial Institutions,2020, in: https://www.nepad.org/agenda-2063/flagship-project/continental-financial-institutions date 31.5.2024
11. African Union Gender Observatory, What is The African Union Gender Observatory, in : https://au-genderobservatory.org/about-augo/
12. African Union, Effective Governance , Peace Dividends, Programme on Women, Gender, Peace and Security, November 2021, in: https://www.peaceau.org/en/page/80-women-gender-peace-and-security-1
13. (——————), AU Annual Economic Report, in: AU Annual Economic Report | African Union
14. (——————), AU Strategy for Gender Equality and Women's Empowerment, in: https://au.int/en/articles/au-strategy-gender-equality-and-womens-empowerment
15. (——————), Continental Frameworks, in: https://au.int/agenda2063/continental-frameworks
16. (——————), Discours de S.E. Moussa Faki Mahamat Président de la Commission de l'Union Africaine à l'Occasion de la Quarante-Quatrième Session Ordinaire du Conseil Exécutif, February 2024, in: https://au.int/en/node/43495
17. (——————), Flagship Projects of Agenda 2063, in : https://au.int/agenda2063/flagship-projects
18. African Union, Food Security, in : https://au.int/en/auc/priorities/foodsecurity#:~:text=To%20boost%20agriculture%20and%20nutrition,triggered%20food%20crisis%20are%20reduced
19. (——————), Goals and Priority Areas of Agenda 2063,in https://au.int/en/agenda2063/goals
20. (——————), Memeber States, in : https://au.int/en/member_states/countryprofiles2
21. (——————), Micro, Small, and Medium-sized Enterprises Day, June 2023, in : https://au.int/en/newsevents/20230627/micro-small-and-medium-sized-enterprises-day
22. (——————), Placing women and girls at the centre of Africa's development agenda, in: https://au.int/en/articles/placing-women-and-girls-centre-africas-development-agenda?page=1
23. (——————), Sustainable Environment and Blue Economy (SEBE) Directorate, in: https://au.int/en/directorates/sustainable-environment
24. (——————), The Comprehensive African Agricultural Development Programme, February 2021, in: https://au.int/en/articles/comprehensive-african-agricultural-development-programme
25. agriculture and rural development, in : Dimensions of need - Sustainable agriculture and rural development (fao.org)
26. AU, UNECA, AFDB , UNDP, Africa Sustainable Development Report, 2022, p 39.

27. Cameron Hadson, Why Are Foreign Powers Scrambling to Court Africa?, Centre For Strategic and International Studies, April 2023, in: https://www.csis.org/analysis/why-are-foreign-powers-scrambling-court-africa

28. Central African Economic Outlook 2023: Central Africa achieved the best economic performance in terms of growth, inflation and budget deficit compared with other African regions in 2022, 2023, in: https://www.afdb.org/en/news-and-events/press-releases/central-african-economic-outlook-2023-central-africa-achieved-best-economic-performance-terms-growth-inflation-and-budget-deficit-compared-other-african-regions-2022-63563#:~:text=At%20the%20regional%20level%2C%20the,16.5%20percent%20of%20nominal%20GDP

29. Centre For Disease Control and Prevention, The Global HIV and AIDS Epidemic, 2001, in: The Global HIV and AIDS Epidemic, 2001 (cdc.gov) date 19.7.2023 at 11:02.

30. (————————), Africa CDC Institute for Workforce Development, in: https://africacdc.org/institutes/africa-cdc-institute-for-workforce-development/

31. (————————), About us, in : https://africacdc.org/about-us/

32. (————————), Saving Lives and Livelihoods, in: https://africacdc.org/saving-lives-and-livelihoods/

33. (————————), The New Public Health Order: Africa's health security Agenda, in: https://africacdc.org/news-item/the-new-public-health-order-africas-health-security-agenda/

34. Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA), Industry and Agriculture,in : Industry & Agriculture – Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA)

35. (————————), Programme Activities: Cross Cutting Programmes, in: Programme Activities: Cross Cutting Programmes – Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA)

36. Cowling (Natalie), Distribution of youth population in East Africa from 2000 to 2040, by educational level, january 30,2024, in : https://www.statista.com/statistics/1233447/distribution-of-young-people-in-east-africa-by-educational-level/

37. (————————),Extreme poverty rate in East African countries 2019-2021, January 30,2024, in: https://www.statista.com/statistics/1200550/extreme-poverty-rate-in-east-africa-by-country/#statisticContainer

38. de Kluiver (Jana), Navigating the complex terrain of China-Africa debt relations, Institute For Security Studies, November 2023, in : https://issafrica.org/iss-today/navigating-the-complex-terrain-of-china-africa-debt-relations

39. Dunne (Daisy), Analysis: Africa's extreme weather has killed at least 15,000 people in 2023, Carbon Brief, October 2023, in: https://www.carbonbrief.org/analysis-africas-extreme-weather-have-killed-at-least-15000-people-in-2023/

40. East Africa Community : One people, one Destiny, Natural Resources, in: https://www.eac.int/why-invest-in-eac/natural-resources

41. (——————), Climate-Smart Agriculture, in: https://www.eac.int/environment/climate-change/63-sector/agriculture-food-security/136-158-159-climate-smart-agriculture

42. (——————), EAC Joint Sectoral Council on Defence, Inter-State Security and Foreign Policy Coordination adopts framework involving youth in peace and security, in: EAC Joint Sectoral Council on Defence, Inter-State Security and Foreign Policy Coordination adopts framework involving youth in peace and security

43. (——————), EAC Secretariat organises Dissemination Workshop on EAC Health Projects and Programmes for Health Sector Stakeholders in Kenya, 2016, in: EAC Secretariat organises Dissemination Workshop on EAC Health Projects and Programmes for Health Sector Stakeholders in Kenya

44. (——————), Promoting Youth Employment in Agriculture, in: Youth Employment in Agriculture (eac.int)

45. Economic Commission For Africa, Africa Mining Vision, in : https://www.africaminingvision.org/about.html

46. ECOWAP Web Based Monitoring and Evaluation System, ECOWAP, The ECOWAS Regional Agriculture Policy,in: ECOWAP | Homepage (ecowas.int)

47. Ecowas Trade Information System(ECOTIS), ECOWAS Common External Tariff (CET), in: https://ecotis.ecowas.int/?page_id=24111

48. Economic Community of West African States, Center for Surveillance & Disease Control(RCSDC), in: https://www.ecowas.int/special_agency/regional-center-for-surveillance-and-disease-control-rcsdc/

49. Enact, indice du crime organisé en Afrique 2021 : évolution de la criminalité dans le contexte de la covid-19, in : https://enact-africa.s3.amazonaws.com/site/uploads/2021-11-25-oci-final-fr.pdf

50. Engel (Kristin), El Nino Crisis : Dying crops, food and water shortages — drought affects millions in southern Africa, April 23, 2024, in: https://www.dailymaverick.co.za/article/2024-04-23-dying-crops-food-and-water-shortages-drought-affects-millions-in-southern-africa/

51. European Union :External Action, Support to ECOWAS Peace and Security Architecture and Operations (EPSAO), July 2019, in: https://www.eeas.europa.eu/node/56232_en

52. Food and Agriculture Organization of the United Nation, FAO emergencies and resilience, Eastern Africa, in: https://www.fao.org/emergencies/where-we-work/eastern-africa/en

53. (——————), Sustainable agriculture and rural development, in : Dimensions of need - Sustainable agriculture and rural development (fao.org)

54. Gakunga (Mwangi), COMESA Develops a Virtual Knowledge Management Portal on Climate Change, COMESA, July 2021, in: COMESA Develops a Virtual Knowledge Management Portal on Climate Change – Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA)
55. (——————), COMESA To Develop a Regional Code on Anti-Corruption Compliance, Fibruary 2019, in: https://www.comesa.int/coming-soon-a-regional-code-on-anti-corruption-compliance/#:~:text=The%20objective%20of%20this%20initiative,good%20and%20enabling%20business%20environment
56. (——————), Regional Climate Change Resilience Framework Developed, COMESA, November 2019, in: Regional Climate Change Resilience Framework Developed – Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA)
57. Galal (Saifaddin),Gross Domestic Product (GDP) in North Africa 2010-2027, March 2024, in: https://www.statista.com/statistics/1306864/total-gdp-value-in-north-africa/#:~:.%20dollars
58. (——————), Number of people living below the extreme poverty line in Africa from 2016 to 2030, in : https://www.statista.com/statistics/1228533/number-of-people-living-below-the-extreme-poverty-line-in-africa/#statisticContainer
59. Habitat For Humanity Great Britain, Poverty and Education in East Africa:Breaking the Cycle, in: https://www.habitatforhumanity.org.uk/blog/2017/04/poverty-and-education-east-africa/https://www.sadc.int/pillars/education-skills-development
60. Human Rights Watch, Southern Africa: Backsliding on Democracy Jeopardizes Rights: Activists, Critics Targeted: Growing attacks on refugees and groups at risk, January 11, 2024, in: https://www.hrw.org/news/2024/01/11/southern-africa-backsliding-democracy-jeopardizes-rights
61. Independent Corrupt Practices and Other Related Offences Commission, Ecowas to Adopt ICPC Academy as Centre Of Excellence for Corruption Studies, Press Release, April 30, 2019, in: ECOWAS to adopt ICPC Academy as Centre of Excellence for Corruption Studies – ICPC
62. International Monetary Fund, 6.12.2023, in : https://www.imf.org/external/np/fin/tad/balmov2.aspx?type=TOTAL
63. Joachem Meh (Bin), Agenda 2063 a Decade on : Stakes of Poverty in Africa, December 19, 2022, in : https://onpolicy.org/agenda-2063-a-decade-on-stakes-of-poverty-in-africa/#:~:text=Firstly%2C%20one%20of%20the%20major,especially%20in%20the%20rural%20areas
64. Komninos (Andreas), Self-Actualization: Maslow's Hierarchy of Needs, 2020, in: https://www.interaction-design.org/literature/article/self-actualization-maslow-s-hierarchy-of needs?srsltid=AfmBOopSt5QlGB6hKVixjgmqfxzJHscRzkoM2dKAbRdTgoeyJ5pL0My_
65. LAPSSET, Buildinf Transformative et Game Changer Infrastructure for a seamless connected Africa, in : https://lapsset.go.ke/

66. Le Comité des pêches du Centre-Ouest du Golf de Guineé, Pêche, Economie bleue, et Souveraineté Alimentaire : Vers un Plan d'Action Conjoint pour un Quart des Citoyens Africains, 2023, in: Pêche, Economie bleue, et Souveraineté Alimentaire : Vers un Plan d'Action Conjoint pour un Quart des Citoyens Africains – Comité des Pêches du Centre Ouest du Golfe de Guinée (fcwc-fish.org)
67. Libraries, World Regional Geography, Southern Africa, in : https://open.lib.umn.edu/worldgeography/chapter/7-6-southern-africa/
68. M. Kulik (Rebecca), Sustainable Development, May 2024 in : Sustainable development | Definition, Goals, Origins, Three Pillars, & Facts | Britannica
69. Masters (Jeff), Five of Africa's top 30 deadliest weather disasters have occurred since 2022, May 2023, in: https://yaleclimateconnections.org/2023/05/five-of-africas-top-30-deadliest-weather-disasters-have-occurred-since-2022/
70. Moffat (Craig), African Union at 20- Successes and Challanges, Good Governance Africa, September 2022, in : https://gga.org/african-union-at-20-successes-and-challenges/
71. Ngwawi (Joseph), Towards a SADC blue economy, Southern African Research and documentation Centre, 2018,in: https://www.sardc.net/en/southern-african-news-features/towards-a-sadc-blue-economy/
72. Nikiema (Jean Baptiste), How strengthened political engagement can lead to improved health outcomes in Africa, 2022, in: https://www.brookings.edu/articles/how-strengthened-political-engagement-can-lead-to-improved-health-outcomes-in-africa/
73. Oxfam International, East Africa: extreme inequality in numbers, in: https://www.oxfam.org/en/east-africa-extreme-inequality-numbers
74. (——————), Poverty and extreme inequality worsen in southern Africa as COVID-19 battered countries embark on a dangerous austerity path, May 2022, in: https://www.oxfam.org/en/press-releases/poverty-and-extreme-inequality-worsen-southern-africa-covid-19-battered-countries
75. Paris Peace Forum, Africa Pathogen Genomics Initiative, in: https://parispeaceforum.org/projects/africa-pathogen-genomics-initiative/
76. (——————), Interfaith Dialogue on Violent Extremism (iDove), 2018, in: https://parispeaceforum.org/projects/interfaith-dialogue-on-violent-extremism-idove/
77. Plastic Pollution Blogger, Sustainable Development: Challenges and Opportunities, November 2022, in: https://www.plasticcollective.co/sustainable-development-challenges-and-opportunities/
78. ReliefWeb, SADC, EU Jointly launch €15 million Support to Peace and Security in the SADC Region (SPSS) Programme, in: https://reliefweb.int/report/world/sadc-eu-jointly-launch-15-million-support-peace-and-security-sadc-region-spss-programme
79. Reuter (Tina Kempin), ethnic conflict, Britannica, in : https://www.britannica.com/topic/ethnic-conflict
80. Scala (Fabio), Regional infrastructure integration – the key to Southern Africa's economic potential, February 2024, in: https://furtherafrica.com/2024/02/13/regional-infrastructure-integration-the-key-to-southern-africas-economic-potential/

81. Southeren African Development Community, Education & Skills Development, in: https://www.sadc.int/pillars/education-skills-development
82. (——————), Industrial Development & Market Integration, in: Industrial Development & Market Integration | SADC
83. (——————), Peace, Security and Good Governance, in: Peace, Security & Good Governance | SADC
84. (——————),SADC Electoral Advisory Council, in: https://www.sadc.int/services-and-centres/sadc-electoral-advisory-council
85. (——————),SADC, AfDB and Partners launch ProFishBlue programme for the SADC Region, 2022.
86. (——————), SADC-EU Support to Peace and Security Programme (SPSS), in: SADC-EU Support to Peace and Security Programme (SPSS) | SADC
87. (——————), SADC Electoral Advisory Council Pre-election Goodwill Assessment Mission to the Republic of Zimbabwe, 2023, in: SADC Electoral Advisory Council Pre-election Goodwill Assessment Mission to the Republic of Zimbabwe | SADC
88. (——————), SADC Secretariat Hosts Anti-Corruption Sub-Committee, 2019, in: https://www.sadc.int/latest-news/sadc-secretariat-hosts-anti-corruption-sub-committee
89. (——————), SADC-EU Support to Peace and Security Programme (SPSS), in: SADC-EU Support to Peace and Security Programme (SPSS) | SADC
90. (——————), SEAC conducts a post-election review mission to the Democratic Republic of the Congo, 2022, in: SEAC conducts a post-election review mission to the Democratic Republic of the Congo | SADC
91. (——————), SEAC Holds a National Seminar for Electoral Stakeholders in Zambia, 2016, in: SEAC Holds a National Seminar for Electoral Stakeholders in Zambia | SADC
92. (——————), 63 Infrastructure Projects Developed in SADC Region under the Programme for Infrastructure Development in Africa plan, March 2021, in: https://www.sadc.int/latest-news/63-infrastructure-projects-developed-sadc-region-under-programme-infrastructure
93. Staff Reporter, EAC backs climate-smart agriculture, renewable energy for climate change mitigation and food security, 2023, in :EAC backs climate-smart agriculture, renewable energy for climate change (farmersreviewafrica.com)
94. Statista Research Department, Gross Domestic Product (GDP) in Africa from 2010 to 2027, April 2023, in : https://www.statista.com/statistics/1300858/total-gdp-value-in-africa/#:~:text=As%20of%202023%2C%20the%20GDP
95. Statista, Agricultural land in Africa 2010-2021, 2024 in : https://www.statista.com/statistics/1287280/agricultural-land-in-africa/#:~:text=Africa%20hadthe%20continent's%20total%20land%20area
96. (——————), Agriculture - Southern Africa, in: https://www.statista.com/outlook/io/agriculture/southern-africa

97.(——————), Share of population living in extreme poverty in Africa from 2018 to 2024, by area of residence, Mar 22, 2024, in: https://www.statista.com/statistics/1254364/poverty-headcount-ratio-in-africa-by-area-of-residence/#:~:text=Extreme%20poverty%20in%20Africa%20is,percent%20of%20the%20urban%20population

98.(——————), Agriculture - Southern Africa, in: https://www.statista.com/outlook/io/agriculture/eastern-africa

99.(——————), Agriculture - Central Africa, in: https://www.statista.com/outlook/io/agriculture/central-africa

100. The Eac Education Initiative, in : https://fastercapital.com/topics/the-eac-education-initiative.html

101. The UN Refugee Agency, in : https://www.unhcr.org/news/briefing-notes/resurging-violence-could-spark-mass-displacement-drcs-kasai-unhcr-warns

102. The World Bank, Worldwide Governance Indicators, in: https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access

103. Transparency International, Corruption Percepions Index, in : https://www.transparency.org/en/cpi/2023

104. UN Trade and Development, A World of Debt, in : https://unctad.org/publication/world-of-debt/dashboard

105. UN Women, The United Nations Conference on Sustainable DevelopmentM Rio+20, in : https://www.unwomen.org/en/news/in-focus/the-united-nations-conference-on-sustainable-development-rio-20 date 4.6.2023

106. UNESCO, Regional Perspectives: Africa, in: https://www.unesco.org/en/articles/regional-perspectives-africa-11

107. United Nations, Department of Economic and Social Affairs : Sustainable Development, in : THE 17 GOALS | Sustainable Development (un.org)

108. (——————), Sustainable Development Goals, United Nations Conference on Sustainable Development Rio+20, in : https://sustainabledevelopment.un.org/rio20 date 4.6.2023

109. W.W. Rostow, The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto (Cambridge: Cambridge University Press, 1960), Chapter 2, "The Five Stages of Growth--A Summary,"in: https://www.rrojasdatabank.info/rostow1.htm date 9.8.2023

110. West African Health Organization, About Us, in : About Us - ECOWAS - RCSDC (ecowasrcsdc.org)

111. (——————), Announcement And Call For Abstracts, in : Announcement and call for abstracts | West African Health Organization (wahooas.org)

112. (——————), in : West African Health Organisation (WAHO) | Economic Community of West African States (ECOWAS)

113. World Atlas , East Africa Countries, in : https://www.worldatlas.com/geography/east-african-countries.html

114. World Health Organization ,State of Health in Southern Africa, SADC Health Ministers Meeting 2019, in: https://www.afro.who.int/regional-director/speeches-messages/state-health-southern-africa-sadc-health-ministers-meeting-2019

115. (——————), Africa Renewal, In Africa, 63% jump in diseases spread from animals to people seen in last decade, july 2022, in: https://www.un.org/africarenewal/magazine/july-2022/africa-63-jump-diseases-spread-animals-people-seen-last-decade

فهرس الأشكال والجداول

1- فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المحطات الأساسيّة لتطوّر مفهوم التنمية المستدامة	18
02	تكامل الأهداف لتحقيق التنمية المستدامة	22
03	أسس ومحتوى أجندة الاتحاد الإفريقي 2063	56
04	وظائف وقدرات النظام السياسي حسب جبرييل ألموند	66
05	هرم موسلو للحاجات الإنسانية	74
06	دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق رؤية الاتحاد الإفريقي	118
07	عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع في إفريقيا في الفترة (2016- 2023)	194
08	نسبة السّكان الذين يعيشون في فقر مدقع في إفريقيا في الفترة (2018-2023)	195
09	المساحة المزروعة في إفريقيا (بالمليون هكتار)	203
10	الفضلات الناشئة عن الأنشطة البرية في إفريقيا مقارنة بالعالم في الفترة (2017-2021)	205
11	التقدّم القاري المحرز على مستوى أهداف أجندة 2063 لعام 2021	220
12	معدلات الفقر في بعض دول إقليم شرق إفريقيا (2019-2021)	242
13	تزايد مبلغ الدين العام الخارجي لإفريقيا في الفترة (2010-2022)	277

2- فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المجالات ذات الأولوية في خطة تنفيذ العشرية الأولى من أجندة 2063	83
02	شبكات الأمان الاجتماعي في بعض الدول الإفريقية	113
03	المجالات ذات الأولوية لاستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لإفريقيا (STISA)	118
04	هيكل التعريفة الخارجية الجمركية (CET) لإيكواس	141
05	يمثل مقارنة في الأداء القاري على مستوى تطلعات أجندة 2063 بين عامي 2019 و2021	186
06	الزيادة في معدل انتشار النقص التغذوي، وعدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الامن الغذائي المعتدل أو الشديد في إفريقيا.	199
07	الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا في الفترة (2014-2023)	200
08	معدل ونسبة العمالة والبطالة في إفريقيا منذ 2019	201
09	عدد الوفيات الناجمة عن الكوارث الطبيعية في إفريقيا	206
10	إحصائيات مؤشرات الحوكمة العالمية لمنطقة جنوب الصحراء الكبرى (2014-2022)	211
11	نسب المشاركة في القوى العاملة ونسبة الشباب غير العاملين وغير الملتحقين بالتعليم أو التدريب في إفريقيا لعام 2022	215
12	اختلاف نسب التكافؤ في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفقا لمؤشر الفجوات بين الجنسين لعام 2023	216
13	معدلات البطالة ومشاركة وتشغيل الشباب في إفريقيا(2019-2022)	218
14	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي) في دول إقليم شمال إفريقيا (2014-2022)	223
15	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي) في دول إقليم شرق إفريقيا (2014-2022)	243
16	تحسّن نسبة الشباب المتعلمين في عامي 2010 و2020	244

17	متوسّط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي) في دول إقليم وسط إفريقيا (2014–2022)	252
18	عدد ونسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في إقليم وسط إفريقيا	254
19	متوسّط نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي) في إقليم جنوب إفريقيا في عامي 2014 و2022	260
20	ترتيب الدول الأكثر فسادا في إفريقيا حسب منظمة الشفافية الدولية لعام 2023	271
21	أكبر الدول الإفريقيّة من حيث حجم الدين الخارجي (بالدولار الأمريكي) لعام 2023	278

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ – ح
الفصل الأول: التنمية المستدامة–أجندة الاتحاد الإفريقي 2063: مقاربة مفاهيميّة نظريّة	
تمهيد	**10**
المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة	**11**
المطلب الأول: التنمية المستدامة –التعريف وتطوّر المفهوم–	**11**
المطلب الثاني: التنمية المستدامة: الأهداف، الأبعاد والتحديات	**19**
المبحث الثاني: أجندة الاتحاد الإفريقي 2063: قراءة في الأسباب والأهداف	**27**
المطلب الأول: دوافع تبني أجندة الاتحاد الإفريقي 2063	**27**
المطلب الثاني: التوصيف العام لأهداف أجندة الاتحاد الإفريقي 2063	**42**
المبحث الثالث: المداخل النظرية المفسّرة للتنمية المستدامة	**60**
المطلب الأول: المدخل البنائي– الوظيفي لتفسير التنمية المستدامة	**60**
المطلب الثاني: المدخل الاقتصادي لتفسير التنمية المستدامة	**67**
المطلب الثالث: المدخل النفسي– الاجتماعي في تفسير التنمية المستدامة	**71**
خلاصة الفصل الأول	**79**
الفصل الثاني: ميكانيزمات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا وفقا لأجندة 2063	
تمهيد	**81**
المبحث الأول: خطة تنفيذ العشرية الأولى بين التصور المفاهيمي والتطبيق العملي	**82**
المطلب الأول: خطة تنفيذ العشريّة الأولى: تحديد الأهداف والمجالات ذات الاولوية	**82**
المطلب الثاني: الأطر المحدّدة للأهداف والمجالات ذات الاولويّة	**86**
المطلب الثالث: إجراءات تنفيذ الخطة التنفيذيّة العشريّة الأولى: الرّصد والتقييم	**101**
المبحث الثاني: جهود الاتحاد الإفريقي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063	**107**

المطلب الاول: دور الاتحاد الإفريقي على المستوى الاقتصادي والسوسيوثقافي	**107**
المطلب الثاني: دور الاتحاد الإفريقي على المستوى الصحّي والبيئي	**123**
المطلب الثالث: دور الاتحاد الإفريقي على المستوى السياسي والأمني	**133**
المبحث الثالث: جهود المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063	**140**
المطلب الأول: دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية على المستوى الاقتصادي والسوسيوثقافي	**140**
المطلب الثاني: دور المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة على المستوى الصحّي والبيئي	**169**
المطلب الثالث: دور المجموعات الاقتصاديّة الإقليميّة على المستوى السياسي والأمني	**172**
خلاصة الفصل الثاني	**181**
الفصل الثالث: تحليل الأداء الإفريقي في تنفيذ أهداف أجندة 2063: تقييم التقدم وتحديات التنفيذ	
تمهيد	**183**
المبحث الأول: الأداء القاري في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063	**184**
المطلب الأول: الأداء القاري على مستوى تطلعات أجندة 2063 والمشاريع الرئيسيّة الكبرى	**184**
المطلب الثاني: الأداء القاري على مستوى أهداف أجندة 2063	**193**
المبحث الثاني: الأداء الإقليمي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063	**221**
المطلب الأول: أداء إقليم شمال إفريقيا على مستوى أهداف أجندة 2063	**221**
المطلب الثاني: أداء إقليم غرب إفريقيا على مستوى أهداف أجندة 2063	**231**
المطلب الثالث: أداء إقليم شرق إفريقيا على مستوى أهداف أجندة 2063	**240**
المطلب الرابع: أداء إقليم وسط إفريقيا على مستوى أهداف أجندة 2063	**250**
المطلب الخامس: أداء إقليم جنوب إفريقيا على مستوى أهداف أجندة 2063	**258**
المبحث الثالث: تحديات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2063	**267**
المطلب الأول: التحديات الداخليّة التي تواجه تنفيذ أهداف أجندة 2063	**267**
المطلب الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه تنفيذ أهداف أجندة 2063	**276**
خلاصة الفصل الثالث	**286**

الخاتمة	288
الملاحق	294
قائمة المصادر والمراجع	300
فهرس الأشكال	321
فهرس الجداول	322
فهرس المحتويات	324
الملخص باللغة العربية والانجليزية	327

الملخص:

نتيجة للأوضاع الصّعبة التي تعيشها القارة في مختلف المجالات، شرع قادة الدول الإفريقيّة في صياغة خطّة طموحة وشاملة تمثّلت في أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، والتي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة ودفع إفريقيا نحو مرحلة جديدة تعزّز مكانتها على السّاحة الدوليّة.

وعليه، تهدف الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي فيم يتعلق بالآليات المسؤولة عن تنفيذ بنود أجندة 2063 لضمان تحقيق التنمية المستدامة في القارة، ولذلك فهي تعمل على تحقيق ثلاثة أهداف مركزيّة؛ يتمثّل الأوّل في معرفة أهم الأسباب الكامنة وراء صياغة أجندة 2063 والإحاطة بمضمونها، بينما يركّز الثاني على دراسة الآليات التنفيذيّة، مع عرض أهم ومختلف الاستراتيجيّات والتدابير المعتمدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستويات مختلفة، أمّا الهدف الأخير، فيتناول تقييم أداء هذه الآليات في تنفيذ الأجندة، وذلك لمعرفة مدى نجاحها في تحقيق أهدافها، مع تسليط الضوء على أبرز التحديات التي واجهتها.

وقد خلصت الدراسة إلى أنّ قدرة وفعاليّة الآليّات المختلفة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقا لأجندة 2063 كانت محدودة، مع وجود تفاوت في مستويات الأداء.

Abstract :

As a result of the challenging conditions experienced across various sectors in the African continent, African leaders initiated the formulation of an ambitious and comprehensive plan: The African Union Agenda 2063. This agenda aims to achieve sustainable development and to lead Africa into a new phase that enhances its position on the international stage.

Accordingly, this study seeks to provide an analytic framework regarding the mechanisms responsible for implementing the provisions Agenda 2063 in order to ensure the realization of sustainable development across the continent. The study pursues three main objectives: the first is to identify the key drivers behind the formulation of Agenda 2063 and to explore its content; the second focuses on examining the implementation mechanisms, including a presentation of the major strategies and measures adopted to achieve the sustainable development goals at various levels, and the third aims to assess the performance of these mechanisms in implementing the agenda, in order to determine the extent of their success and to highlight the main challenges they have encountered.

The study concludes that the capacity and effectiveness of various mechanisms in implementing the sustainable development goals, as outlined in Agenda 2063, have been limited, with noticeable disparities in performance.